الفكر الغربى
فى ميزان النقد والتصحيح

فهرسة أثناء النشر / إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشئون الفنية

علي، علي عبد العظيم
موسوعة جهاد قلم/ جمع وإعداد علي عبد العظيم علي، صلاح عبد الفتاح محمد، اشراف وتقديم محمد عمارة
نيوبوك للنشر والتوزيع
17 × 24 سم
تدمك: 9789779960319
رقم الإيداع: 26496/2019
1 ـ الفلاسفة المسلمون ـ دوائر معارف
2 ـ الفلسفة الغربية ـ دوائر معارف
أ ـ العنوان

دار النشـــر: نيوبوك للنشر والتوزيع
عنوان الكتاب: الفكر الغربي في ميزان النقد والتصحيح
الـكـاتـب: علي عبد العظيم علي- صلاح عبد الفتاح محمد
رقم الطبعة: الأولى
تاريخ الطبع: 2020

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر

ويحظر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملًا أو جزئيًا، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

نيوبوك للنشر والتوزيع
6 عمارات الدفاع الوطني ـ حدائق القبة ـ القاهرة
تليفون: 01092673274
newbooknb@gmail.com

ديوان روائع المقالات (٣)
الموسوعة الأولى
موسوعة روائع مقالات وبحوث
الدكتور محمد عمارة
المجموعة الأولى (جهاد قلم)
المجلد (٢)

الفكر الغربى فى ميزان النقد والتصحيح

(١) مقالات في نقد الفكر الغربي
(العولمة ـ التغريب ـ الليبرالية ـ العلمانية)
(٢) مقالات فى تصحيح المفاهيم ومواجهة الشبهات

إشراف وتقديم
الأستاذ الدكتور محمد عمارة

دراسة وإعداد
د. على عبد العظيم على
دكتوراه فى الدعوة والثقافة الاسلامية
الشيخ: صلاح عبد الفتاح محمد
باحث فى الفكر الاسلامى المعاصر

NEW BOOK
نيو بوك للنشر و التوزيع

المحتويات

القسم الأول: مقالات فى نقد الفكر الغربى
(العولمة ـ التغريب ـ الليبرالية ـ العلمانية)

١ ـ العلمانية ١٣

٢ ـ العَلمانية ١٥

٣ ـ العلمانية والدين ٢٠

٤ ـ حيوانية الإنسان في (التنوير العلماني)! ٢١

٥ ـ الدهـــرية ٢٣

٦ـ الأزهر والعلمانية ٢٤

٧ ـ الأزهر والعلمانية ٢٦

٨ ـ جهالات علمانية ٢٨

٩ ـ علمانيون.. لكنهم ماضويون ٢٩

١٠ ـ بواكير الرفض الإسلامي للعلمانية ٣١

١١ ـ خبث علماني.. وسذاجة إسلامية ٣٣

١٢ ـ وثيقة القيم الشيطانية ٣٥

١٣ ـ وشربت أوروبا الكأس المسموم ٣٧

١٤ ـ ماذا صنعت العلمانية بأوروبا؟ ٣٨

١٥ ـ الإيجابي والسلبي في النموذج الغربي ٤١
١٦ ـ انهيار مزاعم الاستشراق حول تحريف القرآن ٤٣
١٧ ـ ولا يُنبئك مثل خبير ٤٥
١٨ ـ نوع الإسلام الذي يريده الأمريكان ٤٧
١٩ ـ الإسلام الأمريكاني ٤٨
٢٠ ـ الاستغلال الأمريكي للحداثيين العرب ٥٠
٢١ ـ إلى عموم المسلمين مع التحية ٥٢
٢٢ ـ الغزو بالثقافة والسلاح! ٥٥
٢٣ ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (١) ٥٨
٢٤ ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (٢) ٦١
٢٥ ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (٣) ٦٣
٢٦ ـ هذا هو المخطط ٦٦
٢٧ ـ العلاقات بين الغرب والإسلام ٦٧
٢٨ ـ العلمانية: نزعة سوفسطائية ٦٩
٢٩ ـ التغريب ٧١
٣٠ ـ التغريب هو التقهقر والانحطاط ٧٨
٣١ ـ هزيمة لنماذج التغريب ٧٩
٣٢ ـ الغلو في التغريب ٨١
٣٣ ـ الأزهر والتغريب ٨٣
٣٤ ـ الأزهريون المجددون والتغريب ٩١
٣٥ ـ المذاهب الشاذة والتغريب ١٠١
٣٦ ـ الدارونية في ميزان الإسلام ١٠٨

٣٧ ـ الاختراق الاستعماري للقيم الإسلامية ١١٦
٣٨ ـ الخلل في مناهج المعرفة الغربية ١١٨
٣٩ ـ القيم بين حضارتين ١٢٤
٤٠ ـ الغزو العلماني لتركيا المسلمة ١٢٦
٤١ ـ سلبيات الاستشراق الاستعماري ١٢٨
٤٢ ـ المقاصد الكبري للاستشراق ١٢٩
٤٣ ـ مأزق الرأسماليَّة الغربية ١٣٣
٤٤ ـ الصحوة من منزلق التغريب! ١٣٥
٤٥ ـ الإسلاميون والحضارة الغربية ١٣٧
٤٦ ـ عودة إلى نقد الحضارة الغربية ١٤١
٤٧ ـ نقد الحضارة الغربية ١٤٥
٤٨ ـ تيار الرفض الإسلامي جاهلية الغرب ١٥٠
٤٩ ـ سبع سنوات من الغزو الأمريكي للعراق ١٥٧
٥٠ ـ المخطط الاستعماري لطمس الهوية الإسلامية ١٥٩
٥١ ـ العالم الإسلامي والغرب.. الخلاص من التعميم ١٦١
٥٢ ـ تغريب اللغة العربية ١٦٣
٥٣ ـ الإسلام والمستقبل: بين التنوير الإنساني والحيواني ١٦٤
٥٤ ـ عندما يصبح التنوير تزويرا!! ١٦٧
٥٥ ـ عندما يتم الغش باسم التنوير! ١٧٠
٥٦ ـ في التنوير الإسلامي ١٧٣
٥٧ ـ مقاومة الغزو القانوني الغربي ١٨٠
٥٨ ـ العولمة وذوبان الحضارات في الحضارة الغربية ١٨٤

٥٩ ـ التعامل الإسلامي مع واقع العولمة..... ١٩١
٦٠ ـ أبعاد العولمة وميادينها..... ١٩٩
٦١ ـ مستقبل العولمة بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية ٢٠٥

القسم الثانى: مقالات في تصحيح المفاهيم ومواجهة الشبهات

١ ـ مفاهيم الإعجاز القرآني..... ٢١٥
٢ ـ مفاهيم السماحة الإسلامية ٢١٦
٣ ـ مفاهيم العلم النبوي ٢٢٠
٤ ـ مفاهيم الشهادة.. والإشهاد..... ٢٢١
٥ ـ الرد على دعاوى علمنة الإسلام ٢٢٣
٦ ـ الحداثة الغربية.. والتجديد الإسلامي ٢٢٥
٧ ـ بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية..... ٢٢٨
٨ ـ تحرير مضامين المصطلحات (١ ـ ٢)..... ٢٢٩
٩ ـ تحرير مضامين المصطلحات (٢ ـ ٢)..... ٢٣٤
١٠ ـ هذه هي فلسفة الإسلام في الإرث لا كما يدعي الذين لا يعلمون..... ٢٤٠
١١ ـ مناقشة شبهة أن الإسلام قد ظلم الإناث في المواريث ٢٤٣
١٢ ـ الفلسفة الحداثية لتحرير المرأة ٢٤٥
١٣ ـ من غرائب حياتنا الفكرية ٢٤٧
١٤ ـ ومع ذلك يتم التدليس..... ٢٤٩
١٥ ـ افتراءات جاهلة ٢٥١
١٦ ـ ماذا يقول خطابهم الديني؟! ٢٥٣
١٧ ـ هكذا تحدث الحكماء.. فردوا على سفاهة السفهاء..... ٢٥٤

١٨ ـ وشهد شاهد من أهلها ٢٥٦
١٩ ـ أهذا كلام علماني؟! ٢٥٨
٢٠ ـ شهادة المرأة ٢٦٠
٢١ ـ الإسلام وولاية المرأة للقضاء ٢٦٢
٢٢ ـ المرأة نِدٌّ للرجل أم مُكَمِّلة له؟ ٢٦٧
٢٣ ـ النشوز.. وشبهة ضرب الزوجات ٢٧٤
٢٤ ـ التحرير الإسلامي للمرأة ٢٧٩
٢٥ ـ التحرير الإسلامي للمرأة ٢٨١
٢٦ ـ أهلية المرأة في الإسلام ٢٨٢
٢٧ ـ عن التحرير الإسلامي للمرأة: النموذج والشبهات ٢٨٤
٢٨ ـ النموذج الإسلامي لتحرير المرأة ٣٤١
٢٩ ـ تحرير المرأة.. وماذا يعني في الإسلام؟ ٣٤٨
٣٠ ـ منع زواج المسلمة.. هل يفهم الجاهلون؟ ٣٥٤
٣١ ـ قضية المرأة بين العقل والجنون! ٣٥٦
٣٢ ـ هل ظلم الإسلام الأنثى؟ ٣٦٠
٣٣ ـ تعقيب على الإيضاح ٣٦١

القسم الأول

(١) مقالات فى نقد الفكر الغربى

(العولمة ـ التغريب ـ الليبرالية ـ العلمانية)

١ ـ العلمانية

موقع عربى ٢١ الثلاثاء، ١٧ يونيو ٢٠١٤ ١٢:١٤ ص

(العلمانية)، وافد غربي، استلهمها نفر من دعاة الإصلاح في بلادنا، عندما ظنوا أن الإسلام هو ما قدمته لهم المؤسسات التراثية التقليدية التي عاشت وماتت في إطار التصورات الفكرية لعصر المماليك والعثمانيين!

لقد حسبوا أن الجمود والتفكيير الذي صبغ هذه المؤسسات هو حقيقته الإسلام، فالتمسوا البديل الإصلاحي عند الغربيين! وهذه (العلمانية) ـ كما تبلورت في الحضارة الغربية ـ تضع (العلم) مقابلا ونقيضا (للدين)، وذلك لنشأتها في بيئة حضارية شهدت صراعا شهيرا ومريرا بين الدين ـ كما قدمه اللاهوت الكنسي والكاثوليكي في أوربا ـ وبين العلم، الذي تأسست على قواعده النهضة الأوربية الحديثة. وبصرف النظر عن الموقف الجوهري للديانة المسيحية من (العلم)، والصراع بينهما هو خاصية (كاثوليكية ـ أوربية) ولا وجه للشبه بين المقدمات والملابسات التي أثمرت هذا العداء وهذا الصراع، وبين واقع الإسلام وموقفه ورأي أغلب تيارات الفكر الإسلامي ومذاهبه في هذا الموضوع.

فالإسلام لا يمد (نطاق علوم الوحي والشرع) إلى كل الميادين الحياتية المعرفية، ومن ثم فهو لا يفرض (الدين) و(الغيب) على كل مجالات (الحياة الدنيوية) التي ترك الفصل فيها والتفسير لها لعلوم (العقل والتجربة الإنسانية) ومن ثم فلقد تآخى فيه (العلم) و(الدين)، و(العقل) و(النقل) و(الحكمة) و(الشريعة) و(الدنيا) و(الآخرة)، عن طريق تحديد الميادين لكل نمط فكري، وإقامة التوازن بين عُد في الحضارة (الكاثوليكية ـ الأوربية) متناقضات لا سبيل للجمع بينهما، فضلا عن التوفيق، وعن

طريق استخدامها جميعا ـ في نظرة تكاملية ـ لتهذيب الإنسان وتطوير حياته، باعتبار هذا التهذيب وذلك التطوير غير ممكنين دوت الاستعانة (بالأقطاب) المتعددة في ظواهر الفكر والحياة، وليس بقطب واحد من الظاهرة الواحدة

كما أن مقام (العقل) الذي هو أداة (العلم) ـ في الإسلام مقام لا تخطئه البصيرة، بل ولا البصر، فمعجزة الإسلام ـ القرآن الكريم ـ تتوجه إلى العقل، وهو الحاكم بين ظواهر النصوص الدينية وبين البراهين العقلية إذا ما لاح التعارض بينهما، ولقد أدى ذلك إلى تأسيس الحضارة العربية الإسلامية ـ وهي عقلانية في لبها وجوهرها ـ على (الدين) الإسلامي، وليس على استبعاده، كما كان الحال في الحضارة الأوربية الحديثة، الأمر الذي جعل (الفكر الديني) للإسلام، و(البناء الحضاري) الذي أنجزه المسلمون دليلا على انتفاء التعارض والتناقض بين (العلم) وبين (الدين) في محيط الإسلام، بل لقد كان (الدين الإسلامي) و(النقل الإسلامي) الحافز على استخدام العلم في كشف أسرار الله في الكون، لزيادة الخشية لله، أي أن (العلم) قد تحول إلى (عبادة دينية) عند علماء الإسلام!

ومن ثم فإننا لم ولن نواجه تلك الملابسات والخصوصيات (الأوربية ـ الكاثوليكية) التي أثمرت (العلمانية) لدى الغرب، والتي لم تجعل لدعاة التقدم هناك سبيلا غيرها للخروج بمجتمعاتهم من ظلمات عصورهم الوسطى، ومن هنا فإن (العلمانية) لم ولن تكون سبيلنا إلى التقدم، بل ولا حتى لمواجهة التخلف، الذي تحاول بعض قواه ـ عند الشيعة مثلا ـ تمثيل دور الكهانة الكنسية الكاثوليكية في عالم الإسلام!

وإنما السبيل إلى تقدمنا، وإلى مواجهة قوى التخلف، هو الوعي والفقه بحقيقة موقف الإسلام، ذلك الموقف الذي ينكر (العلمانية) وأيضا ينكر نقيضها. وما الذين يختارون منا (العلمانية) أو الذين يسعون إلى إقامة (دولة دينية كهنوتية) ـ دولة ولاية الفقيه التي تؤله الأئمة ـ سالبين الأمة سلطانها وسلطاتها ـ ما هؤلاء إلا مقلدون ـ بوعي أو بغير وعي ـ للحضارة الأوربية الغازية، غافلين أو متغافلين عن أشياء جوهرية ـ هي بالنسبة للإنسان العربي والمسلم ـ منطلقات أساسية، ومن بينها ـ بل وفي مقدمتها ـ حقيقة الإسلام من (العلم) ومن (العقل) ومدى الحرية التي منحها للإنسان فيما يتعلق بعالم الشهادة والحياة الدنيا.

٢ـ العَلمانية

الهلال العدد رقم (٤) ١ إبريل ٢٠٠٠م

مصطلح «العلمانية»: هو الترجمة التي شاعت بمصر والمشرق العربي للكلمة الإنجليزية: secularism، بمعنى: الدنيوي، والواقعي، والعالمي..

ذلك لأن العلمانية هي نَزعة فلسفية وفكرية وسياسية واجتماعية ترى العالم مكتفيًا بذاته، تُدبره الأسباب الذاتية المُودعة فيه؛ فالعالم والواقع والدنيا هي مرجعية التدبير للاجتماع الإنساني والدولة والحياة، ومن ثم فإن الاجتماع والحياة والدولة ليست في حاجة إلى مدبر من خارج هذا العالم ومن وراء هذه الطبيعة، والإنسان مُكتف بذاته، يُدبر شئونه، ويُبدع قِيمه ونظمه بواسطة العقل والتجربة، وليس في حاجة إلى شريعة سماوية تحكم هذا التدبير.

فالعَلمانية ـ لذلك ـ تُضبط بفتح العَين؛ لأنها نسبة إلى العالَم، أي: الدنيا والواقع الدنيوي، فهي مصدر غير قياسي، إذ القياسي فيها هو «العالمانية» نسبة إلى العالَم، وهناك في المغرب العربي من يُترجمها بـ«الدنيوية».

ولقد نشأت العلمانيةـ بأوربا ـ في سياق النهضة الحديثة، وكانت من أبرز معالم فلسفة التنوير الوضعي الغربي، التي جابه بها فلاسفة عصر الأنوار ـ في القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ سلطة الكنيسة الكاثوليكية، بعد أن تجاوزت هذه الكنيسة الحدود التي رسمتها لها النصرانية، وهي خلاص الرُّوح، ومملكة السماء، وترك ما لقيصر لقيصر، والاقتصار على ما لله.. لقد تجاوزت الكنيسة حدود رسالتها واختصاصاتها، فبعد عصور من سيادة نظرية «السيفين» THEORY OF THE TWO SOWRDS، أي: السيف الرُّوحي ـ أو السلطة الدينية للكنيسةـ والسيف الزَّمني ـ أي: السلطة المدنية للدولةـ جمعت الكنيسة السلطتين معًا، فضمت ما لقيصر إلى ما للكنيسة واللاهوت في ظل «نظرية السيف الواحد» THEORY OF ONE SOWRD.

وتحت حكم «البابوات ـ الأباطرة» أضفت الكنيسة قداسة الدين وثباته على المتغيرات الدنيوية والاجتماعية ـ أفكارًا وعلومًا ونُظمًا ـ فرفضت وحرَّمت وجرَّمت

كل ما لا وجود له في الأناجيل، وبذلك دخلت أوربا عصورها المظلمة، الأمر الذي استنفر رد الفعل العلماني، الذي حرر الدنيا من كل علاقة لها بالدين.. ففي مواجهة الكهنوت الكنسي الذي قدس الدنيا وثبتها، وجعل اللاهوت النصراني ـ وهو خالٍ من الفلسفات المنظِّمة للدولة والاجتماع ـ المرجع الوحيد للسياسة والعلم والدولة والاجتماع ـ في مواجهة هذا الفعل، جاء رد الفعل العَلماني لينزع كل قداسة عن كل شئون الدنيا، وليحرر العالم من سلطان الدين، وليعزل السماء عن الأرض؛ جاعلًا العالم مكتفيًا بذاته، والإنسان مكتفيًا بذاته، والاجتماع والدولة والنُّظم والفلسفات محكومة بالعقل والتجربة، دونما تدخل من الدين.

ولقد ساعدت الملابسات التي نشأت فيها العلمانية، وكذلك المواريث الدينية والفلسفية الغربية على هزيمة الكنيسة، وتَراجع اللاهوت النصراني أمام النزعة العلمانية.

فلقد كان التخلف الأوربي شاهدًا على فشل الحكم الكنسي الكهنوتي، وكان موقف النصرانية، الذي يدع ما لقيصر لقيصر، ويقف بالكنيسة ولاهوتها عند خلاص الرُّوح ومملكة السماء سلاحًا بيد العلمانية ضد اغتصاب الكنيسة للسلطة الزمنية، وكانت الفلسفة اليونانية ـ وخاصة عند أرسطو (٣٨٤ـ ٣٢٢ ق. م) ـ والتي رأت الذات الإلهية مجرد خالق ومحرك أول للكون، ترك تدبيره ورعايته للأسباب المادية المُودعة فيه ـ أي: أن العالم مكتف بتدبير ذاته، لا يحتاج إلى مدبر مُفارق له ـ كانت هذه الملابسات الواقعية والمواريث الدينية والفلسفية ـ في أوربا ـ عونًا لانتصار العلمانية على الكنيسة وسلطانها.

ولقد تميز في إطار فلاسفة العلمانية الأوربية تياران:

ـ تيار مادي ملحد، طمح إلى تحرير الحياة ـ كل الحياة ـ من الإيمان الديني، وكانت الماركسية أبرز إفرازات هذا التيار.

ـ أما التيار الثاني، فهو مؤمن بوجود خالق للكون والإنسان، لكنه يقف بنطاق عمل هذا الخالق عند مجرد الخلق، فيُحرر الدولة والسياسة والاجتماع من سلطان الدين، مع بقاء الإيمان الديني علاقة خاصة وفردية بين الإنسان وبين الله.. ومن فلاسفة هذا التيار هوبز (HOBBES) (١٥٨٨ـ ١٦٧٩م)، ولوك (LOKE) (١٧١٦ ـ١٦٣٢م)،

وليبينز (LEIBNIZ) (١٦٤٦ـ ١٧١٦م)، وروسو (ROUSSEAU) (١٧١٢ـ ١٧٧٨م)، وليسينج (LESSING) (١٧٢٩ـ ١٨٧١م).

ولقد ظلت العلمانية خصوصية غربية حتى القرن التاسع عشر، عندما جاءت إلى بلادنا الإسلامية في ركاب النفوذ الأجنبي والاستعمار الغربي الحديث.. وإذا كانت مصرـ بحكم الموقع والسَّبق في التطور والاستقلال النسبي عن السلطان العثماني منذ ولاية محمد على باشاـ (١١٨٤ـ ١٢٦٥هـ، ١٧٧٠ـ ١٨٤٩م)ـ عليها سنة ١٨٠٥م قد مثلت طليعة الأقاليم الشرقية في التأثر بالفكر الأوربي ـ ومنه العلمانيةـ فلقد كان وفود العلمانية إليها نموذجًا لتسللها من أوربا إلى بلاد الشرق الإسلامي في ركاب النفوذ الأجنبي والاستعمار الحديث.

فبعد تحطيم النظام الحِمائي للصناعة والتجارة ـ الذي أقامه محمد على باشا في مصرـ زاد نفوذ التُّجَّار الأجانب، ونشأت على عهد الخديوي سعيد في سنة ١٢٧٢هـ، ١٨٥٥م ـ أول محكمة تجارية مختلطة بين المصريين والأجانب «مجلس تجار»، تسلل إليها القانون الوضعي الفرنسي.

ومع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية ونفوذها ـ وخاصة بعد عقد اتفاقية حفر قناة السويس ـ نشأت «المحاكم القنصلية»؛ لتقضي في المنازعات الناشئة بين المصريين وبين الأجانب، وقُضاتها أجانب، ولغتها أجنبية، وقانونها وضعي عَلماني.

ولما زادت فوضى «القضاء القنصلي»ـ الذي تَوزعته سبع عشرة محكمة قنصليةـ نظمت هذه الفوضى ١٨٧٥م بإنشاء «المحاكم المختلطة»، وقضاتها أجانب، ولغتها فرنسية، وشريعتها هي قانون نابليون.

وبعد أن كان هذا الاختراق ـ في المحاكم القنصلية، ثم المختلطة ـ مقصورًا على المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبيًّا حدث تعميم لبلوى هذا الاختراق العلماني في كل «القضاء الأهلي»ـ أي: فيما عدا المحاكم الشرعية، التي انحصر اختصاصها في شئون الأسرة والأحوال الشخصية، وكان ذلك عقب استعمار الإنجليز لمصر، فيما سمي بـ«الإصلاح القضائي» ١٨٨٣م.

ولقد استعان الغرب الاستعماري بنفر من أبناء الأقلية المارونيةـ الذين تربوا في

مدارس الإرساليات بلبنان ـ في الدعوة إلى نموذجه الحضاري العلماني؛ فكان فرح أنطون (١٢٩١ـ ١٣٤٠هـ، ١٨٧٤ـ ١٩٢٢م) أول دعاة العلمانية في بلادنا، ثم تخلَّق للعلمانية تيار فكري بلغ ذروته في كتاب الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ـ ١٣٨٦هـ، ١٨٨٧ـ ١٩٦٦م) عن «الإسلام وأصول الحكم»، الذي صدر سنة ١٩٢٥م ـ مصورًا الإسلام كالنصرانية ـ دينًا لا دولة، ورسالة لا حُكْمًا، يَدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله!

وفي مواجهة هذا التسلل العلماني إلى بلادنا، كانت مقاومة تيار الإحياء والتجديد الديني لعلمنة القانون والنهضة.. فلقد رأى هذا التيار الإحيائي التجديدي في العلمانية عدوانًا على شمولية المنهاج الإسلامي؛ لأنه دين ودولة، وجامع بين ما لقيصر وما لله، ولأن نطاق عمل الذات الإلهية ـ في التصور الإسلامي ـ لا يقف عند مجرد الخلق، وإنما هو سبحانه وتعالى خالق ومدبر للعالم والاجتماع بواسطة الشرائع والرسالات؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

فكان رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ـ ١٢٩٠هـ، ١٨٠١ـ ١٨٧٣) أول مَن انتقد تسلل القانون التجاري لنابليون إلى المجالس التجارية في الموانئ التجارية، ودعا إلى تقنين فقه المعاملات الإسلامي «الوافي بتنظيم المنافع العمومية؛ لأن بحر الشريعة الغَرَّاء لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها».

ونهض القانوني البارز محمد قدري باشا (١٢٣٧ـ ١٣٠٦هـ، ١٨٢١ـ ١٨٨٨م) وهو من تلامذة الطهطاوي ـ بتقنين فقه معاملات المذهب الحنفي؛ ليقدم البديل الإسلامي في القانون، كجزء من الرفض والمقاومة للقانون الوضعي العلماني.

ولقد عبر الإمام محمد عبده (١٢٦٥ـ ١٣٢٣هـ، ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م) ـ بلسان مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي ـ عن ضرورة إسلامية النهضة؛ لأن الإسلام ـ على عكس النصرانية ـ منهاج شامل «فهو كمال للشخص، وأُلفة في البيت، ونُظام للمُلك، ولأن سبيل الدِّين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مَندوحة عنها».

ومنذ ذلك التاريخ ظل التدافع سجالًا ـ في واقعنا الفكري والقانوني والسياسي ـ بين دعاة العَلمنة لمشروعنا النهضوي وبين دعاة إسلامية هذا المشروع.

وعندما أعادت مصر صياغة قانونها المدني، الذي وضعه الدكتور عبد الرازق السنهوري باشا (١٣١٣ـ ١٣٩١هـ، ١٨٩٥ـ ١٩٧١م]، والذي طبق عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٤٨م، زادت في هذا القانون مرجعية الشريعة الإسلامية عنها في سابقه الذي وُضع سنة ١٨٨٣م.

ولما وضعت مصر دستورها الجديد ١٩٧١م نَصَّت مادته الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للقوانين، وفي التعديل الذي تم الاستفتاء عليه لهذه المادة ١٩٨٠م غَدَت الشريعة هي المصدر الرئيسي للقوانين؛ فانفتح بذلك الباب الدستوري أمام المُشَرِّع المصري لأسلمة القانون، ولإجلاء العلمانية عن المواقع التي احتلتها في بلادنا تحت نفوذ وحراب الاستعمار.

مراجع

١ـ «الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي»، تحقيق ودراسة: د. محمد عمارة، طبعة بيروت، سنة ١٩٧٣م.

٢ـ «الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده»، تحقيق ودراسة: د. محمد عمارة، طبعة دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣ـ «تقويم النيل»، لأمين سامي باشا، طبعة القاهرة، ١٩٣٦م.

٤ـ «عصر إسماعيل»، لعبد الرحمن الرافعي، طبعة القاهرة، ١٩٤٨م.

٥ـ «العَلمانية بين الغرب والإسلام»، للدكتور محمد عمارة، طبعة دار الوفاء، القاهرة، ١٩٩٦م.

٣ـ العلمانية والدين

موقع الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين٧/ ٢١/ ٢٠١٦ ١٢:٠٠:٠٠ AM

يكذب المتغربون عندما يدلسون علينا فيقولون: إن العلمانية ليست خطرًا على الدين، وإنها محايدة في الموقف من كل الأديان.. نعم.. إنهم ـ في هذا القول ـ كاذبون ومدلسون. لقد كان الشرق هو قلب العالم المسيحي قبل ظهور الإسلام، فلما تحول الشرق إلى قلب العالم الإسلامي، بعد الفتوحات التي حررت الشرق والشرقيين من القهر الروماني، أصبحت أوربا هي قلب العالم المسيحي. ولقد استمر ذلك حتى ظهرت العلمانية، التي عزلت السماء عن الأرض، وأحلت الدين الطبيعي محل الدين السماوي.. وجعلت العالم مستقلا بذاته، غير محتاج إلى إله يدبره، والإنسان مستقلا بذاته، ليس في حاجة إلى شريعة إلهية تأتيه من وراء الطبيعة لتدبير مجتمعاته، فكانت نتيجة هذه العلمانية ـ بلغة الأرقام: ـ إن الذين يؤمنون في أوربا بوجود إله، حتى ولو لم يعبدوه، هم أقل من ١٤٪ من الذين يصنفون أنفسهم مسيحيين!. ـ وفي فرنسا ـ أكبر بلاد الكاثوليكية ـ لا يذهب إلى قداس الأحد إلا أقل من ٣٪ من السكان!. ـ وفي إيطاليا ـ حيث الفاتيكان ـ يوافق ٧٠٪ من الكاثوليك على ممارسة الجنس قبل الزواج، ويتطرف ٧٤٪ من عموم الكاثوليك في المسائل الأخلاقية على عكس تعاليم المسيحية والكنيسة!، وغنت المطربة الأمريكية (مادونا) في كنيسة تاريخية، بعد أن تحولت إلى مطعم، وتحول المذبح إلى فرن للبيتزا)!...

ـ وفي ألمانيا توقف القداس في نحو ثلث الكنائس في أبرشية (أيس) بسبب قلة الزوار، وهناك عشرة آلاف كنيسة مرشحة للإغلاق وللبيع لأغراض أخرى!، وتفقد الكنائس الألمانية ـ الإنجيلية والكاثوليكية ـ سنويا أكثر من مائة ألف من أتباعها!

وفي إنجلترا ـ ذات العلمانية المخففة والتي ترأس الملكة كنيستها الإنجليكانية ـ لا يحضر القداس الأسبوعي سوى أقل من مليون مواطن!، ولقد صنفت ١٠٪ من كنائسها رسميا باعتبارها زائدة عن الحاجة ومرشحة للبيع مطاعم وملاهي وحتى علب ليل!، وأعلن الكاردينال (كورمك ميرفي) رئيس الكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا

وويلز، أن (المسيحية أوشكت على الانحسار في بريطانيا، وأن الدين لم يعد مؤثرا في حياة الناس)!، ورغم صعود موجات الإسلاموفوبيا، وتشبيه الإسلام بالشيطان والنازية والشيوعية، تتحدث الدراسات الإحصائية أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد زيادة المسلمين الإنجليز الملتزمين على نسبة المسيحيين الإنجليزغير الملتزمين! ـ وفي الدنمارك، بلد الرسوم المسيئة للرسول ﷺ، والمظاهرات والأقلام التي تخوف وتحذر من (أسلمة أوربا) ـ عرضت عشر كنائس للبيع!، وصرح (كاي بولمان) الأمين العام للكنائس في الدنمارك بأنه (إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة، فالأجدر أن تستعمل كحظيرة للخنازير)، في محاولة لحظر بيعها مساجد للمسلمين الدنماركيين! ـ وفي أمريكا، وهي الأكثر تدينا عن أوربا، انخفض حضور قداس الأحد الكاثوليكي ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين!. فهل بعد هذه النماذج من الأرقام يجوز التدليس بأن العلمانية محايدة بين الأديان؟!.

٤ـ حيوانية الإنسان في (التنوير العلماني)!

موقع الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين ١١/ ٥/ ٢٠١٥ ١٢:٠٠:٠٠ AM

في عدد أغسطس ٢٠١٥ من مجلة (الثقافة الجديدة) الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية، كشف الدكتور مراد وهبة ـ داعية التنوير العلماني الغربي ـ عن الجذور السوفسطائية لهذا التنوير!

ولقد سبق للدكتور مراد وهبة ـ في كتابه (مدخل إلى التنوير) عام ١٩٩٤ ـ أن حدد المعالم العشرة لهذا التنوير الذي يدعو إليه، فقال إنها:

١ ـ (أن الإنسان حيوان طبيعي اجتماعي، فهو جزء من الطبيعة، وهي التي تزوده، فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الله) ـ فليس خليفة لله، خلقه وكرمه بأن نفخ فيه من روحه، وفضله على سائر المخلوقات ـ (وسعادة هذا الإنسان دنيوية محضة، يجدها في العاطفة والشهوة وحدهما).

٢ ـ وحصر الاهتمامات الإنسانية بقضايا العالم الراهنة، والطبيعة المحسوسة، لا العالم الآخر، أو ما وراء الطبيعة.

٣ ـ والوقوف في الدين عند (الدين الطبيعي) الذي هو إفراز بشري من صنع العقل لا (الدين السماوي) المتجاوز للطبيعة، واعتبار الشعور الديني مزيجا من الخوف الخرافي والرغبة في تغيير طروف مؤلمة.

٤ ـ وتحرر العقل من سلطان الدين، وإعمال العقل دون معرفة من الآخرين، وجعل السلطان المطلق للعقل، بحيث لا يكون هناك سلطان على العقل إلا للعقل وحده.

٥ ـ وإحلال العلم محل الميتافيزيقا وعدم تجاوز الملاحظة والتجربة إلى ما وراءهما من سبل المعرفة (النقلية) والوجدانية.

٦ ـ واعتبار الفكر وظيفة الدماغ، فالدماغ يفرز الفكر كما تفرز الكبد الصفراء، وليس هناك نفسٌ في الإنسان.

٧ ـ وإثارة الشكوك في مشروعية المطلق، فالإنسان هو مقياس المطلق.

٨ ـ واستنباط الأخلاق من الطبيعة الإنسانية، وحصر علاقتها بالسعادة واللذة، لا بالفضيلة والاحتياجات الروحية، مع جعل الأولوية للإحساسات الفيزيقية على المفاهيم الأخلاقية والعقلية، فالأخلاق من صنعنا ومن ثمرات خبراتنا، وهي مستندة إلى الحالة الفيزيقية.

٩ ـ وإحلال (الاجتماعية) محل (الدينية) بيلا لتحقيق السعادة الدنيوية بالعاطفة والشهوة، والطبيعة هي التي أوجدت الإنسان، والمجتمع هو المسئول عن سعادته.

١٠ ـ ورد القوانين إلى أصول فيزيقية وتاريخية، وتحرير التاريخ من السنن الإلهية، وتفسيره بمفاهيم طبيعية أو مفاهيم خلقية نابعة من الطبيعة الإنسانية.

تلك هي (المقولات العشر) للتنوير العربي العلماني، ذي الجذور السوفسطائية ـ الذي يدعو إليه ويبشر به الدكتور مراد وهبة ـ وكل العلمانيين والمتغربين في بلادنا ـ وهو ـ كما رأينا ـ تنويرا مادي، يجعل الإنسان حيوانا طبيعيا، ويقطع جميع الصلاة بينه وبين الله والدين.

بينما الإسلام يعلمنا أن الله نور، والإسلام نور والرسول نور والقرآن نور والحكمة

نور والصلاة نور، فتنويرنا يجعل الإنسان خليفة الله، الذي خلقه ونفخ فيه من روحه، وأنزل عليه الكتاب فرقانا ووهب له العقل فرقانا، ليكون الشرع مع العقل نورا على نور، في هذا التنوير الإسلامي.

٥ـ الدهـــرية

جريدة الأهرام عدد (٤٤٦٨١) السنة ١٢٣الاثنين ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ ـ ٦أبريل ٢٠٠٩

قديمة هي الفلسفة الدهرية المادية التي لاتؤمن إلا بالمحسوس، الذي تدركه المشاعر والحواس، ولقد عرفت بلاد السند بالهند قبل الإسلام وإبان ظهوره ـ مذهب السمنية وهم دهريون لايؤمنون بوجود ماوراء المشاعر والحواس.. ينكرون الوحي والنبوة والرسالة، ويقولون: لا طريق للعلم سوي الحس!.. ولقد دارت مناظرة بين بعض زعماء السمنية وبين الجهم بن صفوان [١٢٨هـ ٧٤٥م] أواخر الدولة الأموية وكان الجهم جبريا فسألوه: هل يخرج المعروف عن المشاعر الخمسة؟.. أي هل هناك موجود ومعلوم غير ماتدركه المشاعر والحواس الخمسة؟ فلما أجاب الجهم بن صفوان: لا!قالوا له: ـ فحدثنا عن معبودك الذي تعبده، أشئ وجدته في هذه المشاعر؟ ـ أي هل إلهك الذي تعبده، تدركه الحواس الخمسة؟.. فلما قال الجهم:لا..قالوا له: ـ فإذا كان المعروف ـ أي المعلوم لايخرج عن ذلك، وليس معبودك منها، فقد دخل في المجهول!..أي أن إلهك، طالما لاتدركه الحواس، هو مجهول، غير معلوم..فكيف تعبد إلها مجهولا، يستحيل أن تعلمه وسائل الادراك ـ المشاعر والحواس؟!

وعند ذلك انهزم زعيم الجبرية الجهم بن صفوان،في مناظرته مع السمنية الدهرية لكنه لجأ إلى زعيم التيار العقلاني ـ المعتزلة ـ واصل بن عطاء [٨٠ ١٣١ هـ ـ ٦٩٩ ٧٤٨م]يطلب إليه حل الإشكال الذي عجز عن حله فكتب اليه واصل بالجواب المنطقي والعقلاني، وطلب منه أن يعود اليهم ويسألهم: ألستم تؤمنون بوجود العقل وهو غير محسوس؟. وبالجنون وهو غير محسوس؟ وتسلمون بوجود (الحياة)وهي

غير محسوسة؟ وبالموت وهو غير محسوس؟ إذن فالمعلوم ليس فقط ماتدركه الحواس والمشاعر، وإنما يضاف إليه مايدركه الدليل.وبالعبارة التي كتبها واصل بن عطاء إلى الجهم بن صفوان:إن المعروف لايخرج عن المشاعر الخمسة وعن الدليلفارجع إليهم ـ إلى السمنية ـ الآن وقل لهم:هل تفرقون بين الحي والميت؟ وبين العاقل والمجنون؟ فإنهم يعترفون بذلك، وانه يعرف بالدليل لابغيره!فلما عاد الجهم بن صفوان إلى السمنية، وقال لهم ما أخبره به واصل بن عطاء ـ ليس هذا من كلامك؟!فمن أين لك؟! ـ قال: كتب به إلى رجل من العلماء بالبصرة، يقال له واصل بن عطاءفخرج السمنية إلى البصرة، والتقوا واصل بن عطاء وكلموه واعتنقوا الإسلام على يديه!

هكذا، هي قديمة الفلسفة الدهرية التي لاتؤمن إلا بما هو محسوس وقديمة هي الفلسفة الإيمانية العقلانية، التي تجعل الحواس مرحلة من مراحل الادراك، وليست نهاية قوي الإدراك ففوقها هداية العقل والدليل وفوق العقل والدليل هداية الدين التي تأتي بأنباء الغيب الذي لاتستقل بادراكه العقول أما الدهريون والماديون فهم الذين قال عنهم القرآن الكريم: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾.

٦ـ الأزهر والعلمانية

موقع عربى ٢١ الإثنين، ٢٤ فبراير ٢٠١٤ ١٠:٥٧ م

عندما تكررت الدعوة إلى علمنة الإسلام عام ١٩٥٠ في كتاب الشيخ خالد محمد خالد (من هنا نبدأ)، نشرت مجلة الأزهر عشر مقالات في عشرة أعداد لرئيس تحريرها العلامة محمد فريد وجدي، تحت عنوان (ليس من هنا نبدأ)، وذلك تعبيرا عن الموقف الثابت للأزهر الشريف من علاقة الدين بالدولة، والذي تعبر عنه السياسة الشرعية، التي تبرأ من كهانة دمج الدين في الدولة، ومن علمانية فصل الدين عن الدولة ولقد عاد الأستاذ خالد محمد خالد عن رأيه هذا ونشر كتابه (الدولة في الإسلام).

وفي أوائل تسعينات القرن العشرين، وعندما جرت في مصر مناظرات حول العلمانية ومعنى الدولة المدنية والدولة الدينية، عاد الأزهر ليؤكد موقفه الثابت من هذه القضية، فنشر مجمع البحوث الإسلامية كتاب (الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين). وقدم الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ـ شيخ الأزهر يومئذ ـ لهذا الكتاب بمقدمة مؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٢ جاء فيها: (إن العلمانية مذهب من مذاهب الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة، يدعو إلى عزل الدين عن أن يكون إطارا ضابطا للنشاط الدنيوي للإنسان، فيفصم العلاقة بين بين الشريعة الإلهية وبين الدولة والسياسة والاجتماع والاقتصاد والسلوك، أي يعزل الدين عن الدنيا، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد والشعائر العبادية ولقد نشأت هذه العلمانية في الغرب إبان نهضته الحديثة ـ كرد فعل لحكم الكنيسة وتحكمها ـ فهي حل غربي لمشكلة غربية، وليس هكذا الحال مع الإسلام والحضارة الإسلامية، فالإسلام منهاج شامل للدين والدنيا، للعقيدة والشريعة، والحضارة والأخلاق، للحياة الدنيا والآخرة، فالدعوة إلى إبعاد الإسلام ـ بالعلمانية ـ عن سياسة الدولة وشئون العمران هو قطع إحدى ساقيه وتعطيل لإحدى رئتيه، وكفران ببعض آيات كتابه، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام).

هكذا كان الموقف الثابت للأزهر الشريف من علاقة الدين بالدولة على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين، ومنذ أن عرفت بلادنا الجدل الفكري حول هذا الموضوع. ولم يكن موقف الأزهر هذا مخالفا لتوجهات الدولة المصرية إبان تلك العقود، ذلك أن دساتير الدولة المصرية الحديثة قد اجتمعت على إعلان (أن دين الدولة هو الإسلام، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع)، كما اجتمعت على إعلان أن الأمة هي مصدر السلطات، فاتفقت هذه الدساتير مع الأزهر الشريف على رفض العلمانية والثيوقراطية جميعا.

وحتى دستور عام ١٩٥٤ ـ الذي لم يوضع في التطبيق والذي وضعته لجنة رأسها فقيه الشريعة والقانون الدكتور عبد الرازق السنهوري ـ فإننا نقرأ في مضابط لجان وضع هذا الدستور على ما أمر به الإسلام وأنه ليس هناك ما يسمح لنا بأن نعدل على نص القرآن وأنه إذا وجد نص ديني صريح، فالحكمة والواجب يقتضياننا ألا نعارض

النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم ولا في ضمائرهم ولا في دينهم وإذا احترمت الدولة الإسلام فلابد أن تحترمه جملة وتفصيلا، ولا يكون الإيمان إيمانا ببعض الكتاب وكفر ببعضه الآخر).

هذا موقف الأزهر من علاقة الدين بالدولة، وهو موقف سابق على نشأة الأحزاب والجماعات، ومستقل عن خلافات الأحزاب والجماعات، وهو ذاته موقف الدولة التي صاغته في دساتيرها الحديثة منذ عام ١٩٢٧م وحتى الآن وهو الموقف الذي عبر عنه كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (ضلالة فصل الدين عن السياسة(الذي أهدته مجلة الأزهر إلى قرائها مع عدد ربيع الأول عام ١٤٣٥هـ، إنه موقف ثابت، يجب أن يكون حاضرا أمام كل الذين يتحاورون حول هذا الموضوع.

٧ـ الأزهر والعلمانية

موقع الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين٩/ ١٩/ ٢٠١٧ ٠٠:٠٠:١٢ AM

لقد كان الأزهر، على مر تاريخه، الحارس الأمين على الإسلام وشريعته، وعلى العربية وعلومها وآدابها، والمرابط على ثغور دار الإسلام، يصد الغزو العسكري والغزو والفكري لهذه الديار.

وعندما وفدت (العلمانية) الداعية إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة والقانون إلى بلاد الشرق، في ركاب الغزوة الإمبريالية الغربية الحديثة، تصدى لها كبار علماء الأزهر، معتبرين إياها نقضا لاكتمال قواعد الإسلام.

وفي هذا المقام، قال الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق (١٣٣٥ ـ ١٤١٦ هـ، ١٩١٧ ـ ١٩٩٦م) شيخ الأزهر: (إن العلمانية مذهب غربي، يدعو إلى التخلص من الدين، وعزله عن حركة المجتمع وشؤون العمران، يعزل الدين عن الدنيا، وذلك باستثناء خصوصيات العقائد والشعائر العبادية، وهو مذهب مادي وفكر خاطئ).

ولقد ظهرت العلمانية ثمرة غربية لملابسات غربية، ذلك أن النصرانية تقول إنها

رسالة روحية، تحصر همها في خلاص الروح وفي مملكة السماء، ولذلك كان تطلع كنيستها إلى شؤون الدولة والعمران الدنيوي تجاوزا لمبدئها الداعي إلى أن تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، فإذا جاءت العلمانية لترد النصرانية إلى داخل الكنيسة، ولتحصرها في إطار علاقة الفرد بالخالق، جاز لها ذلك، بل وكان موقفها تصحيحا للخطأ الذي تجاوزت به الكنيسة الغربية حدود نصرانيتها.

وليس هكذا الحال مع الإسلام، الذي هو منهاج شامل للدين والدنيا، للعقيدة والشريعة والحضارة والأخلاق، للحياة الدنيا وللآخرة التي هي خير وأبقى، فالإسلام يصبغ العمران بالصبغة الإلهية، ويضبط الخلافة الإنسانية بالشريعة الإسلامية، فالدعوة إلى إبعاد الإسلام ـ بالعلمانية ـ عن سياسة الدولة وشؤون العمران، هو قطع لإحدى ساقيه، وتعطيل لإحدى رئتيه، وكفران ببعض آيات كتابه، ينتقص من كمال واكتمال الإيمان بهذا الإسلام، ولذلك يبدو شذوذ الدعوة إلى العلمانية في الواقع الإسلامي باعتبارها دعوة إلى (حل) ليست له (مشكلة) في عالم الإسلام. هكذا كتب شيخ الأزهر الذي اشتغل أيضا بالقضاء والإفتاء، والذي أعاد إلى الأزهر كثيرا من استقلاله، والذي تحلى بالصلابه في الحق، وبعفة اللسان وبالزهد في حطام هذه الدنيا.

أما الشيخ محمد البهي (١٣٢٣ ـ ١٤٠٢ هـ، ١٩٠٥ ـ ١٩٨٢م) الذي تخرج في الأزهر وحصل على الدكتوراه من ألمانيا، تولى وزارة الأوقاف ورئاسة جامعة الأزهر وتبوأ مكانة مرموقة في عالم الفكر والتأليف، فقد قال عن العلمانية: (إنها نظام من المبادئ والتطبيقات يرفض كل صورة من صور الإيمان الديني والعبادة الدينية، وليس للعلمانية مكان في وجود الإسلام، فإما أن يوجد الإسلام ولا علمانية، أو العلمانية ولا إسلام إنها حل لوهم، وليست حلا لحقيقة قائمة فعلا، والحكومة في الإسلام ليست إلهية، بل هي بشرية، تخضع للنقد وتقبل الشورى والمطالبة بها، إنها حكومة إنسانية تخضع للخطأ والصواب.

وإذا كانت العلمانية في الغرب قد فصلت بين سلطتين ـ الزمنية والدينية ـ فإن الإسلام ليس فيه سلطتان، ولذلك كان تطبيق العلمانية ـ التي فرضها الاستعمار على بلاد الإسلام ـ فصلا بين الإسلام وبين الدولة، وإبعادا للإسلام عن الحكم وشؤونه،

وتدريجيا ـ في ظل الاستعمار الغربي لبلاد الإسلام ـ أخذ يخف الرجوع إلى التراث الإسلامي، والمصادر الإسلامية، ويتجه الاعتماد على ما للغرب من ثقافة وتشريع وتخطيط في البحث والتعليم، وبذلك يضعف استقلال المجتمعات الإسلامية، بينما تشتد تبعيتها لصحاب القوة في التوجه وصحاب المصلحة في إضعاف استقلال المجتمعات الإسلامية). هكذا رفض كبار علماء الأزهر العلمانية الغربية التي رأوها آلية لإلحاق عالم الإسلام بالمركزية الحضارية الغربية، على حين تمثل الشريعة الإسلامية معلما من أكبر معالم الاستقلال الحضاري لعالم الإسلام.

٨ـ جهالات علمانية

موقع بوابة القليوبية ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥ ـ بوابة القليوبية الجمعة ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥

في حياتنا الفكرية كتابات جمع أصحابها بين (الجهالة) وبين (سوء النية) فبلغت هذه الكتابات ذروة (المأساة ـ الملهاة)!

ومن نماذج هذه الكتابات ما نشرته كبرى الصحف المصرية يوم الخميس ٣٠ أبريل ٢٠١٥ نقدا للأزهر والإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ، ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) والمذهب الأشعري ـ الذي هو مذهب ٩٩ بالمئة من أهل السنة والجماعة ـ الذين يمثلون ٩٠ بالمئة من المسلمين، ولقد جاء في هذا المقال: (أن الأشاعرة هم من حاربوا الاجتهادات العقلية منذ عصر الخليفة المأمون).

وواضح أن كاتب هذا (الكلام) لا دراية له بالفكر الإسلامي ومذاهبه، ولا معرفة له بتاريخ الإسلام، فالخليفة المأمون قد توفي عام ٢١٨هـ، بينما ولد الإمام أبو الحسن الأشعري عام ٢٦٠هـ، أي بعد وفاة المأمون بـ ٤ عاما، ومعروف أن الأشعري بدأ حياته الفكرية معتزليا، وظل كذلك حتى سن الأربعين، ثم أسس المذهب الأشعري، أي أن الأشعرية لم تظهر إلى الوجود إلا بعد وفاة المأمون بما يقرب من قرن من الزمان!، فكيف ـ بالله ـ تكون الأشعرية قد حاربت الاجتهادات العقلية منذ عصر الخليفة المأمون؟! أي قبل ميلادها بقرابة مائة عام؟!.

ونموذج ثان من نماذج هذه (الجهالات العلمانية) ـ الجامعة بين (الجهالة) وبين

(سوء النية) ـ ما سبق وكتبه الدكتور نصر أبو زيد (١٩٤٣ ـ ٢٠١٠ م) في كتابه (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية ـ ص ١٦، ١٧ ـ عندما اتهم الإمام الشافعي (بأنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختارا راضيا، على عكس موقف أستاذه مالك بن أنس، الذي كان له موقف مشهور من الأمويين بسبب فتواه بفساد بيعة المكره وطلاقه، وموقف الإمام أبي حنيفة الرافض لأدنى صور التعاون معهم، رغم سجنه وتعذيبه، فلقد سعى الشافعي ـ على عكس سلفه أبي حنيفة وأستاذه مالك ـ إلى العمل مع الأمويين)!. هكذا اتهم نصر أبو زيد ـ الذي يعتبره العلمانيون مجددا للإسلام ـ الإمام الشافعي بممالأة الأمويين على الرغم من أنه قد ولد عام ١٥٠ هـ ـ أي بعد زوال الدولة الأموية بنحو عشرين عاما!!.

كما وضعت هذه الجهالة فتوى مالك وموقف أبي حنيفة في العصر الأموي، بينما كانت هذه المواقف في عصر المنصور العباسي (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ) ـ أي بعد زوال الدولة الأموية بما يقرب خمسة عشر عاما! ونموذج ثالث من نماذج هذه الجهالات العلمانية، ما جاء بكتاب المتحدث باسم الشيعة في مصر (بيت العنكبوت) من اتهام الإمامين البخاري ومسلم، بأن كتبهما قد مثلت الرواية الأموية للدين، وإن صحيحي البخاري ومسلم قد جاء كل منهما في إطار خلطة أموية هدفها إقصاء أئمة أهل البيت ـ ص ١٨٦، ١٨٧، ٢١٢، ٢١٣ ـ رغم أن الإمام البخاري ولد عام ١٩٤هـ ـ أي بعد زوال الدولة الأموية بأكثر من ستين عاما، وأن الإمام مسلم قد ولد عام ٢٠٦هـ، أي بعد زوال الدولة الأموية بثلاثة أرباع القرن!!

ولكنها الجهالة العلمانية التي جمعت بين (الجهل) وبين (سوء النية) فأثمرت هذا الذي بلغ في الجهالة ذروة (المأساة ـ الملهاة).

٩ـ علمانيون.. لكنهم ماضويون

موقع بوابة القليوبية ٢٧ فبراير ٢٠١٦

في إبريل عام ١٩٢٥م صدر كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ ـ ١٣٨٦ هـ ـ ١٨٨٧ ـ ١٩٦٦م) وهو الكتاب الذي أصبح ـ منذ ذلك

التاريخ ـ (إنجيل العلمانيين) في الشرق الإسلامي، وفي هذا الكتاب عقد صاحبه فصلا عنوانه: (دين لا دولة ورسالة لا حكم) نفى فيه أية علاقة للإسلام بالسياسة والحكم والدولة والقانون، وقال إن رسول الإسلام ﷺ (ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، ولم يقم بتأسيس دولة، ولم يرأس حكومة، وإن ظواهر القرآن تؤيد القول بأن النبي لم يكن له شأن في الملك السياسي، وأن عمله لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان، كانت زعامته دينية لا سياسية، ويا بُعد ما بين السياسة والدين، وأن المسلمين من حقهم أن يختاروا أي نظام حكم يريدون، حتى ولو كان البلشفية)!!.

ومنذ ذلك التاريخ، وقف العلمانيون في بلادنا عند هذا الكلام دون أن يراجعوه، بل ودون أن يتابعوا تراجع على عبد الرازق نفسه عن هذا الكلام، ونقضه له من الأساس!

ولقد جاء هذا الكلام في الكتاب الذي صدر في إبريل عام ١٩٢٥م، وبعد خمسة أشهر من صدور هذا الكتاب، وعقب المعركة الفكرية الكبرى التي أحدثتها هذه الدعوى، أجرت جريدة (السياسة) اليومية ـ التي كانت تدافع عن هذا الكتاب ـ أجرت حديثا مع الشيخ على عبد الرازق، نقض الرجل فيه ما جاء بالكتاب، عندما قرر أن الإسلام ليس مجرد رسالة روحية، وإنما فيه شريعة إلهية، وأن إقامة هذه الشريعة وحدود الإسلام واجب على المسلمين، وأن إقامة الحكومة التي تطبق الشريعة وتقيم حدودها هي فريضة إسلامية وتكليف إلهي، قال بالحرف:

(إن الإسلام دين تشريعي، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعا بذلك، ويجب على المسلمين إقامة حكومة منهم تقوم بذلك).

ومعنى هذا الذي جاء في هذا (الحديث الجديد) أن الإسلام عقيدة وشريعة، أي إنه ليس مجرد رسالة روحية، وأن إقامة الشريعة وحدودها فريضة إلهية على الأمة الإسلامية، وأن الفرائض الإلهية على المسلمين إقامة الحكومة التي تقيم شرائع الإسلام وحدوده، وليس أية حكومة حتى ولو كانت بلشفية!

و فى مناسبة تالية ـ فى مارس سنه ١٩٣٢م ـ ألقى الشيخ عبد الرازق محاضرة بقاعة (إيورات) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أكد فيها أن الشريعة الإسلامية هي مرجعية

الحكم في مصر، وأن الخروج عن هذا النهج هو كفر صريح بالقرآن، قال بالحرف: (لقد جربت مصر منذ العصور الأولى على أن يكون الحكم فيها شرعيا، يرجع إلى أحكام الإسلام والأوضاع الإسلامية، وكان المصريون يفزعون أن يحتكموا إلى غير الإسلام، لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح بالقرآن).

وفي مناسبة ثالثة، بمجلة (رسالة الإسلام) عدد مايو ١٩٥١م، وصف الشيخ على عبد الرازق تلفظه بعبارة (الإسلام مجرد رسالة روحية(بأنها عبارة ألقاها الشيطان على لسانه، وللشيطان أحيانا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس)!.

المهم أن العلمانيين ما يزالون يقفون عند (الماضي) الذي تم التراجع عنه، مع نقدهم الشديد للماضوية والماضويين!

١٠ ـ بواكير الرفض الإسلامي للعلمانية

موقع عربى ٢١ الخميس، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ ٠٦:٠٦ م

كانت المرة الأولى التي ذكرت فيها كلمة (العلمانية) في اللغة العربية عام ١٨٢٨م، في قاموس عربي فرنسي وضعه لويس بقطر، وهو ابن أخت المعلم يعقوب حنا (١٧٤٥ ـ ١٩١٨) الذي ألف فيلقا من شباب الأقباط؛ لبسوا ملابس جنود الحملة الفرنسية، وحاربوا معها ضد بناء وطنهم! فلما انسحب الفرنسيون من مصر عام ١٨٠١م، انسحب معهم من كانوا في خدمتهم ـ ومنهم لويس بقطر ـ الذي احترف تدريس العامية المصرية بمدارس باريس، ووضع القاموس الذي جاء فيه ذكر العلمانية عام ١٨٢٨م.

وعندما أخذ القانون العلماني ـ قانون نابليون ـ يتسلل إلى الموانئ التجارية المصرية، مع التجار الأجانب، والنفوذ الاستعماري، كان فقهاء مصر وعلماء الشرع فيها بالمرصاد لهذا العدوان على حرم الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها؛ اللذين ظلت لهما السيادة في دوائر التشريع والقضاء والسياسة والاجتماع على امتداد تاريخ الإسلام.

فالشيخ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠، ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) انتقد العلمانية

الفرنسية التي همشت المسيحية في فرنسا، والتي تأسست على الفلسفة الوضعية المادية، وانتقد عدوان القانون الفرنسي العلماني على الفقه الإسلامي، فقال: (إن لأهل أوروبا في العلوم الحكمية (الفلسفية) حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية، وكتب هذه الفلسفة محشوة بكثير من البدع. وينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقل المجرد، فالذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع، وكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى. وإن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وأحياها بالسقي والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية؛ لأنها أصل وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع. وإن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لمَا أخلت بالحقوق، ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية؛ ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية. فالكتاب العزيز جامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وقت يحصل به التعرض، كالبيع والإجارة والشركة والمضاربة والقرض والمخابرة والعارية والصلح، وغير ذلك كالزواج وأصول أحكامها) (انتهى الاقتباس).

هكذا كتب الشيخ رفاعة ـ في كتابه (مناهج الألباب) ـ عندما رأى بواكير تسلل القانون العلماني ـ قانون نابليون ـ إلى الموانئ التجارية المصرية؛ في المنازعات بين التجار المصريين والتجار الأجانب على عهد الخديوي سعيد (١٢٣٧ ـ ١٢٧٩ هـ، ١٨٢٢ ـ ١٨٦٣م). أما في كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) ـ الذي كتبه إبان وجوده في فرنسا ـ فلقد انتقد العلمانية التي همشت المسيحية، وأحلت محلها الإلحاد واللاأدرية، فقال عن أهل باريس وعلمانية مدينتهم: إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية:

أيوجد مثل باريس ديار.. شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح.. أما هذا وحقكم عجيب

هكذا كانت بواكير الرفض الإسلامي للعلمانية، عندما بدأ تسللها إلى ديار الإسلام.

١١ ـ خبث علماني.. وسذاجة إسلامية

موقع بوابة القليوبية ١٢ أكتوبر

في إطار سرقة الرموز، لتعظيم الرصيد العلماني، وإفقار الجانب الإسلامي، قادت السذاجة كثيرا من الكتاب الإسلاميين فوضعوا سعد زغلول باشا (١٢٧٣ ١٣٤٦ ـ هـ، ١٨٥٧ـ ١٩٢٧م) في سلة العلمانية والعلمانيين!

ولقد غفل هؤلاء السذج عن أن سعد زغلول هو تلميذ الأفغاني (١٢٤٥ـ ١٣١٤ هـ، ١٨٣٨ـ ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٢٦٦ـ ١٣٢٣ هـ، ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م) وأنه كان بمثابة الابن الذي يرعى كل شؤون محمد عبده إبان سنوات المنفى خارج مصر بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر.

كما أنهم يغفلون عن أن سعد زغلول أزهري النشأة والثقافة والتعليم، وأنه هو الذي أنشأ عام ١٩٠٧م مدرسة القضاء الشرعي، التي كانت مع دار العلوم منارة التجديد للفقه والفكر الإسلامي في العصر الحديث.

ولقد خدع الخبث العلماني السذج من الإسلاميين بتصوير الشعار الذي رفعه سعد زغلول في ثورة ١٩١٩م، (الدين لله والوطن للجميع)، على أنه شعار العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة، مع إن عبارة (الدين لله) هي كلمات قرآنية، وكون الوطن للجميع ـ جميع أبنائه ـ لا علاقة له بالعلمانية التي تعزل السماء عن الأرض، والعقل عن الشرع، والدين عن الدولة، لأن القرآن الكريم يقول عن الأرض ـ كل الأرض ـ وليس فقط الوطن ـ إنها للجميع ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾.

وفوق هذه الحيثيات، فلقد كان سعد زغلول ـ وهو زعيم الأمة ـ صاحب النقد الأقسى لكتاب (الإسلام وأصول الحكم) الذي أصدره الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ ـ ١٣٨٦هـ، ١٨٨٧ـ ١٩٦٦م) عام ١٩٢٥م، محاولا فيه علمنة الإسلام، واعتباره دينا لا دولة، ورسالة لا حكم، ويومها قال سعد زغلول: (لقد قرأت كتاب (الإسلام وأصول الحكم) بإمعان لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب، فعجبت!.. أولا: كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب في هذا الموضوع؟!). لقد قرأت كثيرا للمستشرقين وسواهم، فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه الحدة في التعبير، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق.

لقد عرف أنه جاهل بقواعد دينه، بل بالبسيط من نظرياته، وإلا فكيف يدعي أن الإسلام ليس دينا مدنيا؟! ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأي ناحية من نواحي الحياة لم ينص عليها الإسلام؟! هل البيع؟ أو الإجارة؟ أو الهبة؟ أو أي نوع من أنواع المعاملات؟؟ ألم يدرس شيئا من هذا في الأزهر؟! أو لم يقرأ أن أمما حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر الأمم؟! وأن أمما لا تزال تحكم بهذه القواعد وهي آمنة مطمئنة؟! فكيف لا يكون الإسلام مدنيا ودين حكم؟! أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية؟!

إن قرار (جماعة كبار العلماء) بإخراج الشيخ على من زمرتهم قرار صحيح لا عيب فيه، لأن لهم حقا صريحا بمقتضى القانون، أو بمقتضى المنطق والعقل، أن يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم، وذلك أمر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأي، والذي يؤلمني حقا أن كثيرا من الشبان الذين لم تقو مداركهم في العلم القومي، والذين تحملهم ثقافاتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار، خطأ كانت أم صوابا، دون تمحيص ولا درس.

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي، وبين قواعد الإسلام الراسخة (التي تصدى كتابه لهدمها).

هكذا أدان سعد زغلول دعوى (علمنة الإسلام) ووجه النقد اللاذع إلى الكتاب الذي ابتدع هذه البدعة في تاريخ الفكر الإسلامي.

١٢ ـ وثيقة القيم الشيطانية

موقع بوابة القليوبية ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ ـ بوابة القليوبية ١٩ نوفمبر ٢٠١٧.

في سبتمبر ١٩٩٤م عقد بالقاهرة مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان، ولقد جاء وفد الأمم المتحدة إلى هذا المؤتمر الذي انعقد في ظل صعود موجة العولمة، التي تريد صب العالم في قالب منظومة القيم الغربية، التي أفرزتها الحداثة وما بعد الحداثة، وطي صفحة الهويات الحضارية الخاصة بعالم الجنوب، وخاصة عالم الإسلام.

ومع الوثيقة التي جاء بها وفد الأمم المتحدة إلى المؤتمر، جاء وفد من الشواذ يريدون التظاهر في شوارع القاهرة دعوة لحقوق الشواذ في بلد الأزهر الشريف!

وقد طلب شيخ الأزهر، الشيخ جاد الحق على جاد الحق من الرئيس حسني مبارك منع مظاهرة الشواذ، حفاظا على حياتهم من غضبة الجماهير، فمكثوا في الفندق حتى عادوا إلى بلادهم مع وفد الأمم المتحدة!

أما الوثيقة التي حملت منظومة القيم المنحلة التي جاؤوا لعرضها على العالم فلقد جاء فيها بالنص:

(إن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية ووكالات التمويل والمؤسسات البحثية، مدعوة بإلحاح إلى إعطاء أولوية للبحوث الحيوية المتعلقة بتغيير هياكل الأسرة).

(وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد من جميع الأعمار، للبنات والفتيات والمراهقات، وتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من التعامل مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسؤولة، وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة، وأن تصل إلى المراهقين والرجال والبنين بدعم وإرشاد آبائهم، ويجب أن توجه الخدمات بدقة، وعلى وجه الخصوص نحو حاجات فرادى النساء والمراهقين، فالمراهقون الناشطون جنسيا يحتاجون نوعا خاصا من

المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، كما أن المراهقات اللاتي يحملن يحتجن إلى دعم خاص من أسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة)!

(وإن الهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة، وعلى الحكومات أن تزيد السن الأدنى للزواج حيثما اقتضى الأمر، ولا سيما بإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر)!

(وينبغي اشتراك المرأة في جميع جوانب الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل، وإدماجها بشكل تام في الحياة المجتمعية، مع تخففها من مسؤوليات العمل المنزلي، ويتعين على الزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يشجعوا مشاركة الرجل الكاملة في حياة الأسرة، بما في ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي)!

ولقد ربطت هذه الوثيقة تنفيها بالمعونات التي تقدمها الأمم المتحدة للدول والمنظمات الحكومية والأهلية، وحددت عام ٢٠١٥ م موعدا لتعميمها على كل المجتمعات.

أما مصدر هذه الوثيقة، التي تقنن للزنى المبكر، وتمنع الزواج المبكر، والتي تستنفر العالم لتغيير هياكل الأسرة، تقنينا للشذوذ، وتشجيعا للمعاشرات الجنسية (المسؤولة) وليس (الشرعية)، فهي وكالات الأمم المتحدة ولجانها، التي تسيطر عليها ـ كما تقول الأستاذة الأمريكية كاثرين فروث ـ فئات ثلاث:

١ ـ الأنسوية المتطرفة

٢ ـ وأعداء الإنجاب والسكان

٣ ـ والشاذون والشاذات جنسيا

وبموجب هذه الوثائق فإن للأطفال حرية التعبير الجنسي، ومن ينكر حق الطفل في ممارسة الجنس مع الكبار لا ينتهك حقوق الأطفال فحسب، بل ينتهك حقوق الكبار أيضا.

هكذا فكروا ودبروا، لكن شاء الله أن تنقضي ٢٠١٥ وقد خاب مكر الماكرين

١٣ ـ وشربت أوروبا الكأس المسموم

موقع بوابة القليوبية ٢٦ فبراير ٢٠١٨

في إبريل عام ١٩٩٧ عقد في عمان (الأردن) حوار إسلامي مسيحي ـ في رحاب المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، مع وفد الكنائس الألمانية حول (عملية العلمنة والمسيحية الغربية). ولقد شاركت في هذا الحوار، معلقا على بحث قدمه الدكتور (جوتفرايد كونزلن)، أستاذ اللاهوت الإنجيلي والأخلاقيات الاجتماعية بجامعة القوات المسلحة في ميونخ بألمانيا.

ولقد جاء هذا البحث شهادة شاهد من أهلها على ما صنعته العلمانية والتنوير الغربي بالمسيحية في أوروبا، حتى أني (لأهمية البحث) قمت بالتقديم له والتعليق عليه ونشره بسلسلة (في التنوير الإسلامي(، بدار نهضة مصر عام ١٩٩٩م. ففي هذا البحث، قال أستاذ اللاهوت والأخلاقيات الاجتماعية:

ـ (لقد مثلت العلمنة: تراجع السلطة المسيحية، وضياع أهميتها الدينية، وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية، والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية، وسيادة مبدأ دين بلا سياسة وسياسة بلا دين).

ـ (ولقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي، وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشري، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنساني).

ـ (ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقدانا كاملا، وزوال أهمية الدين كسلطة عامة، لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم، بل وزوال أهميته أيضا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص بالسواد الأعظم من الناس وللحياة بشكل عام، فسلطة الدولة، وليست الحقيقة، هي التي تصنع القانون وهي التي تمنح الحرية الدينية).

ـ (ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحي، يفهم الوجود بقوى دنيوية، هي العقل والعلم).

ـ (لكن، وبعد تلاشي المسيحية، سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على

أسئلة الإنسان، التي كان الدين يقدم لها الإجابات. فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين، وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتُفككُ أنساقها العقلية والعلمية عدمية ما بعد الحداثة، فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة، بعد أن أدخلت الدين المسيحي في أزمة. فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث، وتحققت نبوءة (نيتشه) (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠م) عن (إفراز التطور الثقافي الغربي لأُناس يفقدون نجمهم الذي فوقهم، ويحيون حياة تافهة، ذات بعد واحد، لا يعرف الواحد منهم شيئا خارج نطاقه)، وبعبارة (ماكس فيبر) (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠م): (لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم، وعلماء لا قلوب لهم)!

ـ ولأن الاهتمام الإنساني بالدين لم يتلاشَ، بل تزايد، وفي ظل انحسار المسيحية، انفتح باب أوروبا لضروب الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة، ومن التنجيم إلى عبادة القوى الخفية والخارقة، والاعتقاد بالأشباح وطقوس الهنود الحمر، وروحانيات الديانات الأسيوية، والإسلام الذي أخذ يحقق نجاحا متزايدا في المجتمعات الغربية. ـ لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا، ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلماني على الإنسان الأوروبي، عندما أصبح معبدها العلمي عتيقا، ففقد الناس (النجم الذي كانوا به يهتدون، وعد الخلاص المسيحي ثم وعد الخلاص العلماني)! هكذا شهد أستاذ اللاهوت والأخلاقيات الاجتماعية على ما صنعته العلمانية والتنوير والحداثة بالدين في أوروبا، عندما شربت هذا الكأس المسموم الذي يسعى الغرب والمتغربون إلى أن يتجرعه المسلمون الآن

١٤ ـ ماذا صنعت العلمانية بأوروبا؟

حولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة) ـ مصر، مج ٧، ع ٢٤ تاريخ: ٢٠١١ الصفحات: ٧٧٢ ـ ٧٧٦

في دراسته عن (العلمانية والدين) يقول القس الألماني.. عالم الاجتماع.. وأستاذ اللاهوت الإنجيلي والأخلاقيات الاجتماعية بجامعة القوات المسلحة بميونخ..

«جوتفرايد كونزلن» «إن العلمانية تعنى الفصل التام والنهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية، وسيادة مبدأ: دين بلا سياسة، وسياسة بلا دين».

ثم يتحدث عن صنيع العلمانية بالحياة الدينية في أوروبا.. وكيف «تحولت معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية.. وقدمت الحداثة باعتبارها دينًا دنيويًا، قام على العقل والعلم، بلاد من الدين الإلهي. ففقدت المسيحية أهميتها فقدانًا كاملًا، وزالت أهمية الدين كسلطة عامة تضفي الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم.. بل وأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس. ثم تحدث هذا القس.. عالم الاجتماع.. عن حال «الحداثة» التي أحلتها العلمانية محل الدين الإلهي. وكيف «عجزت هذه الحداثة عن الإجابة على أسئلة الإنسان التي كان يجيب عليها الدين فدخلت هي الأخرى في أزمة، بعد أن أصابت المسيحية بالإعياء.. ففقد الإنسان في الغرب العلماني النجم الذي كان يهديه.. نجم الدين ونجم الحداثة، معًا!... وأصبحت القناعات العقلية مفتقرة إلى اليقين، بعد أن ضاعت طمأنينة الإيمان الديني.. الأمر الذي أفرز إنسانًا ذا بعد واحد، لا يدري شيئًا ما وراء ظاهر الحياة الدنيا. فأصبح الخبراء بلا روح، والعلماء بلا قلوب!... ثم جاءت فلسفة ما بعد الحداثة،... ففككت أنساق الحداثة، الأمر الذي قذف بالإنسان الأوروبي إلى هاوية العدمية والفوضوية واللاإدارية».

ثم تحدث هذا القس الألماني عن الفراغ الذي خلفه تراجع المسيحية بسبب ـ العلمانية ـ وكيف أن الإنسان الأوروبي قد أخذ يبحث عن إجابات على أسئلته لدى العقائد الأخرى..، التي أخذت تتمدد في هذا الفراغ من التنجيم.. إلى عبادة القوى الخفية، والخارقة.. إلى الاعتقاد بالأشباح وطقوس الهنود الحمر.. إلى روحانيات الديانات الآسيوية.. وحتى الإسلام، الذي أخذ يحقق نجاحًا متزايدًا في المجتمعات الغربية». هكذا صور القس الألماني ـ عالم الاجتماع ـ الواقع الذي صنعته العلمانية بالمجتمعات الأوروبية والإنسان الغربي.. وذلك عندما جعلت الحداثة دينًا طبيعيًا، أحلته محل الدين الإلهي.. فهمشت المسيحية وأصابتها بالإعياء.. ثم عجزت هذه الحداثة عن الإجابة على الأسئلة الطبيعية والدائمة والنهائية للإنسان الأوروبي ـ الذي أصبح خبراؤه بلا روح وعلماؤه بلا قلوب!.. فأخذ هذا الإنسان يبحث عن

الإجابات ـ التي تحقق له الطمأنينة ـ لروح المسيحية، ولدى العقائد الأخرى، التي أخذت تتمدد في الفراغ الديني الأوروبي.. وإذا كانت «لغة الأرقام» هي أصدق اللغات، إن أرقام الواقع المسيحي في أوروبا تعلن عن صدق هذا التحليل الذي قدمه هذا القس الألماني ـ عالم الاجتماع ـ ويكفي أن نشير إلى:

أن الذين يؤمنون بوجود إله ـ في أوروبا ـ حتى ولو لم يعبدوه ـ هم أقل من ١٤٪ من الأوروبيين!..

وأن في أوروبا ـ حيث أعلى مستويات المعيشة ـ أعلى نسبة من القلق والانتحار في العالم!

وأن الذين يذهبون إلى القداس ـ مرة في الأسبوع ـ في فرنسا ـ وهي أكبر بلاد الكاثوليكية والتي يسمونها «بنت كاثوليكية» هم أقل من ٥٪ من السكان ـ أي أقل من ثلاثة ملايين ـ أي نصف المسلمين الذين يصلون الجمعة في فرنسا!...

وأن ٧٠٪ من كاثوليك روما ـ حي الفاتيكان ـ يوافقون على ممارسة الجنس قبل الزواج!... وفي استطلاع أجرته مؤسسة «جالوب» ٢٠٠٥م ظهر أن ٧٤٪ من الكاثوليك يتصرفون ـ في المسائل الأخلاقية ـ على عكس تعاليم الكنيسة.. ولا يلتزم بتعاليم الكنيسة سوى ٢٠٪ فقط!..

وفي ألمانيا توقف القدس في ثلث كنائس إبرشية «أيسن» بسبب قلة الزوار!

وهناك عشرة آلاف كنيسة مرشحة للإغلاق والبيع لأغراض أخرى.. وتفقد الكنائس الألمانية ـ الإنجيلية والكاثوليكية ـ سنويًا أكثر من مائة ألف من أبنائها! وبسبب تحلل الأسرة، أصبحت ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا معرضة للانقراض، إذ تزيد نسبة الوفيات فيها عن نسبة المواليد!.. بينما المسلمون في ألمانيا ـ وهم ٣٪ من السكان ـ تبلغ مواليدهم نسبة ١٠٪ من المواليد الألمان!

وفي إنجلترا، لا يحضر القداس الأسبوعي سوى مليون فقط، ولقد صنفت ١٠٪ من كنائسها باعتبارها زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع مطاعم وملاهي وحتى علب ليل!

ولقد غنت مادونا في كنيسة إطالية تاريخية، بعد أن تحولت إلى مطعم، وتحول المذبح إلى فرن للبيتزا!..

وفي جمهورية التشيك عشرة آلاف كنيسة، نصفها معروض للبيع!.. وبعض الكنائس التي بيعت تحولت إلى نادٍ للعراة.. وموسيقي التكنوا!..»

وفي كوبنهاجن ـ عاصمة الدانمارك ـ عرضت عشر كنائس للبيع.. وصرح «كاي بولمان» ـ الأمين العام للكنائس في الدانمارك: «أنه إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة، فالأجدر أن تستعمل كاصطبل للخنازير»!... في إشارة إلى رفض بيعها كي تصبح مساجد للمسلمين الدانماركيين»!

وفي أمريكا، انخفض حضور قداس الأحد الكاثوليكي بنسبة ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين!.. و٧٠٪ من كاثوليك أمريكا يطلبون السماح باستخدام موانع الحمل، على خلاف موقف الكنيسة وتعليماتها!.. وفي أكثر من ثلاثة آلاف أسقف وقسيس يواجهون المحاكمات بتهم الشذوذ الجنسي مع الأطفال!!.

ولقد أوجز الكاردينال الإنجليزي «كوربك ميرفي» رئيس الكنيسة الكاثولويكية في إنجلترا وويلز، هذا الواقع الديني الذي صنعته العلمانية فقال: «إن المسيحية أوشكت على الانحسار، وإن الدين لم يعد مؤثرًا في حياة الناس»!...

أما بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر فلقد أعلن مخاوفه من انقراض المسيحيين الأوروبيين، ومن حلول الهجرات المسلمة ـ العربية والإفريقية ـ محلهم.. ومن «أن تصبح أوروبا جزءًا من دار الإسلام في القرن الحادي والعشرين»! تلك هي الثمرات المرة لتجرع أوروبا «كأس العلمانية المسمومة».... تلك الكأس التي يريد الغرب. وعملاؤه العلمانيون في بلادنا ان يتجرعها المسلمون في بلاد الإسلام؟!

١٥ ـ الإيجابي والسلبي في النموذج الغربي

موقع بوابة القليوبية ١٦ فبراير ٢٠١٧م

كان الشيخ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ، ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) أول عين للشرق على الغرب في العصر الحديث، وعندما ذهب إلى باريس عام ١٨٢٦م، ومكث بها خمس سنوات، وكتب عن الحضارة الأوربية، وقارن بينها وبين

الإسلام وحضارته، لم يقع في الانبهار والاندهاش، كما لم يتخذ موقف (الرفض والاعتراض)، وإنما اتخذ موقف الداعي إلى (تفاعل) الحضارات، صاحب الرؤية الناقدة التي تميز بين المشترك الإنساني العام، الجامع لكل الحضارات، وبين الخصوصيات والبصمات التي تميز حضارة الإسلام عن غيرها من الحضارات.

فهو يمتدح ما في فرنسا من العلوم الطبيعية، علوم التمدن الغربي، التي أخذوها عن الحضارة الإسلامية وطوروها.

فالبلاد الإفرنجية مشحونة بأنواع المعارف والآداب التي لا ينكر إنسان أنها تجلب الأنس وتزين العمران، حتى أصبحت هذه البلاد من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية. ويمتدح تعلق الفرنسيين بالحرية، حتى أنه لا يطول عندهم ملك جبار، ولا وزير اشتهر بينهم أنه تعدى مرة وجار!

وينتقد ويرفض الفلسفة الوضعية، التي تعتمد على المحسوس وعلى العقل دون الشرع، ويقول: (إن لهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لكل الكتب السماوية، وإن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشارع، ولا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود، فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع لا بطرق العقول المجردة).

وينتقد نقدا لاذعا ما أثمرته الفلسفة الوضعية من العلمانية التي همشت الدين والتي جعلت أهل هذه البلاد إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون: إن كل عمل يأذن في العقل صواب، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية.

ثم يصوغ الطهطاوي هذه المفارقة التي ميزت الحضارة الأوربية، تقدم في العلوم الطبيعية وضلالات في الفلسفة وتهميش للدين، يصوغها شعرا يقول فيه:

أيوجد مثل باريس ديار ... شموس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح ... أما هذا وحقكم عجيب

ثم يقدم البديل الإسلامي الذي يجمع بين العقل والشرع، فيقول: (إن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها نظام العالم مؤسسة على التكاليف العفلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه، والذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع، ومرجعها الكتاب العزيز، الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق).

إن إعادة قراءة الطهطاوي تؤكد خطأ الذين حسبوه منبهرا بأوربا، أخذ ما فيها حزمة واحدة، دون نقد أو تمييز، ولقد وقع في هذا الخطأ كثير من العلمانيين والإسلاميين.

١٦ ـ انهيار مزاعم الاستشراق حول تحريف القرآن

موقع بوابة القليوبية ديسمبر ٢٠١٦

من أهداف الاستشراق ـ وخاصة الاستشراق اليهودي ـ نقل مشكلات اللاهوت الغربي إلى الفكر الإسلامي، فتناقض العقل والنقل، والدين والدولة، والدنيا والآخرة، والذات والآخر، هي مشكلات غربية حاول عدد من المستشرقين اليهود زرعها في الفضاء الإسلامي.

ولأن اللاهوت الغربي قد شهد تيارا فكريا قام بنقد النصوص الدينية المؤسسة لليهودية والمسيحية، ومنها كتاب (تاريخ نقد العهد القديم من أقدم العصور إلى العصر الحديث) الذي كتبه علماء يهود متخصصون في نقد النصوص، وجمعه العالم اليهودي (زالمان شازار) والذي ترجمه ونشره المجلس الاعلى للثقافة بمصر عام ٢٠٠٠م، ولأن دائرة المعارف الأمريكية قد وصلت بعدد الأناجيل إلى ما يقارب المائة، فلقد سعى عدد من المستشرقين إلى زرع هذه المشكلة الغربية في الفكر الإسلامي، وذلك بالحديث عن اختلاف المصاحف وتعددها، والادعاء

بأن المصحف الإمام ـ الذي بين أيدينا ـ والذي اجتمع عليه المسلمون منذ صدر الإسلام، قد حدثت فيه اختلافات مع صحف ومصاحف أحرقها عثمان بن عفان.

وبعد عقود من هذه الدعاوى، التي تخصص فيها واجتمع عليها عدد من المستشرقين اليهود، شهدت (دائرة المعارف الإسلامية) ـ التي يصدرها الاتحاد العالمي للاستشراق ـ بأن جميع الاختلافات ـ التي زُعمت ـ قد انهارت الثقة فيها وأصبحت لا قيمة لها)!.

وفي تفصيل هذا الانهيار لهذه (المطاعن الاستشراقية) ـ اليهودية ـ أوردت (دائرة المعارف الإسلامية) هذه الحقائق:

١ ـ أن على بن أبي طالب ـ الذي يقال إنه قد تفرغ لجمع القرآن عقب وفاة الرسول ﷺ ـ هو ذاته الذي أحرق نسخة من المصحف بعد ظهور المصحف الإمام.

٢ ـ أن جميع الاختلافات التي ذكرت بين المصاحف ـ وخاصة بين مصحف ابن مسعود والمصحف الإمام ـ رواياتها مسبوقة بكلمة (يقال) التي تفيد بضعف هذه الروايات.

٣ ـ وأن ما قيل عن أن مصحف ابن مسعود لم تكن به سورة الفاتحة، ينقضه أن المسلمين جميعا يصلون جميع صلواتهم بسورة الفاتحة، منذ فُرضت الصلاة، كما أن ابن النديم (٤٣٨ هـ ـ ١٠٤٧م) قد قرر عام (٣٧٧ هـ ـ ٩٨٧م) أنه رأى نسخة من ابن مسعود تعود إلى عام ٧٧ هـ وفيها سورة الفاتحة.

٤ ـ أن حرق المصاحف السابقة على المصحف الإمام كان لدواعٍ كثيرة، منها احتواء بعض هذه المصاحف على كلمات (مفسرة وشارحة) لبعض ألفاظ القرآن، فتم حرق هذه المصاحف حتى لا تختلط عند العامة هذه الشروح والتفسيرات بالنص القرآني، فليس في الأمر اختلافات بين المصاحف، وإنما هي كلمات شارحة كتبها البعض في الصائحف التي دونوا فيها ـ لأنفسهم ـ سورا من القرآن الكريم، وذلك من مثل: وضع كلمة (جعل) قرين كلمة (أرسل) بمصحف ابن مسعود في الآية ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا﴾، وكلمة (ننشر) قرين كلمة (لنحيي) في الآية ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ

بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ وكلمة (قصورا) قرين كلمة (بروجا) في الآية ﴿نَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ وكلمة (يتفكر) قرين كلمة (يذكر) في الآية ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾.

هكذا شهدت (دائرة المعارف الإسلامية) ـ بلسان المستشرقين ـ على انهيار دعاوى اختلاف المصاحف، وقام الإجماع على أن جامع القرآن ـ على عهد الرسول ﷺ ـ هو الله (إن علينا جمعه وقرآنه) وعلى أن أبا بكر وعمر قد جمعا الصحف المكتوب فيها القرآن ـ كما تجمع ملازم الكتاب الواحد ـ وعلى أن جمع عثمان بن عفان إنما كان على الكتابة والقراءة بلغة قريش، التي نزل بها القرآن، بعد توحد الأمة على هذه اللغة، وزوال دواعي رخصة القراءة على الأحرف السبعة.

١٧ ـ ولا يُنبئك مثل خبير

موقع بوابة القليوبية ٣١ أغسطس ٢٠١٦

المستشرق الألماني (شاخت جوزيف) (١٩٠٢ـ ١٩٦٩م) واحد من كبار المستشرقين على النطاق العالمي، شغل كرسي الأستاذية في العديد من الجامعات الغربية والعربية، منها الجامعة المصرية والجزائرية، وشغل عضوية العديد من المجامع العلمية، منها المجمع العلمي العربي بدمشق، وأشرف على مجلة الدراسات الإسلامية التي يصدرها المستشرقون.

وله العديد من المؤلفات في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، وعلم الكلام الإسلامي، وعلم الاجتماع الإسلامي، كما حقق ونشر الكثير من النصوص التراثية الإسلامية في الطب والتاريخ.

وفي الكثير من أعماله العلمية صفحات تشهد للشريعة بالتميز والتفوق على غيرها من الشرائع والقوانين الأخرى، وفي هذه الشهادة يقول ـ ضمن ما يقول ـ إن من أهم ما أورثه الإسلام للعالم المتحضر قانونه الديني، الذي يسمى الشريعة، وهذه الشريعة الإسلامية تختلف اختلافا واضحا عن جميع أشكال القانون، إنها قانون فريد في بابه، والشريعة الإسلامية هي أبرز ما يميز الحياة الإسلامية، وهي لب الإسلام ولبابه.

وبالرغم من أن التشريع الإسلامي قانون ديني، فإنه من حيث الجوهر لا يعارض العقل بأي وجه من الوجوه، فهو لم ينشأ من عملية وحي متواصل فوق العقل، وإنما نشأ من منهج عقلاني في فهم النصوص وتفسيرها، ومن هنا اكتسب مظهرا عقليا مدرسيا، كما أن قواعد هذا التشريع لا تدعو إلى مراعاة النص الحرفي للأحكام دون روحها.

إن التشريع الإسلامي ذو منهج منظم، وهو يؤلف مذهبا متماسكا، ونظمه المتعددة مترابطة بعضها مع بعض، ويتجلى في الشريعة الإسلامية نموذج بليغ لما يمكن أن يسمى (قانون الفقهاء(، فقد أنشأ هذا القانون وطوره فقهاء متخصصون أتقياء بجهود خاصة. إنه يقدم مثالا لظاهرة فريدة يقوم فيها العلم القانوني، لا الدولة، بدور المشرع، وتكون فيها لمؤلفات العلماء قوة القانون.

ولقد أثر التشريع الإسلامي تأثيرا عميقا على قوانين أهل الديانات الأخرى، من اليهود والنصارى الذين شملهم تسامح الإسلام وعاشوا في الدولة الإسلامية، فبالنسبة للجانب اليهودي، تأثر (موسى بن ميمون) (٦٠١ هـ، ١٢٠٤ م) ببعض ملامح المؤلفات الإسلامية في تنظيمه للمادة القانونية في مدونته (مشنة توراة)، وهو عمل لم يسبقه إلى مثله أحد من اليهود.

ومن جهة أخرى، فإنه بالنسبة للجانب المسيحي، فليس هناك شك في أن الفرعين الكبيرين من الكنيسة المسيحية الشرقية، وهما اليعاقبة والمونوفيزية (أصحاب الطبيعة الواحدة) والنسطوريون لم يترددوا في الاقتباس بحرية من قواعد التشريع الإسلامي.

وعلى حين شهدت المسيحية نزاعا بين الدين والدولة، فقد اتخذ أشكالا مختلفة، فإن الإسلام قد خلا مما يشبه (الكنيسة)، فالشريعة الإسلامية لم تستند مطلقا إلى تأييد قوة منظمة، ولم ينشأ في الإسلام فقط اختبار حقيقي للقوى بين الدين والدولة، وظل المبدأ القائل بأن (الإسلام من حيث هو دين ينبغي أن ينظم الناحية القانونية في حياة المسلمين)، قائما لا يتحداه أحد.

تلك شهادة خبير عالمي في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، وهو في ذات الوقت خبير بالشرائع والقوانين الغربية، وهي شهادة نتمنى أن تحظى باهتمام الذين يشنون الغارات المشبوهة على الإسلام وعلى الشريعة الإسلامية.

١٨ ـ نوع الإسلام الذي يريده الأمريكان

موقع بوابة القليوبية ١٢ مايو ٢٠١٦

عندما أعدم الشهيد سيد قطب (١٣٢٤ـ١٣٨٦هـ، ١٩٠٦ـ١٩٦٦م) كان عدد من علماء الأزهر في لقاء خاص مع الإمام الشيخ محمد أبو زهرة (١٣١٦ـ ١٣٩٤هـ، ١٨٩٨ـ ١٩٧٤م)، فلما جاءهم نبأ الإعدام، خاض بعض فقهاء السلاطين في سيرة سيد قطب ومواقفه، فقال الشيخ أبو زهرة: (لقد سألت ابني سيد، بعد عودته من أمريكا عام ١٩٤٩م:

ـ كيف حالك يا سيد؟

ـ فقال: يا أستاذي، لقد ذهبت إلى أمريكا مسلما، وعدت منها مؤمنا)!

ففي أمريكا، شاهد سيد قطب فرح المنصرين واحتفالهم بمقتل حسن البنا (١٣٢٤ ـ١٣٦٨هـ، ١٩٠٦ـ١٩٤٩م)، ورأى نوع الإسلام الذي يسعى الأمريكيون إلى زرعه في بلاد المسلمين، وكتب عنه يقول: (إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية وباء كالاستعمار، فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء.

الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق (إسلاما أمريكانيا) يجوز أن يُستفتى في منع الحمل، ويجوز أن يُستفتى في في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يُتسفتى في نواقض الوضوء، ولكنه لا يُستفتى أبدا في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يُستفتى أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية وفيما يربطنا من صلات، فالحكم بالإسلام والتشريع بالإسلام والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم ولا حديث ولا استفتاء)!

وهذا الذي كتبه سيد قطب عن (الإسلام الأمريكاني) عام ١٩٤٩م قد أكد عليه

الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) (١٩١٣ـ ١٩٩٤م) في كتابه (الفرصة السانحة) عام ١٩٨٨م، عندما دعا الغرب ـ من أمريكا إلى روسيا ـ إلى الاتحاد في وجه (الأصوليين المسلمين) الذين:

١ ـ يريدون استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي.

٢ ـ والذين يهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

٣ ـ وينادون بأن الإسلام دين ودولة.

٤ ـ وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي، فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين، ولكنه ثوار!

وهو نفس الإسلام الأمريكاني الذي تحدث عنه المفكر الاستراتيجي الأمريكي (فوكوياما) أوائل عام ٢٠٠٢م، عندما قال: (إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي لديها بعض المشاكل مع الحداثة الغربية، فالعالم الإسلامي يولد خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية لا ترفض السياسة الغربية فحسب، وإنما ترفض أيضا المبدأ الأكثر أساسية للحداثة وهو العلمانية، وإن التطور الأهم ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه، فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمي مع الحداثة، خاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية؟ أم لا؟!). هذا هو الإسلام الأمريكاني، الذي يريدون إحلاله محل الدين الذي جاء به رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام!

١٩ ـ الإسلام الأمريكاني

موقع عربى ٢١ الخميس، ٠٥ أكتوبر ٢٠١٧ ٠١:٤٢ م

حتى عام ١٩٤٨م كان سيد قطب مرابطا على ثغور (الفكر الإسلامي)، بعيدًا عن نطاق (العمل الإسلامي)، فلما ذهب إلى أمريكا عام ١٩٤٨م مبعوثًا من وزارة المعارف، تطور موقفه من (العمل الإسلامي)، واقترب من (الحركة الإسلامية) أكثر فأكثر، وتصاعدت لديه مشاعر العداء لصلف الغرب إزاء الإسلام والشرق الإسلامي

ففي أمريكا خبر نوع الإسلام الزائف الذي يريدون به نسخ الإسلام، وكتب عن هذا (الإسلام الأمريكاني) يقول: (إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية وباء كالاستعمار، فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء.. الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق (إسلاما أمريكانيا) يجوز أن يستفتى في منع الحمل، ويجوز أن يستفتى في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يستفتى في نواقض الوضوء، لكنه لا يستفتى أبدا في أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يستفتى أبدا في أوضاعنا السياسية والقومية وفي ما يربطنا بالاستعمار من صلات، فالحكم بالإسلام، والتشريع بالإسلام، والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسها قلم، ولا حديث ولا استفتاء في الإسلام الأمريكاني).

وفي أمريكا، شهد سيد قطب فرح المبشرين والعنصريين واحتفالهم بمقتل حسن البنا، وهناك رأى عنصرية الرجل الأبيض ولمسها بعقله ووجدانه، حتى لقد كتب بعد عودته مقالا بمجلة (الرسالة) عام ١٩٥٢م عنوانه (عدونا الأول الرجل الأبيض)!. ولقد توجهت عزيمته ـ بعد هذه المرحلة ـ إلى تحقيق شيء أكبر من الإنتاج الفكري الإسلامي، وذلك بالاقتراب أكثر وأكثر من (العمل الإسلامي. وفي عام ١٩٥١م بدأ يكتب في مجلة (الدعوة) ـ مجلة جماعة الإخوان المسلمين ـ وانتمى عضويًا للجماعة، وعبر عن هذه النقلة النوعية في مسيرته بقوله: (لقد ولدت عام ١٩٥١م؟!. ولقد شهد الإمام الشيخ محمد أبو زهرة على هذه النقلة النوعية التي أحدثتها رحلة سيد قطب إلى أمريكا عندما قال ـ بحضرة جماعة من العلماء ـ ساعة سماعهم نبأ إعدام سيد قطب عام ١٩٦٦م، وكان بعض هؤلاء العلماء قد عاب في سيد قطب ممالأته للسلطة التي أعدمته، فقال الشيخ أبو زهرة: (لقد استقبلت ابني البار سيد قطب عندما عاد من أمريكا وسألته: كيف حالك يا سيد؟ فأجاب: أستاذي، لقد ذهبت إلى أمريكا مسلمًا وعدت مؤمنا)!. عليهم جميعا رحمة الله.

٢٠ ـ الاستغلال الأمريكي للحداثيين العرب

جريدة الأهرام، الأربعاء ٢٥ من جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ ـ ١٦ مايو ٢٠١٢ السنة ١٣٦ العدد ٤٥٨١٧

مؤسسة راند مؤسسة بحثية أمريكية، قريبة جدا من صانع القرار الأمريكي، فيما يتعلق بقضايا الإسلام والعالم الإسلامي..وفي التقرير الذي أعدته هذه المؤسسة سنة ٢٠٠٤ ـ أي في العام الذي بلغ ذروة الهجمة الأمريكية على العالم الإسلامي بعد غزو أفغانستان والعراق ـ والذي ترجم ونشر تحت عنوان (خطة أمريكية لإعادة بناء الدين الإسلامي) ـ جاء فيه تقسيم تيارات الفكر في العالم الاسلامي إلى أربعة تيارات هي:

١ ـ تيار الأصوليين: الذين يرفضون قيم الثقافة الغربية.

٢ ـ تيار التقليديين: الذين يريدون مجتمعا محافظا، وهم في ريبة من الحداثة والتغيير.

٣ ـ تيار العلمانيين: الذين يريدون أن يقبل العالم الاسلامي الفصل بين الدين والدولة.

٤ ـ تيار الحداثيين: الذين يريدون العالم الاسلامي جزءا من الحداثة الغربية، ويريدون تحديث الإسلام ليواكب العصر.

ثم تطلب هذه الخطة من صانع القرار الأمريكي: دعم الحداثيين العرب، لأنهم الأكثر إخلاصا في تبني قيم وروح المجتمع الغربي الحديث.. ولأنهم ـ مع العلمانيين العرب ـ الأقرب إلى الغرب في ضوء القيم والسياسات. ومن بين ميادين الدعم الأمريكي المقترح لهؤلاء الحداثيين العرب: تشجيع تأويلهم للنص القرآني الحرفي الذي نعتبره (أي يعتبره الأمريكان) ـ تاريخا وأسطورة!!. أما آليات الدعم الأمريكي لهؤلاء الحداثيين العرب، كما أشارت إليها هذه الخطة الأمريكية، فهي:

أ ـ نشر وتوزيع أعمالهم ـ في شرح وطرح الإسلام ـ بتكلفة مدعمة.

ب ـ تشجيعهم على الكتابة للجماهير والشباب.

ج ـ تقديم آرائهم في مناهج التربية الإسلامية المدرسية.

د ـ إعطاؤهم منصات شعبية للتواصل مع الجماهير.

هـ ـ جعل آرائهم وأحكامهم في القضايا الكبيرة للتأويل والفهم الديني متاحة للجمهور حتي يمكن أن تنافس آراء وأحكام الأصوليين والتقليديين.

و ـ تيسير وتشجيع الوعي بالتاريخ السابق على الإسلام، والثقافة اللاإسلامية.

ز ـ تشجيع تأويلهم للنص الديني الحرفي الذي نعتبره تاريخا وأسطورة.

ثم انتهي هذا التقرير الأمريكي الكاشف عن مواقع الحداثيين العرب من مخططات الامبريالية الأمريكية المعاصرة ـ إلى القول بضرورة إعادة بناء الدين الاسلامي.. فالاسلام ـ كما يقول التقرير ـ ليس أكثر حصانة من الأديان الأخرى في العالم، وإن الاجماع بين الحضارات قادر على تغيير القيم، بما فيها الإسلام!! هكذا خططت وقدرت وأعلنت مؤسسة راند الأمريكية، ذات النفوذ الكبير على صناعة القرار الأمريكي.. وهكذا تم الكشف والاعلان عن موقع الحداثيين العرب من مخطط تأويل القرآن ليصبح تاريخا وأسطورة.. وتغيير قيم الإسلام.. ودمج العالم الاسلامي في القيم والسياسات الغربية.. وتم الاعلان كذلك عن آليات الدعم الأمريكي لهؤلاء الحداثيين العرب لنشر كتاباتهم بين الجماهير والشباب... وتقديم آرائهم في مناهج الدراسة... وإعطائهم منصات شعبية للتواصل مع الجماهير.. وتشجيع وتسيير كتاباتهم حول مراحل التاريخ السابقة على الإسلام، وحول الثقافات غير الاسلامية..!!

أي أن هذا التقرير الأمريكي قد كشف عن التوظيف الأمريكي للحداثيين العرب، في المخطط الامبريالي الذي يريد ـ وبنص التقرير ـ دمج العالم الاسلامي في القيم والسياسات الغربية!!.. أي افساد الدين والدنيا للمسلمين!!. وأمام هذا المخطط الأمريكي المعلن، الذي يدعو إلى تعاون الحداثيين والعلمانيين العرب لاستغلال التقليديين العرب ضد الأصوليين العرب والمسلمين، علينا أن نكشف عن معني الأصولية الاسلامية والاصوليين المسلمين في قاموس الامبريالية الأمريكية، وذلك من خلال حديث الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (١٩١٣ـ١٩٩٤م) ـ وهو مفكر استراتيجي في كتابه: الفرصة السانحة ـ والذي قال فيه: إن هؤلاء الأصوليين

الاسلاميين هم المصممون على استرجاع الحضارة الاسلامية السابقة، عن طريق بعث الماضي.. والذين يهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية... وينادون بأن الإسلام دين ودولة... وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي، فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين، ولكنهم ثوار!!. كذلك قال المفكر الاستراتيجي الأمريكي فوكوياما ـ عن هؤلاء الاصوليين الاسلاميين ـ الذين هم أعداء أمريكا وأعداء الحداثيين العرب ـ إنهم هم الذين لا يرفضون السياسات الغربية فحسب، وإنما الحداثة الغربية، ومبدؤها الأساسي: العلمانية!

وهذه المقاصد الأمريكية، التي توظف الحداثيين والعلمانيين العرب لتأويل القرآن كي يصبح مجرد تاريخ وأسطورة.. وتغيير قيم الإسلام، لدمج العالم الإسلامي في القيم والسياسات الغربية، والتي أعلنها هذا التقرير الأمريكي في مطلع القرن الحادي والعشرين ـ تذكرنا بذات المقاصد الاستعمارية التي كشفت عنها تقارير القناصل الفرنسيين في بيروت ـ في التاسع عشر ـ عندما كتبوا إلى وزارة الخارجية الفرنسية ـ بباريس ـ يعللون طلب الدعم المادي لمدارس الارساليات الفرنسية، فقالوا: إنها تستهدف جعل الشام الكبير حليفا أكثر أهمية من مستعمرة.. وتأمين هيمنة فرنسا على منطقة خصبة ومنتجة.. وتحويل الموارنة إلى جيش متفان لخدمة فرنسا في كل وقت.. وجعل البربرية العربية كذا تنحني لا إراديا أمام الحضارة المسيحية لأوروبا!!.

هكذا تم توظيف مدارس الإرساليات الفرنسية ـ في القرن التاسع عشر ـ لتحقيق ذات المقاصد التي يتم لها توظيف الحداثيين العرب: تحويل القرآن إلى أسطورة.. وتغيير قيم الإسلام.. ودمج العالم الإسلامي في القيم والسياسات الغربية؟!

٢١ ـ إلى عموم المسلمين مع التحية

موقع الإسلاميون ١٤/ ٠٩/ ٢٠١٤ ٠٤:٤٠

كان الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش) أول من أعلن الحرب على (الإرهاب) عقب حادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، وذلك دون تحديد لماهية هذا الإرهاب! لقد

أعلنها (حملة صليبية مقدسة) بالتحديد، وتم الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، وخلال هذه الأحداث كشفت الشهادات الأمريكية عن أن المراد بالإرهاب هو الإسلام، الإسلام الرافض للحداثة الغربية والعلمانية الغربية والقيم الغربية على وجه الخصوص. لقد كتب المفكر الاستراتيجي الأمريكي (فوكو ياما) في العدد السنوي (للنيوز ويك) (ديسمبر ٢٠٠١ م ـ فبراير ٢٠٠٢م)، يقول: (إن الصراع الحالي ليس ببساطة ضد الإرهاب، ولكنه ضد العقيدة الإسلامية الأصولية، التي تقف ضد الحداثة الغربية وضد الدولة العلمانية، وهذه الأيديولوجية الأصولية تمثل خطرا أكثر أساسية من الخطر الشيوعي، والمطلوب هو حرب داخل الإسلام، حتى يقبل الحداثة الغربية والعلمانية الغربية والمبدأ المسيحي (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله)!.

ولقد فسر الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) في كتابه (الفرصة السانحة) مراد الأمريكان من (الأصولية الإسلامية)، فقال: (إنهم هم الذين يريدون بعث الحضارة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وجعل الإسلام دينا ودولة، وهم وإن نظروا للماضي فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين، ولكنهم ثوار)!.

وعلى درب هذه الشهادات، قالت (مارجريت تاتشر) ـ رئيسة الوزراء البريطانية الأسبق ـ: (إن تحدي الإرهاب الإسلامي إنما يشمل حتى الذين أدانوا أحداث ١١ سبتمبر وابن لادن وطالبان، يشمل كل الذين يرفضون القيم الغربية، وتتعارض مصالحهم مع الغرب)!. وكتب المستشرق الصهيوني (برنارد لويس) في (النيوز ويك) (عدد ١٤ يناير ٢٠٠٤) يقول: (إن إرهاب اليوم هو جزء من كفاح طويل بين الإسلام والغرب، فالنظام الأخلاقي الذي يستند إليه الإسلام مختلف عما هو في المسيحية واليهودية الغربية، وهذه الحرب هي حرب بين الأديان). وكتب السيناتور الأمريكي (جوزيف ليبرمان) ـ المرشح نائبا للرئيس في انتخابات عام ٢٠٠٠م ـ بقول: (إنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليهم أمريكا القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية، فالشعارات التي أعلنتها أمريكا عند استقلالها لا تنتهي عند الحدود الأمريكية، بل تتعداها إلى الدول الأخرى)!.

ولأن هذه هي حقيقة الحرب الأمريكية على (الإرهاب) ـ التي هي بشهادة هؤلاء الشهود من أهلها (حرب على الإسلام)، كتب الصحفي الصهيوني الأمريكي (توماس

فريدمان) ـ من (بيشاور) إبان الغزو الأمريكي لأفغانستان ـ في (نيويورك تايمز) يقول (إن الحرب الحقيقية في المنطقة الإسلامية هي في المدارس، ولذلك يجب أن نفرغ من حملتنا العسكرية بسرعة، ونعود مسلحين بالكتب المدرسية الحديثة، لإقامة تربة جديدة، وجيل جديد، يقبل سياساتنا كما يحب شطائرنا، وإلى أن يحدث هذا لن نجد أصدقاء لنا هناك)!.

وبعد أن نجحت أمريكا ـ بالاعتمادات المالية والضغوط الدبلوماسية ـ في تغيير وتقليص المناهج الدراسية الإسلامية ـ في مدارس باكستان وكثير من البلاد العربية ـ نشرت (الهيرالدتريبيون) الدولية مقالا للكاتب الأمريكي (ستانلي أ. فايس) يحدد فيه الخيارات أمام العالم الإسلامي: خيار العلمانية الأتاتوركية ـ الذي تريده أمريكا ـ بدلا من خيار الأصولية الإسلامية، فقال: (إن حقيقة الحرب على الإرهاب تكمن في: هل ستقوم الدول الإسلامية باتباع النموذج الاجتماعي السياسي لتركيا، كدولة حديثة علمانية؟ أو نموذج الأصولية الإسلامية؟)!. تلك هي حقيقة الحرب على الإرهاب، التي أعلنتها أمريكا، والتي جرى تعميمها على النطاق العالمي، والتي وجهت نيرانها ـ الحربية والفكرية والإعلامية ـ إلى قوى التحرر الوطني، الساعية إلى تحقيق الاستقلال الحضاري للشرق الإسلامي عن التبعية للنموذج الحضاري الغربي، والتي أكدت الشهادات الغربية الموثقة أنها حرب على الإسلام!. إنها شهادات وحقائق جديرة بأن يتعلم منها الجهلاء.. وأن توقظ الغافلين البلهاء الذين مازالوا يقتدون بالمعبود الأمريكي الذي اباد حضارة الهنود الحمر بالمجازر وبنى اقتصاده على ظهور عبيد افريقيا وحاك الدسائس في ارقاع العالم بإسم الحريه مسببا مجازر ابتداءا من هيروشيما ومرورا بفيتنام وابادة شعبه ومنذ ذلك التاريخ تنتقل الأدارة الأمريكية من مجزرة إلى أخرى ومن إبادة شعب إلى آخر متسببة في هلاك للبشر الأبرياء وما انتم ببعيد من إبادة الشعب الأفغاني والشعب العراقي والشعب السوري و الشعب الفلسطيني الضحية الأقدم ولاننسى اعوان الإدارة الأمريكية من الأوربيين وعلى رأسهم بريطانيا وحقدها على الأسلام منذ الحملة الصليبية بقيادة تشارز قلب الفأر.... لن يهداء لهم بال حتى يقوضوا كل انظمة الحكم في الخليج العربي خاصة!

٢٢ ـ الغزو بالثقافة والسلاح!

جريدة الأهرام، السبت ١١ من ذى الحجة ١٤٣٣ هـ ـ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢ السنة ١٣٧ العدد ٤٥٩٨١

في ثمانينيات القرن العشرين، دعا الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (١٩١٣ ١٩٩٤م)في كتابه (الفرصة السانحة)دعا أمريكا وأوروبا وموسكو إلى الاتحاد في مواجهة الأصولية الإسلامية.

التي تريد ـ كما قال: ١ ـ بعث الحضارة الإسلامية ٢ ـ وتطبيق الشريعة الإسلامية ٣ ـ واتخاذ الإسلام دينا ودولة.. ودعا نيكسون ـ إلى دفع العالم الإسلامي في طريق كمال أتاتورك (١٨٨١ ـ ١٩٣٨ م) ـ طريق العلمانية، وربط العالم الإسلامي بالغرب اقتصاديا وحضاريا. ـ وفور سقوط الاتحاد السوفيتي ـ أوائل سنة١٩٩١م ـ كشفت مجلة (شئون دولية) ـ التي تصدر في لمبردج بإنجلترا ـ عدد يناير١٩٩١م عن السر في اتخاذ الغرب الإسلام عدوا ـ أحله محل الخطر الأحمر.. وقالت: إن السر هو استعصاء الإسلام والمجتمعات الإسلامية على العلمنة، ومن ثم على التبعية لنموذج الغربي العلماني في التحديث، الأمر الذي جعل الإسلام ـ كما قالت المجلة ـ يشكل تحديا للثقافة الغربية!

ـ وفي يوليو سنة١٩٩٠م صرح جياني يميكليس ـ رئيس المجلس الوزاري الأوروبي ـ بأن المواجهة مع الشوعية قد انتهت، إلا أن ثمة مواجهة أخرى يمكن أن تحل محلها بين الغرب وبين العالم الإسلامي، وذلك هو مبرر بقاء حلف الأطلنطي، رغم إلغاء حلف وارسو.. وبالفعل، تم تطوير صيغة مهام حلف الأطلنطي في الاجتماع الذي عقد ـ بأمريكا ـ في الذكري الخمسين لتأسيسه ـ أبريل ١٩٩٩م ـ فبعد أن كان مجاله أرض الدول المشتركة فيه.. أصبح مجاله مصالح الدول المشتركة فيه؟!.. وبذلك أصبح العالم الإسلامي مجالا للتدخل العسكري لحلف الأطلنطي!

ـ وفي أكتوبر سنة١٩٩١م صرح الكاردينال بول بوبار مساعد بابا الفاتيكان ـ بأن الإسلام يشكل تحديا لأوروبا وللغرب عموما.. وأن التحدي الذي يشكله الإسلام يكمن في أنه دين وثقافة ومجتمع وأسلوب حياة وتفكير وتصرف.. وأن الإسلام

يفتح أوروبا فتحا جديدا! ـ وفي سنة١٩٩٣م كشف صموئيل هنتنجتون (١٩٢٧ ـ ٢٠٠٨م) ـ المفكر الإستراتيجي الأمريكي الشهير.. عن موقف الغرب وفلسفته في صراع الحضارات.. وأشار على صانع القرار الأمريكي أن يبدأ بتحييد الحضارات العالمية، حتي يفرغ من صراعه مع الحضارة الإسلامية.. ثم الحضارة الكونفوشيوسيه ـ الصينية... ثم يستدير ـ بعد ذلك ـ للانفراد بالهيمنة على العالم ـ بعد الفراغ من الحضارات التي حيدها ـ في إفريقيا واليابان..!.. ـ وكتب المفكر الأستراتيجي الأمريكي فوكوياميقول: إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة المستعصية على قبول الحداثة الغربية.. وعلى المبدأ الأساسي في هذه الحداثة، وهو العلمنة وفصل الدين عن الدولة وقال: إن المسألة ليست حربا على الإرهاب، وإنما هي حرب على العقيدة الأصولية الإسلامية ـ الرافضة للحداثة الغربية.. وإن هذه العقيدة الأصولية الإسلامية هي أخطر من الفاشية والشيوعية!

ـ وفي٢٤ أكتوبر١٩٩٥ م قرر الكونجرس الأمريكي اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، لأنها ـ وكما قال ـ الوطن الروحي لليهودية.. وشرعت الحكومة الأمريكية في بناء سفارتها ـ بالقدس ـ على أرض مملوكة للوقف الخيري الإسلامي!.. ـ وفي١٦ سبتمبر٢٠٠١ م.. وقبل بدء التحقيق في أحداث١١ سبتمبر ـ أعلن الرئيس الأمريكي بوش الصغير الحملة الصليبية على العالم الإسلامي.. ورغم الكلام عن أن هذه العبارة إنما كانت زلة لسان، فإن الوقائع قد شهدت على أنها حقيقة مقصودة.. وعلى أن أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ م كانت الفرصة السانحة التي جعلها نيكسون عنوانا لكتابه!.. ـ وفي ١٧ سبتمبر٢٠٠١ م أعلن توني بلير ـ رئيس وزراء انجلترا ـ أن هذه الحملة هي حرب المدنية والحضارة ـ (في الغرب) ـ على البربرية في الشرق! ـ وفي ٢٦ سبتمبر٢٠٠١ م أعلن سلفيو برلسكوني ـ رئيس وزراء إيطاليا: أن الحضارة الغربية أرقي من الحضارة الإسلامية، ولابد من انتصار الحضارة الغربية على الإسلام، الذي يجب أن يهزم.. وأن الغرب سيواصل تعميم حضارته وفرض نفسه على الشعوب!.. وأعلن السيناتور الأمريكي جوزيف يبيرمان ـ وهو مرشح سابق لمنصب نائب الرئيس: بأنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليه أمريكا القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية.. فشعارات أمريكا لا تنتهي

عند حدودها، بل تتعداها إلى الدول الأخرى! وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت: إننا معشر الأمريكيين أمة ترتفع قامتها فوق جميع الشعوب، وتمتد رؤيتها أبعد من جميع الشعوب!.. ـ وفي أكتوبر ٢٠٠١ م عقد بالقاهرة ـ بفندق شيراتون هيليوبوليس ـ مؤتمر لحوار الأديان.. وفي ختامه رفض مندوب الفاتيكان ـ القس خالد أكشه ـ ومندوب مجلس الكنائس العالمي ـ الدكتور طارق متري ـ التوقيع على البيان الختامي، لتضمنه عبارة: الديانات السماوية والقيم الربانية.. قائلا: نحن لا نعترف بالإسلام دينا سماويا، ولا بالقيم الإسلامية قيما ربانية!. ـ وفي أكتوبر ٢٠٠١م بدأت أمريكا وحلف الأطلنطي غزو أفغانستان.. وفي نوفمبر سنة ٢٠٠١م كتب الكاتب الصهيوني الأمريكي توماس فريدمان يقول: إن الحرب الحقيقية في المنطقة الإسلامية هي في المدارس. ويجب علينا عندما نعود من جبهة القتال، أن نكون مسلحين بالكتب المدرسية، لتكوين جيل جديد يقبل سياساتنا كما يحب شطائرنا: وإلى أن يحدث ذلك لن نجد لنا أصدقاء هناك.. وكتب الكاتب ستانلي.أ. فايس في الهيرالدتربليون ـ الدولية ـ يقول: إن حقيقة الحرب على الإرهاب تكمن في: هل ستقوم الدول الإسلامية باتباع النموذج الاجتماعي ـ السياسي لتركيا ـ كدولة حديثة علمانية؟.. أو نموذج الأصولية الإسلامية؟.. وإن على رئيس باكستان ـ برويز مشرف ـ أن يحذو حذو أتاتورك، الذي أجبر تركيا بإصرار شديد على أن تهجر ماضيها!

ـ واعتمدت أمريكا ٢٠٠ مليون دولار لتحديث وعلمنة التعليم الديني في باكستان.. وأجبرت العديد من الدول العربية الإسلامية على تعديل مناهج تعليمها الديني، وعلى اختزال هذا التعليم، وعلى وقف تمويل المدارس الدينية الرافضة للعلمنة والتحديث.. ولقد خفضت ـ اليمن.. على سبيل المثال ـ في العام الدراسي ٢٠٠١ م ـ ٢٠٠٢ م ـ ساعات تدريس القرآن الكريم، اعتبارا من الصف الخامس الأساسي حتي المرحلة الثانوية، بنسب تتراوح من ٢٥٪ إلي ٥٠٪ عما كانت عليه، وخفضت حصص التربية الدينية في المرحلة الثانوية بنسبة ٢٥٪... وصرح الرئيس اليمني ـ وقتها ـ على عبدالله صالح ـ بأنه: علينا أن نحلق رؤوسنا بدلا من أن يحلقوها لنا!.. وتقدم السفير الأمريكي لدي دولة إسلامية كبري بمذكرة تطلب فيها أمريكا اختصار ساعات تدريس مواد العلوم الدينية من عشرين ساعة في الأسبوع إلى أربع ساعات فقط وبحيث لا يتجاوز تدريس تلك المواد حدود الأمور العبادية المباشرة، التي تنصب على علاقة المرء بربه الأمر الذي

يعني استبعاد كل ما يتعلق بنظم المعاملات والحياة العامة، وعلاقة المسلمين بغيرهم من المناهج الدراسية.. كما طلبت أمريكا ـ في هذه المذكرة ـ أن يبادر المسئولون عن قطاع التربية والتعليم إلى مراجعة كل كتب العلوم الدينية في ضوء هذه المقترحات، وعلى وجه السرعة.. بحيث تطبق المناهج الجديدة ابتداء من العام الدراسي المقبل سنة ٢٠٠٢ م! وحتي منابر المساجد، اعتمد لها الرئيس الأمريكي بوش الصغير ملايين الدولارات، لما سمي بدعم الأئمة المستنيرين! الذين يطلب منهم ترويج أفكار الغرب، وتشكيل الذهنية العربية لدي الجيل الجديد، وإعادة صياغته تجاه الصراع العربي الإسرائيلي!.. بل لقد تجاوز التدخل الأمريكي في التعليم الديني بالبلاد العربية والإسلامية حدود المطالبة باختزال المناهج وساعات التدريس، والاكتفاء من الإسلام بالجانب الشعائري ـ الفردي دون الجماعي.. تجاوز الأمر هذه الحدود إلى حيث طلبت أمريكا تحويل المدارس إلى أجهزة للرقابة الأمنية على المدرسين والطلاب، وذلك لحساب أجهزة الاستخبارات ومكاتب التحقيقات الأمريكية!.. فخصصت أمريكا لباكستان مائة مليون دولار، لكي تراجع كتب الثقافة الإسلامية ـ وليس فقط المناهج المدرسية!.. وتحكم السيطرة على المدارس الدينية، بحيث يعد ملف لكل أستاذ وطالب!! هكذا سعي الغرب ويسعي إلى مسخ الإسلام كي يكون كالنصرانية مجرد طقوس فردية، وليدع دنيا المسلمين للقيصر الأمريكي ولقد سلك الغرب لتحقيق هذه المقاصد الغزو العسكري.. والغزو من خلال مناهج التعليم!

٢٣ ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (١)

موقع الشبكة الإسلامية ٠١/ ٠٧/ ٢٠٠٢

ما إن وقعت الواقعة، ونزلت بأمريكا (قارعة ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١) حتى أعلنت أمريكا، ومعها كثير من الدوائر الغربية ـ السياسية.. والفكرية.. والإعلامية.. والدينية ـ (حربا عالمية) على الإسلام.. وهي حرب لم تبدأ من الصفر، وإنما مثلت تصعيدًا وإعلانًا عن مخزون ثقافة الكراهية السوداء، الذي تموج به الثقافة الغربية ضد الإسلام وأمته وعالمه.. والتي تعود بداياتها إلى ظهور الإسلام، وتحريره الشرق من استعمار الرومان.

إن القائد العسكري الإنجليزي (جلوب باشا) (١٨٩٧ـ١٩٨٦) الذي كان قائدا للجيش الأردني حتى العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ قد حدد ـ في لحظة صدق ـ أن مشكلة الغرب مع الشرق هي الإسلام، وذلك عندما قال: (إن تاريخ مشكلة الشرق الأوسط إنما يعود إلى القرن السابع للميلاد)!! لذلك كانت (الحرب الثقافية والإعلامية) التي شنها الغرب ـ بقيادة أمريكا ـ على الإسلام، عقب (قارعة سبتمبر) تصعيدا لموقف تاريخي، وإعلانا عن موقف قديم..

ولم تكن (مفاجأة) بأمر غير مسبوق، ليس له تاريخ. ولقد كان السعي إلى (علمنة الإسلام) وتحويله إلى (صيغة نصرانية) تقف عند العبادات والشعائر والوصايا الأخلاقية، تاركة شؤون الدنيا والدولة والسياسة والاجتماع والاقتصاد للنموذج الغربي والقيم الغربية هو القاسم المشترك في كثير من التصريحات والكتابات التي طفحت بها هذه الحرب الإعلامية الغربية ضد الإسلام وحضارته وثقافته ومناهج التعليم فيه.

فالرئيس الأمريكي (جورج بوش ـ الابن) الذي أعلن حربا عالمية قبل بدء التحقيقات في (قارعة سبتمبر) قد وصف هذه الحرب ـ في ١٦ سبتمبر ـ بأنها (حملة صليبية)، وذلك عندما وجه أصابع ـ بل وصواريخ ـ الاتهام إلى الإسلام المقاوم للاستعمار والصهيونية، واصما كل ألوان المقاومة الإسلامية، ومنظمات الجهاد الإسلامي، التي تسعى لتحقيق التحرر الوطني وحق تقرير المصير (بالإرهاب)!.. رغم أن هذه المنظمات جميعها تقاتل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية!!

وفي ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ بعد ستة أيام من الأحداث ـ وصف (توني بلير) ـ رئيس وزراء إنجلترا ـ هذه الحرب بأنها (حرب المدنية والحضارة (في الغرب) ضد البربرية (في الشرق)!!. وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١ أعلن (سيلفيو بيرلسكوني) ـ رئيس وزراء إيطاليا أن الحضارة الغربية أرقى من الحضارة الإسلامية.. ولا بد من انتصار الحضارة الغربية على الإسلام، الذي يجب أن يهزم، لأنه لا يعرف الحرية ولا التعددية ولا حقوق الإنسان.. وأن الغرب سيواصل تعميم حضارته، وفرض نفسه على الشعوب.. وأن الغرب قد نجح حتى الآن ـ في تعميم حضارته وفرض نفسه ـ مع العالم الشيوعي، وقسم من العالم الإسلامي!

وفي ٨ نوفمبر ٢٠٠١ حدد الرئيس (بوش الابن) أن الحضارة الغربية ـ التي أعلن الحرب للدفاع عنها ـ هي حضارة اليهود والمسيحيين.. وأن هناك ـ في الجانب الإسلامي ـ من يحرض على قتل اليهود والمسيحيين.. ولذلك حمّل الرئيس (بوش) ملكا عربيا ـ هو ملك الأردن ـ (رسالة تحذير موجهة إلى عدد من الحكام العرب، تطالب بضرورة أن يتوقف الإعلام في بلادهم عن حملة الكراهية لأمريكا وإسرائيل)!ووجدنا أحد أقباط المهجر ـ في أمريكا ـ والمشرف على (ملحق المهجر) في صحيفة (وطني) القبطية مجدي خليل يهاجم البرنامج التلفزيوني المصري (رئيس التحرير) الذي يقدمه الإعلامي القدير الأستاذ حمدي قنديل، واصفًا هذا البرنامج بأنه (أكثر ما فيه دعائي تحريضي، يحض على الكراهية، خاصة تجاه أمريكا وإسرائيل...)!

ثم توالت التصريحات ـ غير المسؤولة ـ من (المسؤولين) الغربيين، ذوي التأثير في (صناعة القرار) الغربي.. فوجدنا: السيناتور الديمقراطي الأمريكي (جوزيف ليبرمان) الذي كان مرشحا لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية السابقة.. ومرشح الرئاسة القادمة ـ يعلن أنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليها أمريكا القيم والنظم والسياسات التي نراها ضرورية.. فالشعارات التي أعلنتها أمريكا عند استقلالها لا تنتهي عند الحدود الأمريكية، بل تتعداها إلى الدول الأخرى!

أما وزير العدل الأمريكي (جون أشكروفت) فلا يكتفي بالحديث عن حرب (الحضارة) ضد (البربرية) و(الخير) ضد (الشر).. و(المدنية) ضد (التخلف).. وإنما يذهب ليتفوق على غلاة المنصرين، عندما يسب إله العالمين، الذي يؤمن به مليار ونصف المليار من المسلمين.. فيقول وزير العدل هذا: (إن المسيحية دين أرسل الرب فيه ابنه ليموت من أجل الناس، أما الإسلام فهو دين يطلب الله فيه من الشخص إرسال ابنه ليموت من أجل الإله..!! هكذا بدأت الحرب الثقافية والفكرية والإعلامية ـ السياسية والحضارية ـ التي شنها الغرب على الإسلام وأمته وعالمه.. فور حدوث (قارعة سبتمبر ٢٠٠١) بمستويات غير مسبوقة، من حيث الإعلان والتصعيد.

٢٤ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (٢)

موقع الشبكة الإسلامية ١٣/ ٠٧/ ٢٠٠٢

وماذا عن المدارس التلمودية؟!

منذ قارعة سبتمبر ٢٠٠١م، تصاعدت وتيرة الحرب الثقافية والفكرية والإعلامية الغربية، بقيادة أمريكا، ضد الإسلام وعالمه وأمته، على نحو غير مسبوق ولا معهود ـ من حيث الإعلان والمستوى ـ وتوالت الكتابات والتصريحات من (صناع القرار) الغربي، ومن (المشيرين) على صناع القرار.

ففي ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١ م أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت): (أننا، معشر الأمريكيين، أمة ترتفع قامتها فوق جميع الشعوب، وتمتد رؤيتها أبعد من جميع الشعوب)!!.. وهي بذلك قد تفوقت على (النازي) الذي تقول إنها سبق وعانت من ممارساته، كما تفوق بنو جلدتها على هذا النازي في ممارساتهم على أرض فلسطين!!..

وفي نوفمبر ٢٠٠١م يكتب الصحفي اليهودي الأمريكي ـ القريب من دوائر صنع القرار ـ (توماس فريدمان) فيقول إن الحرب الحقيقية هي ضد الفكر الإسلامي.. والتربية والتعليم الإسلاميين، وبنص عبارات مقاله ـ الذي كتبه في (بيشاور): (إن الحرب الحقيقية في المنطقة الإسلامية هي في المدارس، ولذلك يجب أن نفرغ من حملتنا العسكرية ضد (ابن لادن) بسرعة ونخرج.. وعندما نعود ـ [من أفغانستان] ـ يجب أن نكون مسلحين بالكتب الحديثة، لا الدبابات ـ وفقط، عندما تنمو تربة جديدة، وجيل جديد.. يقبل سياساتنا، كما يحب شطائرنا.. وإلى أن يحدث هذا، لن نجد أصدقاء لنا هنا)!.. ثم يكتب هذا الصهيوني الأمريكي، مهددا المدارس الإسلامية، التي تعترف مناهجها الدينية بكل النبوات والرسالات والشرائع، وتقول حتى للمشركين ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ يكتب ـ في معرض التهديد للمملكة العربية السعودية ـ في مقال صاغه في شكل رسالة من الرئيس جورج دبليو بوش إلى الشيخ صالح الشيخ وزير الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية ـ يكتب (توماس

فريدمان) فيقول: (إن مشكلتكم مع الشعب الأمريكي أن مدارسكم والألوف من المدارس الإسلامية التي تمولها حكومتكم وجمعياتكم الخيرية في مختلف أنحاء العالم تدرس أن غير المسلمين أدنى من المسلمين).

ثم يطلب صياغة (إسلام معتدل) فيقول: (نريدكم أن تفسروا الإسلام على نحو يقدس التسامح الديني.. وإذا تعذر عليكم أن تفعلوا هذا واجهتم مشكلة، وباتت المملكة العربية السعودية، في حربنا على الإرهاب، كما كان الاتحاد السوفييتي في حربنا على الشيوعية: مصدرا للأموال والأيديولوجية والأفراد وكل ما يشكل تهديدا لنا)!! ثم يعلن الشعار، الذي تبناه كثير من المفكرين والكتاب الغربيين: (لا نريد حربا مع الإسلام، نريد حربا من داخل الإسلام)!!.. ولم يقل لنا (فريدمان) ـ وهو يزعم أن المدارس الإسلامية تعلم التلاميذ أن غير المسلمين أدنى من المسلمين ـ لم يقل لنا رأيه في الكتاب المقدس، الذي يجعل اليهود شعبا مختارا ومقدسا دون كل الشعوب، وفوق جميع الشعوب.. ويطلب من هذا الشعب المقدس (أكل كل الشعوب أكلا)!!.. لم يقل لنا رأيه في الثقافة التي يغذيها (التلمود) و(العهد القديم) الذي جاء فيه إصحاح ١ :٧ـ٣، ٦، ١٤٧، (١٦ : (إنك أنت شعب مقدس للرب إلهك.. إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعبا ـ (سفر التثنية أخص من جميع الشعوب التي على وجه الأرض.. مباركا تكون فوق جميع الشعوب.. وتأكل كل الشعوب الذين الرب إلهك يدفع إليك، لا تشفق عيناك عليهم، ولا تقطع لهم عهدا)!!

لم يقل لنا (توماس فريدمان) رأيه في هذا الكتاب المقدس، الذي يقدس اليهود، ويطلب منهم أكل الشعوب أكلا، دون أن يقطعوا لهم عهدا أو تشفق أعينهم على هذه الشعوب!!.. فقد هدد المدارس الإسلامية بأنها ستكون كالاتحاد السوفييتي في الحرب على الشيوعية ـ التي حل محلها الإسلام ـ متجاهلا تكريم الإسلام ـ الذي تدرسه هذه المدارس الإسلامية ـ لكل بني آدم، وإيمان المسلمين بكل الكتب والنبوات والرسالات!!..

وعندما يخضع باكستان للضغط الأمريكي، ليس فقط بوضع القواعد العسكرية الباكستانية، وكل إمكانات باكستان في خدمة الحملة العسكرية الغربية على أفغانستان ـ منذ ٦ أكتوبر ٢٠٠١م ـ وإنما يخضع أيضا لتنفيذ توجيهات أمريكية ضد

التعليم الديني في باكستان.. ويعلن (برويز مشرف) ذلك في خطاب ١٢ـ١ـ٢٠٠٢م ـ عندئذ يتحول (مشرف) بنظر الغرب، و(توماس فريدمان) من (ديكتاتور) تفرض على بلده العقوبات بسبب (ديكتاتوريته) إلى بطل علماني، يسير على طريق (أتاتورك) (١٨٨١ـ ١٩٣٨م) والنموذج العلماني المتوحش الذي قطع صلات تركيا بماضيها الإسلامي.. فيكتب توماس فريدمان يقول: (إنه، للمرة الأولى، منذ ١١ سبتمبر، يتجرأ قائد مسلم على الاعتراف علنا بالمشكلة الحقيقية، وهي أن التطرف الإسلامي ظل متجذرا في الأنظمة التعليمية وترتيبات الحكم في العديد من المجتمعات الإسلامية، وأنه تسبب في أن يعيش معظم العالم الإسلامي في حالة من التخلف. لكن (مشرف) رسم خريطة لطرق الخروج، بعمل شيء ما لمواجهة ذلك الوضع، ليس بمجرد رمي المتطرفين في السجون، لكن بمواجهة أفكارهم بالعلمانية.. مخالفا بذلك نهج الجنرال ضياء الحق الذي بنى شرعيته وأسس حكمه على تحالف الجيش والمسجد

ومنذ ١١ سبتمبر، صار واضحا أننا نحتاج لحرب داخل الإسلام، وليس حربا مع الإسلام. ولقد أقدم، أخيرا، قائد واحد، على الأقل، بإعلانها. وسيكون حسنا إذا أقدم على القيام بالأمر نفسه بعض القادة العرب المسلمين..!! إنه إعلان صريح أن المعركة هي الحرب داخل الإسلام.. لعلمنة الإسلام.. وهو كلامٌ غنيٌ عن التوضيح

٢٥ـ الهجمة الأمريكية على الإسلام (٣)

موقع الشبكة الإسلامية ١٢/ ٠٨/ ٢٠٠٢

لقد أكدت هذه الحرب ـ التي أعلنتها أمريكا على الإسلام.. أو داخل الإسلام ـ بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ـ أن هدف (الغرب السياسي) هو علمنة الإسلام، وتحويله إلى صيغة نصرانية تقبل الفصل بينه وبين الدولة، لإلغاء التميز الإسلامي، وتسهيل إلحاق العالم الإسلامي والحضارة الإسلامية بالنموذج الغربي، تأييدًا وتأبيدًا للتبعية الحضارية، وتكريسًا لعولمة التغريب. وفي هذا الإطار سارع المستشرق الصهيوني

الأمريكي (برنارد لويس) إلى إصدار كتاب عنوانه: (ما هو الخطأ الحادث في العلاقة بين الإسلام والغرب؟).. وفي هذا الكتاب واصل أطروحاته القديمة حول (أن إرهاب اليوم هو جزء من كفاح طويل بين الإسلام والغرب.. فالنظام الأخلاقي الذي يستند إليه الإسلام مختلف عما هو في الحضارة اليهودية المسيحية ـ الغربية.. وآيات القرآن ـ بزعمه ـ تصدق على ممارسة العنف ضد غير المسلمين.. وهذه الحرب ـ التي أعلنها الغرب بقيادة أمريكا ـ هي ـ برأي (برنارد لويس) ـ (حرب بين الأديان)..!! والزعيم الديني ـ السياسي (بارت روبرتسون) مؤسس جماعة (التحالف السياسي المسيحي) ـ التي تسيطر على الكونجرس، وترى في دعم إسرائيل وهدم المسجد الأقصى، وإقامة (الهيكل اليهودي) على أنقاضه عقيدة دينية بروتستانتية، وتحقيقًا لشروط عودة المسيح إلى الأرض كي يحكمها ألف سنة سعيدة، بعد إبادة العرب والمسلمين في معركة (هرمجدون)، هذا الزعيم الأمريكي ـ وهو مرشح أسبق للرئاسة الأمريكية ـ يعلن (أن الدين الإسلامي دعا إلى العنف.. وأنه بالنظر إلى المعنى الحقيقي لآيات قرآنية، فإن أسامة بن لادن أكثر وفاء لدينه الإسلامي من آخرين.. وإن أمريكا بحاجة إلى إنذار ضد خطر المسلمين الذين يكرهون أمريكا ويحاولون تدمير إسرائيل)!

أما (مارجريت تاتشر) ـ رئيسة وزراء إنجلترا السابقة ـ فإنها تكتب عن (تحدي الإرهاب الإسلامي الفريد)، الذي لا يقف عند أسامة بن لادن وأفغانستان، وإنما يستوطن في إفريقيا وجنوب شرقي آسيا وغيرها من الأماكن، والذي يشمل حتى الذين أدانوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ على أمريكا ـ والذين انتقدوا بشدة أسامة بن لادن وطالبان، لكنهم (يرفضون القيم الغربية وتتعارض مصالحهم مع مصالح الغرب)!.. وتصف (تاتشر) هؤلاء المسلمين، الذين (يرفضون القيم الغربية وتتعارض مصالحهم مع مصالح الغرب بأنهم (أعداء أمريكا.. وأعداؤنا).. وتشبههم بالشيوعية، داعية الغرب إلى معاملتهم كما عامل الشيوعية، وتقول: (إن التطرف الأصولي، كالبلشفية في الماضي، يمثل مسارًا مسلحًا. إنه أيديولوجية عدائية يدفع بها أتباع متشددون ومسلحون بشكل جيد، وكما هو حال الشيوعية، فإنها تتطلب تبني استراتيجية طويلة المدى لتتسنى هزيمتها..)!

أما وزير الداخلية في ألمانيا (اوتو شيلي) فلقد والى التصريحات المعادية للإسلام وأمته وحضارته، حتى لقد وصف عقيدة الإسلام بأنها (هرطقة وضلال)!! أما الروائي الفرنسي (ميشيل هويلبيك) فلقد وصف الإسلام ـ في روايته (منصة) ـ بأنه (دين ظهر في الصحراء، وسط الأفاعي والجمال والحيوانات المفترسة من كل نوع)!.. ثم استطرد قائلا: (هل تعلم كيف أسمي المسلمين؟.. إني أسميهم حقراء الصحراء، فهذا هو الاسم الذي يستحقونه)!!

وفي حديثه إلى مجلة (لوفيجارو) ـ الفرنسية بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠١ـ قال: (إن قراءة القرآن مثيرة للتقزز.. وإن الإسلام دين عدواني، لا متسامح، يجعل الناس أشقياء تعساء)!! وهو في هذا يسير على خطا (الأدباء) الذين حققوا شهرتهم في الغرب بالتهجم على الإسلام.. من سلمان رشدي.. إلى (نايبول) الذي منحته (نوبل) جائزتها سنة ٢٠٠١

أما أشهر كتاب ومفكري الإستراتيجية في أمريكا (صمويل هنتنجتون)ـ الكاشف عن ممارسة الغرب لصدام وصراع الحضارات ضد الحضارات غير الغربية، خاصة ضد الحضارة الإسلامية.. والقائل إن خطوط التماس والعلاقة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية كانت دائما، وعلى امتداد ثلاثة عشر قرنا، خطوطا دموية ودامية.. فلقد وجد أحداث ١١ سبتمبر فرصة لإعلان صحة وتأكيد نظريته في صدام الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية..

فكتب يقول: (إن عناصر صدام الحضارات متوافرة، وإن ردود الفعل تجاه أحداث ١١ سبتمبر تمت في حدود الخطوط والأطر الحضارية بشكل صارم.. والصحوة الإسلامية هي رد فعل تجاه الحداثة والتحديث والعولمة.. ومع ذلك، فإن عصر حروب المسلمين له جذوره في أسباب أكثر عمومية، وهذه الأسباب تعني العقيدة الإسلامية والقناعات الإيمانية في الإسلام).

فالمشكلة عنده هي في العقيدة الإسلامية، وفي القناعات الإيمانية الإسلامية، التي تنتج العنف والحروب.. وهي تنتج هذا العنف المعاصر ضد الحداثة الغربية والتحديث والعولمة.. وهو بذلك التحليل ـ يدعو إلى الاختيار الإسلامي بين العقيدة والإيمان أو العولمة الغربية والحداثة والتحديث!!

٢٦ ـ هذا هو المخطط

موقع قصة الإسلام ١٨:٠٢-٢٠١٠/٠٦/٠١

إن اللغة والقانون من ثوابت الهوية القومية والحضارية لأمتنا العربية الإسلامية؛ ولذلك كانت الحرب الاستعمارية معلنة عليهما، منذ بدء الغزوة الاستعمارية الأوربية الحديثة وحتى هذه اللحظات.

فتغريب اللغة واللسان.. وعلمنة القانون والتشريع، في مقدمة العوامل المفضية إلى التبعية والإلحاق والذوبان في المركز الغربي ونموذجه الحضاري.. ومن ثَمَّ تأييد الاستعمار، حتى وإن ظلت بلادنا خالية من الجيوش الأجنبية، وأصبح لدينا (استقلال) الإعلام والأناشيد!

وعندما احتلت فرنسا بلاد المغرب العربي، كان فلاسفة الاستعمار صرحاء ـ إلى حد الوقاحة ـ عندما أعلنوا: (إن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية، وهذا يخولنا حق التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد!.. ويجب جمع العادات البربرية؛ لئلاّ تضمحل في الشرع الإسلامي.. إذ العرف ينمحي إزاء القانون.. والأولى أن نرى العرف البربري يندمج في القانون الفرنسي من أن نراه يدمج في القانون الإسلامي!.. إن مبدأ استقلال العرف البربري ودوائر اختصاصه عن الشرع الإسلامي، يحقق أكبر مصلحة سياسية لفرنسا، وإن إبعاد الشرع الإسلامي من جميع بلاد البربر بشكل نهائي ومطلق يسمح لنا ـ في يوم قد لا يكون بعيدًا ـ بإنشاء نظام للعدلية البربرية في اتجاه فرنسي خالص!...

ومثلما سعى الاستعمار الفرنسي ـ ببلاد المغرب العربي ـ إلى (علمنة.. وفرنسة) الأعراف والقوانين، لفصلها عن الشريعة الإسلامية، وجعلها (فرنسية خالصة).. سعى هذا الاستعمار إلى تغريب اللغة وفرنستها.. فكتب فلاسفة هذا التغريب يقولون: (يمكننا بسهولة كتابة البربرية بالحروف الفرنسية، كما فعلنا بالهند الصينية.. وإذا لم يمكننا عقد الأمل على رجوع البربر عن الإسلام، ونبذهم لهذا الدين؛ لأن جميع الشعوب لا تبقى بدون دين في مرحلة تطورها، فيجب أن لا نخشى من ذلك، خاصة إذا تمكنا أن نفصل بين الإسلام والاستعراب.. وفصل الدين عن القانون المدني،

مثلما حدث في قانون الأحوال الشخصية سنة ١٩١٧م.. ولذلك، يمكننا أن نحصر الإسلام في الاعتقاد وحده.. وعلى هذا لا يهمنا كثيرًا أن تضم الديانة الشعب كله، أو أن آيات من القرآن يتلوها رجال بلغة لا يفهمونها!..).

كذلك، أعلن دهاقنة هذا الاستعمار ضرورة فصل العربية عن الإسلام، مع ضرورة فصل العرب عن الشريعة الإسلامية.. وقالوا: (إنه لخطأ فاحش التصرف بشكل يساعد على إعادة إحياء العلاقة بين العرب والبربر. ولا حاجة لنا في تعليم العربية للبربر، فالعربية هي رائد الإسلام؛ لأن هذه اللغة تُعلَّم من القرآن، ومصلحتنا هي تمدين البربر خارج دائرة الإسلام. وأما ما يتعلق باللغة، فيجب علينا أن نضمن الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية بدون واسطة).

هكذا صاغ فلاسفة الاستعمار ودهاقنته مخطط تغريب اللسان والقانون؛ وذلك (بحصر الإسلام في الاعتقاد وحده)، وعلمنة العرف والقانون والتشريع، وإحياء اللغات غير العربية، لا لتكون ميسورة لقومياتها ـ التي تتكلم العربية كلغة للقرآن والشريعة ـ وإنما إحياء هذه اللغات لتكون بديلًا للعربية.. وليتم الانتقال ـ كما قالوا ـ (مباشرة من البربرية إلى الفرنسية)!.. فالعربية ـ باعترافهم ـ هي رائد الإسلام.

هذا هو المخطط، الذي تنفذه (الأمازيغية السياسية) ـ الآن ـ بمساعدة فرنسا، والذي طبقته الأحزاب الكردية العلمانية في شمال العراق، التي تخرَّج في مدارسها مئات الألوف لا يعرفون حرفًا من لغة القرآن والإسلام!.. والذي تسعى إليه طوائف أخرى في مواقع أخرى من وطن العروبة وعالم الإسلام.

٢٧ ـ العلاقات بين الغرب والإسلام

موقع عربى ٢١ الأحد، ٠٣ ديسمبر ٢٠١٧ ١٠:٢٢ م

في عام ١٩٣٨م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٧ ـ ١٣٩٣هـ، ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م) كتابه المثير للجدل عن (مستقبل الثقافة في مصر)، وفيه ادعى أن العقلية المصرية هي عقلية يونانية منذ القدم، وأن القرآن والإسلام لم يغيرا من الطابع اليوناني لعقليتنا،

كما أن الإنجيل والمسيحية لم يغيرا الطابع اليوناني للحضارة الأوروبية، وأن قبول العقلية المصرية للفلسفة اليونانية شاهد على ضرورة قبولها للحضارة الأوروبية الحديثة، حلوها ومرها، خيرها وشرها، ما يحمد منها وما يعاب، وأننا لا بد أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم في الحكم والإدارة والتشريع. وعقب صدور هذا الكتاب، نشر سيد قطب (١٣٢٤ ـ ١٣٨٦ هـ، ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦م) عام ١٩٣٩م، في صحيفة (دار العلوم)، أعمق دراسة نقدية لدعاوى طه حسين هذه. ولقد عنون هذه الدراسة: (نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين)، وفيها تجلت عبقرية سيد قطب في الانتماء للحضارة الإسلامية وفي الموقف من الغرب، وماذا نأخذ منه، وما لدينا في ميدان الخصوصيات الثقافية والفلسفية والعقدية. وفي هذه الدراسة قال سيد قطب: (إن الفلسفة اليونانية ـ قديما ـ لم تتجاوز مدينة الإسكندرية إلا قليلا، وظلت مدينة (منف) ـ العاصمنة الوطنية ـ محتفظة بفرعونيتها، حتى جاء الإسلام فاعتنقته راضية، وتأثرت به مع سائر البلاد، وإن هناك فارقا أساسيا بين الإنجيل وبين القرآن، ففي القرآن، مع اللاهوت، نظم وشرائع وحدود دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية، بينما الإنجيل يكاد يخلو من كل هذا. والمسيحية حينما امتدت إلى أوروبا وصلت إليها نظاما روحيا وإرشادا أخلاقيا، ولكنها لم تضع لها أسسا للتشريع والاقتصاد والسياسية كما وضع القرآن، حينئذ بقي العقل الأوروبي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها، فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية. أما القرآن فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نظاق معين، هو نطاق التشريع القرآني والنظام الدنيوي للقرآن.

وإن الحضارة الأوربية هي دائما في نزاع واضطراب مع الإنسانية، نزاع بين العقل الواعي والعقل الباطن. والإنسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة، وتتدرج تدرجا طبيعيا. فالحضارة الأوربية مادية، تفسر ظواهر هذا العالم على أساس المادة، من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم. والعقل عندها ليس إلا شكلًا من أشكال المادة الدائمة التغيير والتنوع.. بينما روحانية الحضارة الإسلامية الشرقية ترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في هذا العالم، فهناك شيء غير مادي، شيء روحاني وراء هذا الشيء

المادي، هناك الإلهام الذي لا يُعلل مع المنطق الذي لا يُعلل. وإن الواجب علينا أن نحلل هذه الحضارة الأوربية إلى عنصرين هما الثقافة والمدنية، فنعتبر الثقافة شاملة لديننا وفنوننا ونظمنا الخلقية وتقاليدنا، وخرافاتنا كذلك.. وهذه يجب أن نحتفظ فيها بماضينا، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي، ونعتبر أن المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية، وتلك نأخذها عن أوروبا أخذا هكذا وضع سيد قطب ـ في هذه الدراسة التي نشرها عام ١٩٢٩م ـ دستورا للعلاقة بين حضارتنا الإسلامية وبين الحضارة الغربية، وهو دستور تجلت فيه عبقريته المبكرة، ولا يزال يمثل (الكلمة السواء) التي يجب أن يجتمع حولها الفرقاء والمختلفون في هذا الموضوع.

٢٨ـ العلمانية: نزعة سوفسطائية

موقع عربى ٢١ ، الأربعاء، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥ ١١:٥٣ ص

للمرة الأولى يكشف الدكتور مراد وهبة ـ داعية العلمانية وفيلسوفها في بلادنا ـ عن أن العلمانية هي في أصولها وجذورها (نزعة سوفسطائية)، وبنص كلامه: فإن عبارة الفيلسوف السوفسطائي (بروتا غوراس) (٤٨٠ـ ٤١٠ ق.م): الإنسان مقياس الأشياء جميعًا (هي بداية العلمانية)!

وغير هذا (الاعتراف المذهل) يعترف الدكتور مراد وهبة ـ في مقاله (مسار العلمانية في الحضارة الإنسانية) ـ بمجلة (الثقافة الجديدة) الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية عدد أغسطس ٢٠١٥ بأن (الحكمة) ـ هي الأخرى ـ أصلها سوفسطائي فيقول: (إذا قيل عن الفلسفة إنها حب الحكمة، فمعنى ذلك أن الحكمة هنا ذات طابع إنساني ومن هنا يمكن القول بأن حكمة السوفسطائيين هي حكمة علمانية، خاصة وأن جذر لفظ (الحكمة) هو أيضا sophos ولهذا ربط السوفسطائيون الحكمة بالمعرفة، ومعنى ذلك أن الحكمة لا تكمن في الإيمان، بل في المعرفة، أي أنها تكمن في النسبي وليس في المطلق، ومن هنا استبعد السوفسطائيون الحقائق الثابتة والمطلقة).

ومن (الاعترافات) الهامة للدكتور مراد ـ في ذات المقال: أن عصر التنوير ـ الذي

عرفته أوربا في القرن الثامن عشر ـ والذي يحرر العقل من كل سلطة ما عدا سلطة العقل هو تنوير مؤسس على العلمانية ـ أي على النزعة السوفسطائي ـ وأن هذا التنوير قد أفرز ـ في القرن العشرين ـ حركة لاهوتية تسمى (اللاهوت العلماني) وأن فلاسفة هذا اللاهوت العلماني: (توماس التيزر) و(وليم هاملتون) اللذين نشرا عام ١٩٦٦م كتابًا عنوانه: (اللاهوت الراديكالي وموت الله).. وأنهما قد حكما (بموت الله) تبعا لموقف الفيلسوف الألماني (نيتشه) (١٨٤٤ـ ١٩٠٠م) الذي أعلن (أن الله قد مات) وذلك في كتابه (هكذا تكلم زرادشت). (فالله ـ في هذا اللاهوت العلماني ـ المؤسس على التنوير السوفسطائي ـ النابع من الحكمة السوفسطائية والعلمانية السوفسطائية ـ قد مات، ومعه مات المطلق، ولم يبق إلا النسبي كما قرر السوفسطائيون.. والدكتور مراد!

بقي أن الدكتور مراد وهبة ـ الواسع الانتشار في الصحافة المصرية بالسنوات الأخيرة ـ وأحد طلائع الداعين للتطبيع مع الكيان الصهيوني ـ (جماعة كوبنهاجن) ـ والذي كشف لنا ـ ولأول مرة ـ عن الجذور السوفسطائية للعلمانية، وللتنوير، ولموت الإله في هذا التنوير، بقي أن الرجل لم يفسر لنا (لغز) وجود (لاهوت علماني)؟! إذ كيف يكون هناك (لاهوت) نسبي غير مطلق؟ وكيف يموت الله في هذا اللاهوت؟!

أم أن الفلسفة ـ التي هي الأصل في كل هذه المنظومة التي يبشر بها الدكتور وهبة ـ هي الطريق لفهم وتفسير هذا الذي اعترف به الدكتور الفيلسوف؟!

إن (الحكمة) في الثقافة الإسلامية ـ التي يرفضها الدكتور وهبة ـ (هي الصواب في غير نبوة)، أي أن لدنيا صوابًا جاء به الوحي، وصوابًا جاء به العقل.. والله سبحانه وتعالى هو الذي أنزل الكتاب والحكمة.. وفي القرآن يوصف الوحي بأنه (فرقان) ويوصف العقل بأنه (فرقان)، وفي هذه الثقافة الإسلامية يصبح الشرع مع العقل (نورًا على نور).

ونحن نهنئ العلمانيين في بلادنا بفيلسوفهم الذي كشف لنا ولهم عن أن العلمانية والتنوير والحكمة ـ عندهم ـ هي سفسطة يونانية قديمة، زعمت وتزعم أن الله قد مات، تعالى الله عما يصفون علوًا كبيرًا.

٢٩ ـ التغريب

مجلة العربى العدد رقم (٣٤٥) ١ أغسطس ١٩٨٧

من أكثر المصطلحات المثيرة للجدل التي يكثر ويشيع استخدامها في حياتنا الفكرية الراهنة: مصطلح «التغريب».

ففي الصراع بيننا وبين الحضارة الغربية، بل وفي مناطق وميادين الوفاق بيننا وبينها ـ يكثر استخدامنا لمصطلح: «التغريب».

في المعارك الفكرية التي شهدتها حياتنا الثقافية منذ بدء الغزوة الاستعمارية الحديثة التي شارك فيها أنصار التبني الكامل للنموذج الحضاري الغربي، ودعاة الرفض الكامل لهذا النموذج، والقائلون بالتوسط بين هذين المذهبين شاع ـ ويشيع ـ الاستخدام لمصطلح: «التغريب».

شيوع وغموض:

ومع هذا الشيوع يعجب المرء لبقاء هذا المصطلح محملًا بقدر كبير من التعميم والإبهام والغموض، الأمر الذي يدعو إلى تأمل.. ماذا يَعنيه؟ وماذا مثلت مقولاته؟ وما هي آثاره التي تجسدت في واقع أمتنا منذ أن هيمن عليها الاستعمار الغربي وحضارته قبل نحو قرنين من الزمان.

لقد جاء الغرب إلى بلادنا في غزوته الاستعمارية الحديثة وقد وعى دروس غزوته الصليبية في العصور الوسطى، فلقد كان في الغزوة الصليبية مجردًا من الفكر والحضارة، ليس لديه ما يُغري أهل البلاد التي سيطر عليها فرسانه الصليبيون، الذين كانوا كما قال الفارس المؤرخ أسامة بن منقذ (٤٨٨ـ ٥٨٤هـ، ١٠٩٥ ـ ١١٨٨م)ـ كانوا بهائم ليس لديهم سوى فضيلة القتال، فلما استفزت فروسيتهم الهمجية فروسيتنا الإسلامية، واندحرت غزوتهم، واستسلمت حصونهم ـ لم يخلفوا وراءهم بعد قرنين من الزمان أي أثر في عقل الأمة الإسلامية يُغري بالاقتداء والاستلهام والتقليد؛ فكان جلاء قوات الغزو إنجازًا كاملًا للاستقلال الوطني الكامل.

جاء الغرب في غزوته الحديثة وهو على وعي كامل بهذا الدرس، وكان ملزمًا

على أن يلحق عالم الإسلام بالمركز الغربي إلحاقًا مؤبدًا؛ فخطط منذ البدء لتلافي مصيره في غزوته الصليبية؛ فالاحتلال العسكري لا بد يومًا أن يستفز الحِس الوطني فيجليه، والنهب الاقتصادي لا بد وأن يستفز المصالح القومية فتنتزع الأمة ثرواتها من مناصريه وشركائه، والأيدي العاملة الرخيصة التي تعتصر احتكاراته جهودها لا بد وأن يوقظ الاستغلال حسها الطبقي؛ فتثور على هذا الاستقلال.. إذًا كيف السبيل لتأييد تبعية عالمنا الإسلامي للغرب وحضارته؟

المركز والهامش:

لقد بدأ فأطلق على بلادنا أسماء فقبلناها دون نفطن إلى أنَّها طعم وطعام يؤدي تناوله إلى ترسيخ فكرة: أن الغرب هو المركز، وما عداه فهو الهامش التابع؛ فالشرق الأدنى هو كذلك؛ لأنه الأدنى من المركز الغربي، وكذلك الأوسط والأقصى.. إنه هو وحدة القياس، ثم مضى على هذا الدرب حتى غدت مفاهيمه وتجاربه ومذاهبه بل وتقاليده هي أول ما يقفز إلى ذهن النخبة والصفوة التي تغربت كمعابير ووحدات قياس، عندما يذكر أمر من الأمور فليبراليته هي النموذج لليبراليتنا، وشموليته هي النموذج للشموليين منا، ومذاهبه الأدبية والفنية هي الغاية والنموذج، وفلسفته هي الفلسفة، والروح المادية الحاكمة لعلومه الإنسانية هي التي سرت في دراساتنا لهذه العلوم الإنسانية، وكل ما هو غربي فهو المتحضر، وما عداه رجعية وتعصب وتخلف متلكئ في مجرى تطور التاريخ.

وعلى درب التغريب هذا وفي ميادينه يستطيع الباحث أن يرصد الكثير من المعالم والشواهد التي مثلت ـ وما تزال ـ جهودًا ومعارك وأفكارًا ودعوات حاول بها الغرب وعملاؤه والذين خدعوا بمقولاته أو اندهشوا وانبهروا بزخرف دعاويه إغراء أمتنا بالالتحاق بحضارته الغربية، والتخلي عن درب التواصل الحضاري، الذي يجعل نهضتنا المأمولة ذات امتداد متطور لحضارتنا المتميزة.

فـ«بالتبشير» خلق لمذاهبه الدينية ركائز وكنائس في بلادنا، انتزعت أرضًا التحقت بمراكز اللاهوت في بلاده، وكان ذلك على حساب إسلامنا حينًا، وعلى حساب كنائسنا الوطنية الشرقية في أغلب الأحايين.

جانب من دور الاستشراق:

وبالاستشراق الذي ارتاد أعلامه ميادين تحقيق مخطوطات تراثنا، والكتابة عن مذاهبنا وفرقنا ومجتمعاتنا- سلط الضوء على كل ما يؤدي إلى ضعفنا وتشرذمنا؛ لتسهل التبعية، ويتيسر الإلحاق.. فتوجهت جهودًا كثيرة من الدراسات الاستشراقية لتسليط الأضواء على الفرق الشاذة والأقليات النافرة والمذاهب الدخيلة، تعطيها أكثر من حقها، وتضفي عليها جمالًا لا تملكه، وبقت أغلب هذه الدراسات في عقول تراثها: أن أسلافنا لم يكونوا غير نقلة وحفظة لتراث اليونان؛ ليتولد في هذه العقول اقتناع باستحالة إبداعنا لمستقبل متميز ونهضة مستقلة؛ طالما أن التميز والاستقلال ليسا أكثر من خرافة، حتى في تاريخنا الحضاري وتراثنا الذي نفخر به، وحتى الدراسات التي لم تقل ذلك ولم تقصد إليه جعلت معاييرها في تقييم تراثنا معايير غربية؛ فأسهمت هي الأخرى في تكريس روح التغريب في ثقافتنا المعاصرة.

وانطلاقًا من المعايير الغربية التي جعلت حضارة الغرب وتطوره التاريخي وحدة القياس في كل شيء، شهدت ساحات الفكر في بلادنا- تحت هيمنة الاستعمار ودعاة التغريب - الكثير من الدعوات التي قامت حولها المعارك الفكرية..

فالمستشرقون يدرسون مقدماتنا كتاريخ بشري لا قداسة له.. وفي هذه الدراسات غير الخطأ والجهل والمغالطات - همز ولمز كثير.. وعلى هذا الدرب سار منا نفر تناولوا بعضًا من مقدساتنا بنفس الروح وذات المعايير.

واللاتينية عندهم قد أخلت المكان للغات القومية؛ فرأيناهم يدعون إلى دفن العربية، وإحلال القوميات المحلية مكانها.. متجاهلين الفروق الموضوعية التي تميزنا عنهم في هذا الميدان.. فنحن أمة واحدة، أما هم فقوميات وأمم عدة، وإن العربية- فضلًا عن أنها رباط الوحدة القومية للأمة الواحدة- فهي لسان «الإسلام - الدين»، ولم تكن كذلك لاتينيتهم في علاقتها بالمسيحية، والذين دعوا إلى ذلك لقصور زعموه في وفاء العربية بمتطلبات النهضة العلمية الحديثة لم يقولوا لنا: كيف استطاعت العربية يومًا أن تكون لسان العلم العالمي؟ ولم يقولوا لنا أيضًا: هل ستنهض بهذه المهمة- خيرًا من العربية- العاميات المحلية؟ لم يقولوا شيئًا من ذلك، فلقد كان

الهدف واضحًا: إزاحة العربية لمصلحة اللغات الغربية الوافدة، واستخدام التعددية في اللهجات العامية؛ لتنفصم عروة وثقى من عرى وحدة الأمة.. وفوق ذلك وقبله جعل العلاقة منبتة بين حاضرنا ومستقبلنا وبين تراثنا الحضاري المكتوب بالعربية، وذلك حتى لا يكون هذا الحاضر والمستقبل الامتداد لماضي الأمة الحضاري، وإنما الهامش التابع للمركز الغربي وحضارته الغربية، فلما فشلت هذه المعركة خاضوا معركة أخرى دعوا فيها إلى الإبقاء على العربية مع كتابتها بالحرف اللاتيني؛ لتتغرب الأمة وتغترب عن دينها وتراثها؛ تحقيقًا لذات الأهداف المبتغاة من التغريب.

التحديث:

وحتى يوهمونا بأن تقدمنا لا بد وأن يكون تحديثًا على النمط الغربي، وأن خيارنا في الخلاص من مشكلاتنا لا بد وأن يكون خيارًا غربيًّا- ذهبوا يوهموننا بوحدة نمط التطور في تاريخنا وتاريخهم؛ منطلقين من الاستعلاء الذي يريد أن يفرض على الأمم والشعوب النمط الغربي، لا للمستقبل فقط، وإنما للماضي وتطوره الحضاري أيضًا.

فكما كانت علاقة دينهم بدولتهم كهانة وثيوقراطية وتفويضًا إلهيًّا وحكمًا بالحق الإلهي - زعموا أن إسلامنا كان كذلك، وأنه قد جعل خلافتنا الإسلامية حكمًا مطلقًا، الخليفة فيه يستمد سلطانه من الله، لا من الأمة. وولايته على دين الناس ودنياهم عامة ومطلقة كولاية الله سبحانه ورسوله، ﷺ، على الناس.

ولما كانت مسيحيتهم قد طلبت أن يدع الناس ما لقيصر لقيصر وما لله لله؛ لأنها رسالة روحية مهمتها خلاص الروح وتنظيم مملكة السماء، ولا دخل لها في سياسة الدولة وتنظيم المجتمع وتنمية العمران المدني.. فلقد حاولوا تصوير إسلامنا مسيحية؛ ليجردوه من جوانبه المدنية، فزعموا أن محمدًا، ﷺ، ما كان إلا رسولًا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك، ولا دعوة لدولة، وأنه لم يكن للنبي، ﷺ، ملك ولا حكومة، وأنه، ﷺ، لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، وأنه ما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك.

وهم بذلك لا ينكرون حقائق التاريخ وحدها، بل ويتنكرون لحقيقة التمايز

بين الحضارات والأمم في أنماط التطور.. فإذا كانت هيمنة الكنيسة على الدول والمجتمعات الغربية قد أصابتها بالجمود والجهل والتخلف في كل الميادين، فإن احتكام أمتنا إلى شريعتها هو الذي أثمر أزهى عصور ازدهارنا الحضاري، وقمة استنارتنا وعقلانيتنا، ولم تدخل أمتنا إلى طور التراجع والتخلف والجمود إلا عندما أزاحت دول العسكر المماليك الصبغة الإسلامية عن قطاعات من الواقع، وعن القانون الذي ينظم حركة هذا الواقع.

دوائر الولاء:

ولما كانوا قد حلوا مشكلة استبداد كنيستهم بدولتهم وفق «المعيار الإنجيلي»: «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، فلقد أرادوا أن تكون علمانيتهم التي تفصل الدين عن الدولة، هي النهج الذي يحكم علاقة الإسلام بالسياسة في بلادنا، فارتبط تزايد نفوذهم الاستعماري بين ظهرانينا، باستبدال قانونهم المعبر عن فلسفة حضارتهم بفقه المعاملات الإسلامي، الذي هو القانون الطبيعي للأمة الإسلامية المتسق مع عقيدتها والمحقق لمقاصد شريعتها، والذي تكن له الاحترام.

وعلى عكس مفهوم حضارتنا للأمة ـ وهو المفهوم الذي برئ من عصبة العرق ـ حتى لقد وافق وجمع وألف بين الولاء للدوائر الوطنية والقومية دونما تعارض أو تناقض.. على عكس هذا المفهوم رأيناهم يزرعون في واقعنا الفكري والسياسي المفاهيم القومية للحضارة الغربية؛ فقامت تبعًا لها في عقول البعض وتوجهاتهم وبرامج أحزابهم التناقضات بين هذه الدوائر، ورأينا من يقف عند الدائرة الوطنية دون القومية، ومن يهمل بل وينكر الدائرة الوطنية والإسلامية معًا، مانحًا ولاءه فقط للدائرة القومية؛ لأن المفاهيم والمعايير الغربية لهذه المصطلحات، وتطبيقات تلك المفاهيم ـ قد صنعت ذلك في التطور القومي لأمم الحضارة الغربية.

الميراث والحقيقة:

نعم.. لقد نجح الغرب الاستعماري مستخدمًا سلطانه السياسي والعسكري والاقتصادي، ومستفيدًا من هيمنته الاستعمارية على ميادين التأثير الفكري وأدواتها في بلادنا، ومستندًا إلى الإنجازات الرائعة التي حققتها نهضته الحضارية الحديثة ـ

نجح في خلق نخبة وصفوة متغربة من أبناء أمتنا، أغلبها سلك هذا السبيل عندما انبهر بروعة الحضارة الغربية، وهو يقارنها بتخلفنا الموروث عن نظم وأحقاب دول العسكر الترك والمماليك، ظانًّا أن هذا الميراث هو حقيقة الإسلام وحضارته، فاعتقد ـ مخطئًا ومخلصًا ـ أن السبيل إلى التقدم وإلى مغالبة الغرب والانعتاق من قيوده الاستعمارية هو في استعارة الحضارة الغربية؛ بحلوها ومرها، بخيرها وشرها ـ فدعا إلى أن نكون غربًا، نصيب كما يصيبون، ونخطئ كما يخطئون، وحتى يدعم من منطلقات هذه الدعوى ويجمع لها المبررات ـ ذهب ليوهم الأمة أنها والغرب يجمعهما جامع حضاري واحد هو حضارة البحر المتوسط، وأن هذا الجامع هو أكثر الجوامع الحضارية أصالة ومتانة وجدوى في تاريخنا، وأن غيره من التأثيرات الحضارية ـ إفريقية، أو آسيوية (إسلامية) ـ إنما هي عابرة وسطحية وموقوتة.

وإنصافًا للحقيقة، ولهذا الفريق من النخبة والصفوة المتغربة ـ فإن الكثيرين من أعلام هذا الفريق قد عاد ـ بعد مرحلة الانبهار ـ فراجع موقفه، وانحاز إلى الخيار العربي الإسلامي، ومنهم من انتقد مرحلة «تغربه الفكري»، ومنهم من قال ذلك عمليًّا من خلال الاهتمامات التي ركز عليها في إنتاجه الفكري الجديد..

لكن فريقًا آخر من الذين تغربوا لم يكن دافعهم إلى تبني هذا الخيار والدعوة إليه: خطأ المخلصين المنبهرين بالحضارة الغربية، والساعين إلى إنهاض الأمة؛ كي تتحرر من هيمنة استعمارها، وإنما كان دافعهم الكراهية للإسلام، والرغبة في إزاحة نمطه الحضاري عن النهضة المنشودة، فكان النموذج الغربي في الحضارة هو البديل الذي ليس لديهم سواه؛ كي لا تصطبغ نهضتنا بالإسلام الذي يكرهون.

جهد على الجبهة الحضارية:

وهذا الفريق من المتغربين هو الذي تكوَّن من عدد من المسيحيين الشاميين الفارين من تسلط الدولة العثمانية؛ فتبلور تيارهم المتغرب على أعتاب دار المعتمد البريطاني في مصر، ثم جعلوا من صحيفة المقطم سنة (١٨٨٩ـ ١٩٥٣م) مدرسة لهذا اللون من فكرية التغريب، ولقد نحا نحوهم وسار على دربهم نفر ضئيل من أبناء مصر وغيرها، حمل للإسلام العداء الذي يحملون، وكان سلامة موسى سنة

(١٨٨٨ـ ١٥٩٧م) الصوت العالي لهذا الفريق.. فهو القائل: «إنه إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة؛ لأنها تقوم على أصل كاذب، فإن الرابطة الدينية وقاحة، إننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا، ونحن في حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان.. وحكومة ديمقراطية برلمانية كما هي أوربا، وأن يعاقب كل من يحاول أن يجعلها مثل حكومة هارون الرشيد أو المأمون، أو «ثوقراطية» ودينية، وكلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة توضحت أمامي أغراضي.. يجب علينا أن نخرج من آسيا، وأن نلتحق بأوربا؛ فإني كلما زادت معرفتي بالشرق زادت كراهيتي له وشعوري بأنه غريب عني، وكلما زادت معرفتي بأوربا زاد حبي لها وتعلقي بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها، وهذا هو مذهبي الذي أعمل له طول حياتي سرًّا وجهرًا؛ فأنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب».

هكذا أرادوا بالتغريب نفي «الإسلام ـ الحضاري» عندما أنكروا التمايز الحضاري تاريخيًّا، والتعددية الحضارية للأمم العريقة في مواريثها الحضارية، ومن ثم أنكروا التمايز في سبل اليقظة والنهضة الحديثة، وأرادوا بالخيار الغربي في التحديث بتأييد تبعية أمتنا العربية الإسلامية للمركز الغربي والهيمنة الغربية.

وهكذا وجدت دعوات اليقظة الإسلامية وحركاتها وجماعاتهاـ منذ أواخر القرن التاسع عشرـ أن التحديات والعقبات التي تواجهها وتجابهها، قد أضيفت إليها مخاطر «التغريب»، فكان عليها أن تبذل جهدًا ملحوظًا على الجبهة الحضارية لصياغة مشروع حضاري عربي إسلامي، يكون دليل اليقظة الإسلامية إلى النهضة المستقلة استقلالًا حقيقيًّا عن الحبائل والشراك التي صنعهاـ ويصنعهاـ الاستعمار على جبهة «فكرية التغريب».

ومنذ تلك المرحلة أضيف هذا التحدي إلى المهام الأولى لليقظة الإسلامية: مجابهة الجمود بالاجتهاد والتجديد، والتصدي للغزوة الاستعمارية بالجهاد والتحرير.

٣٠ـ التغريب هو التقهقر والانحطاط

موقع بوابة القليوبية ٥ أغسطس ٢٠١٦

قرأت ـ منذ سنوات ـ لأحد الكتاب الإسلاميين كلاما عجيبا وغريبا يقول فيه: إن تراثنا القديم ليس فيه سوى ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨ هـ، ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م) وابن القيم (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ، ١٢٩٢ ـ ١٣٥٠م)، وإن تراثنا الحديث والمعاصر ليس فيه سوى المودودي (١٣٢١ ـ ١٣٩٩ هـ، ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩م) وسيد قطب (١٣٢٤ـ ١٣٨٦هـ، ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦م)، وهذا الكلام عجيب وغريب، لأنه يعني إفلاس الإسلام، فإذا لم يثمر الإسلام، في عالم الفكر، على امتداد أربعة عشر قرنا، سوى أربعة من العلماء والمفكرين، فهذا هو عين الإفلاس!

والغريب والعجيب، أن هذا الرأي قد نحا نحوه بعض كبار الكتاب الإسلاميين، فرأيناهم يرفضون ويقصون كوكبة من أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة، من أمثال الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ، ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) والأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ، ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ، ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) بدعوى أنهم علمانيون متغربون، بل وحتى ماسونيون!

ومنبع الخطأ في هذه الأحكام الجائرة، التي فرطت في الرموز الإسلامية، وأسلمتها إلى التيار العلماني على طبق من ذهب، أن أصحاب هذه الأحكام ـ وكثير منهم مخلصون ـ قد قرأوا فقط عن هؤلاء الرموز، ولم يقرأوا تراث هؤلاء الرموز، أو قرأوا بعضا من تراثهم، دون أن يقرأوا أعمالهم الفكرية الكاملة.

وعلى سبيل المثال، فلقد نال جمال الدين الأفغاني ـ وهو موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام ـ حظا وافرا من الرفض والإقصاء ـ بل والافتراء ـ من قبل هؤلاء الكتاب، الذين تميزت مواقفهم الفكرية بالجمود والتقليد، مع أن الأفغاني، إذا قرأنا أعماله الفكرية الكاملة، فضلا عن فقه حياته النضالية، سنجده أول من رفع شعار (الإسلام هو الحل.. وهو سبيل التقدم.. والخروج من الانحطاط الحضاري) في عصرنا الحديث.

ويا ليت هؤلاء الذين ظلموا الأفغاني، وتنازلوا عنه للعلمانيين، يقرأون كلمات

الرجل التي يقول فيها: إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سر سعادتها، وعليه مدارها، وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان.

وإنا ـ معشر المسلمين ـ إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق، وإن ما نراه اليوم من حالة ظاهرها حسن (من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن) هو عين التقهقر والانحطاط، لأننا في تمدننا هذا مقلدون للأمم الأوربية، وهو تقليد يجرنا بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب والاستكانة لهم والرضا بسلطانهم علينا، وبذلك تتحول صبغة الإسلام، التي من شأنها رفع راية الإعجاب والغلب، إلى صبغة خمول وضعة واستئناس لحكم الأجنبي.

إن البداية الحقيقية للانحطاط في سلطة المسلمين والخلل والهبوط، إنما كان من طرح أصول الدين ونبذها ظهريا، وإن العلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته.

ولا سبيل لليأس والقنوط، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس، والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا نفخة واحدة يسري نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت، فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني، ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه فقط ركب بها شططا، ولن يزيدها إلا نحسًا، ولن يكسبها إلا تعسًا. هكذا تحدث الأفغاني عن أن سبيل التقدم والنهوض هو الإسلام، بينما الغريب، وتقليد الغرب هو عين التقهقر والانحطاط!

٣١ـ هزيمة لنماذج التغريب

موقع عربى ٢١، الإثنين، ١٥ ديسمبر ٢٠١٤ ٢٠:٠٩ م

لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧ مجرد هزيمة عسكرية في ميدان القتال، وإنما كانت

ـفوق ذلك، وأعمق من ذلك ـ هزيمة لنماذج التحديث الغربية، التي سوّقها الاستعمار والتغريب والمتغربون في العالم الإسلامي على امتداد قرنين من الزمان.

فلقد جرب المسلمون هذه النماذج، فلم يتعدّ تأثيرها عقول المتغربين، الذين ضُربت عقولهم في المصانع الفكرية الغربية للحداثة الغربية، هؤلاء الذين وصفهم جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ، ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م)، فقال: (إن المقلدين للتمدن الغربي إنما يشوهون وجه الأمة، ويضيعون ثروتها، ويحطون من شأنها، إنهم المنافذ لجيوش الغزاة، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب).

أما واقع العالم الإسلامي، فلقد ظل على حاله من التخلف الموروث، ومن الجمود والتقليد في الثقافة والأفكار، ولقد سادت ـ في هذا الواقع الإسلامى ـ (لعبة شد الحبل) التي لا غالب فيها ولا مغلوب، فلا الأمة مكنت المتغربين من تغريب عقولها ووجداناتها وواقعها، ولا المتغربون ـ الذين ملكهم الاستعمار مفاتيح المؤسسات السياسية والثقافية ـ مكنوا الأمة من بعث هويتها وتجديد ذاتيتها الإسلامية، والنهوض وفقا لمعاييرها، وهكذا امتد الصراع بين المغتربين والإسلاميين ـ على امتداد قرنين من الزمان ـ دون أن يتمكن أي من الفريقين من تحقيق ما يريده.

أي أن ثمرة هذه اللعبة ـ لعبة شد الحبل ـ التي استنفدت جهود الفريقين، قد وقفت عند (صفر كبير)! وخلال هذين القرنين ـ سواء في ظل الاستعمار المباشر أو الاستقلال الشكلي ـ تم (تجريب) نماذج التحديث الغربية في واقع الأمة الإسلامية ـ من (القومية العنصرية) إلى (الليبرالية الرأسمالية) إلى (إشتراكية ـ وحتى شيوعية ـ المادية والصراع الطبقي)، ظل الجسد الإسلامي رافضا قبول هذه الأجسام الغربية عن هويته الحضارية وذاتيته الإسلامية، وعصيا على التماهي فيها. ولقد كانت هزيمة عام ١٩٦٧م (اللحظة الفارقة) التي طوت فيها هذه الأمة الإسلامية صفحة هذه النماذج الغربية في التحديث، واستدارت تبحث عن ذاتها الإسلامية، وعن نموذجها الحضاري ـ الذي أفرزه الإسلام ـ طريقا للتقدم والنهوض.

ويشهد على هذه الحقيقة، أن هذا التحول قد امتد على نطاق عالم الإسلام، ولم يكن مقصورا على الساحة التي تمت فيها المواجهة العسكرية في يونيو عام ١٩٦٧م.

وإذا شئنا أن نضرب مثلا بالواقع المصري في هذه التحولات، فإننا سنجد أن عقد السبعينيات من القرن العشرين قد شهد انتشار الجماعات الإسلامية، التي بدأت في الجامعات المصرية، ثم امتدت إلى مختلف شرائح المجتمع، لتتحول إلى (ظاهرة للإحياء الإسلامى) متعدية للحدود والقوميات وفي ذات العقد، وضع ـ في مصر ـ دستور عام ١٩٧١م الذي أضاف إلى النص على أن دين الدولة هو الإسلام، أضاف أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع، ثم جاء تعديل هذه المادة عام ١٩٨٠م لتصبح مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهكذا بدأ التحول عن القبلة الغربية إلى قبلة الإسلام.

٣٢ـ الغلو في التغريب

موقع عربى ٢١، الثلاثاء، ٠٩ سبتمبر ٢٠١٤ ٠٩:١٠ ص

في تاريخنا الفكري عدد من الكتب التي فجرت معارك فكرية كبرى، منها على سبيل المثال كتاب (الإسلام وأصول الحكم) عام ١٩٤٥م للشيخ على عبد الرازق، الذي حاول علمنة الإسلام، بجعله مثل النصرانية يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وذلك بتصويره دينا لا دولة، ورسالة لا حكما، وشريعة روحانية محضة لا علاقة لها بالقانون أو السياسة أو التشريع، إذ كما جاء فيه: (يا بعد ما بين السياسة والدين)!

ومن هذه الكتب ـ أيضا ـ كتاب (في الشعر الجاهلي) عام ١٩٢٦م للدكتور طه حسين، الذي طبق فيه منهج الشك ليس على الشعر الجاهلي وحده، وإنما على القرآن الكريم، فأنكر الوجود التاريخي لأبي الأنبياء إبراهيم ـ عليه السلام ـ ولابنه إسماعيل ـ عليه السلام ـ ولرحلتهما الحجازية، وإقامتهما قواعد البيت الحرام، كما اعتبر أن علاقة الإسلام بملة إبراهيم هي (حيلة) و(أسطورة) من الأساطير!

ومن هذه الكتب أيضا كتاب سلامة موسى (اليوم والغد) الذي قال فيه: أنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب، أريد اللغة العامية، لغة الهكسوس، بدلا من الفصحى لغة التقاليد العربية والقرآن!

ولقد أثارت هذه الكتب ـ وأمثالها ـ معارك فكرية كبرى، لما مثلته من التغريب

والغزو الفكري الذي يريد إلحاق الشرق بالغرب، في الهوية الحضارية، والسير على طريق الغرب في الحكم والإدارة والتشريع، وقبول النموذج الحضاري الغربي كله، حلوه ومره، خيره وشره، ما يحب منه وما يكره، ما يحمد منه وما يعاب ـ كما قال طه حسين في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) عام ١٩٣٨م. لكن هناك كتابا للدكتور طه حسين ـ عنوانه (قادة الفكر) نشره عام ١٩٢٥ م ـ ظهر فيه الرجل (درويشا) يتعبد في محراب الغرب الإغريقي والروماني، داعيا الحضارة الشرقية إلى التسليم وإلقاء السلاح وقبول الهزيمة أمام (السوبر مان اليوناني).. ففي هذا الكتاب يرى طه حسين أن قادة الفكر العالمي، عبر التاريخ ليس فيهم إلا من هو غربي، وأن الفكر الإنساني قد بدأ بالفلسفة اليونانية بعد الشعر اليوناني!، وأن ظهور المسيحية والإسلام بالشرق في العصور الوسطي، لم يكن إلا جملة قصيرة معترضة عادت بعدها السيادة للفلسفة اليونانية في العصر الحديث.

ولقد أخذ طه حسين ـ في هذا الكتاب ـ يفصل في مبالغات عشقه لليونان، حتى لكأنه (المريد) في الطريقة الإغريقية فيقول: (إلى تاريخ اليونان ترجع الحضارة الإنسانية القديمة والحديثة). ولقد ظهر العقل الإنساني في العصر القديم في مظهرين مختلفين: أحدهما يوناني خالص، وهو الذي انتصر، وهو الذي يسيطر على الحياة الإنسانية اليوم، والآخر شرقي، انهزم أمام المظهر اليوناني، وهو الآن يلقي السلاح ويسلم للمظهر اليوناني تسليما!

وفي هذا الكتاب يتحدث طه حسين عن فلسفة أفلاطون التي تدعو إلى زوال الأسرة ومحو الملكية، وجعل المرأة مشاعا بين أفراد الطبق، وإسناد تربية الأولاد إلى الدولة!.. يتحدث طه حسن عن هذه الفلسفة فيقول: (إن آثار أفلاطون كلها آيات، لا بالقياس إلى الأدب اليوناني وحده، بل بالقياس إلى الأدب الإنساني كله، سواء منه القديم والحديث)!

أما أرسطو ـ الذي تجاوز المسلمون منطقه الصوري بالاستقراء والمنهج التجريبي، وتجاوز الغربيون الكثير من مقولاته ـ فإن طه حسين يقول عنه: (إن اسمه هو من الأسماء الخالدة التي قد تكون أشد من الدهر قدرة على البقاء)!

ولم يقف طه حسين ـ في هذا الكتاب ـ عند المبالغات الغربية في (عشق الأفكار)، وإنما ذهب إلى الغزل في القوة الغربية التي قهرت الشرق لعشرة قرون قبل ظهور الإسلام، فتحدث عن الاسكندر الأكبر فقال: (إنه لم يكن قائد جيش لا غير، وإنما كان قائد فكر، لم يكن يريد أن يفتح الأرض وحدها، وإنما كان يريد أن يفتح معها العقل، بل قل إنه إنما كان يفتح الأرض تمهيدا لهذا الفتح العقلي، بل لا تستعمل كلمة الفتح، فلم يكن الإسكندر الأكبر فاتحا بالمعنى الذي فهمته الأجيال المختلفة، وإنما كان قائدا من قادة الفكر، بل هو زعيم من زعماء قادة الفكر، بل هو أشد قادة الفكر القدماء إنتاجا وأكثرهم نفعا)!

تلك صفحة من صفحات عشق طه حسين لكل ما هو غربي، وهيامه بكل ما هو يوناني، طواها الرجل بعد أن نضج، فغدت ذكرى في كتاب الأفكار.

٣٣ ـ الأزهر والتغريب

الهلال العدد رقم (٦) ١ يوليو ١٩٨٣م

أما الأزهر فهو ـ رغم انعدام الحاجة إلى تعريف مشاهير الأعلام ـ ذلك «المسجد ـ الجامع ـ الجامعة»، الذي اقترن قيامه بقيام القاهرة، فأعلنا تحول مصر من دور الولاية إلى مركز الخلافة، فكان منارة أهلتها؛ لتنهض بعبء هذا الدور الجديد.

لقد شرع جوهر الصقلي (٨٣١هـ، ٩٩٢م) في بنائه في ٢٢ جمادى الأولى سنة ٣٥٩هـ، ٣ إبريل ٩٧٠م، وتم بناؤه بعد عامين (٩ رمضان سنة ٣٦١هـ، ٢٤ يونيو سنة ٩٧٢).

وإلى جانب الصلاة بدأت تُلقى فيه دروس العلم في صفر سنة ٣٦٥هـ، أكتوبر سنة ٩٧٥م أواخر عهد الخليفة المعز لدين الله (٣١٩ـ ٣٦٥هـ، ٩٣١ـ ٩٧٥م).

فلما كان عهد الخليفة العزيز (٣٦٥ـ ٣٨٦هـ، ٩٧٥ـ ٩٩٦م) ـ استوى الأزهر جامعة علمية ومنارة فكرية وقبلة للعلماء والطلاب من كل الأجناس والأقاليم واللغات والطبقات، وكان ذلك في سنة ٣٧٧هـ سنة ٩٨٨م.. ثم توالت القرون،

وتعاقبت الدول، وتغيرت النظم، وتنوعت صروف الدهر، والأزهر باق؛ يزداد رسوخًا، ويتزايد دوره، ويتوهج ضياؤه؛ فلقد احتضن العربية والإسلام؛ فغدا له في حياة أهلهما مكانة الحمى والحارس الذي نهض ـ وينهض ـ بتنفيذ قضاء الله سبحانه عندما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ هذا عن الأزهر.

أمَّا التغريب، فإنه: الخاصية الفكرية للحضارة الغربية، المتميزة بطابعها المادي، وغير المتقيدة بالنظرة المؤمنة للكون، والجانحة إلى فصل الدنيا عن الدين، وتحرير الدولة من إطار الدين، وتنحية النصوص والمأثورات الدينية من طريق العقل في كافة الميادين.

وإذا كانت حملة بونابرت (١٧٦٩ـ ١٨٢١م) على مصر سنة (١٢١٣هـ، ١٧٩٨م) قد مثلت طلائع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة على ديار العروبة وعالم الإسلام ـ فإن هذه الغزوة الحديثة قد تعلمت من الغزوة الصليبية (٤٨٩ـ ٦٩٠هـ، ١٠٩٦ـ ١٢٩١م) أهم الدروس.. فالصليبيون قد جاءوا إلى بلادنا فرسانًا مقاتلين، ليس وراءهم فكر، وليست لديهم مواهب حضارية، ولا يملكون سوى الجهل والشراسة والتدمير!

ولذلك، فعندما أفرز وطننا العربي مؤسسات الفروسية ودولها (زنكية ـ وأيوبية ـ ومملوكية)، وقهر بها الفرسان الصليبيين ـ لم تخلف الغزوة الصليبية وراءها أية آثار، وكان تحرير السلطان الأشرف ابن قلاوون (٦٨٩ـ ٦٩٣هـ، ١٢٩٠ـ ١٢٩٣م) لمدينة عكا من بقايا الصليبيين في ١٧ جمادى الثاني سنة ٦٩٠هـ، ١٧ يونية سنة ١٢٩١م ـ القضاء المبرم على جميع آثار تلك الغزوة التي استمرت قرابة القرنين من الزمان.

لقد تعلمت الغزوة الاستعمارية الحديثة من سابقتها درسًا خطيرًا وخطرًا؛ فجاءت معها بفكر حضارتها المنتصرة جنبًا إلى جنب مع أدوات الدمار الحربي التي اخترعتها تلك الحضارة.. فَبِأدوات الدمار تفتح الأرض، وتقبض على جهاز الدولة، وبالتجار ورءوس الأموال يتم نهب ثروات عالم الإسلام، وامتصاص خيراته وإفقار بنيه.. وبالقواعد العسكرية يتحول عالمنا إلى هامش يحقق الأمن لأوروبا الاستعمارية.. وبالفكر التغريبي يتم أسر العقل العربي والمسلم، حتى ينسلخ عن طابعه الحضاري

العربي الإسلامي المتميز؛ فيتحول هو الآخر إلى هامش للحضارة الأوروبية المنتصرة!

بل لقد رأى دهاقنة هذه الغزوة وسدنتها أن التغريب والنجاح في سحق الشخصية القومية المتميزة للعرب والمسلمين، وتحويل أمتنا إلى هامش لحضارة الغرب ـ هو الضمان لتأييد النهب الاقتصادي لبلادنا، ولبقاء هذه البلاد قواعد لأمن الغرب، حتى يعد زوال الشكل السافر والمسلح للاحتلال.. فبالتغريب يقع العرب والمسلمون في الأسر الاختياري! وتصبح التبعية للغرب هدفًا يسعى إليه التابعون!

ومنذ البدء كان الأعداء على وعي تام بأن العربية والإسلام هما حسن هذه الأمة عبر تاريخها الطويل، وخلال كل الصراعات التي خاضتها في ذلك التاريخ؛ فمنذ أن ظهر الإسلام عقد التاريخ لواء قيادة الشرق للأمة العربية، ومنذ ذلك التاريخ كانت صيحة: «وا إسلاماه» هي أصدق الصيحات وأفعلها في تجميع الأمة ضد ما فرض عليها من مخاطر، وداهم أوطانها من تحديات.. ومن هنا كان اتجاه سهام التغريب إلى العربية والإسلام، ومن ثم كان إحداق المخاطر ـ مخاطر التغريب بالأزهر؛ حصن العربية وقلعة الإسلام! وكان الدور الرائد والفريد الذي نهض به الأزهر في أخطر ميادين صراع أمتنا ضد الغزوة الاستعمارية الحديثة.

حقًّا.. لقد أحكم الاستعمار قبضته على أجهزة الدولة؛ فصبغها بصبغته الإدارية، بل ونجح في أن يجعل قيم حضارته الغربية المعيار والموجه ومصدر المشروعية في هذه الأجهزة، ونفث فكريته التغريبية بواسطة كتاب الاستشراق وأساتذة الاستشراق؛ الذين صنعوا لجامعاتنا الحديثة المساحة الكبرى من عقليتها، وغدت القوانين المستمدة من فلسفة حضارته في التشريع هي السائدة والحاكمة في مؤسساتنا القضائية، بدلًا من فقه المعاملات الذي أبدعه فقهاؤنا العظام، وتحولت مؤسساتنا الدستورية ـ ومعها دساتيرنا ـ إلى صورة باهتة لنظائرها في الغرب الاستعماري، وامتدت آثار التغريب لتشمل الرؤى والأفكار والمعايير في الأدب والفن، بل لقد استعرنا أدوات التعبير، كما استعرنا المذاهب الفكرية، وافتعلنا المشاكل حتى نجد في حياتنا الفكرية مكانًا للحلول التي ابتدعها الغرب؛ لما اختصت به مجتمعاته من إشكالات! وفي العلوم ومناهجها وفي الفلسفة ومقولاتها ـ سادت مناهج التغريب

الأحادية، والتي تعتمد العقل وحده؛ فاقتربنا من نهج الحضارة اليونانية بقدر ما ابتعدنا عن وسطية الإسلام، التي وازنت ما بين العقل والنقل، وآخت بين الشريعة والحكمة، وزاملت بين كتاب الله المقروء (القرآن) وكتابه المنظور (الكون)، وغدت البيوت في مدننا ولدى علية القوم ومتوسطيهم ـ وكذلك القيم السلوكية ـ صورة لما هي عليه في أوطان الغزاة، وأصبحت صحفنا السيارة وأزياؤنا المقبولة تقليدًا لنظائرها في الغرب، وغادرت المرأة (الحريم المملوكي العثماني)، لا لترجع إلى صورتها العربية الإسلامية ـ فقيهة في الدين، مستقلة الذمة في المال، والرأي في الزواج ـ سكنًا وسندًا في تكوين الأسرة وبناء لبنة المجتمع الأساسية، مداوية للجرحى، ومشاركة في الجهاد.. إلخ، إلخ.. وإنما غادرت «الحريم» القديم؛ لتسلك درب المرأة الغربية؛ مازجة «الاسترجال» بالإغراق في استجلاب أدوات الزينة والشهوة على دربها الجديد! ونشأت الأحزاب السياسية، فإذا النظريات والبرامج ـ بل واللوائح وقواعد التنظيم ـ فضلًا عن المثل الملهمة ـ لدى الكثير منها امتدادًا لترسانة الغرب الاستعماري في هذا الميدان.. وظهر الحديث عن حاجة التقدم إلى سيادة اللهجات العامية في الحديث والحوار، بل والكتاب والصحيفة بدلًا من لغة القرآن!

هكذا.. وعلى هذا النحو شهدت أرضنا طوفان التغريب، وامتدت آثاره؛ فلونت بلونه عقول الصفوة والنخبة التي صنعت في جامعات الغرب، أو في جامعاتنا التي قامت على نمط جامعات الغرب، اللهم إلا من عصم الله من آثار هذا الطوفان الطاغي الذي اقتحم ديارنا في ركاب الاستعمار الحديث.

الأزهر:

لكن الأزهر ربض في موقعه؛ متحصنًا بالعربية والإسلام، وذائدًا عنهما، ورافضًا كل ألوان التغريب، وممثلًا الاستثناء ـ ربما الوحيد ـ الذي رفض التغريب، ونجا من تأثيراته لأكثر من قرن، حتى ظهرت ـ لتزامله في رفض التغريب التنظيمات الإسلامية التي شرعت تجاهد من أجل الإسلام السياسي والدولة الإسلامية.

وهنا.. من حق المرء ـ بل ومن واجبه ـ أن يتساءل: لماذا استطاع الاستعمار ـ دون كبير عناء ـ أن يمد طوفان التغريب إلى الحد الذي حاصر به الأزهر ومعاهده الدينية المعدودة على الأصابع، رغم ما للأزهر من تاريخ عريق، وما في العربية والإسلام من

طاقات نضالية متناقضة بالطبع مع فكرية التغريب؟! ولماذا لم تتسع الدائرة الرافضة للتغريب من حول أزهرنا العريق؟!

في اعتقادنا: أن السبب الرئيسي في ضعف إمكانيات الأزهر المقاومة لتيار التغريب ـ كامن في أن الهجمة التغريبية قد داهمت الأزهر وهو في لحظة ضعف، وأنه قد خاض معركته هذه وهو أشبه ما يكون بمن نزع سلاحه، أو على الأقل سلاحه الأفعل في مثل هذا الصراع!

لقد عاش الأزهر حياة مصر والعروبة والإسلام ـ كائنًا حيًّا ـ يفعل في الأمة، وينفعل بها.. يقوى بقوتها، ويضعف بضعفها؛ فلما كانت العصور الوسطى، وسيطرت السلطة العسكرية المملوكية الأعجمية على الدولة ـ دخلت حضارتنا دور الأفول؛ فتوقف الإبداع والخلق والاجتهاد في ميادين العربية والإسلام، وبعد مرحلة الجمع والتصنيف المملوكية ـ انحدرنا إلى مرحلة «الشروح والحواشي والتهميشات» العثمانية؛ فضعفت فعالية أسلحة الأزهر عن النزال، وعن نزال فكرية التغريب بالذات، تلك التي جاءت مسلحة بثمرات إبداع حضارة منتصرة ـ ملكت العلم وتطبيقاته، وامتلكت الأرض، وأحكمت قبضتها على رقاب المستضعفين.

ولقد أسهم في زيادة ضعف الأزهر عن المقاومة ما أصابه به العثمانيون خلال القرون الثلاثة التي سبقت غزوة الاستعمار وهجمة التغريب.

فالسلطان العثماني سليم (٨٧٥ـ ٩٢٦هـ، ١٤٨٠ـ ١٥٢٠م) عندما فتح مصر (٩٢٣هـ، ١٥١٧م) نزف عن عروقها أزكى دمائها، وحملها معه إلى بلاده؛ لقد انتزع من مصر ألف وثمانمائة إنسان؛ فيهم أبرز الصناع والعلماء والمبدعين في مختلف الفنون والصناعات، وفيهم ـ أيضًا ـ قاضي القضاة وأبرز الفقهاء! لقد فرغ عقل مصر من أبرز حملته وصُنَّاعه؛ فزادت خسارتها بفقدهم عن خسارتها في التحف والنفائس والمصنوعات والآثار التي اغتصبها هذا السلطان من المساجد والأضرحة والقصور، وحملتها له قوافل الجمال إلى الآستانة! وكما تعطلت بمصر خمسون صناعة ـ أصاب الضعف والعطب إمكانات الأزهر الشريف.

وبعد أن كان الأزهر يمد مصر ـ فضلًا عن غيرها ـ بالقضاة، أصبح قضاء مصر للأتراك منذ المحرم سنة ٩٢٩هـ، نوفمبر سنة ١٥٢٢م!

وكانت المدارس ـ التي بنيت بمصر منذ عصر صلاح الدين الأيوبي (٥٣٢ـ ٥٨٩هـ، ١١٣٧ـ ١١٩٣م) ـ قد غدت الامتداد المادي والفكري للأزهر؛ يدرس فيها شيوخه، ويتخرج منها العلماء على منهجه؛ فجاء العصر العثماني ليدمرها بمظالمه؛ حتى ليتحدث على مبارك باشا (١٢٣٩ـ ١٣١١هـ، ١٨٣٣ـ ١٨٩٣م) عن ذلك في «الخطط»؛ فيقول: «لقد أهمل أمر المدارس، وامتدت أيدي الأطماع إلى أوقافها، وتصرف فيها النظار على خلاف شروط وقفها، وامتنع الصرف على المدرسين والطلبة والخدمة؛ فأخذوا في مفارقتها، وصار ذلك يزيد في كل سنة عما قبلها؛ لكثرة الاضطرابات الحاصلة بالبلاد، حتى انقطع التدريس فيها بالكلية، وبيعت كتبها وانتهبت، ثم أخذت تتشعث وتتخرب.. فامتدت أيدي الظلمة إلى بيع رخامها وأبوابها وشبابيكها، حتى صار بعض تلك المدارس الفخمة والمباني الجليلةـ زريبة أو حوشًا أو غير ذلك، ولله عاقبة الأمور!».

ولقد انعكس الفقر المادي والفكري الذي ميز الحقبة العثمانية على الأزهر؛ فزادت غربته عن العلوم التي أبدعها السلف، والتي تأسست عليها صفحة ازدهار حضارتنا، ووقف التدريس فيه عند الكتب التي ألفها علماء العصر «المملوكي ـ العثماني»، وهو العصر الذي توقف فيه الإبداع، وأغلق فيه باب الاجتهاد.. بل واقتصر التدريس ـ غالبًاـ على علوم الوسائل والأدوات، حتى لقد غدت علوم وفنون مثل المنطق والفلسفة والتاريخ والجغرافياـ غريبة، يرتاب فيها الكثير من الشيوخ، ويخشون ضررها على الإسلام، وفي الحوار الذي يحكيه المؤرخ الجبرتي (١١٦٧ـ ١٢٣٧هـ، ١٧٥٤ـ ١٨٢٢م) والذي دار بين الوالي التركي أحمد باشاـ (كور وزير)ـ وبين شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوي (١٠٩٢ـ ١١٧٠هـ، ١٦٨١ـ ١٧٥٧م)، تجسد للحال الفكرية التي بلغها الأزهر (١١٦٢هـ ـ ١٧٤٩م)، أي: قبل نصف قرن من حملة بونابرت وبدء هجمة التغريب:

«الوالي التركي: المسموع عندنا بالديار الروميةـ (التركية)ـ أن مصر منبع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها؛ فلما جئتها وجدتها ـ كما قيل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»!

شيخ الأزهر: هي ـ يا مولانا، كما سمعتم ـ معدن العلوم والمعارف.

الوالي: وأين هي؟! وأنتم أعظم علمائها، وقد سألتكم عن مطلوبي من العلوم فلم أجد عندما منها شيئًا، وغاية تحصيلكم: الفقه، والمعقول، والوسائل، ونبذتم المقاصد!

شيخ الأزهر:... غالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية، إلا بقدر الحاجة إلى علم الفرائض والمواريث.

الوالي: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة؛ كالعلم بدخول الوقت، واستقبال القبلة، وأوقات الصوم والأهلة، وغير ذلك.

شيخ الأزهر: نعم.. معرفة ذلك من فروض الكفاية.. وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات أمور ذوقية؛ كرقة الطبيعة، وحسن الوضع، والخط، والرسم والتشكيل، والأمور العطاردية. وأهل الأزهر بخلاف ذلك؛ غالبهم فقراء، وأخلاط مجتمعة من القرى والآفاق؛ فيندر فيهم القابلية لذلك!».

هكذا صنعت الحقبة العثمانية بالأزهر.. قلصت مجاله المادي؛ بتدهور المدارس التي مثلت هذا المجال، وأصابته بالفقر الفكري الذي كان سمة لهذه الحقبة في كل المجالات وجميع الولايات.. وهكذا جاءت الهجمة التغريبية القوية لتجد الأزهر أشبه ما يكون بالفارس الذي يحمل سلاحًا تراكم عليه الصدأ وعلاه الغبار!

لكن الأزهر ـ مع ذلك ـ لم يستسلم، وما كان بالإمكان أن يستسلم لتيار التغريب.. لقد حصن موقعه فنجا لأكثر من قرن ونصف من تأثيرات التغريب، ومثل وسط المجتمع الذي مال إلى التغريب الاستثناء الداعي إلى أن تعود الأمة إلى ذاتها وهويتها الحضارية المتميزة، والتي بدونها لن يتحقق لها الاستقلال الحقيقي عن التبعية للاستعمار.

والأمر الذي يثير الدهشة والإعجاب معًا أن الأزهر في معركته هذه التي قاوم بها التغريب قد استخدم كل أسلحته؛ السلبي منها والإيجابي على حدٍّ سواء.

المقاومة بالمحافظة:

في صراع أمتنا ضد التحديات التي فرضها عليها الأعداء تجارب تعز على الفهم والتبرير من قِبَل الذين لا يفقهون الحدة والعنف والمخاطر التي مثلتها هذه التحديات.. ففي الجزائر ـ مثلًا ـ وعندما مارس الاستعمار الفرنسي قهر الشخصية القومية للشعب الجزائري، ومسخ الهوية الحضارية للأمة؛ بمحاولته «فرنستها»، وسلخها من العروبة وانتزاعها من الإسلام الحق ـ حارب الجزائريون دفاعًا عن ذاتهم الحضارية وهويتهم القومية بكل ما أتاحت لهم ظروفهم الصعبة من أسلحة وإمكانيات.. وعندما أصبح التعليم بمعنى «الفرنسة» والانسلاخ عن الهوية المتميزة عن المستعمرين ـ أصبحت «الأمية» سلاحًا احتمى به العامة، واعتصم به الجمهور ضد الذوبان في حضارة الاستعمار! فالذين ظلوا على «أميتهم» ظلوا عربًا مسلمين، حتى قيض الله للشعب قيادته العربية المسلمة المناضلة ممثلة في (جمعية العلماء المسلمين) بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ـ ١٣٥٩هـ، ١٨٨٧ـ ١٩٤٠م)؛ فخاضوا المعركة المقدسة التي أعادت الجزائر إلى أحضان العروبة والإسلام.

وفي صراع أمتنا ضد التغريب صنع القطاع الأكبر من علماء الأزهر شيئًا شبيهًا؛ ففي مواجهة الفكرية التي لا تعترف بغير العقل، والتي تتبنى نهج الحضارة اليونانية؛ التي لم تعرف عقلانيتها الوحي والنصوص والمأثورات ـ تحصن جمهور علماء الأزهر ـ والأزهر كمؤسسة ـ بالنقل والنصوص والمأثورات.

وكانت الحضارة الغازية قد أدهشت الصفوة، وبهرت النخبة، ورجحت كفتها كل الرجحان عندما عقدت المقارنة بينها وبين الفكرية التي سادت في العصر «المملوكي ـ العثماني».. ورفضًا لهذه الحضارة الغازية استمسك الأزهر كمؤسسة والجمهور الأعظم من علمائه بهذه الفكرية التي سادت في تلك القرون! لقد اعتصموا بالقديم على علاته؛ خوفًا من «الجديد ـ الغريب»، وانطووا على الذات بما حملت من أمراض؛ حذرًا من أن يقتلعها «الجديد ـ الوافد»!

ولقد كان لهذا الموقف المحافظ على القديم ـ بل والمتسم بالجمود في محافظته هذه ـ منطقه الذي أفرزته ظروف الصراع.. فالمحافظة على الذات بما فيها من سلبيات

خير من فقدانها بالكلية، وبقاء القديم على علاته أولى من سيادة «الجديد التغريبي»، الذي يهدد بسحق الشخصية القومية والهوية الحضارية للأمة.. وفي الحالة الأولى ـ المحافظة والجمود ـ تبقى الذات، وتبقى إمكانية تجديدها وتطويرها.. أما في الحالة الثانية ـ التغريب ـ فإن الخطر يحدق بمستقبل الأمة الحضاري، ويهدد ذاتيتها بالذوبان.

كان ذلك منطق أهل المحافظة على القديم، والاعتصام بهذه المحافظة إلى حد الجمود، وكان ذلك موقفهم تجاه طوفان التغريب.. وهو منطق وموقف لا يخلو من الوجاهة، ولا تنعدم منه الإيجابيات؛ خاصة إذا رأيناه في إطار عصره، وعلى ضوء الخطر الذي تصدى له؛ آخذين في الاعتبار المقارنة بين أهله، الذين ظل انتمائهم للأمة واضحًا وأصيلًا، وبين الذين تغربوا فأصبحوا ـ كما قال جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ، ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م)ـ: «منافذ لتطرق الأعداء، وطلائع لجيوش الغالبين؛ يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم»!

٣٤ـ الأزهريون المجددون والتغريب

الهلال العدد رقم (٧) ١ يوليو ١٩٨٣

عندما واجهت الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة حضارتنا العربية الإسلامية بالتحدي الحضاري، الذي تمثل في فكرية «التغريب»، ووضحت للأمة مخاطر الغزوة الفكرية التي تريد مسخ الشخصية القومية، وتشويه الذاتية الحضارية المتميزة.. تلك التي:

ـ يمثل الإسلام قاسمها المشترك الأعظم.

ـ وتكون العروبة بـ«المعنى الحضاري والعقلانية الإسلامية» بعضًا من أبرز قسماتها..

عندما وضحت مخاطر هذا التغريب على الذاتية الحضارية للأمة ـ اختلج ضميرها، وأفرز كيانها ما بمعدنها الطيب الأصيل من عوامل الرفض والمقاومة لهذه المخاطر.

وفي خضم صراع الأمة ضد هذا الخطر حاربت بكل الأسلحة، حتى تلك التي لا تخطر للكثيرين على بال..

فالأزهر الشريف ـ وهو الذي احتضن تاريخيًّا العربية وعلومها والإسلام وعلوم شريعته ـ كان في طليعة المؤسسات التي قاومت «التغريب».

ولقد رأينا ـ في دراسة سبقت ـ كيف انكفأ شيوخه المحافظون والجامدون على الذات، وأغلقوا عالمهم الفكري على بضاعتهم الفكرية الفقيرة؛ خوفًا على الذات من أن يمسخها التغريب! فكان الجمود سلاحًا في الصراع، لعب دورًا إيجابيًّا أمام الخطر الذي هدد الكيان الحضاري بالاقتلاع.

والمقاومة بالتجديد:

لكن بعضًا من نابهي علماء الأزهر ـ رفضوا موقف جمهور الفقهاء الجامدين المحافظين، ورأوا المخاطر الكامنة في مقاومة التغريب بالمحافظة؛ فشرعوا ينبهون قومهم إلى ضرورة التجديد؛ باعتباره الطريق الأكثر أمنًا، والسبيل الأفعل في الحفاظ على ذاتية الأمة الحضارية والنجاة بمستقبلها من الذوبان في حضارة الغزاة.. لقد أبصروا أن المحافظة والجمود والانكفاء على فكرية الحقبة «المملوكية ـ العثمانية» قد تضمن نجاة المحافظين من الذوبان والتغريب، لكنها لن تضمن نجاة الأمة من هذا الخطر الداهم؛ لأن مذهب المحافظة والجمود لا يقدم «البديل» الذي ينافس ما يقدمه المتغربون، بل إن ما لدى المحافظين لا يعدو فكرة عفى عليها الدهر، ولا علاقة لها بجوهر فكر الإسلام وإبداع المسلمين في عصر الازدهار الحضاري.

أبصر أعلام التيار التجديدي هذه الحقيقة، وطرحوا منطقهم الجديد:

ـ أنك إذا لم تجدد فقه المعاملات وتطوره ـ بالاجتهاد ـ فستدفع الناس ـ تحت إلحاح الضرورة، والافتقار إلى البديل ـ ستدفعهم لتبني القوانين الوضعية، على ما فيها من خلاف للشريعة ومخالفة للدين!

ـ وأنت إذا لم تجدد أساليب الكتابة والتعبير، وتطور العربية؛ كي تستوعب فكر

العصر وعلومه، فإنك تفتح الباب واسعًا لدعاة الكتابة باللاتينية، وتدريس العلوم بلغات «الفرنجة»، وتبني مذاهب الغرب وأساليب أهله في التعبير.

ـ وإذا نحن لم نجدد فكرنا الإسلامي بتخليصه من سذاجة العصور المظلمة وخرافاتها، وبإحياء العقلانية الإسلامية المتميزة وتطويرها ـ غلبتنا على عقول الناشئة، واستولت عليها رغمًا عنَّا فلسفات الغرب اللادينية.

فبالتحديد نستطيع أن نجعل من فكرنا الإسلامي المنطلق والمصدر والمكون الأول لنمط حضاري متميز ـ نتقدم به إلى الأمة باعتباره السبيل لنهضتها الحديثة وبعثها القومي الجديد، وبذلك يتقدم الأزهر ـ باسم الإسلام والمسلمين ـ بالبديل المنافس ـ عن جدارة وباقتدار ـ لفكرية التغريب التي تبشر بحضارة الغرب سبيلًا أوحد للنهضة والتقدم.. أمَّا المحافظة والجمود فإنهما وإن أنقذا ذوات المحافظين من التغريب ـ إلا أنهما ـ لعجزهما عن تقديم البديل الصالح والقادر على منافسة الحضارة الغربية المنتصرة، وفي المدى الطويل ـ يمثلان أكبر خدمة تُقَدَّم لدعاة التغريب! فالمحافظة والجمود سيدعان الأمة فريسة سهلة، سرعان ما تقع في شراك المتغربين!

هكذا فكَّر وبشَّر المجددون من نابهي علماء الأزهر الشريف، وعلى هذا الدرب التجديدي تواصلت حلقات أعلام التجديد؛ أولئك الذين خالفوا وصارعوا تيار المحافظة وتيار التغريب كليهما!

الشيخ حسن العطار (١١٨٠ـ ١٢٥٠هـ، ١٧٦٦ـ ١٨٣٥م):

أما طليعة هذا التيار التجديدي فهو حسن العطار.. ذلك الشيخ الذي جاب أقاليم الدولة العثمانية؛ فاطلع على مواطن ضعفها، ثم اقترب من علماء الحملة الفرنسية على مصر؛ يعلمهم العربية، ويقرأ كتبهم، ويطلع على تجاربهم العلمية، ويتأمل مناهجهم في التفكير ووسائلهم في التعبير، ويلمس أسباب قوتهم..

وبعد أن تأمل الشيخ العطار مواطن ضعفنا وأسبابه ومظاهر قوة الغرب وعواملها ـ أدرك أن انقطاع أمتنا عن علوم الحضارة العربية الإسلامية الحقيقية، والوقوق عن علوم الوسائل والأدوات، وإهمال علوم المقاصد والغايات ـ هو الذي يحول بين الأمة وبين امتلاك سلطان العلم.. ذلك الذي امتلكته أوربا؛ فتسلحت به، وجاءت

لتستعبد بقوته وجبروته أم الإسلام! فالتصدي لأوربا لن يكون بالمحافظة والجمود، وإنما بالتجديد والتغيير.. ومن هنا كانت صيحة العطار: «إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها، ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها».

لقد قرأ الرجل في العلوم والفنون التي كان معاصروه يرونها غربية عن الأزهر، بل وخطرة على الدين، ووجَّه طلابه إلى دراسة هذه العلوم، ثم شرع يحدث شيوخ عصره عن أصالة هذه العلوم في حضارتنا وتراثنا، وعن إخائها لعلوم الشريعة؛ فقال: «إن من تأمل في علمائنا السابقين يجد أنهم كانوا ـ مع رسوخ قدمهم في العلوم الشرعية ـ لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم والكتب التي أُلِّفت فيها، حتى كتب المخالفون في العقائد.. ثم هم ـ مع ذلك ـ ما أخلوا في تثقيف ألسنتهم برقائق الأشعار ولطائف المحاضرات!».

ثم يمضي العطار ليقارن بين حال هذا السلف الصالح وبين حال الخلف غير الصالح ـ في عصره ـ أولئك الذين وقفوا عند النقل، وعجوزا عن التجديد والإبداع والاجتهاد، وكان وقوفهم عند مؤلفات عصور الانحطاط دون عصور الازدهار والإبداع؛ فيقول: «ومن نظر في ذلك ـ وفيما انتهى إليه الحال في زمان وقعنا فيه ـ أنا منهم بمنزلة عامة أهل زمانهم! فإن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئًا من عندنا، وقد اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم؛ نكررها طول عمرنا، ولا تطمح نفوسنا إلى النظر في غيرها حتى كأن العلم فيها...».

وفيما يتعلق بتجديد سبل التعبير تخفف العطار من السجع والمحسنات اللفظية، وأدخل «فن الكتابة» في دروسه بالأزهر، ولفت أنظار طلابه إلى الأمهات في فن الشعر العربي؛ كـ«الأغاني» للأصفهاني، وسلك في تحقيق النصوص القديمة منهجًا علميًّا في توثيق هذه النصوص وتقويم مادتها، ووجه النابهين من تلاميذه الشيوخ إلى تدريس الأشعار والأخبار، وما يُطور ويجدد رسائل البيان..

ولقد انعكس هذا النهج التجديدي للشيخ العطار في الميادين التي اهتم بالكتابة والتأليف فيها؛ فوجدنا له في الحكمة والمنطق والكلام والعلوم البحتة؛ مثل: الهندسة، والطب، والتشريح، والفلك ـ نحوًا من ثلاثة عشر كتابًا.

الشيخ رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ـ ١٢٩٠هـ، ١٨٠١ـ ١٨٧٣م):

وثاني أبرز هؤلاء المجددين هو الشيخ رفاعة؛ تلميذ الشيخ العطار.

لقد تخرج الطهطاوي في الأزهر سنة ١٨٢٢م، واشتغل بالتدريس فيه عامين، وبالوعظ في الجيش عامين، ثم سافر إلى باريس خمس سنوات؛ ليؤم طلاب البعثة العلمية في أمور الدين، لكنه تعلم هناك الفرنسية وعلومها، ورصد مشاهداته بين ظهراني أهلها.. فلما عاد إلى الوطن سنة ١٨٣١م أصبح إمامًا للحركة الفكرية والعلمية التعليمية على حدٍّ سواء.

والبعض يتوهم ـ من فرط إعجاب الطهطاوي بعلوم الحضارة الأوربية ـ أن الرجل كان طليعة لدعوة التغريب، على حين نراه واحدًا من أبرز دعاة التجديد لحضارتنا العربية الإسلامية.

لقد وعى الطهطاوي تراث أمته، وعرف أن العلماء في تراثنا الحضاري لم يكونوا هم الفقهاء فقط، ولقد وجد ذلك في باريس.. فلما وجد الأزهر قد خاصم علوم الحضارة، ووقف عند علوم الشريعة ـ انتقد هذا الواقع، لا من منطلق المتغرب وبمنطقه، وإنما من منطلق من يضرب المثل ويستمد العظة والعبرة من نهج معاصر بهرت ثمراته معاصريه! قال الطهطاوي لقارئه: «... ولا تتوهم أن علماء الفرنسيس هم القسوس؛ فاسم العلماء يطلق على من له معرفة في العلوم العقلية، وسيظهر لك فضل هؤلاء النصارى في العلوم عمن عداهم، وبذلك تعرف خلو بلادنا عن كثير منها، وأن الأزهر وجامع بني أمية بالشام وجامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بفاس ومدارس بخارى ـ ونحو ذلك ـ كلها زاخرة بالعلوم النقلية، وبعض العلوم العقلية.. من العلوم الآلية».

أما علوم المقاصد والغايات، والتي خاصمها الأزهر يومئذ، وأساء بها الظن، وخاصة عندما رآها متداولة بين يدي الأوربيين ـ فإن الطهطاوي يدعو إلى تعلمها؛ فهي علوم إسلامية الأصل، إنسانية الانتماء، وهي علوم «التمدن المدني»، ولن تضار الشريعة ولا التمايز الحضاري إذا جاورت هذه العلوم علوم الشريعة في مناهج الأزهر الشريف.. فهو يدعو طلاب الأزهر وشيوخ إلى أن يضيفوا إلى علوم الشريعة معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقدم الوطنية..

فهذه العلوم الحكمية العملية التي يظهر الآن أنها أجنبية- هي علوم إسلامية نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة!

بل إن الطهطاوي - وهو الذي نهض بالمسئوليات الرائدة في التعليم المدني على عهدي محمد على باشا (١١٨٤- ١٢٦٥هـ، ١٧٧٠- ١٨٤٩م) والخديوي إسماعيل (١٢٤٥- ١٣١٢هـ، ١٨٣٠- ١٨٩٥م)- يحدثنا عن أن امتزاج علوم الحضارة بعلوم الشريعة في الأزهر هو وحده الكفيل بتحقيق الآمال؛ «فمدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط بجماعة الأزهر، التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة- معرفة سائر المعارف البشرية».

واليوم.. وبعد قرن ونصف من كتابة الطهطاوي لكلماته هذه - نتساءل: ترى لو وضعت أفكار الرجل في التطبيق؛ أكان هناك مجال لما حدث من ازدواجية في مؤسسات التعليم - أتاحت للتغريب نصيب الأسد في هذه المؤسسات؟!

وعندما استجابت الدولة لتأثيرات التغريب، ولم يسعفها تيار المحافظة بالاجتهاد الفقهي الذي يجعل الشريعة تلبي احتياجات العصر، فطلبت من الطهطاوي أن يترجم القانون الفرنسي ليحتكم إليه الشعب المسلم - كتب الرجل ليذكر قومه بتراثهم الإسلامي في فقه المعاملات، وليدعو إلى تطويره بالاجتهاد؛ كي يلبي احتياجات العصر، فلا تقع مؤسستنا القانونية والقضائية في أسر التغريب.. كتب يقول: «... والمعاملات الفقهية - لو انتظمت - وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق بتوفيقها على الوقت والحال؛ مما هو سهل العمل على من وفقه الله لذلك من ولاة الأمر المستيقظين!.. ذلك أن من أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية - ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابًا مستوعبة للأحكام التجارية؛ كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك...».

وكما كان الطهطاوي صريحًا في دعوته للاستفادة من التمدن المدني العملي في الحضارة الأوربية - فلقد كان صريحًا كذلك في دعوته للحفاظ على تمايزنا

الفكري والثقافي؛ فالطابع المادي في الحضارة الأوربية ـ والذي جعل عقلانيتها منكرة للوحي والشرع ـ جانب خطر، يرفضه الطهطاوي، ويحذر من الوقوع في شراكه وحبائله، وهو يحكي كيف أن للأوربيين في العلوم الفلسفية حشوات ضلالية، مخالفة لسائر الكتب السماوية، ويقيمون عليها أدلة يعسر على إنسان ردها! إن كتب الفلسفة بأسرها محشوة بكثير من البدع، وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه؛ فتحسين النواميس الطبيعية يعتد به إلا إذا قرره الشرع.

فالعقل الذي يتحفظ الطهطاوي هنا على تحسينه أو تقبيحه للأشياء ـ ما لم يؤيد الشرع حسنها أو قبحها ـ هو العقل في الحضارة الأوربية المنكر للنقل، والذي لا يقيم من الوحي إطارًا يتحرك فيه.. أما العقل في حضارتنا، ذلك الذي زامل النقل وتآخى معه في الهداية للإنسان بالتوازن الذي أثمره إخاؤهما ـ فهو مما تتميز به حضارتنا وتمتاز، ولسنا مدعوين من قبل الطهطاوي ـ والنهضة التي كان علمًا عليها ـ إلى التخلي عن هذا الذي يميزنا حضاريًّا عن الأوربيين.

الإمام محمد عبده (١٢٦٦ـ ١٣٢٣هـ، ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م:

أما الإمام محمد عبده فلقد كان أبرز أعلام هذا التيار التجديدي، وأعظم من تكونت للتجديد من حوله مدرسة في تاريخنا الحديث.

لقد نضج عقل الإمام ومصر رازحة تحت الاحتلال الإنجليزي.. ومن آفات الهزيمة تقليد المهزومين للمنتصر تقليدًا أعمى، وأكثره ما يكون في الشكليات والسلبيات! الأمر الذي زاد من مخاطر التغرب.. وعلى الجانب الآخر بدا عجز المحافظة والجمود في الصراع ضد المتغربين؛ خصوصًا مع تزكية السلطة الاستعمارية لتيار التغريب.. وأمام هذا الاستقطاب الذي جعل الأمة فريقين؛ المتغربين، وأهل الجمود ـ أعلن الأستاذ الإمام رفضه لكلا الموقفين، وبشر بالموقف الثالث الداعي إلى تجديد دنيا الأمة عن طريق تجديد دينها؛ بتنقية أصوله وجواهره من غبار تصور الانحطاط. ولقد حدثنا عن هذا الموقف الثالث، الداعي لتحرير العقل الإسلامي؛ كي ينهض بأمته، ويبعث حاضرها، ويبني مستقبلها؛ انطلاقًا من الأصول وعصور الازدهار، وبالتجاوز

لمرحلة الجمود والانحطاط.. حدثنا عن هذا الموقف فقال: «لقد نشأت كما نشأ كل واحد من الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر، ودخلت فيما فيه يدخلون، ثم لم ألبث بعد قطعة من الزمن أن سئمت من الاستمرار على ما يألفون، واندفعت إلى طلب شيء مما لا يعرفون؛ فعثرت على ما لم يكونوا يعثرون عليه، وناديت بأحسن ما وجدت ودعوت إليه، وارتفع صوتي بالدعوة إلى:

١ـ تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري.. فهو صديق للعلم، باعث على البحث في أسرار الكون، يدعو إلى احترام الحقائق الثابتة، ويطالب بالتعويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل.

٢ـ إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير.

٣ـ التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

ولقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون العصر ومن هو في ناحيتهم».

وعلى حين كان تيار المحافظة يرفض التجديد والتغيير في علوم الأزهر وطرائق التدريس فيه، وتيار التغريب يدعو لأن نبدأ من حيث انتهت أوروبا؛ لنصبح أوربيين، نفكر كما يفكرون، ونحيا كما يحيون ـ دعا الأستاذ الإمام إلى الموقف الثالث، الرافض لدعوتي الجمود والتغريب على حد سواء.

فهو ينتقد مناهج التعليم في المدارس الأميرية وفي المدارس الأجنبية، وأيضًا ينتقد مناهج الأزهر الشريف!

وهو قد علق الآمال في الإصلاح على تجديد المؤسسات الدينية الكبرى الثلاث: الأزهر، والقضاء الشرعي، والأوقاف.. وتحدث عن أن إصلاح الأزهر وتجديده هو طوق النجاة له من الخراب.

وانتقد التقليد وهاجم «سلفية البداوة النصوصية»، ومجَّد العقلانية الإسلامية التي

جعلت العقل أعظم السلطان في ميدان النصوص والمأثورات؛ فالذين «يقفون عندما يفهم من لفظ الوارد، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين ـ هم أضيق أفقًا من المقلدين، وليسوا للعلم أولياء، ولا للمدنية أحباء!».. «والعقل: هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة»، «والقرآن ـ وهو وحده المعجز الخارق ـ قد دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم.. فهو معجزة عرضت على العقل، وعرفته القاضي فيها، وأطلقت له حق النظر في أنحائها، ونشر ما انطوى في أثنائها.. فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري، والمرء لا يكون مؤمنًا إلا إذا عقل دينه، وعرفه بنفسه حتى اقتنع به.. فمن رُبِّي على التسليم بغير عقل، والعمل ـ ولو صالحًا ـ بغير فقه، فهو غير مؤمن؛ لأنه ليس القصد من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير، كما يذلل الحيوان، بل القصد منه أن يرتقي عقله، وتتزكى نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه، فيعمل الخير؛ لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله، ويترك الشر؛ لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته في دينه ودنياه!»، وليس هناك أدنى خلاف بين الدين والعلم، فقوانين الكون ـ التي هي موضوع البحث العلمي ـ هي «سنن الله في الأمم والأكوان.. وهي ثابتة لا تتبدل، ومهما بحث الناظر وفكر، وكشف وقرر، وأتى لنا بأحكام تلك السنن، فهو يجري مع طبيعة الدين، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه، ولا تنفر منه.

وإذا كان تيار المحافظة الجامد عند فكرية العصر «المملوكي ـ العثماني» قد عجز عن تقديم البديل الذي تنهض به الأمة.. على حين يدعو تيار التغريب لأن نبدأ من حيث انتهت أوروبا، فإن الأستاذ الإمام يدعو إلى تأسيس النهضة على الدين؛ «فهذه سبيل لمريد الإصلاح في المسلمين، لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العاربة عن صبغة الدين يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا، وإذا كان الدين كافلًا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!».

وتأسيس النهضة على الدين لا يعني الوقوف عند حدود علوم الشريعة؛ لأن كل العلوم الأخرى هي إسلامية بمقدار ضرورتها؛ لأنها من أمة الإسلام وتحريرها، وتطوير حياتها، وتعمير مجتمعاتها.. فالنهضة الإسلامية وسباق الأوروبيين وسبقهم يتطلب من ولاة أمور المسلمين تجديد الدين والدنيا معًا؛ «ولو رزق الله المسلمين حاكمًا يعرف دينه، ويأخذهم بأحكامه؛ لرأيتهم قد نهضوا والقرآن الكريم في إحدى اليدين، وما قرر الأولون وما اكتشف الآخرون في اليد الأخرى، ذلك لآخرتهم، وهذا لدنياهم، ولساروا يزاحمون الأوربيين فيزحمونهم».

تلك لمحات من قصة الأزهر مع التغريب، الذي كان ـ ولا يزال ـ الخطر الأكبر الذي تهدد ويتهدد أمتنا، منذ بدء الغزوة الاستعمارية الحديثة، قبل قرنين من الزمان.

إنها صفحة مشرقة في تاريخ الأزهر؛ يزهو بها على المؤسسات التي سقطت ـ كليًّا أو جزئيًّا ـ في براثن التغريب.. فلقد كان للأزهر في هذا الميدان شرف الرفض والمقاومة، شارك في ذلك «المحافظون» من أبنائه و«المجددون»!

وإذا كانت قصة الصراع بين الأزهر وبين التغريب، والتي هي ـ في الحقيقة ـ قصة صراع حضارتنا المتميزة بالوسطية ـ والتي وازنت بين الدين والدنيا، بين الحكمة والشريعة، بين العقل والنقل، بين المادية والإيمان، بين الفرد والمجموع، بين السلم والحرب، بين الشك واليقين ـ هي قصة صراع حضارتنا هذه ضد حضارة المادة والعنف والنفعية وتنازع البقاء! إذا كانت هذه القصة مليئة بالدروس والعبر والعظات الصالحة للاستلهام ـ فإن أولى المؤسسات باستلهام دروسها وعبرها وعظاتها هو الأزهر الشريف.. فكثيرون يريدون أن تطمئن قلوبهم إلى أن ما أصاب الازهر من تطوير لن يوقعه في شرك التغريب، الذي تفرد بشرف مقاومته والاستعصاء عليه لأكثر من قرن ونصف من الزمان.

فإذا كان التجديد واردًا ومطلوبًا.. فهو ـ بالقطع ـ غير «التغريب»، وشتان بين صقل الذات؛ بتجديد الأصول وتطويرها، وبين مسخ الذات؛ عندما تتجاوز الثوابت والمميزات.

٣٥ـ المذاهب الشاذة والتغريب

الهلال العدد رقم (٨) ١ أغسطس ١٩٨٨

في تراثنا القديم كانت «الغنوصية ـ الهلينية» ـ وهي مزيج من الأفلاطونية المحدثة، ومذاهب الفرس القدماء وإسرائيليات العبرانيين ـ كانت هذه «الغنوصية» هي «التغريب القديم» الذي استهدف مسخ الهويَّة الفكرية للشرق القديم. ورغم تصدي المعتزلة والتيار العقلاني الإسلامي لفكرية «الغنوص» هذه، فإن تأثيراتها قد عرفت طريقها إلى العديد من المذاهب الشاذة والأفكار المغالية، التي مثلت في تراثنا آثار «الغزو الفكري ـ الهليني ـ الغنوصي»، وبصمات النجاح الذي حققه ذلك الغزو في صراعه مع نقاء الفكرية الإسلامية العقلانية، وخصوصيتنا الحضارية العربية الإسلامية، وعلى سبيل المثال: فالإسماعيلية ـ بفروعها وفرقها ـ قد مثلت نموذجًا لهذا الغزو الفكري الغنوصي في تراث الإسلام.. فإذا كانت صورة لرسول الله ﷺ في القرآن الكريم، وفي السنة الفعلية التي جسدت حياته بين الناس ـ هي صورة البشر الذي يوحي إليه، وهي الصورة التي ألح القرآن على تأكيدها؛ ليزيل بها تراث الغنوصية والباطنية في الخوارق المادية التي لازمت ذات الرسل في هذا الفكر غير العقلاني.. فقال القرآن في مواجهة هذا الفكر تنفيذًا له: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا ﴾ [الإسراء: ٨٩، ٩٣]، وهذه الصورة القرآنية لحقيقة الرسول هي التي نراها في سلوك النبي وفي أحاديثه التي أفاضت في تبيان وتفصيل هذا المعنى القرآني؛ مِن مثل قوله لمن ارتعد في حضرته: «هوِّن عليك! فلستُ بملكٍ ولا جَبَّار، وإنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد»[1].

(١) سنن ابن ماجة باب الأطعمة (٣٤١٩) وفي «سنن أبي داود كتاب الأطعمة (٣٧٧٣)» و«ابن ماجه أبواب الأطعمة (٣٢٦٣)» قول رسول الله ﷺ: «إنَّ الله جعلني عبدًا كريمًا، ولم يجعلني جبارًا عنيدًا».

وإذا كانت صورة «الإمام» في الإسلام هي صورة «الخليفة» الذي تختاره الأمة بواسطة أهل الاختيار بالشورى، وتبايعه على أن ينفذ الشريعة تحت سمعها وبصرها ورقابتها وحسابها.. فهو نائب عنها، وهي مصدر سلطاته.. ولها عليه حق العزل إن هو عجز أو انحرف عن حدود ونطاق التفويض.

إذا كانت هذه هي صورة النبي والإمام في فكر الإسلام، فلقد قدم الغنوص ـ من خلال فكر الإسماعيلية وبعض فرق الإماميةـ للنبي وللأئمة صورة باطنية مليئة بالأسرار ومحملة بالخوارق، ومثقلة بالخرافات التي تباعد بينها وبين عقلانية الإسلام، فعندهم أن الأئمة ـ ومعهم النبي ـ قد وجدوا قبل خلق الدنيا وقبل خلق آدم، وأن حقيقتهم النورانية قد انطبعت في عرش الرحمن من يومئذ، وأن الله قد طلب من الملائكة السجود لجواهرهم عندما وضعت في ظهر آدم، فلهم ـ لا لآدم ـ كان طلب السجود!

«فحين خلق الله آدم وضع في ظهره محمدًا وعليًّا وفاطمة وابنيهما (الحسن والحسين) على صورة جواهر منيرة أرسلت نورها في جميع أنحاء العالَمَيْن (العلوي والسفلي)، ولهذه الجواهر الموضوعة في جسم آدم كان السجود الذي أمر الله الملائكة به؛ فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر، وحينئذ أمر الله آدم أن يرتفع ببصره إلى ذروة العرش؛ فرأى آدم كيف انطبعت صورة أنوار أشباح محمد وآل البيت في العرش، كما ينطبع وجه الإنسان في المرآة الصافية»[1].

تلك هي صورة الغنوص الباطني اللاعقلانيةـ انتشرت في كثير من مذاهب الإمامية ـ وبخاصة الإسماعيلية منهم ـ ولا زالت تحتل لها ركنًا في هذه المذاهب حتى يومنا هذا.. حتى ليقول أبرز قادتهم المعاصرين في هذه القضية ما نصه: «إن ثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا تعني تجرده عن منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل مَن عداه من الحكام، فإن للإمام مقامًا محمودًا ودرجةً سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون! وإن من ضرورات مذهبنا

(١) جولد تسيهر، «العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث»، بحث منشور في كتاب «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية»، (ص٢٢٦)، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، طبعة القاهرة، ١٩٦٥م.

أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل! وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنوارًا؛ فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله»[١].

وفي «الغنوص ـ الإسماعيلي» تأكيد لهذا الوجود المحمدي السباق على الخلق من خلال مقولتهم التي تزعم أن الحقيقة المحمدية هي التي تجلت في صور الأنبياء والرسل المختلفة، فليست هناك تعددية في الرسل، وإنما التعددية فقط في المظهر الخارجي.. أما في الحقيقة فإنه رسول واحد «بُعث إلى العالمين في أزمنة مختلفة، وفي مظاهر جسمانية متباينة...». وهذه المقولة كما يقول جولد تسيهر GOLDZIHER,Y (١٨٥٠ـ ١٩٢١م) ترجع في أصلها إلى الغنوصية المسيحية، أي: إلى الفكرة التي عبرت عنها المواعظ المنسوبة إلى القديس كليمانس؛ فقالت [الموعظة رقم ١٨ـ فقرة ١٣]: «ليس ثمة غير نبي صادق واحد، هو إنسان خلقه الله وزوده بروح القدس يمر خلال عصور العالم من البدء بأسماء وصور متغيرة»[٢].

وانطلاقًا من هذا «الغنوص ـ الإسماعيلي» كان نفي «البابية» و«البهائية» عقيدة ختام النبوة والرسالة بمحمد ﷺ، عندما زعموا استمرارية تجلي الحقيقة النبوية في صورة «الباب» ثم «البهاء»، فقال «الباب» عن نفسه: «كنت في يوم نوح نوحًا، وفي يوم إبراهيم إبراهيم، وفي يوم موسى موسى، وفي يوم عيسى عيسى، وفي يوم محمد محمدًا، وفي يوم على عليًّا، ولأكونن في يوم من يظهره الله من يظهره الله، وفي يوم من يظهره من بعد فيَّ يظهره الله من بعد... إلى آخر الذي لا آخر له مثل أول الذي لا أول له، كنت في كل ظهور حجة الله على العالمين»[٣].

فهذا الغنوص الباطني اللاعقلاني ما زال قائمًا ـ معبرًا عن الغزو الفكري الهليني ـ حتى يومنا هذا بدأ من مصدره «نظرية الصدور في الأفلاطونية المحدثة»، وحتى أحدث طبعات «التجليات» البابية والبهائية!

(١) آية الله الخميني، «الحكومة الإسلامية»، (ص٥٢)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٧٩م.
(٢) جولد تسيهر ـ المرجع السابق، (ص ٢٣٥، ٢٣٦).
(٣) المرجع السابق. (ص ٢٣٧، ٢٣٨).

صراع فكري شديد:

ولذلك فلم يكن غريبًا أن تكون رحى الصراع الفكري الأكبر في علم الكلام الإسلامي ـ فلسفة الأمة ـ قائمة ومنصبة بين فرسان العقلانية الإسلامية المعتزلة، وبين الإمامية بفرقها وفروعها في مبحث الإمامة على وجه الخصوص، وأن يكون تركيز المعتزلة ضد الفرق الغنوصية الفارسية، وثمراتها من متصوفة الباطنية: دعاة وحدة الوجود؛ كالحلاج (٣٠٩هـ، ٩٢٢م) وأضرابه.. كما لم يكن غريبًا أن يستعين المسلمون بالعقلانية اليونانية في صورتها الأرسطية لمجابهة الغنوص ذي الجذر اليوناني.

السهروردي: ويأتي السهروردي المتصوف شهاب الدين (٥٤٩ـ٥٨٧هـ، ١١٥٤ـ ١١٩١م)؛ ليعلن في صراحة وشجاعة عن مصادر هذا الغنوص الإسماعيلي، الذي كان مذهبه في التصوف تجسيدًا له.. فأصحابه وسلفه «هم حكماء وأنبياء الفرس واليونان، يتجاور في سلسلتهم: زرادشت وأفلاطون.. وأفلاطون هو الاستمرار لزرادشت.. والحلاج مسلوك في هذه السلسلة» التي يأتي السهروردي حلقة من حلقاتها، وعنده أن «نبي إيران زرادشت هو القائم على هذا التداخل الديني بين اليونان وإيران...»، أما الكتاب المقدس لهذا «الدين ـ الغنوصي» فهو مزيج من «محاورات أفلاطون» و«الكتب المستورة» و«الوحي الكلداني».

لقد أعلن السهروردي عن مصادر هذا الغنوص، وأكد بموقفه وإبداعه الغنوصي الحقيقة التي نلح على إبرازها، وهي أن ترجمة الفلسفة العقلانية الأرسطية كانت مددًا من السلاح الذي استخدمه المسلمون في محاربة هذا الغنوص الباطني.. «ففكرة النور التي أوحت بها إلى السهروردي النبوة الإيرانية القديمة كانت الرد الصوفي الذي واجه به الفلسفة العقلانية.. قدمها ـ فكرة النور ومذهبه ـ في مقابل الطبيعيات السماوية عند أرسطو، معبرًا عن نفسه بلغة: علم الملائكة في إيران القديمة»! كما يقول المستشرق الحجة في فكر السهروردي هنري كوربان Henry Gorbin [1].

ولذلك فلم يكن غريبًا أن يخوض السهروردي معركة نقد العقلانية اليونانية التي استعان بها الإسلام في محاربة هذا الغنوص.. فنرى من بين كتبه كتابًا مثل «كشف

(١) انظر: هنري كوربان (السهروردي المقتول مؤسس المذهب الإشراقي)، (ص ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١١١، ١٣٢)، بحث منشور في كتاب «شخصيات قلقة في الإسلام» للدكتور عبد الرحمن بدوي.

القبائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية»، وكتابه الذي يؤول فيه القرآن كي يشهد «للذوق ـ الباطني ـ الصوفي ـ الغنوص» ضد «البرهان العقلي»، وهو الكتاب الذي أسماه «أدلة العيان على البرهان في الرد على الفلاسفة بالقرآن»[١].

وبسبب من مكان الديانات والمذاهب الفارسية في هذا الخليط الهليني، الذي تجسد في هذه الغنوصية، فلقد ذهبت الحركات الفكرية التي تبنت هذا الوافد المناهض لخصوصية الإسلام وحضارته ـ ذهبت لتعلي من مقام الفرس، ولتضع لهم مكانًا متميزًا وممتازًا في «الإسلام الغنوصي» الذي تصورته وبشَّرت به؛ فلم تقف عند الغلو الذي أحاطت به آل البيت؛ بسبب زواج الإمام الحسين بن على بن أبي طالب رضي الله عنهما من «الشهبانو» ابنة يزدجرد (٦٢٢ـ ٦٥١م) ملك الفرس المهزوم.. وإنما صنعوا بغنوصهم الباطني لسلمان الفارسي (٣٦هـ، ٦٥٦م) رضي الله عنه مقامًا لم يقل به أحد من الذين استخدموا العقل، أو التزموا النقل في فهم الإسلام!

فسلمان ـ عند الإسماعيلية ـ هو الذي حمل القرآن كله إلى محمد ﷺ، وإن جبريل لم يكن إلا الاسم الذي أطلق على سلمان بوصفه حامي هذه الرسالة الإلهية، والأحاديث التي يستعينون بها في هذا موضوعة ـ كما يقول ماسينيون ـ وهم ينطلقون في مقولتهم هذه من الأسرار الغنوصية الباطنية التي جعلها الغنوصيون لحرف (السين). وإذا كان جبريل هو روح التنزيل، فإن سلمان عندهم هو روح التأويل، التي تفتح لها معنى الكتاب، وروح التأويل ـ سلمان ـ عندهم أعلى من روح التنزيل جبريل؛ لأنها روح الأمر «الواردة في القرآن، وهي نوع من الفيض الإلهي الذي يحقق تدريجيًّا مقاصد الله الخفية، وسلمان أحد وسائلها، وهو عندهم السبب المراد في الآية القرآنية: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآَخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج:١٥]، وهكذا ـ كما يقول ماسينيون ـ اتخذ سلمان في الغنوص الشيعي صورته البهائية؛ فهو الحلقة المفقودة الضرورية بين محمد وعليٍّ»[٢].

(١) جولد تسيهر «موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل» (ص١٢٩، ١٣٠)، بحث منشور في كتاب «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية».

(٢) ماسينيون، «سلمان الفارسي والبواكير الروحية للإسلام في إيران»، (ص٣٣، ٣٦، ٣٧)، بحث منشور بكتاب الدكتور عبد الرحمن بدوي: «شخصيات قلقة في الإسلام»، مرجع سابق.

والفاطمية الإسماعيلية: سارت على هذا الدرب، وكانت فرقة من تيار الغنوص الذي تبنى هذه «الصورة الهلينية» للإسلام، فكانت الآراء الغنوصية مادة خصبة انتفع بها الفاطميون في دعوتهم[١].

وإخوان الصفا كانوا هم ـ أيضًا ـ فصيلًا صنع من هذا «التلفيق» الغنوصي تصوره للإسلام؛ فلقد نقلوا الأفلاطونية المحدثة إلى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، واخترعوا الأحاديث النبوية «التي صور النبي فيها بصورة ترجمان للأفكار الأفلاطونية المحدثة والغنوصية»، كما يقول جولد تسيهر[٢].

والقرامطة: كانوا فصيلًا من فصائل هذا الموكب الغنوصي الإسماعيلي؛ فلقد تبنوا الصورة الإمامية للخلافة والإمامة، وقالوا بما قالت به الغنوصية من «نسبية الأديان»[٣].

ومتصوفة وحدة الوجود: بدءًا من الحلاج الذي رفض عقلانية المعتزلة، ووسائلهم في الاستدلال والحِجاج، ووقف عند القياس اليوناني، وقال بوحدة الوجود، وبالعرفان الغنوصي سبيلًا للاتحاد بالله والفناء[٤]، وكذلك الحال عن محيي الدين ابن عربي (٥٦٠ـ ٦٣٨هـ، ١١٦٥ـ ١١٢٤م) المهندس الأكبر لنظرية وحدة وجود الغنوصية[٥].. إلى كل الفرق الغنوصية التي تبنت مذهب الغنوص في نظرية «الإنسان الكامل»[٦].

على هذا النحو، وإلى هذا الحد ـ الذي ضربنا له الأمثلة ـ بلغ «الغزو الفكري» الذي قذف به الغرب اليوناني الشرق الإسلام، وهو الغزو الذي بدأ ـ كما أشرنا من قبل ـ منذ انتصار الإسكندر المقدوني على الدولة الفارسية، وتكوين إمبراطوريته

(١) كارل هينرش، «تراث الأوائل في الشرق والغرب»، (ص١٠)، مرجع سابق.
(٢) جولد تسيهر، «العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث»، (ص ٢١٩).
(٣) هنري كوربان، «السهروردي المقتول مؤسس المذهب الاستشراقي»، (ص١٢١).
(٤) ماسينيون، «المنحنى الشخصي لحياة الحلاج»، (ص٦٧)، بحث منشور بكتاب الدكتور عبد الرحمن بدوي: «شخصيات قلقة».
(٥) نيكلسون «التصوف»، (ص ٣٢٨)، بحث منشور بكتاب: «تراث الإسلام»، مرجع سابق.
(٦) كارل هينرش: «تراث الأوائل في الشرق والغرب»، (ص ١٣)، بحث منشور بكتاب: «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية».

الشرقية، تلك الإمبراطورية التي سادت فيها الفكرية الهلينية، كما تمثلت في مدرسة الإسكندرية، منذ القرن الثالث الميلادي، والتي لفقت ما بين إسرائيليات الديانة الشعبية الإسرائيلية وديانة الفرس ومذاهبها والأفلاطونية المحدثة، وتجسدت في الغنوص الباطني الذي يعتمد العرفان والذوق سبيلًا للمعرفة بدلًا من العقل والنقل.

وبعد أن خاضت هذه الغنوصية معركتها ضد المسيحية الأولى، ونجحت في تغبيش نقاء عقيدة التوحيد فيها ـ حاولت ذلك مع الإسلام، فكان أن تصدى التيار العقلاني الإسلامي لمذاهبها ومقولاتها ونظرياتها بعلم الكلام الإسلامي، فلما أعرضت المذاهب الغنوصية عن الاحتكام للعقلانية الإسلامية المتميزة بسبب من هيمنة الوافد اليوناني ـ الأفلاطونية المحدثة ـ على فكريتها، وبسبب من علو مقام الفكر اليوناني في هذا المناخ الهليني ـ اتجه المدافعون عن الإسلام إلى ترجمة الفلسفة العقلية اليونانية؛ ليردوا بها على هذه النزعة الغنوصية اليونانية.. فكان الاهتمام الأكبر بعقلانية أرسطو سبيلًا لمواجهة الخطر الأكبر في هذا الغزو الفكري، ولم يكن تبنيًا لهذا الفكر العقلاني المتناقض مع خصوصيتنا العقلانية التي آخت ما بين العقل والنقل في فلسفتنا الإسلامية ـ علم الكلام ـ ويشهد على ذلك أيضًا اتجاه حركة الترجمة الإسلامية بعد ذلك لترجمة أفلاطون (٤٢٧ـ ٣٤٧ق.م)؛ لما لتدينه ـ المكتسب من الشرق ـ من أثر في «تدين العقلانية الأرسطية» بالتوفيق بينهما، على النحو الذي حاوله فلاسفة الإسلام، كي لا تفضي العقلانية الأرسطية الخالصة إلى الإخلال بالتوازن لحساب النزعة المادية والإلحاد!

تلك هي الشهادة الأولى على «المعنى والسبب» اللذين لأجلهما ترجم المسلمون فلسفة اليونان.

٣٦ ـ الداروينية في ميزان الإسلام

الهلال العدد رقم (٤) ١ إبريل ١٩٨٨

لا أعتقد أن أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات ـ قد وقفت وتقف من «النشوء والتطور والارتقاء» موقف الرفض والعداء والإنكار.. تستوي في ذلك ـ كما أحسب ـ كل الأمم الإنسانية وكل الحضارات.

ذلك أن الحواس الإنسانية، وكذلك العقول ـ وهي مشترك إنساني عام ـ تدرك بالبداهة آثار قوانين وظواهر وأعمال النشوء والارتقاء والتطور في كل ما يحيط بالإنسان.. بل وفي ذات الإنسان، وفي فكره أيضًا؛ ففي النبات نشوء وتطور وارتقاء.. وكذلك في الحيوان، وفي الجماد، وفي الأفكار.. تلك حقائق بديهية، أقام الله عليها قصة الخلق الأول والمستمر، وكذلك الإعادة والبعث والإحياء، واتخذ منها دليلًا دعا أدوات الإدراك الإنساني ـ الحسية والفكرية ـ من السمع والبصر والفؤاد إلى إدراكها وإدراك ما تعنيه.. وفاضت بالحديث عنها آيات القرآن الكريم.. فقصة الإنسان مع الوجود والتحول ـ قد حكمها قانون النشوء والارتقاء والتطور والتحول.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٦]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [غافر: ٦٧]، ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾

[القيامة: ٣٦ ـ ٤٠]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

ومثل الإنسان في هذا النشوء والارتقاء والتطور والتحول ـ الجماد والنبات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، وذات القانون يحكم الإعادة والبعث والإحياء.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفي تراثنا القديم نقرأ عن تجارب الأسلاف منذ ما قبل الإسلام في تخيرهم الأرحام لنطفهم؛ تحسينًا للنسل وارتقاءً به وتطويرًا له.. وكذلك كانوا يصنعون في الحيوان والنبات انتخابًا في اللقاح والتلقيح وتطعيمًا وتهجينًا.

ومع أسلافنا وأمتنا وحضارتنا اتفقت ـ وتتفق، كما أشرنا ـ كل الأمم والحضارات في الإيمان بحقائق وقوانين النشوء والتطور والارتقاء.. فالجميع إزاء المبدأ والقانون يجتمعون على هذا «المشترك الإنساني العام».

دارون والنشوء والارتقاء:

لكن للحضارة الغربية في مذهب التطور والنشوء والارتقاء مضامين وأبعادًا هي من صميم الخصوصية الحضارية، التي تميزها عن حضارتنا العربية الإسلامية؛ فتنفرد بها عن هذا «المشترك الإنساني العام»، وعلى سبيل المثال:

فمن النظريات التي لعبت دورًا محوريًّا في طبع فكرية الحضارة الغربية الحديثة بطابعها، وأثرت أبلغ التأثير في مختلف ميادين هذا الفكر، حتى غدت بمثابة المنطلق

والفلسفة لكثير غيرها من النظريات الأساسية التي مثلت قسمات الفكر الغربي الحديث.. تلك التي صاغها تشارلز داروين Darwin (١٨٠٩ـ ١٨٨٢م) للتطور والنشوء والارتقاء في كتابه المشهور «أصل الأنواع»، وفي هذه «الدارونية»ـ سواء عند مُنْشئها أو عند تلاميذه بتياراتهم المختلفةـ لم تقف الحضارة الغربية في هذه القضية عند «المشترك الإنساني العام».. وإنما ابتدعت جديدًا هو الذي نراه «خصوصية حضارية غربية» لا يجب قبوله قبول «المشترك الإنساني العام»، وذلك من مثل:

١ـ القول بوحدة أصل الأنواع الحية.. بدءًا بالخلية الواحدة التي تخلقت ذاتيًّا ومرورًا بالحيوانات الفقرية، حتى القردة التي هي أصل الإنسان.

فهذه «الإضافة الغربية» ذات النزعة المادية الإلحادية ـ لزعمها التخلق الذاتي للحيوان ذي الخلية المفردة، والمفتقرة إلى «الصدق العلمي»؛ لاختراعها قانونًا عامًّا بناء على استقراء ناقص، كما أثبت ذلك علماء أوروبيون وغربيون أيضًا.. هذه الإضافة الغربية قد أتى على بلادنا حين من الدهر ابتلعتها حياتنا الثقافية والفكرية والتعليمية، مع ما هو ـ في التطور ـ «مشترك إنساني عام».. وهذا لون من ألوان الغزو الفكري الذي لا يميز بين «الخصوصيات الحضارية» وبين «المشترك الإنساني العام».

٢ـ وقالت الدارونية ـ أيضًا ـ بتأسيس التطور والارتقاء على «التناقض المطلق»، وزعمت أن قانون الحياة والأحياء هو صراع الأضداد على البقاء، وأن البقاء في هذا الصراع، ومِن ثَمَّ الارتقاء هو للأقوى؛ لأن هذا الأقوى هو الأصلح! فكان أن أعطت هذه «الفكرةـ الدارونية» للحضارة الغربية في عصر الكشوف الجغرافية والمد الاستعماري التبرير والمشروعية لكل ما مارسه الغرب ضد الأمم والحضارات التي ابتليت باستعماره من قهر ونهب وإبادة ومسخ ونسخ وتشويه!

فإذا استرق الغرب الشعوب الملونة استرقاقًا جماعيًّا، فأقام رخاءه المادي على جماجمهم، وسير سفن سعادته في بحار عرفهم ودمائهم.. فذلك مشروع؛ لأنه هو الأقوى، فهو الأصلح للبقاء وفقًا لهذا القانون «العلمي» الذي زعمته الدارونية.

وكذلك الحال إذا هو أباد الهنود الحمر، ونسخ حضارتهم، وإذا هو اقتلع شعوبًا من أوطانها واستعمرها استعماره الاستيطاني، كما هو الحال في فلسطين وجنوب إفريقيا، وكما حاول في الجزائر.

وكذلك الحال إذا هو صنع ذات الشيء مع الأبنية الفكرية والثقافية والحضارية لهذه الشعوب التي غلبها على أمرها، واقتحم عليها أوطانها بقوته، فالقوة هي الصلاح، والقوي هو الأصلح والأجدر بالبقاء.

لقد منحت هذه النظرية المشروعية «الأخلاقية» لـ«قانون الغابة»، فاقترف الرجل الأبيض ما اقترف، واجترحت يداه ما اجترحت، وهو مرتاح الضمير راحة أصحاب الرسالات.

الدارونية وحض على الفناء:

وانطلاقًا من هذه الفلسفة الداروينية- التي لبست ثوب «العلم الطبيعي» زورًا وبهتانًا- لم يشعر كثيرون من مفكري الغرب بالخجل من مشاريع الغزو والدمار، ومن جرائم المرتزقة والأفاقين والمغامرين في المستعمرات.. فـ«ماكس نوردو (١٨٤٩- ١٩٢٢م) يتحدث عن المشروع الفرنسي لاقتلاع شعب الشمال الإفريقي العربي المسلم لحساب الاستعمار الاستيطاني الغربي؛ فيقول: «إن شمال إفريقيا سيكون مهجرًا ومستوطنًا للشعوب الأوروبية، وأما سكانه الأصليون فسيدفعون نحو الجنوب إلى الصحراء الكبرى، إلى أن يفنوا هناك».

وجابرييل هانوتو G.Hanotau (١٨٥٢- ١٩٤٤م) السياسي والمفكر الفرنسي يقول - عن رسالة الرجل الأبيض الفرنسي في الجزائر: «إن شعبًا جمهوري المبادئ قد تقلد زمام إدارة شعب آخر، منتشر في الأرجاء الفسيحة والأصقاع المجهولة، يتبع تقاليد وعادات غير التي نعنو لها ونحترمها - هو الشعب الإسلامي السامي الأصل، الذي يحمل إليه الشعب الآري المسيحي الجمهوري الآن: ملح وروح المدنية».

أما «سايسيمون (ي)» فيقول سنة ١٨٣٠م عن هذه المهمة الغربية؛ مهمة غزو الجزائر: «هذه المملكة الجزائرية التي ستصبح بلدًا جديدًا يتدفق إليه الفائض من السكان، ومن نشاط أبناء فرنسا».

وكما بررت لهم الدارونية إفناء الإنسان الأقوى للأضعف.. بررت لهم - أيضًا - في «صراع» الحضارات، فكتبوا عن العربية لغة الجزائر القومية في سنة ١٨٤٨م:

«إن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، والعمل الجبار الذي يجب إنجازه هو السعي وراء جعل الفرنسية اللغة الدارجة بين الأهالي إلى أن تقوم مقام العربية، وهذا هو السبيل لاستمالتهم إلينا، وتمثيلهم بنا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين».

وكتبوا عن الإسلام «فكرية ـ أيديولوجية» الشعب الجزائري، بلسان الكاردينال «لافيجري»: «إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيستمر إلى الأبد.. وأن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهدًا لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الإنجيل»[1].

لقد صدرت هذه الأقوال ـ وأمثالها كثيرة، من هؤلاء المفكرين الغربيين، وأمثالهم كثيرون ـ دون أن يشعروا بالخجل؛ لأنهم كانوا ينطلقون من فلسفة تقول لهم: إن تنازع البقاء وإفناء القوي للضعيف هو القانون العلمي الواجب النفاذ.

ومع ذلك يدعونا أسرى الغزو الفكري من المتغربين إلى ابتلاع هذا «الطعم»، زاعمين أنه علم ومشترك إنساني عام، غير مدركين أنه جزء من الخصوصية الحضارية الغربية المعبرة عن نزعة الاستعلاء والعدوان عند الرجل الأبيض الغربي تجاه الشعوب الملونة وتجاه الحضارات التي ابتليت بالاستعمار الغربي الحديث.

وفي مجال «فلسفة التاريخ» و«التطور الحضاري» اجتهدت «الهيجلية» أن تنهض بذات الدور.. فإبداع الفيلسوف الألماني هيجل(١٧٧٠ـ ١٨٣١م) في فلسفة التاريخ قد طبع الفكر العربي بطابعه إلى حد كبير ـ فسادت نظريته في انبثاق الفكر ـ كبناء فوقي ـ من الواقع كبناء تحتي.. فالصور والأخيلة إنما هي بنت عصرها، فإذا دعا التطور هذا العصر إلى أن يخلي مكانه لعصر جديد، فلابد أن تخلي هذه الصور والأخيلة والأفكار مكانها لأخرى منبثقة من العصر الجديد.

ولا أحد ينكر ما في هذه النظرية من عناصر صدق نلمسها عندما ننظر في تطور المجتمعات والأفكار والحضارات، فحتى توالي وتغاير الشرائع السماوية، وفكرة

(١) د. محمد عمارة، «العرب والتحدي» (ص٢٧٨ـ ٢٨٠)، طبعة الكويت، سنة ١٩٨٠م، و«الأمة العربية وقضية الوحدة»، (ص٨٨)، طبعة بيروت، سنة ١٩٨١م.

النسخ؛ نسخ اللاحق للسابق في هذه الشرائع شاهد على ما في الهيجلية من صدق وواقعية.

لكن الأمر الذي جعل من الهيجلية في تفسير التاريخ «خصوصية حضارية غربية» تجاوزت وغايرت ما هو «مشترك إنساني عام» في هذا الميدان ـ هو الغلو والمبالغة في التغير وتأثيراته ومجالاته، فهي قد جعلت «التغيير» بمثابة المطلق، ولم تعط الانتباه الكافي لعناصر «الثبات» التي تظل قائمة فاعلة، رغم تغير الواقع المادي، والتي تحفظ على المسيرة الحضارية رغم التطور وحدتها وخصوصيتها، كما تحفظ «البصمة» على الإنسان تفرده وتميزه، رغم ما يتغير فيه عبر مسيرته من الولادة إلى الممات.

فباستثناء «بقايا أنقاض» من الأبنية الفكرية السابقة، لن يبقى التطور ـ كما زعمت الهيجلية ـ من انعكاسات الواقع الغابر شيئًا..

وكما حدث بالنسبة لفلسفة الداروينية، فلقد وُظِّفَت الهيجلية في خدمة الإعصار الاستعماري والغزو الحضاري والاقتلاع الثقافي والمسخ والنسخ والتشويه الفكري الذي مارسته الحضارة الغربية الغازية ضد حضارات البلاد التي نكبت بهذا الاستعمار.

فالذين احتلوا أرضنا، وهيمنوا على مقدراتنا؛ قد صاغوا واقعنا صياغة جديدة، وأزالوا منه المبنى والمؤسسات القديمة، إن في الإنتاج الفكري أو ميادين الحرف والصناعات.. لقد غيروا الواقع، وجعلوه متغربًا، وها هي الفلسفة الهيجلية في تفسير التاريخ، تأتي لنقول: إن الطبيعي والقانوني والعلمي أن تخلي الرؤى والأخيلة والأفكار الموروثة مكانها بعد أن غير واقعها لأخرى مناسبة لهذا الواقع الجديد، وبما أنه ـ الواقع الجديد ـ متغرب، فلا بد وأن تكون الفكرية السائدة هي «فكرية التغريب».

وهذه الفلسفة الهيجلية هي التي وقفت ـ ولا تزال ـ خلف ما قرأناه وما زلنا نقرؤه لأسرى الغزو الفكري من المتغربين الداعين إلى أن نأخذ الغرب ككل: التصنيع والقيم.. العلوم الطبيعية والمُثُل.. التقدم العلمي والفلسفة والأخلاق؛ لأن هذا الإطلاق الذي رجحت به الهيجلية كفة «المتغيرات» على حساب الثوابت قد قاد إلى محاولاتهم نفي كل ثوابتنا، واقتلاع هويتنا وخصوصيتنا الحضارية من الجذور.

ونحن نعتقد أن ملابسات غربية خاصة هي التي أفرزت هذه الخصوصية الغربية في فلسفة التاريخ.. فلا أحد ينكر وجود التناقض والمتناقضات، ولا دور صراع الأضداد في التطور والنشوء والارتقاء، والله سبحانه وتعالى يشير إلى هذه الحقيقة وهذا القانون في القرآن الكريم عندما يقول: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٢٥١]، وعندما يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴿٣٨﴾ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٣٨ـ ٤٠].. لا أحد ينكر هذا القانون الفعال؛ قانون «التناقض» و«الصراع».

لكن الحضارة الغربية التي جمدت كنيستها عندما هيمنت على الدولة كل المتغيرات الدنيوية، من الواقع المادي إلى الفكر والعلم، ففرضت الثبات على ما هو متطور ومتغير بحكم سنن الله في الكون.. هذه الخضارة الغربية التي غالت كنيستها عندما حكمت في الثبات على حساب التغير ـ جاءت نهضتها وكرد فعل معاكس؛ لتغالي في التغير على حساب الثبات.. فكان افتقادها وافتقارها إلى الوسطية التي هي أبرز خواصنا الحضارية ـ السبب في مجيء فلسفة التاريخ الهيجلية على هذا النحو الذي جعلها ويجعلها «خصوصية حضارية غربية»، وليست من المشترك الإنساني العام.

والأمر الذي صنعه داروين في «العلوم الطبيعية»ـ الأحياء، والذي صنعه هيجل في التاريخ والفكرـ صنعه كارل ماركس C.Marx (١٨١٧ـ ١٨٨٣م) في علم الاجتماع، فالتناقض عنده مطلق، وصراع الأضداد مطلق، ولا بد للصراع من أن يفضي إلى أن ينفي قطب القطب النقيض.. بهذا فسر ماركس تطور المجتمع من المشاعية البدائية، إلى العبودية، إلى الإقطاعية، إلى الرأسمالية، إلى الشيوعية، وبالتناقض المطلق، والصراع الطبقي الذي لا بد وأن تنفى فيه وبه البروليتاريا البرجوازيةـ رسم ماركس

خارطة الحياة الاجتماعية، زاعمًا أنه يقدم «نظرية علمية» هي مما يدخل في المشترك الإنساني العام دخول حقائق العلوم الطبيعية وقوانينها في هذا الإطار.

والحق: أن هذا الجانب من جوانب الماركسية لا يعدو أن يكون علمًا اجتماعيًّا ارتبط بخصوصيات الحضارة الغربية، التي جمدت كنيستها المتغيرات، وألفت ـ أو خُيِّلَ إليها ـ التناقضات.. فجاءها رد الفعل المعاكس ممسكًا فقط بالطرف المقابل والمناقض.

إن التناقضات الاجتماعية حقيقة واقعة لا مراء فيها، وانقسام المجتمعات إلى طبقات هي الأخرى من حقائق الواقع الملموس.. والصراع بين الأضداد، وبين الطبقات ذات المصالح المتناقضة مما لا ينكره العقل السليم، لكن ما ننكر عمومه في هذه القضية هو القول بضرورة نفي طرف للطرف الآخر في الصراع، فالمطلوب ليس النفي للقطب الآخر واقتلاعه من الحياة والواقع، وإنما المطلوب هو استخدام الصراع سبيلًا لبلوغ نقطة «التوازن»، التي تنتفي فيها المظالم الصارخة والجور الواضح.. فعند نقطة «التوازن» هذه تلتحم عُرى طبقات الأمة، أو تتعايش وفقًا لمعايير العدل الممكنة التطبيق، الأمر الذي يتيح لقوى الأمة وطبقاتها أن تسهم جميعًا في حمل أعباء التقدم العام، وليس ضروريًّا بل ولا هو بالنافع ـ البلوغ بالصراع نقطة «نفي» أحد أقطاب الصراع القطب الآخر نفيًا كاملًا أو مطلقًا.

فهذه «الفكرة الماركسية» والتي عجزت المجتمعات الماركسية عن تطبيقها بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن على سيادة الماركسية ـ حتى لقد خلقوا بديلًا ـ هو الحزب والدولة والشرائح الحاكمة ـ حل محل القطب الذي ظنوا أنهم نفوه! هذه «الفكرة الماركسية» مثلها مثل الداروينية والهيجلية، هي من «خصوصيات الحضارة الغربية»، وليست ـ في قضية التطور والتغير والنشوء والارتقاء ـ مما هو مشترك إنساني عام.

إن تزكيتنا لـ«خصوصياتنا الحضارية» لا تعني انتقاصنا أو ازدراءنا بخصوصيات الحضارات الأخرى.. فقد تكون تلك الخصوصيات طبيعية وملائمة ومفيدة هناك، والقضية الجوهرية هي: الملائمة وعدم الملائمة.. وليست بأيِّ حال من الأحوال

تعصبًا أعمى للذات، وهجاءً جاهليًّا للآخرين، كما أنها ليست حرصًا على التميز لذات الحرص عليه، وإنما هي تمسك بالسنن الطبيعية التي ميزت بين الحضارات فيما هو خاص بكل منها، كما جمعت بينها فيما هو مشترك إنساني عام.. كما هو الحال في تميز الإنسان الفرد عن غيره من بني جنسه مع اشتراكه في الإنسانية مع كل بني الإنسان.

٣٧ـ الاختراق الاستعماري للقيم الإسلامية

موقع عربى ٢١، الثلاثاء، ٢٥ مارس ٢٠١٤ ١٩:١٢ م

عندما غزا نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١م) مصر على رأس حملته الفرنسية عام ١٧٩٨ كان يريد بناء الإمبراطورية الشرقية التي تعيد سيرة الإسكندر الأكبر (٣٥٦ ـ ٣٢٣ ق.م) وتحقق أحلام الملك الصليبي القديس لويس التاسع (١٢١٤ ـ ١٢٧٠ م) ومع الاحتلال والنهب الاقتصادي ـ التي هي الأهداف الكبرى للإمبريالية ـ سعت الحملة الفرنسية إلى التبشير بالعلمانية والقوانين الوضعية، بل سعت إلى اختراق منظومة القيم الإسلامية من وراء إحلال نموذج المرأة الفرنسية محل نموذج المرأة المسلمة والشرقية، إحلال (العري) محل (الحشمة) بل و(الخلاعة) محل (الوقار)! ولقد عبر الجبرتي (١١٦٧ ـ ١٢٣٧ هـ، ١٧٤٥ ـ ١٨٢٢م) ـ مؤرخ العصر وشاهد العيان على هذه الحملة ـ عن ذلك فقال: (إنهم قد عملوا على تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، فكانت النساء الفرنسيات يركبن الخيول والحمير ويسقنها سوقا عنيفا، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية وحرافيش العامة!، فمالت إلى الفرنسيين نفوس أهل الأهواء من النساء السوافل والفواحش، وخطب كثير من الفرنسيين بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهن ونوالهن، فيظهر الفرنسي حالة العقد الإسلام، وينطق الشهادتين، لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها، ولما وفى النيل ودخل الماء في الخليج وجرت فيه السفن، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين، ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والغناء والشرب في

النهار والليل، في الفوانيس والشموع الموقدة، وعليهن الملابس الفاخرة، والحلي والجواهر المرصعة، ويتجاوبون برفع الصوت وتحريك المجاديف بسخايف موضوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم، وتحكمت في عقولهم، فيصرخون ويطبلون ويرقصون ويزمرون ويجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنساوية في غنائهم، وتقليد كلامهم شيء كثير، ولقد تداخل مع الفرنسيين كثير من النساء الفواجر حتى كثرت الفواحش بين النساء)!

هكذا تحدث الجبرتي عن الاختراق الفرنسي لمنظومة القيم الإسلامية، من خلال إشاعة (العري) و(الخلاعة) وإضفاء المشروعية والعلنية على المحرمات والانحرافات!

وإذا كان هذا الاختراق الاستعماري لمنظومة القيم الإسلامية قد غدا سنة متبعة في كل الممارسات الاستعمارية بكل البلاد الإسلامية التي وقعت في قبضة الاحتلال، فإن الفكر الأستعماري قد دافع عن هذا الاختراق، فرأينا الكثير من الكتاب الغربيين ينحازون إلى (العري) بدلا من (الحشمة) في ثياب النساء، حتى لتصدرها القوانين الغربية بذلك في القرن الواحد والعشرين!

لكن بعض الأصوات الغربية قد تحلت بالشجاعة عندما دعت المرأة الشرقية والمسلمة إلى التمسك بالقيم الإسلامية وهي تسعى إلى النهوض، وإلى التحرر بالإسلام وليس التحرر من الإسلام.

ومن هذه الأصوات الغربية صوت المستشرقة الألمانية (سيجريد هونكة) (١٩١٣ ـ ١٩٩٩م) التي كتبت عن موقف الإسلام من المرأة ومكانة المرأة في الإسلام فقالت (إن الرجل والمرأة في الإسلام يتمتعان بالحقوق نفسها، من حيث النوعية، وإن لم تكن تلك الحقوق هي ذاتها في كل المجالات، وفي الحياة الزوجية التي يهتم بها القرآن اهتماما رئيسيا، تنظر المرأة إلى زوجها نظرة العارفة بقوامته عليها، وذلك أن كبرياءها يأبى عليها الامتثال والطاعة إلا لمن ترفع بصرها إليه إعجابا وتقديرا، فالعلاقة بينهما تخضع للامتثال القائم على الثقة والخضوع والولاء، ولا تعني تلك (الطاعة) عبئا ينوء المرء تحته مُعانيا، بل إن المرء يتمتع بخضوعه هنا، دون الحد من قدره، بل إنه ليبلغ بخضوعه أسمى الدرجات، سواء في عبوديته لله، أو في حبه لمن يحب، وهذا هو الذي

عبر عنه ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ، ٩٩٤ ـ ١٠٦٤م) في كتاب (طوق الحمامة) حيث يقول: (ومن عجيب ما يقع في الحب من طاعة المحب لمحبوبه، ولقد وطئت بساط الخلفاء وشاهدت محاضر الملوك، فما رأيت هيبة تعدل هيبة المحب لمحبوبه، وهذا مكان تتقاصر دونه الصفات وتتلكن بتحديده الألسن)!

لذلك، فعلى المرأة العربية أن تتحرر من النفوذ الأجنبي، وألا تتخذ المرأة الأوربية أو الأمريكية أو الروسية قدوة تحتذيها، أو أن تهتدي بفكر عقائدي مهما كان مصدره، لأن في ذلك تمكينا جديدا للفكر الدخيل المؤدي لفقدها لمقومات شخصيتها، وإنما عليها أن تتمسك بهدي الإسلام الأصيل، وأن تسلك سبيل السابقات من السلف الصالح، اللاتي عشنه منطلقات من قانون الفطرة التي فطرن عليها، وأن تلتمس المرأة العربية لديهن المعايير والقيم التي عشن وفقا لها، وأن تكيف تلك المعايير والقيم مع متطلبات العصر الضرورية وأن تضع نصب عينيها رسالتها الخطيرة المتمثلة في كونها أم جيل الغد العربي، الذي يجب أن ينشأ عصاميا يعتمد على نفسه.

إن نساء فلسطين العربيات يكتبن بأنفسهن اليوم التاريخ، وهن اللاتي يحملن مسؤولية تقرير المصير في التحول الاجتماعي، وهن فدائيات مجاهدات شهيدات ينتهك الغاصب كرامتهن، ويزج بهن في السجون، ولاريب في أن الفلسطينيات سوف يسهمن في المستقبل إسهاما خطيرا في تقرير مصيرهن ومصير فلسطين.

وسوف تتحدد حرية جميع الأرض المحتلة في ضوء تحقق المساواة وتحرير المرأة، إنهما نظرتان وفلسفتان في النظر إلى المرأة وتحريرها.

٣٨ ـ الخلل في مناهج المعرفة الغربية

الهلال العدد رقم (٦) ١ يونيو ١٩٩٢

في منهاج المعرفة الإسلامية الذي يشيع الحديث عنه الآن تحت عنوان: «إسلامية المعرفة»، تقوم المعرفة الإنسانية على ساقيها الطبيعيتين:

أ ـ كتاب الوحي: القرآن الكريم ـ بما يعنيه من سبيل للعقل الإنساني يدرك به ومن

خلاله ما يمكن له إدراكه من نبأ عالم الغيب.. ومن الأحكام الشرعية التي لا يستقل العقل بإدراكها أو بإدراك مقاديرها، أو الحكمة من وراء تشريعها والتكيف بها.

وبما يعنيه هذا المصدر الإلهي من إطار يحكم غرور العقل وشططه، وذلك كي لا يخرج عن رسالته فيتحول إلى «هوى»!

ب ـ وكتاب الوجود: الكون المخلوق بما يعنيه من الحقائق والآيات التي هي مجال لإدراك الحواس الإنسانية، وميدان للتجارب الحسية.

كذلك تميز هذا المنهج الإسلامي في المعرفة منهج «إسلامية المعرفة» باعتماد كل سُبُل الإدراك طرقًا لتحصيل المعارف والعلوم والتصورات، وليس الوقوف فقط عند الحواس، فمع الحواس وملكة العقل.. هناك الأدلة السمعية والذوق والوجدان، إلى آخر ما مَنَّ الله على الإنسان من سبل التصور والإدراك.

وبسبب من تكامل مصادر المعرفة في هذا المنهج الإسلامي، وبسبب من تكامل كل سبل الإدراك والتصور، كان التوازن والتكامل في هذه المعرفة الإسلامية.. الأمر الذي عصمها من «الانشطار»، ومن «الخلل»، فبرئت من النظرة الأحادية «مادية» كانت أو «باطنية غنوصية»!

ولأن هذا هو تميز هذه المعرفة الإسلاميةـ كان تميز إنسانها المسلم بالانتماء ـ الذي حققه له الإيمان ـ بكتاب الوحي.. والنظر فيه وفي كتاب الكون ـ والذي عصمه هو الآخر عن خلل «الانشطار والاغتراب».

صورة سلبية:

وإذا كانت هذه هي سمات وثمرات التكامل في منهج «إسلامية المعرفة» وفي المعارف والعلوم التي أثمرها هذا المنهج، وفي إدراك وتحصيل هذه المعارف والعلوم.. فلقد كان طبيعيًّا أن تكون الصورة سلبية وشائهة على جبهة الحضارة التي اختل فيها ميزان هذا المنهج.

ومن هنا لا يدرك ذلك دون كثير عناء إذا هو قارن بين هذا التكامل الذي أشرنا إليه على الجبهة الإسلامية ـ وبين واقع النهضة العلمية الغربيةـ ذات المنهج الحسي والمادي في المعرفة.

* لقد كان التقدم العلمي في علوم الدنيا ـ نقضًا وإنكارًا للوحي والدين ـ حتى لقد قادت الاكتشافات العلمية هناك أصحابها إلى «تأليه الإنسان»، فصاح بعضهم تلك الصيحة المنكرة المعبرة عن هذا الخلل، فقال: لقد مات الله! تعالى الله عمَّا صاحوا به علوًّا كبيرًا.

* وكان الكثير من ثمرات هذا المنهج المختل ـ القائم على ساق المعرفة الحسية وحدها ـ وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ـ ثمرات معتلة.. ففي الوقت الذي زعموا لنا حياد ودقة وموضوعية العلوم الطبيعية والتجريبية ـ رأينا اكتساح التطور لها، كما تكتسح الصحة والعافية العلل والأمراض.. لقد أثمر هذا المنهج الأعرج مذاهب وفلسفات ونظريات كانت أقرب إلى الأمراض الفكرية، وإلى «الفجر ـ الكاذب» الذي سرعان ما يتوارى، حتى وإن بهر بعض الأبصار!

وأثمر ألوانًا أخرى من المذاهب والفلسفات كانت تعبيرًا خاصًّا عن أمراض أو ملابسات غريبة خاصة، ومع ذلك فقد زعموا لها «العلمية و«الموضوعية والحيادية»؛ فذهبوا يفرضونها على البشرية جمعاء!

وبسبب من الطابع المادي والحسي لمناهج المعرفة في هذه النهضة الغربية الحديثة، فلقد تصور الغرب أن هيمنته على الشعوب المستضعفة وتدميره للبنية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها، ومسخه ونسخه وتشويهه لموروثها ومعرفتها ـ ظن ذلك «رسالة حضارية» يدفع الرجل الأبيض ضريبة نشرها في العالمين!

الغرب ودمار البيئة:

وبسبب من هذا الطابع الحسي والمادي ـ أيضًا ـ كانت التطبيقات الغربية لثمرات عبقريته في العلم الطبيعي.. كانت تطبيقاتها في دمار البيئة وتلويثها والإخلال بتوازنها، وكما عَدَّ قهره للأمم الأخرى «رسالة حضارية»، فلقد اعتبر العدوان على الطبيعة «رسالة حضارية» أخرى ـ جعل من عبارات «قهر الطبيعة» و«السيطرة عليها» و«تسخيرها للإنسان» عناوين عليها.

ولأن هذا المنهج الحسي والمادي لا يعترف بغير الواقع المحسوس، ولا يؤمن بغير عالم الشهادة، فلقد أثمر «الدهرية» التي لا ترى للحياة الإنسانية مقاصد

غير «الوفرة المادية» التي تحقق للإنسان لذاته وشهواته، التي لا تنتهي عند حدود! وبواسطة القوة الضيقة والصراع الذي لا يعرف القيود!

لقد أثمر هذا المنهج في المعرفة الغربية علومًا ومعارف ومذاهب تحقق للإنسان «قوة المفترس» الذي «يأكل في سبعة أمعاء»، بينما عجزت عن تحقيق الإشباع الروحي لهذا الإنسان، فاختل توازنه عندما لبت له حاجات الجسد دون حاجات الروح، حتى لقد أدى هذا الخلل إلى تهديد الجسد ذاته بالدمار لغياب دور الروح في ترشيد الإشباع المادي جسد هذا الإنسان.

إن ما أشرنا إليه من تحولات جديدة في فلسفة العلم الغربي المعاصر ـ تحولات عن حسية المعرفة وماديتها.. هي حوافر لمزيد من ثقتنا بمنهجنا الإسلامي المتميز في المعرفة، لا بد وأن تدفعنا إلى مزيد من الجهد لبلورة المنهج ـ منهج إسلامية المعرفة ـ وصياغة علومنا الإنسانية وفلسفة علومنا الطبيعية وفقًا له.

وإن ما نشهده من سقوط وتراجع الكثير من مذاهب الغرب ونظرياته، التي بهرت الأبصار لعقود عديدة من الزمن.. سقوطها وتراجعها، كحال الفجر الكاذب، وكشأن الأمراض التي تكتسحها الصحة والعافية لهو حافز آخر لمزيد من الجهد الذي يجب أن يبذل في هذا الميدان، وإلا فمن ذا الذي لا يكتشف في سقوط وتراجع الماركسية والدارونية والوجودية الفرويدية، والكثير من مذاهب ومناهج البحث والنقد في الفنون والآداب.. من ذا الذي لا يكتشف في ذلك ووراءه خللًا حقيقيًّا وأكيدًا في المنهج المادي والحسي للمعرفة التي أثمرت هذه المذاهب والنظريات؟! ويرى في هذا تأكيدًا وإلحاحًا على ضرورة بلورة المنهج البديل!

لقد ظلمنا بجمودنا وتقليدنا لـ«تخلفنا الموروث» المنهج الإسلامي المتميز في المعرفة، عندما وقفنا عند تراث عصر تراجعنا الحضاري.. ولم نول المنهج القرآني في المعرفة، التي واجه به علماء عصر نهضتنا مذاهب المعرفة الحسية عند الأمم والنحل الأخرى.. لم نُوله ما هو أهل له من الاهتمام.

وظلمنا هذا المنهج الإسلامي مرة أخرى بتقليدنا للنموذج الغربي في نظرية المعرفة، فحلت الوضعية والمادية والتجريبية ـ بمعانيها الغربية ـ واحتلت المكان الأرفع في علومنا الإنسانية والاجتماعية، وفي فلسفة علومنا الطبيعية.

ولقد كان هذا التقليد ـ لتخلفنا الموروث.. وللوافد غير العلمي، وغير الملائم ـ السبب الأول في فقرنا الشديد في الإبداع!

وما كان لأمة أن تبدع في علوم حضارتها المتميزة، إلا إذا هي بلورت منهاجها المتميز في المعرفة، وإذا كانت اليقظة الإسلامية المعاصرة مدعوة إلى بلورة «بديلها الحضاري» كدليل لنهضتها المنشودة، وذلك حتى لا تسقط في هاوية التبعية والاستلاب الحضاري أو تضل الطريق.. فإن المدخل إلى هذا الإنجاز هو «إسلامية المعرفة» حتى يأتي هذا البديل إسلاميًّا حقًّا، فقضيتنا إذن ـ قضية «إسلامية المعرفة»ـ هي جزء من مشروع حضاري بديل، وليست مجرد قضية ثقافية خاصة بدوائر المثقفين والمفكرين.

إنها قضية أُمَّة تريد أن تنهض في مواجهة تحديات شرسة.

وقضية دين، أنعم الله علينا بأن هدانا إلى التدين به.

وقضية حضارة صاغ أسلافنا العِظام علومها ومعارفها بهذا المنهاج.

ولن يصلح البديل الحضاري الإسلامي المعاصر الذي نريد به مواجهة الخلل المعرفي الحديث، إلا بما صلح به البديل الحضاري الإسلامي الأول، الذي واجه به أسلافنا الخلل المعرفي القديم!

إنها قضية «قديمة ـ جديدة» تمثل واحدة من أبرز القسمات التي تميز ويتميز بها الإسلام.. الدين.. والحضارة ـ على غيره من النحل والفلسفات والحضارات!

عزل المعرفة عن الدِّين والوحي:

إنَّ «إسلامية المعرفة» تعني «حضارة ـ مؤمنة» تقوم على «عقلانية.. متدينة» يُبدعها علماء؛ هم أكثر الناس خشية له.

* وإذا كانت «الوضعية الغربية» التي عزلت المعرفة عن الدين والوحي ونبأ السماء، بل وجعلت الدين وضعًا بشريًّا.. إذا كانت هذه الوضعية قد أثمرت ـ وثمَّرها ـ نموذج فيلسوفها «أوجست كونت»؛ ذاك الذي قطع المحاضرات التي بدأ إلقاءها سنة ١٨٣٦م في (الفلسفة الوضعية)، وهي التي كوَّنت «مؤلفه الرئيسي»، قطعها بسبب إصابته بمرض عقلي! أعقبه محاولته الانتحار غرقًا في نهر السين سنة ١٨٢٧م؛ لفرط اليأس والقنوط!

والذي تعرف على «كارولين ماسان» ـ وهي بَغِيٌّ ـ فساعدته أثناء احترافها للبغاء، ثم تزوجها! فلما انفصل عنها هام حبًّا بامرأة متزوجة من رجل هارب من مطاردة البوليس هي «كلوتيلد دي فو»؛ فكان حبه لها ـ كما يقول مؤرخو فكره ـ السبب في اتخاذ كتاباته طابعًا جديدًا؛ فقال بخضوع العقل للقلب! ودعا إلى (تعاليم الدين الوضعي)[١].

إذا كان هذا هو حال علم وعلماء المعرفة الحسية والفِصام النَّكد بين الأرض والسماء.. بين السكون والوحي.. بين الدنيا والآخرة.. بين المدني والشرعي ـ فإن لإسلامية المعرفة شأنًا آخر وثمرات مغايرة ونماذج من العلماء مختلفين.

لقد كان عالمنا أبو عثمان؛ عمرو بن عبيد (٨٠ ـ ١٤٤هـ، ٦٩٩ـ ٧٦١م) فارسًا من فرسان الثورة في سبيل الشورى والحرية والعدل، وصرحًا من صروح العقلانية الإسلامية التي واجهت مقولات الشرك والزيغ والإلحاد.. وفي ذات الوقت كان الرجل الرباني الذي تُضرب بتقواه الأمثال، ويشير الناس إليه إذ رأوه قائلين: «هذا خير الناس»!

إنه «الثأر» الذي يقول: «إنَّ ذِكر غضب الرب يمنع من الغضب».

والفيلسوف العقلاني الذي يدعو ربه فيقول: «اللهم اغنني بالافتقار إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك، اللهم أعني على الدنيا بالقناعة، وعلى الدين بالعصمة».

وهو القائد المطاع في قومه وأنصاره، والذي يحج إلى بيت الله الحرام سيرًا على قدميه ـ من البصرة إلى مكة ـ أربعين مرة في أربعين عامًا، يمشي على قدميه وخلفه بعيره، يحمل عليه الفقراء والضعفاء[٢].

هذه هي بضاعتنا وتلك بضاعة الوضعيين الماديين.

إنَّه نسق فكري متكامل وبديل حضاري متميز لإعادة التوازن الذي أصابه الخلل بالانحراف الحسي والمادي؛ ذلك الذي أقام الوضعية المادية العرجاء.

(١) «الموسوعة الفلسفية المختصرة»، (ص٢٦٦، ٢٦٧)، إشراف ومراجعة: د. زكي نجيب محمود، طبعة القاهرة، سنة ١٩٦٢م.

(٢) انظر دراستنا عنه بكتابنا «مسلمون ثُوَّار»، (ص ١٦٠ـ ١٧٥)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

٣٩ـ القيم بين حضارتين

موقع عربى ٢١ ، الثلاثاء، ١٨ مارس ٢٠١٤ ٠٢:٢٠ م

إن الكلمة الغربية المنصفة للإسلام وأمته وحضارته هي أمضى الأسلحة في مواجهة حمى (الإسلاموفوبيا) التي تنتشر في الغرب هذه السنوات، مشبهة الإسلام بالشيطان، وزاعمة أنه أخطر من النازية والفاشية والشيوعية جميعا وإن تسليط الأضواء على شهادات العلماء الغربيين المنصفين للإسلام هو الرد المفحم على الجهلاء الذين يسيئون إلى الإسلام، خصوصا وأن هذه الشهادات تجيد مخاطبة العقل الغربي، وهي صادرة عن علماء لهم مكانتهم في الثقافة الغربية ومن نماذج هذه الشهادات الغربية ما كتبته المستشرقة الألمانية (سيجريد هونكة) (١٩١٣ـ١٩٩٩م) عن سماحة الإسلام، ودور هذه السماحة في ازدهار الحضارة الأندلسية التي تتلمذت عليها أوربا في خروجها من عصور الظلمات إلى أنوار النهضة الحديثة وفي هذه الشهادة تقول (سيجريد هونكة): (إن سماحة النفس العربية وتسامحها الآسر الغامر الذي نما في ثرى تلك القارة تحت ظلال الحضارة العربية الفريدة كان لهما أبلغ الأثر في ازدهار إسبانيا العربية ـ على العكس من اضطهاد (ايزيدورس) لليهود والمارقين إبان عصر القوط الغربيين.

لقد سمح العرب لضروب الفكر على تباين المفكرين واختلافهم أن تتلاقح وتثمر في تساوق سام، وانسجام تام، دون أن يدب إليها الانحطاط اذا سكنت رياحتها، لا فرق بين العرب والقوط، والبربر والمصريين واليهود والسوريين وسكان أيبريا والفرس، ولقد انسحب ذلك على المسلمين ـ وقد كانوا الأغلبية ـ وعلى غيرهم من اليهود ومن النصارى غير مغبونين.

إن العرب هم الذين أبدعوا إبداعا يكاد يكون من العدم، هذه الروعة الحضارية الشامخة في إسبانيا، تلك الجنة الفريدة الجمال الأستاذة في فن العمارة، والمغنيين والمغنيات، والشعراء والشاعرات والعلماء، بل جنة المرأة التي نسج الغرب حولها صورا خيالية شيطانية غاية في الوحشية دون أن يكون له أدنى معرفة أو

حتى إلهام طفيف ضحل بها إن الكتب آنذاك كانت نادرة الوجود شمالي جبال البرانس، حتى أنها كانت في الأديرة تثبت بالسلاسل بينما ذهب رجال الدين النصارى آنذاك إلى أن طلب العلم والمعرفة ـ بعد أن نزل الإنجيل ـ تجديف وكفر بالله، مثلما زعم من قبل (ترتوليان): ١٦٠ ـ ٢٢٠ م) وأغسطس (٣٥٤ ـ ٤٣٠م) اللذين لعنا حب الاستطلاع، أو (الفضول المريض) واصفين إياه بأنه واحدة من أخطر صور الوسوسة والضلال مما يسلم الفضولي إلى الملاحقة والتعذيب! وبينما عاشت النصرانية في ظل الحكم الإسلامي قرونا طوالا في الأندلس وفي صقلية وفي البلقان فإن انتصار النصرانية على الإسلام في الأندلس عام ١٤٩٢م لم يعن سوى طرد المسلمين واليهود واضطهادهم وإكراههم على التنصر، واستئناف نشاط محاكم التفتيش التي قامت بتعقب كل من يتخذ سوى الكاثوليكية دينا، والحرق العلني في احتفالات رسمية تحفها الطقوس والشعائر الكنسية لكل من اعتنق الإسلام أو اليهودية، ولم تلغ محاكمة التفتيش إلا في عام ١٨٣٤م.

لقد كفلت معاهد السلطان الكامل (٦١٥ ٦٣٥ هـ، ١٢١٨ ـ ١٢٣٨م) إبن أخي صلاح الدين الأيوبي (٥٦٤ ـ ٥٨٩ هـ، ١١٦٩ ـ ١١٩٣م) مع القيصر فريدريك الثاني (١١٩٤ ـ ١٢٥٠م) المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين، والاحترام المتبادل والحرية الكاملة لليهود والنصارى والمسلمين في إقامة شعائرهم الدينية في أنحاء الأرض المقدسة كافة كما شاؤوا ولقد كتب بطريرك القدس (تيودوسيوس) في أوائل القرن الحادي عشر إلى الأسقف (إخناتيوس) في بيزنطة ـ يقول: (إن العرب هنا هم رؤساؤنا الحكام، وهم لا يحاربون النصرانية بل على العكس من ذلك يحمونها ويذودون عنها، ويوقرون قساوستنا ورهباننا ويجلون قديسينا) بينما أصدر وعاظ الحروب الصليبية (برنارد كليرفوكس) أمره إلى المحاربين الصليبيين (إما التنصير أو الإبادة).

ولقد وصف المؤرخ الأوروبي (ميشائيل درسيرر) مذبحة المسلمين في القدس عام ١٠٩٩ على يد الصليبيين، وكيف كان البطريرك نفسه يعدو في زقاق بيت المقدس ووسيفه يقطر دما حاصدا به كل من وجده في طريقه، ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة وقبر المسيح، فأخذ في غسل يديه تخلصا من الدماء اللاصقة بهما، مرددا

كلمات المزمور التالي: (يفرح الأبرار حين يرون عقاب الأشرار ويغسلون أقدامهم بدمهم فيقول الناس حقا إن للصديق مكافأة وإن في الأرض إلها يقضي). ثم أخذ في أداء القداس قائلا: (إنه لم يتقدم في الرب بأي قربان أعظم من ذلك ليرضي الرب)! وعندما احتل الصليبيون دمياط عام ٦١٥هـ، ١٢١٨م، أبادوا جميع من بها بناء على أوامر البابا ومبعوثيه الكرادلة ورجال الكنيسة، فلما انتصر السلطان الكامل على هذه الحملة عام ١٢٢١م أكرم أسراهم ولم يقتص منهم، وإنما أطعمهم في مسغبة أربعة أيام طوالا، مرسلا إلى جيشهم المتضور جوعا كل يوم ثلاثين ألف رغيف ومواد غذائية أخرى، وشهد بهذا الإكرام أحد هؤلاء الأسرى عالم الفلسفة اللاهوتية (اليفروس) من كولونيا نهر الراين بألمانيا).

٤٠ـ الغزو العلماني لتركيا المسلمة

موقع عربى ٢١ الإثنين، ١٢ مارس ٢٠١٨ ٠٤:٥١ م

إن صعود المد الإسلامي في تركيا المعاصر، حتى على المستوى السياسي وسلطة الدولة ومؤسساتها، إنما يمثل درسا وعظة وعبرة لعموم العلمانيين على امتداد عالم الإسلام فرغم توحش النموذج العلماني الذي طبقه كمال أتاتورك (١٨٨١ ـ ١٩٣٨م) بحد السيف، والذي بلغ في التوحش العلماني حدا فاق فيه العلمانية الفرنسية، وضاهى فيه العلمانية الشيوعية (المادية والملحدة)، إلا أن هزيمة الإسلام لهذه العلمانية الأتاتوركية المتوحشة، هو درس بليغ يقول لكل العلمانيين بأنه لا مستقبل للعلمانية في أي وطن من أوطـان الإسلام! لقد بدأت الدعوة إلى العلمانية في تركيا مع حكم (جمعية الاتحاد والترقي) (ذات الأصول اليهودية والماسونية) في عام ١٩٠٨م، وذلك عندما كتب الصحفي (حسين يالجين) في صحيفة (طنين)، التي كان يرأس تحريرها، فقال: (إنه آن الوقت لأن نفكر جديًا في اقتباس العلمانية، حيث أن الغرب لم يتقدم إلا عندما مزق سيطرة الكنيسة وسيطرة رجال الدين المسيحيين).

ولأنه قد خلط بين الإسلام والمسيحية، وبين علماء الإسلام والكهانة الكنسية، وهو الخلط الذي لا يزال العلمانيون يصنعونه حتى الآن، فلقد انبرى منذ ذلك التاريخ للرد على دعواه علماء الإسلام، وفي مقدمتهم الرجل الذي أعده القدر لحراسة الإيمان الإسلامي، وهزيمة التوحش العلماني، بديع الزمان النورسي (١٢٩٤ ـ ١٣٧٩ هـ، ١٨٧٧ ـ ١٩٦٠م) الذي كتب قبل قرن من الزمان يقول: (ليس في الإسلام طبقة الرهبان، وذلك لأن النص الوارد في أنه (لا رهبانية في الإسلام) يشكل قاعدة رئيسية من قواعد تفكيرنا، ويجب أن يكون كذلك في الواقع أيضا. لا يوجد عندنا رهبان، ولكن يوجد عندنا المرشدون والدالون على الطريق الصحيح. وليس من الجائز أبدا القيام بإجراء مقارنة بين التصوف الإسلامي وبين المذاهب المسيحية وطوائفها المختلفة، بل يستحيل ذلك، ذلك أن الإسلام نظام كامل للحياة، فشريعتنا لم تدع وظائفنا التعبدية شيئا نظريا وأمرا منفصلا عن الحياة، فلا يبقى هناك في أيدينا سوى شيء نظري، بينما تكفل الإسلام للذين يفتخرون بالانتساب إليه بوضع نظام قائم على العقل وعلى المنطق لحياتهم الدنيوية والأخروية، ووضع الأحكام اللازمة لذلك).

فالمنهاج الإسلامي الشامل لكل ميادين الحياة، بل ولما بعد هذه الحياة {قل إن صلاتي ونسكي ومحياىَ ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين}، يوصد جميع الأبواب أمام العلمانية في عالم الإسلام. فهو لا يدع ما لقيصر لقيصر مكتفيا بما لله، وإنما يجعل قيصر وما لقيصر لله، وهو وإن أقر بأن الوطن للجميع، فإنه يريد أن يكون الوطن والجميع ـ أيضا ـ لله. فعمران هذه الحياة أمانة إلهية، استخلف الله الإنسان على القيام بها، ووضع لهذا الإنسان شريعة هي معالم الطريق لهذه الحياة ولو وعى أتاتورك هذه الحقيقة الإسلامية، لوفر على تركيا المأساة العلمانية، التي شقي بها المسلمون الأتراك كل هذه السنوات! وهي المأساة التي يطوي الإسلام والإسلاميون صفحاتها شيئا فشيئا هذه الأيام، فهل يعي علمانيونا هذا الدرس؟! أم يصرون على دخول جحر الضب الذي دخله الأتاتوركيون؟!

٤١ـ سلبيات الاستشراق الاستعماري

موقع منتدى العلماء ٧ ديسمبر، ٢٠١٥ م

أبرز سلبيات (الاستشراق الاستعماري) [وهو أحد ألوان الاستشراق، وهو اللون الذي نخصه بالحديث هنا]، الذي عمل ويعمل رجاله على (خدمة مشاريع الهيمنة والاحتواء الغربية لنا)، نستطيع أن نصنفها تحت هذه العناوين:

١ ـ (نقل مشكلات اللاهوت الكنسي الغربي إلى الإسلام): وذلك بالتشكيك في إلهية الوحي القرآني، ومصداقية السنة النبوية، وتصوير الإسلام باعتباره هرطقة شرقية، وصورة عربية من اليهودية والمسيحية.. وكذلك تصوير الشريعة الإسلامية وكأنها صورة عربية من القانون الروماني.

٢ ـ (نقل الثنائيات المتناقضة التي تميزت بها الحضارة الغربية إلى الفكر الإسلامي): التناقضات بين الدين والدولة.. بين العلم والدين.. بين الدنيا والآخرة.. بين الذات والموضوع.. بين الفرد والمجموع.. إلخ.

٣ ـ (تضخيم حجم الفرق والمذاهب الهامشية والمغالية) (الباطنية والغنوصية): التي ظهرت في الحياة الفكرية الإسلامية؛ وذلك لإظهار المسلمين وكأنهم أمة من الشراذم والأقليات الهامشية والمغالية، وذلك على حساب الوحدة.

٤ ـ (إشاعة العلمانية الغربية في الأوساط الفكرية والسياسية الإسلامية): لنزع القداسة عن المقدسات الإسلامية، وإزاحة المرجعية الدينية عن الحياة؛ تمهيدا لإلحاق الشرق الإسلامي بالغرب العلماني ثقافيًا وسياسيًا؛ بإزالة التميز الديني والفكري الذي يعصم الشرق من هذا الإلحاق والذوبان.

٥ ـ (تربية أجيال من الحداثيين العرب والمسلمين والشرقيين): الذين يبشرون ـ نيابة عن المستشرقين ـ بالحداثة الغربية التي تقيم قطيعة معرفية كبرى مع الموروث، والموروث الديني على وجه الخصوص، والتي تستبدل الدين الطبيعي ـ القائم على العقل والعلم ـ بالدين الإلهي؛ وذلك حتي يتماهي الشرق مع الغرب الذي دفعته الحداثة إلى هذا المصير.

٦ ـ (الترويج للنزعة التاريخية/ التاريخانية): التي تنزع عن ثوابت الدين ـ عقائده وقيمه وأحكامه ـ صفة الاستمرار والخلود؛ فتحيله إلى التقاعد والاستيداع مع تغير الواقع ومرور التاريخ.

٧ ـ (إشاعة المعنى العرقي والعنصري الإثني للقومية) بين شعوب الشرق: لنقل القوميات الإسلامية من كونها دوائر لغوية وثقافية تحتضنها الجامعة الإسلامية، إلى نزاعات عرقية وعصبيات إثنية، وألغام تفجر الصراعات داخل العالم الإسلامي؛ حتي يكون بأسه بينه شديدا، فيصبح فسيفساء ورقية يسهل على الغرب الاستعماري احتواؤه وإلحاقه بالمركزية الحضارية والسياسية الغربية.

٨ ـ (العمل على إحلال العاميات واللهجات المحلية محل اللغة العربية الفصحى): وذلك لفصل الواقع اللغوي عن القرآن العربي، ولقطع أوصال الوحدة اللغوية التي بناها القرآن الكريم والشريعة الإسلامية؛ وذلك لفَرْنَسَة وجَلْنَزَة الألْسِنة في بلاد العروبة والإسلام، وتحويل الأمة الوحدة إلى أمم شتي.

تلك كانت أبرز السلبيات التي زرعها الفكر الاستشراقي [الاستعماري] بشكل مباشر، أو عن طريق تلامذته، في الحياة الفكرية الإسلامية؛ خدمةً لمؤسسات الهيمنة الغربية ـ الدينية والسياسية ـ التي عمل في خدمتها هذا اللون من الاستشراق.

٤٢ـ المقاصد الكبري للاستشراق

الأهرام، الخميس ٢٢ من جمادي الآخرة ١٤٣٤ هـ ـ ٢ مايو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦١٦٨

في العلاقات بين الغرب والشرق، كانت ظاهرة الاستشراق واحدة من أبرز الظواهر الفكرية التي عرفتها هذه العلاقات.. ولأن الاستشراق: هو سعي الغرب بدراسة الشرق ـ دياناته ومذاهبه وشعوبه وثقافاته وحضاراته ـ فلقد اختلفت وتمايزت مقاصد المستشرقين من وراء الدراسات التي سعوا إلى إنجازها... فكان فيهم العلماء الذين سعوا إلى المعرفة، والكشف عن عوالم الشرق، وما شاع حولها من حقائق وأساطير... وكان منهم من مثلوا الطلائع الفكرية التي مهدت السبل أمام

مؤسسات الهيمنة الغربية الدينية والسياسية ـ الطامعة ـ تاريخيا ـ في الاستيلاء على الشرق، لنهب ثرواته، واحتواء ثقافاته، وإلحاقه بالمركزية الحضارية الغربية.. فكان هذا الفريق من المستشرقين بمثابة كتائب الاستكشاف التي تتقدم الجيوش لتمهد أمامها طرق الزحف والقتال!

وإذا نحن شئنا أن نكشف أبرز سلبيات هذا اللون من الاستشراق، الذي عمل رجاله على خدمة مشاريع الهيمنة والاحتواء الغربية للشرق، فإننا نستطيع أن نصنفها تحت هذه العناوين:

١ ـ نقل مشكلات اللاهوت الكنسي الغربي إلى الإسلام، وذلك بالتشكيك في إلهية الوحي القرآني، ومصداقية السنة النبوية، وتصوير الإسلام باعتباره هرطعة شرقية، وصورة عربية من اليهودية والمسيحية.. وتصوير الشريعة الإسلامية، وكأنها صورة عربية من القانون الروماني.

٢ ـ نقل الثنائيات المتناقضة التي تميزت بها الحضارة الغربية إلى الفكر الإسلامي.. التناقضات بين الدين والدولة... بين العلم والدين... بين الدنيا والآخرة.. بين الذات والموضوع.. بين الفرد والمجموع... إلخ...

٣ ـ تضخيم حجم الفرق والمذاهب الهامشية والشاذة والمغالية ـ الباطنية والغنوصية ـ التي ظهرت في الحياة الفكرية الإسلامية، وذلك لإظهار المسلمين وكأنهم أمة من الشراذم والأقليات الشاذة، وذلك على حساب الوحدة التي مثلها أهل السنة والجماعة، الذين مثلوا أكثر من ٩٠٪ من المسلمين على مر تاريخ الإسلام.

٤ ـ إشاعة العلمانية الغربية في الأوساط الفكرية والسياسية الإسلامية، لنزع القداسة عن المقدسات الإسلامية، وإزاحة المرجعية الدينية عن الحياة، تمهيدا لإلحاق الشرق الإسلامي بالغرب العلماني ثقافيا وسياسيا، بإزالة التميز الديني والفكري الذي يعصم الشرق من هذا الإلحاق والذوبان.

٥ ـ تربية أجيال من الحداثيين العرب والمسلمين والشرقيين، الذين يبشرون ـ نيابة عن المستشرقين ـ بالحداثة الغربية، التي تقيم قطيعة معرفية كبري مع الموروث، والموروث الديني على وجه الخصوص، والتي تستبدل الدين الطبيعي ـ القائم على

العقل والعلم ـ بالدين الإلهي وذلك حتي يتماهي الشرق مع الغرب، الذي دفعته الحداثة إلى هذا المصير.

٦ ـ الترويج للنزعة التاريخية ـ أو التاريخانية التي تنزع عن ثوابت الدين ـ عقائده وقيمه وأحكامه ـ صفة الاستمرار والخلود، فتحيله إلى التقاعد والاستيداع مع تغير الواقع ومرور التاريخ.

٧ ـ إشاعة المعني العرقي والعنصري الإثني للقومية بين شعوب الشرق، لنقل القوميات الإسلامية من كونها دوائر لغوية وثقافية، تحتضنها الجامعة الإسلامية إلى نزاعات عرقية وعصبيات إثنية، والغام تفجر الصراعات داخل العالم الإسلامي، حتي يكون بأسه بينه شديدا، فيصبح فسيفساء ورقية يسهل على الغرب الاستعماري احتواؤه وإلحاقه بالمركزية الحضارية والسياسية الغربية.

٨ ـ العمل على إحلال العاميات واللهجات المحلية محل اللغة العربية الفصحي وذلك لفصل الواقع اللغوي عن القرآن العربي، ولقطع أوصال الوحدة اللغوية التي بناها القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، وذلك لفرنسة وجلنزة الألسنة في بلاد العروبة والإسلام، وتحويل الأمة الوحدة إلى أمم شتي.

تلك كانت أبرز السلبيات التي زرعها الفكر الاستشراقي بشكل مباشر أو، عن طريق تلامذته ـ في الحياة الفكرية الإسلامية، خدمة لمؤسسات الهيمنة الغربية ـ الدينية والسياسية ـ التي عمل في خدمتها هذا اللون من الاستشراق.

٩ ـ ولأن الجانب العقدي والإيماني والقيمي من الإسلام هو أدخل في دائرة الفطرة الإنسانية، التي يصعب ـ بل وقد يستحيل ـ التأثير فيها، فإن فكرية الاستشراق والغزو الفكري والتغريب لم تفلح في تحقيق أي نجاحات في هذا الميدان ـ اللهم إلا حالات محدودة من التغيير... لكن ظلت الزندقة والإلحاد، وتبني الفلسفة المادية في تفسير الخلق ورؤية الكون غريبة عن وجدان المسلمين.. حتي أن الأحزاب الماركسية التي تتبني المادية الجدلية والتفسير المادي لنشأة الكون، وسير الاجتماع والتاريخ... حتي هذه الأحزاب ـ التي ظلت هامشية ـ لم تجرؤ على الدعوة ـ في أدبياتها ـ إلى الزندقة والإلحاد.

١٠ ـ كما حدث في الدول الشيوعية ـ وذلك مخافة ردود الأفعال في المجتمعات

المؤمنة التي تعيش فيها، والتي تحاول التقرب إلى جماهيرها أما الجانب الذي حقق فيه الاستشراق والتغريب والغزو الفكري نجاحات كبري بل وكارثية ـ فكان مجال علمنة القانون، وعزل الشريعة الإسلامية عن مؤسسات التشريع والقضاء، وإحلال القانون الوضعي قانون نابليون ـ ذي الأصوال الرومانية ـ محل شريعة الإسلام وفقه المعاملات الإسلامية.

ولقد سلك الغرب إلى تحقيق علمنة القانون وتغريبه في بلادنا الإسلامية العديد من الطرق والأساليب:

أ ـ فمرة بإعلانه أن تغريب القانون في المستعمرات المسلمة هو حق للأسلحة الغازية التي أخضعت هذه البلاد... وبعبارة أستاذ الحقوق الفرنسي جورج سوردون: فإن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية وهذا يخولنا حق أختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد!

ب ـ ومرة بالتسلل الناعم والتدريجي المصاحب لزيادة أعداد الجاليات الأجنبية في بلادنا، ونمو المبادلات التجارية بين الأجانب والمواطنين المسلمين.. كما حدث في مصر، عندما بدأ تسلل القانون الأجنبي إلى المحاكم التجارية، في الموانئ المصرية في ابريل سنة١٨٥٥م، على عهد الخديو سعيد١٢٣٧ ـ ١٢٧٩ هـ١٨٢٢ ـ١٨٦٣م.. ثم إلى المحاكم القنصلية... ثم إلى المحاكم المختلطة سنة١٨٧٥م.. حتي إذا ما حدث الاحتلال الانجليزي لمصر سنة١٨٨٢ م تم تعميم هذا القانون الأجنبي في القضاء الأهلي المصري ١٨٨٣م.

ج ـ ومرة عن طريق تغريب الواقع بالتدريج، حتي يصبح تغريب القانون مطلبا يستدعيه هذا الواقع المتغرب.. كما حدث في شبه القارة الهندية، الذي تحدث عنه العلامة أبو الأعلى المودودي (١٣٢١ ـ ١٣٩٩ هـ ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩م) فقال: إن الانجليز قد صرفوا مدة قرن كامل تقريبا في تبديل نظام البلاد القانوني، بدلوا نظام حياتها أولا شيئا فشيئا، وأعدوا رجالا لا يتفكرون، ولا يعملون إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم، وعملوا عملا متواصلا على تغيير أذهان الناس وأخلاقهم ونظامهم الاقتصادي بنشر الأفكار وبتأثير السلطة والاستيلاء أي ظلوا يلغون القوانين القديمة

وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة على قدر ما ظلت تأثيراتهم المختلفة تغير من نظام البلاد الاجتماعي.

٤٣ـ مأزق الرأسماليَّة الغربية

موقع الإسلام اليوم، الإثنين ٠٦ رمضان ١٤٣١ الموافق ١٦ أغسطس ٢٠١٠

مأساة الرأسمالية الغربية ومأزقها والسر في أزماتها المتكررة والمتصاعدة راجعٌ إلى تحوّلها من رأسمالية (منتجة) إلى رأسمالية (طفيلية).. فبدلًا من الاستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، أصبح أغلب استثماراتها في (الاقتصاد الوهمي)، الذي لا يُضيفه إلى (ثروات الأمم)، وإنما تتراكم به المضارّ أو الأوهام.

لقد بدأت هذه الرأسمالية باستغلال العُمَّال في البلاد الصناعية لتحقيق (فائض الإنتاج) للرأسماليين.. ثم تطورت ـ في مرحلة الاحتكارات الكبرى ـ إلى حيث أصبحت (رأسمالية إمبريالية)، امتصّت ونهبت ثروات البلاد المستعمرة ـ في عالم الجنوب ـ لتحقُّق (فائض النهب الاستعماري العالمي)، الذي أقامتْ به رفاهية البلاد الرأسمالية الاستعمارية وازدهارها.

وبهذا النهب الرأسمالي الاستعماري لعالم الجنوب وثرواته وخيرات شعوبه، أحدثت الرأسمالية الغربية أعلى مستويات الخَلَل في التوزيع العالمي للثروة.. فأصبحت دول الشمال ـ مركز هذه الرأسمالية المتوحشة ـ وفيها ٢٠٪ من سكان العالم ـ تستأثر بـ ٨٦٪ من ثروات العالم وخيراته.. بينما يعيش سكان الجنوب ـ وهم ٨٠٪ من سكان العالم ـ على ١٤٪ من الثروة العالمية.. الأمر الذي أفقد أغلبية سكان العالم القدرة الشرائية للمنتجات الرأسمالية فلجأت هذه الرأسمالية ـ اللاهثة وراء الأرباح العالية ـ إلى توظيف أكثر ن ٩٥٪ من رءوس أموالها المالية في الأنشطة الطفيلية والضارة والاقتصاد الوهمي، السمسرات والمضاربات والمقامرات

والمغامرات.. أي أن الاقتصاد الوهمي ـ التجارة في النقود ـ والتجارات الضارة ـ مثل التجارة في السلاح.. والمخدرات.. والدعاية ـ وهي أكبر ثلاث تجارات في عالم هذه الرأسمالية المتوحشة.. والتي تدمّر الإنسان ماديًّا ومعنويًّا ـ ومعها التجارة في النقود ـ ربا المغامرة والغرر، والمقامرة ـ قد غدت أوسع ميادين (الربح الرأسمالي)، وليس الإنتاج في الصناعات والزراعات والتجارات والخدمات..

لقد غدت (النقود) سلعة ـ بل أكبر سلعة يتم الاتجار بها وفيها في هذه الرأسمالية الطفيلية.. ولم تعدْ هذه النقود ـ كما هو الواجب والطبيعي ـ (بدلًا من السلع والخدمات.. فأصبح العالم الرأسمالي) بورصة كبيرة للربا والمقامرة في الاقتصاد الوهمي والطفيلي ـ تجارة النقود..

ولهذه الحقيقة فإن بدايات الأزمة العالمية لهذه الرأسمالية الطفيلية قد انطلقت ـ بل وتركَّزَت ـ في مؤسسات هذا الاقتصاد الطفيلي والوهمي ـ المؤسسات المالية الربوية.. مؤسّسات الإقراض الربوي.. والتجارة في النقود ـ ولم تبدأْ في مؤسسات الاقتصاد الحقيقي ـ الصناعي والزراعي والتجاري ـ وإن انعكست هذه الأزمة على مؤسسات الإنتاج الحقيقي بسبب تمويلِها الربوي، وارتباطها بالتنظيم والنظام الرأسمالي الطفيلي ـ الذي جرت عولمته، بواسطة احتكارات الشركات العابرة للقارات والجنسيات!

وأمام هذا المرض العضوي والعضال في هذه الرأسمالية الطفيلية والمتوحشة، لا بدَّ من لفْت الأنظار إلى فلسفة الإسلام في النقود.. تلك الفلسفة التي ترى أن النقود هي (بدل) عن السلع والخدمات.. وليست (سلعة) يتاجر بها لتحقيق الأرباح الوهمية التي لم تأت ثمرة للعمل المنتج الذي يضيف منافع حقيقية إلى ثروات الأمم والشعوب.. وهذه الفلسفة الإسلامية في النقود هي التي وقفت وراء التحريم الإسلامي للربا ـ الذي هو تجارة في النقود ـ وهي ذات الفلسفة التي ترى هذه (الطفيلية) التي قادتْ وتقود الرأسمالية ـ ومعها العالم ـ إلى هذا المأزق الذي غدا (معضلة) القرن الحادي والعشرين!

٤٤ـ الصحوة من منزلق التغريب!

موقع الإسلام اليوم، السبت ١٥ جمادى الآخرة ١٤٣١ الموافق ٢٩ مايو ٢٠١٠

لَقَد وقعت كثير من بلادنا العربية والإسلامية بعد التحرر من الاستعمار العسكري في شرك الاستعمار التغريبي.. ثم بدأت الصحوة الإسلامية التي تبحث عن الذات والأصول والهوية والجذور، وذلك حتى يكون استقلالنا حضاريًّا، وليس فقط مجرد عَلَم ونشيد!..

وعن هذه الحقيقة من حقائق واقعنا العربي والإسلامي، كتبت المستشرقة الألمانية (سيجريد هونكة) تقول: عندما تحرَّرَت البلاد العربية من نير الاستعمار الذي جثم فوقها قرونًا.. وجدت نفسها ـ على اختلافها ـ تواجه متطلبات العصر الحديث.. وأخذت تسلك سبلًا مختلفة كي تشقَّ طريقها إلى العالم الحديث، لتفسح لنفسها مكانًا فيه، والأخذ بأسلوب حياة المستعمرين وحضارتهم الفتية، واحتذاء سيرة السادة وحياتهم الناجحة، وطريقتهم في العيش والتفكير، وعاداتهم وما حققوه من إنجازات مادية ومُثُل أخلاقية، وهكذا يتأوربون كالأوربيين، ويتأمركون كالأمريكيين، ويترَوّسون كالروسيين!..

لكن.. في مواجهة هذا الخطر الجديد، الذي بات يتهدد الاستقلال الداخلي بعد التحرر خارجيًّا، تداعت القوى ـ على اختلاف تجربتها في المعاناة في ماضيها مع الاستعمار وشدَّة اغترابها ـ وأعلنت رفضها أن تكون مجرد تقليد أعمى للمدنية الحديثة الغربية..

إن الأصول والجذور التي ينبغي على العالم العربي أن يجدَها ويتعهدها حتى يشق طريقه إلى الأمام، هي:

١ـ اللغة العربية: فهي المفتاح الرئيسي إلى عالم الفكر الذاتي للعرب.

٢ـ والدين: بصفته المحور الذي يدور حوله وجود العرب في كل ما يتعلق بأمورهم، ونعني بذلك الإسلام النقي من العناصر غير الإسلامية، المنفتح على العالم، والذي لا يعارض التطور العقلي..

٣ـ وعودة الوعي، والرجوع إلى الهوية الذاتية، الذي يتطلب: التنقيب عن الماضي الفكري المدفون تحت الأنقاض تمامًا، واستيعاب أسباب نشوئه، واكتماله واكتهاله، ثم تقهقره واندثاره، والخروج بالعِبَر والدروس اللازمة للانطلاق للمستقبل، فالعرب انطلقوا من قبل أيضًا من البداية، وكانوا آنذاك وسط حضارات تفوقهم، فلم يترددوا في الأخذ عن أولئك الغرباء ما رأوه ضروريًّا لبقائهم، دون أن يحاكوا محاكاة عمياء، ثم واصلوا فوقه البناء بطريقتهم الخاصة، وبالوسائل التي أتاحها لهم نبوغهم المميَّز، وصاحب هذا تطويرهم لأساليبهم النابعة منهم، وهكذا غدوا أكفَّاء لخلق إبداع فكري جديد قيّم من الدرجة الأولى مُنْتَمٍ إليهم.

فالتعلم من الماضي لبناء المستقبل حق مفروض... ورفض غلو التقوقع والانغلاق.. وغلو الانفتاح المطلق بلا قيد ولا شرط، والمؤدي إلى الاغتراب.. هو شرط للنجاة من الانحياز لجبهة واحدة، الأمر الذي يتهدد الحياة..

لقد أعقب المرحلة الأولى التي تلَت الاستقلال، والتي اتسمت على جميع المستويات، باتخاذها الأنماط الغربية أو الأيديولوجية الروسية قدوةً لها، انتكاس المسيرة، وسرعان ما تمخَّض ذلك عن عدم الثقة بكل ما هو غريب دخيل، ورفضه، خاصة ما أتى من (الغرب)، وقد ارتبط ذلك بإحياء الإسلام والرجوع إليه.

إن الإسلام هو ـ ولا شك ـ أعظم ديانة على ظهر الأرض سماحة وإنصافًا، نقولها بلا تحيُّز، ودون أن نسمح للأحكام الظالمة أن تلطخَه بالسواد، وإذا ما نحَّيْنا هذه المغالطات التاريخية الآثمة في حقه، والجهل البحت به، فإن علينا أن نتقبل هذا الشريك والصديق ـ(الإسلام) ـ مع ضمان حقه في أن يكون كما هو..)!

هكذا تحدثت المستشرقة الألمانية العالمة (سيجريد هونكة).. عن الاستقلال الذي سقط أهله في شرك التغريب.. وعن الصحوة من هذا المنزلق، والعودة إلى الذات والجذور والأصول، المتمثلة في: اللغة العربية.. والدين الإسلامي.. والوعي بأسباب النهوض العربي الأول.. ومنهاج ذلك النهوض.. والتوازن بين الخصوصيات وبين الصالح، مما لدى الآخرين.. فكانت هذه السطور التي رسمت منهاج النهوض، على هذا النحو البديع والدقيق.

٤٥ـ الإسلاميون والحضارة الغربية

الهلال العدد رقم (٢) ١ فبراير ١٩٨٩

منذ بدء الغزوة الاستعمارية الحديثة لوطن العروبة وعالم الإسلام ـ وضح تميز هذه الغزوة عن سابقتها الصليبية (٤٩٨ـ ٦٩٠هـ، ١٠٩٦ـ ١٢٩١م)، تلك التي مثلت إحدى حلقات الصراع التاريخي والحضاري القائم بين حضارتنا العربية الإسلامية وبين النزعة العدوانية والاستعلائية للحضارة الغربية. ولقد تمثل هذا التميز للغزوة الحديثة عن سابقتها الصليبية، بما حملته الغزوة الحديثة من الفكر التغريبي الذي جاءت به، وعملت على إشاعته في المناخ الإسلامي؛ مستهدفة إجلاء الفكرية الإسلامية عن العقل المسلم، وإحلال فكرية التغريب محل فكر الإسلام، على أمل أن يتحول العقل المسلم إلى هامش يدور في فلك الحضارة الغربية، الأمر الذي يضمن بقاء بلادنا ـ بموقعها ومواردها ـ هامشًا للأمن الأوروبي ومنجمًا يستغله المغامرون والمستثمرون والمحتكرون الأوروبيون.

ومنذ اللحظة الأولى تميز التيار الإسلامي عن غيره من تيارات المقاومة الوطنية والقومية ـ بالوعي لخطر «التغريب»، وبإدراك المخاطر المتمثلة في الغزو الفكري والحضاري؛ فكانت دعوته إلى التجديد الإسلامي السبيل إلى بلورته البديل الحضاري ـ الأصيل والمعاصر في ذات الوقت ـ والقادر على إنهاض الأمة؛ لتتحرر من كل ألوان الغزوة الحديثة: العسكرية والاقتصادية والفكرية جميعًا.. فعلى حين توهمت بعض التيارات الوطنية والقومية أن الانخراط في نمط الحضارة الغربية هو سبيلنا إلى القوة فالتحرر من الغزوة الغربية ـ كان وعي التيار الإسلامي بأن التصدي للقسمات الحضارية الغربية المصادمة لنمطنا الحضاري الإسلامي المتميز هو ميدان هام من ميادين الصراع في سبيل الاستقلال، ومن ثم فلقد أبصر هذا التيار أن الاستقلال المنشود هو «حضري»، بقدر ما هو سياسي وعسكري واقتصادي، ولذلك فإن صفحة تصدي التيار الإسلامي لنقد الحضارة الغربية، والتحذير من مخاطر التغريب على هويتنا الحضارية المتميزة والدعوة إلى بعث حضاري عربي إسلامي جديد ـ هي صفحة ناصعة ومشرقة في السجل النضالي لهذا التيار.

ولقد كانت طلائع هذا التيار الإسلامي متمثلة في حركة (الجامعة الإسلامية)، تلك التي تبلورت من حول جمال الدين الأفغاني (١٢٤٥ـ ١٣١٤هـ، ١٨٣٨ـ ١٨٩٧م)ـ وضعت العديد من قادة الفكر والنضال الإسلامي من أمثال الإمام محمد عبده (١٢٦٦ـ ١٣٣٣هـ، ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ـ ١٣٢٠هـ، ١٨٨٧ـ ١٩٤٠م)،.. إلخ، إلخ، إلخ.

فالأفغاني ـ رائد هذا التيارـ كان حربًا على المد الاستعماري الغربي أينما حل وارتحل؛ بالسلاح، وبالقلم، وبالتنظيم.. في الأفغان والهند ومصر وفارس والحجاز والسودان وتركيا والعراق... إلخ.

وتنظيم (الحزب الوطني الحر) الذي أقامه سريًّا بمصر في سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، ثم تنظيم (العروة الوثقى) السري، الذي تزعمه في الثمانينيات، والذي امتدت فروعه (عقوده) من مصر والسودان إلى الهند.. كل ذلك كان بعضًا من جهود هذا التيار؛ تصديًا لهجمة الاستعمار على ديار الإسلام.

وإذا كان الأفغاني قد قاد القتال ضد الإنجليز في أفغانستان، ومَهَّد للثورة المصرية التي قادها أحمد عرابي باشا (١٢٥٧ـ ١٣٢٩هـ، ١٨٤١ـ ١٩١١م) في مطلع الثمانينيات، ودعا المصريين إلى العصيان المدني وللثورة المسلحة ضد الاحتلال الإنجليزي ـ فإن كتاباته في كشف أهداف الاستعمار ووسائله تُشكل واحدة من أعمق وأخلص وأرقى صفحات أدبنا السياسي الحديث.. إنه القائل: «أنرضى ـ ونحن المؤمنون ـ وقد كانت لنا الكلمة العليا: أن تُضرب علينا الذلة والمسكنة؟! وأن يَستبد في ديارنا وأموالنا مَن لا يذهب مذهبنا، ولا يَرد مشربنا، ولا يحترم شريعتنا، ولا يرقب فينا إلًّا ولا ذِمَّة؟! بل كان همه أن يسوق علينا جيوش الفناء حتى يخلي منا أوطاننا، ويستخلف فيها بعدنا أبناء جلدته والجالية من أمته؟!».

والخائن ـ عند جمال الدين الأفغاني ـ ليس فقط مَن يسلم بلاده للعدو، بل ومَن يركن للدعة حيث يستطيع زلزلة أقدام الغزاة، «فلسنا نعني بالخائن مَن يبيع بلاده بالنقد، ويُسلمها للعدو بثمن بخس أو بغير بخس، وكل ثمن تباع به البلاد فهو بخس! بل خائن الوطن: من يكون سببًا في خطوة يخطوها العدو في أرض الوطن، بل مَن يدع قدمًا لعدو تستقر على تراب الوطن وهو قادر على زلزلتها».

والاستعمار الذي حاربه الأفغاني ـ وتيار (الجامعة الإسلامية)ـ لم يكن الاحتلال العسكري وحده، ولا السيطرة الإدارية والحكومية فقط، فالرجل قد أبصر المضمون الاقتصادي لهذه الهجمة الاستعمارية، وأدرك دور الامتيازات التي منحهاـ ويمنحهاـ الحكام المسلمون للدول الاستعمارية، دورها في التمهيد للغزو العسكري، وفي تأييده وإطالة أجله؛ فكتب يقول: «إن مصدر الشقاء ومنبع البلاء في المشرق وممالكه إنما كان من الامتيازات الأجنبية».

وعندما منح الشاه الإيراني ناصر الدين (١٢٤٦ـ ١٣١٣هـ، ١٨٣١ـ ١٨٩٦م) أصدقاءه الإنجليز إبَّان زحف نفوذهم على بلاد فارس ـ عندما منحهم امتيازات أجنبية؛ منها: الأراضي، والمباني، والمياه..، ومنها: إنشاء «بنك» يمسك زمام الحركة المالية في إيران.. عندما أقدم الشاه ناصر الدين على هذه الفعلةـ أثار الأفغاني شعب فارس وعلماءه ضد هذه الامتيازات، وتحدث عن «البنك» ودوره في السيطرة الاستعمارية التي تسلب الأمة قدراتها ومقدراتها؛ فقال: «والبنك! وما أدرك ما البنك؟! هو إعطاء الأهالي كلية بيد عدو الإسلام، واسترقاقه لهم، واستملاكه إياهم، وتسليمهم له بالرياسة والسلطان!».

وصراع الأفغاني ونضاله ـ على رأس تيار (الجامعة الإسلامية) ـ من أجل تحرير مصر ـ لما أبصر من دورها القائد والرائد ـ يَحتل مكانًا متميزًا وبارزًا وشهيرًا في كفاحه العملي وفي كتاباته السياسية، وكذلك متابعاته لقضية السودان الوطنية، والثورة المهدية فيه.. وقِس على ذلك ما صنع لتحرير الهند وإيران وأفغانستان... إلخ.

أما في المغرب العربي فإن نضال تيار (الجامعة الإسلامية)ـ الذي تمثل في (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بقيادة ابن باديس هو الذي أنقذ هذه البلاد من «الفرنسة»، وصد عن ذاتيتها الحضارية ذلك السحق الذي مارسه الفرنسيون الغزاة بوحشية فاقت التصورات.. ثم تصاعد هذا النضال حتى حمل الثوار السلاح؛ فحرروا الأرض، وأعادوا الأمة إلى أحضان العروبة وحِمى الإسلام.

هذا على الصعيد السياسي..

أمَّا على الصعيد الاجتماعي، فلقد قدمت الغزوة التغريبية فكر الحضارة الغربية الاجتماعي، ذلك الذي تمثل في:

ـ «الليبرالية ـ الرأسمالية»: التي تُغَلِّب جانب «الفرد» على «المجموع» إلى الحد الذي أثمر ذلك الحقد المدمر بين الطبقات.

و«الشمولية ـ الاشتراكية» في صورتها الغربية والتي هي رد الفعل الحاقد على الحالة الاجتماعية لليبراليتهم الرأسمالية.

الأمر الذي هدد ـ ويهدد ـ المجتمعات الغربية بالكوارث.

وأمام هذا الطرح الاجتماعي التغريبي ـ قدم تيار (الجامعة الإسلامية) عدل الإسلام الاجتماعي المركوز في الدين، والمتسق مع طبيعة الأمة، والبريء من تطرف الإفراط والتفريط كليهما.

فالاشتراكية الغربية ـ برأي الأفغاني ـ ما أحدثها وأوجدها إلا حاسة الانتقام من جور الحكام والأحكام، وعوامل الحسد في العُمَّال من أرباب الثراء، الذين إنما أثروا من وراء كدهم وعملهم، واستعملوا ثروتهم في السفه.. وهذه الاشتراكية الغربية هي الآن محض خور، بعد أن كان المنتظر منها كل نفع، فكل عمل يكون مرتكزًا على الإفراط لا بد وأن تكون نتيجته التفريط.

ثم يمضي الأفغاني ليعرض للفكر الاجتماعي الإسلامي المتميز، فيقول: «أما الاشتراكية في الإسلام فهي ملتحمة مع الدين الإسلامي، ملتصقة في خلق أهله، منذ كانوا أهل بداوة وجاهلية!».

ثم يضرب الأمثلة على تطبيقات الإسلام بميدان الاشتراك في الثروة، دون تجريد الناس منها بـ«إخاء ومؤاخاة» الرسول ﷺ بعد الهجرة بين المهاجرين والأنصار، ويخلص إلى أن تطرف الفكر الغربي قد جعل الاشتراكية هناك ـ كلمة حق يراد بها باطل، بينما هي في الإسلام وسط، وخير الأمور أوساطها.

ولذلك فهي عين الحق، والحق أحق أن يتبع».

أما معالم هذه الوسطية في الفكر الاجتماعي لدى تيار (الجامعة الإسلامية)، فيمكن تحديدها في:

١ـ أن الإسلام يجعل المال ملكًا لله، والناس مستخلفون في هذا المال، أي: أن ملكية الرقبة لله، وللناس فيه ملكية المنفعة، التي هي الوظيفة الاجتماعية للمال.

٢ـ وإن تكافل الأمة الاجتماعي هو البديل من العاصم من «الصراع الطبقي» المدمر لوحدة الأمة وتضامنها.

فعندما يلمح الإمام محمد عبده إضافة القرآن الكريم كلمة «المال» لضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية على حين أضاف هذا اللفظ لضمير «الفرد» سبع مرات فقط؛ يقول: «إن الله يُنبه بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها، فكأنه يقول: إنَّ مال كل واحد منكم هو مال أمتكم».

أمَّا عبد الرحمن الكواكبي فلقد رأى المال مستمدًّا من «فيض الله أودعه في الطبيعة ونواميسها»، ورأى أن «العمل» هو السبيل للاختصاص بشيء من هذا المال؛ «فالمال هو قيمة العمل».

وهكذا تميز الفكر الاجتماعي لتيار (الجامعة الإسلامية) عن «فكرية التغريب».. بل وتصدى لفكرية التغريب على هذه الجبهة الاجتماعية أيضًا.

أما التغريب بمعنى التحديث على النمط الغربي، وبناء النهضة الحديثة على النموذج الغربي، فإن لمقاومته وللتصدي لتياره صفحة مشرقة أخرى في سجل تيار (الجامعة الإسلامية)، لها هي الأخرى حديث قادم إن شاء الله.

٤٦ـ عودة إلى نقد الحضارة الغربية

القاهرة العدد رقم (٢٢) ٢ يوليو ١٩٨٥

إن المودودي يرفض كلًّا من الرأسمالية والاشتراكية على حدٍّ سواء.. فالحضارة الغربية هي الحضارة البورجوازية التي كانت ترفع رأسها في البلاد الغربية متدججة بأسلحة التسامح والحرية الفردية وحق الجمهور في التصويت إزاء النظام الاجتماعي القديم.. هذه الحضارة التي أثارت إعجاب الليبراليين المتغربين من مثقفينا بتسامحها وحرياتها ذات جوهر رأسمالي، وكل ما أنجزته إنما تم لحساب الاستغلال

الرأسمالي.. فلقد «كان زمامها بيد الرأسماليين، وهم الذين كانوا رافعي لوائها ورواد جيشها، وكانت تستند إلى جيش جَرَّار من رجال الفلسفة والأدب والفن قاموا على قَدَم وساق لشنِّ الغارة على مَن يعادي ويتجرأ ـ فردًا كان أو جماعة ـ على التساؤل عن مصدر ثورة المستر جولد سميث الصيرفي، وموارد أمواله المتكسدة في خزائنه».

ومحاربة هذه الرأسمالية مهمة من مهام صراعنا ضد الغزوة الحضارية الغربية، فهي «واجب متحتم في عنق المسلم أكثر مما هو متحتم في عنق الشيوعي»؛ لأن صراع الشيوعي والرأسمالي إنما هو صراع على ملء البطن داخل حضارة واحدة.. لكنه بالنسبة لنا صراع ندافع فيه عن ذاتيتنا الحضارية، فوجب علينا «أن نستأصل شأفة الأخلاق الرأسمالية وعقلية الرأسمالية ونظام الرأسمالية استئصالًا كليًّا»؛ لأنها تتجاوز كونها خطرًا اقتصاديًّا إلى كونها خطرًا يفسد أخلاقياتنا الإسلامية وعقليتنا الإسلامية، ولذلك يرى المودودي «أن اتباعنا لنظام الرأسمالية: خروج على الإسلام من حيث مجموعه».

والاشتراكية ـ كذلك ـ مرفوضة من المودودي.. بل لقد رأى في اعتناقها ما يساوي اعتناق المسلم للهندوكية وخروجه على الإسلام، «فكلاهما يؤديان إلى نتيجة واحدة، والتصدي لهما أمر ضروري وواجب علينا»، فالاشتراكية تذكي نار الصراع الطبقي، وهو خطر على تماسك الجماعة، والقومية المسلمة ـ في الهند ـ لا يفيد منه سوى أعداء المودودي الرئيسيين: الهنادكة، ثم هي تجذب العمال المسلمين إلى أقرانهم الهنادكة؛ فتكون السيطرة للعمال الهنادكة على العمال المسلمين، بحكم أغلبيتهم في البلاد وفي الحركة الاشتراكية.. كما أن نيران الصراع الطبقي تصيب أول ما تصيب الطبقة الوسطى المسلمة، وهي العمود الفقري للإسلام والمسلمين؛ «فطبقتنا الوسطى هي قوام الأمة وعماد أمرها، والطبقة الوسطى المثقفة تعرف علوم الدين الإسلامي، وتحمل شعورًا طيِّبًا تجاه الحضارة الإسلامية، ولديها معرفة بأحكام الشريعة، فهي تقوم ـ إلى حدٍّ ما ـ بالحفاظ على الحضارة الإسلامية ورعايتها، وعامة الشعب يتلقون عنها ويتعلمون منها دينهم، ويعرفون منها أحكامه، ومن هنا فحين يقطع سبعون مليونًا من عامة المسلمين صلتهم بعشرة ملايين مسلم، ممن يمثلون الطبقة المتوسطة نتيجة للصراع الطبقي، فإنهم ـ (السبعون مليونًا) ـ سيصبحون

غرباء عن الإسلام تمامًا.. وحين يخلو ذهنهم من القومية الإسلامية سيصبحون فرادى مشتتين وحين تنقطع صلتهم بالطبقة المتوسطة المثقفة المسلمة، ويتحدون مع غيرهم من غير المسلمين المتماثلين معهم اقتصاديًا، فإن هذا يؤدي تلقائيًا إلى «هندكتهم»، وهكذا تشدهم القومية اللا إسلامية تدريجيًا، ويذوبون في النهاية داخلها كحبة ملح تكون نهايتها حتمية!».

لقد كان الحفاظ على القومية الإسلامية والذاتية المتميزة للحضارة الإسلامية هو المهمة العظمى لدعوة المودودي وحركته، والبوصلة التي حددت اتجاهه في كل الميادين، والمبرر لتحالفاته ومعاداته.. كما كان الصراع ضد سيطرة الهندوك على مقدرات المسلمين معركته الكبرى، التي ارتبطت بها معظم المعارك الفرعية والجزئية التي خاضها على مختلف الجبهات.

والمودودي عندما رفض سبيلي الرأسمالية والاشتراكية في الاقتصاد ـ لم يزعم أن الإسلام يقدم نظامًا اقتصاديًا جاهزًا ونهائيًا ومتكاملًا.. فما في الإسلام ـ على هذه الجبهة ـ «هي المبادئ التي قررها الإسلام لنظامنا الاقتصادي، ويجوز لكم أن تضعوا لكم ما تحبون من نظام اقتصادي في حدود هذه المبادئ. أما تقرير الأحكام التفصيلية والجزئيات فأرجئت إلينا في كل زمان ومكان وحسب الحاجات والظروف».

ولقد اجتهد المودودي لوضع مبادئ لنظام اقتصادي إسلامي في ظرف الواقع الذي ناضل فيه.. فمال تصوره إلى نظام يمكن تحديد معالمه في هذه النقاط:

١ـ اقتصاد حُر.. يتميز عن الاقتصاد الرأسمالي بوجود قيود تحد من الحرية فيه، بحيث لا تتعدى هذه الحرية المصلحة الإسلامية وقيم الإسلام.. «فنحن لا نختار سبيل الاقتصاد الحر المطلق؛ كالنظام الرأسمالي، ولا نختار سبيل تأميم وسائل الاقتصاد ووضعها تحت تصرف جماعي، بل علينا أن نضع نظامًا اقتصاديًا حرًا، يكون محدودًا ببعض الحدود وملتزمًا ببعض القيود.. وهذه القيود ضرورية كي لا ينفق مالك الثروة «ثروته في وجوه تلحق الضرر بالمجتمع، أو بأخلاقه هو نفسه أو بدينه»، وكي يقتصر الاستثمار على المجالات المشروعة، دون تجاوز للحدود التي وضعتها الشريعة على الكسب».

٢ـ رفض التأميم (Nationalization)، «فالمجتمع الإسلامي يجب أن يكون أكثر

أفراده ـ إن لم يكن كلهم ـ أحرارًا في اقتصادهم، ولا بد لهذا الغرض أن تكون وسائل الإنتاج في أيدي الأفراد أنفسهم...»، لكن للحكومة المسلمة أن تتدخل في الاقتصاد ـ تجاريًّا وصناعيًّا ـ فتنهض بما لا يقدم عليه الأفراد، وتفرض إشرافها على المصارف بواسطة المصرف المركزي «حتى لا يشتط الرأسماليون في استعمال قوتهم المادية..

٣ـ ترك الأرض الزراعية ملكية فردية.. «فتلك هي الصورة الفطرية الصحيحة الوحيدة في نظر الإسلام... مع وضع قانون زراعي «يقيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمزارعين، الذين لا يملكون شيئًا من الأراضي، على قسطاس مستقيم وأسس صحيحة عادلة...»، ومع إعادة النظر في الملكيات الزراعية الشاسعة، والتي يستحيل كون جميعها قد تكوَّن وامتلك بطريق مشروع، فيحدد حد أقصى لهذه الملكيات، ويعوض أصحابها عمَّا يؤخذ منهم، وتوزع هذه المساحات على المعدمين، إلا أن هذا التحديد لا يجوز أن يكون أبديًّا.. بل هو حل مؤقت لإزالة الخلل والمظالم من الريف..

٤ـ قصر جمع الثروة على السبل المشروعة.. دون وضع حد أعلى لثروة الفرد.. «فلو أمكن لرجل من الناس أن يصبح (المليونير) بطرق الحلال؛ فالإسلام لا يمانع ذلك على أنه ليس من السهل أن يصبح الإنسان (المليونير) على طرق الحلال، إلا النزر اليسير ممن أكرمه الله بصورة استثنائية.

تلك هي أبرز المعالم التي صاغها الأستاذ المودودي؛ لتكون مبادئ للنظام الاقتصادي البديل.

لقد رفض المودودي كلًّا من الرأسمالية والاشتراكية كجزء من رفضه لما هو غريب في الحضارة الأوربية عن النهج الإسلامي في الاقتصاد والاجتماع، وهو النهج الوسطي الذي يدعو إلى العدل، لكن العدل فيه لا يعني المساواة.. فالمساواة الاقتصادية ـ علاوة على استحالتها ـ فإنها مما يأباه الإسلام، وينبغي أن يكون راسخًا في أذهان أصحابنا المتطلعين إلى الإصلاح: أن الإسلام لا يقول بالمساواة في قسمة الثروة، وإنما يقوم بالعدل فيها.

وإذا كان رفض المودودي لكل من الرأسمالية والاشتراكية كمذاهب اقتصادية

واجتماعية أوربية ـ هو من فضائل الحسِّ الحضاري الإسلامي، الذي قاد الرجل لمواجهة الغزوة الحضارية الأوربية.. فإننا نعتقد أن تصوره للملامح العامة للاقتصاد الإسلامي البديل قد أسفر عن رأسمالية، لا يقلل من حقيقتها ما رسمه لها من حدود، أو وضعه عليها من قيود! وإذا كنا معه في أن الإسلام لا يدعو إلى المساواة في قسمة الثروة.. فإن ملامح الاقتصاد الذي تصوره لا تجعل هذا الاقتصاد كافلًا وكفيلًا بتحقيق عدل الإسلام!

لقد أجاد عندما رفض النموذج الغربي، لكنه لم يكن مجيدًا في تحديد معالم النموذج الإسلامي العادل والبديل. هكذا تصدى الأستاذ المودودي لفقد الحضارة الغربية، أو الجاهلية الحديثة والمعاصرة، كما كان يسميها أحيانًا، وسلط الأضواء على افتقادها فضيلة الوسطية والموازنة بين المتقابلات والتأليف بين أقطاب الظواهر.. فلقد تغلب فيها الصراع على الوحدة والتغيير على الثبات والقوة على الحق والمادة على الروح والدنيا على الآخرة والكم على الكيف واللذة على الغاية والطمع على الرضا والقناعة والعقل على الوحي والنقل والفلسفة على الشريعة والعلم الطبيعي على الحكمة والفردية على الجماعية أو العكس، وتفرد الإنسان وتوحده بدلًا من انتمائه... إلخ، إلخ.

وحتى روعة فنون هذه الحضارة وآدابها ـ وهي حقيقة ـ فإنها لم تنجح في الخروج بها عن الدنيوية الطاغية والمادية المستبدة بكل مناحيها.. الأمر الذي أعجزها عن إشباع الإنسان إشباعًا كاملًا وتامًّا، فلم تصل به ـ رغم القوة المادية ـ إلى التوازن الذي يحقق له ـ من داخله ـ السعادة والرضا.

٤٧ ـ نقد الحضارة الغربية

القاهرة العدد رقم (٢١) ٢٥ يونيو ١٩٨٥

ولقد عرض المودودي للنظريات الرئيسية التي طبعت الفكر الأوربي الحديث بطابعه المتميز، وكشف عن دلالتها على أصالة الطابع المادي لحضارة الغرب،

وكيف أن هذه النظريات الحديثة لم تخرج بهذه الحضارة عن ذلك المسار، بل لقد دعمت الطابع المادي والعدواني في هذه الحضارة:

ففي فلسفة التاريخ سادت نظرية الفيلسوف الألماني هيجل (Hegel) (١٧٧٠ـ ١٨٣١م)، «وخلاصتها: أن كل نظام للحضارة في عصر من عصور التاريخ ـ إنما يكون مبناه ـ بجميع شعبه وصوره على أخيلة خاصة تجعله في العالم عصرًا للحضارة والمدنية، فإذا أُدْرِك هذا العصر بدأت تظهر للعيون مواضع الضعف ومواطن الانحلال والتداعي في بنيانه، فهناك تتنفس وترفع الرأس أخيلة وأفكار جديدة أخرى تصارعه، ولا تنتهي هذه المصارعة إلا بعصر جديد من الحضارة والمدنية ـ يكون فيه بقايا من الأنقاض الصالحة للعصر المنقرض، كما تتولد فيه حسنات ومحامد جديدة بحكم تأثير الأفكار الغالبة التي أغارت على عصر الحضارة المنقرض، وأرغمته على المسالمة».

ورغم ما قد يبدو في هذه النظرية الهيجلية في تفسير التاريخ من عناصر صدق ووجاهة، إلا أنها تميل بكفة الميزان إلى عوامل التغير والتطور ونسخ الجديد للقديم ـ الأمر الذي يقلص حجم الثوابت الباقية عبر العصور.. حتى لو كانت هذه الثوابت هي الدين والقيم والقسمات الحضارية التي تميز الأمة كما تميز البصمة الإنسان! وهذا الميل إلى التغيير على حساب الثبات هو ما يرفضه روح الحضارة الإسلامية التي وازنت بين الأقطاب في مختلف الظواهر؛ طبيعية كانت أو اجتماعية، فبرئت من هذا الانحراف.

وبمقاييس هذه الفلسفة الهيجلية في تفسير التاريخ، فنحن ـ بعد الغزوة الاستعمارية ـ التي غيرت واقعنا نعيش واقعًا جديدًا لعصر جديد، ينطبع واقعه بالطابع الأوربي في طرق التنمية والتحديث وطرائق العيش.. ومن ثم فإن الطبيعي أن تخلي ثوابتنا الموروثة الميدان للفكر والحضارة التي هي انعكاس لهذا الواقع الجديد، ولما كان هذا الواقع غريبًا فإن الحضارة الغربية هي التي يجب أن تسود.

والمودودي يتساءل عن مخاطر هذه الفلسفة التاريخية علينا؛ فيقول: «فهل نرجو ممن يكون قد رسخ في ذهنه مثل هذا القصور للتاريخ الإنساني ـ أن تبقى في قلبه

أثارة من التقدير، أو ذرة من الإجلال للعصور التي مضى فيها الرسل والأنبياء؟! وهل يرجع مستهديًا إلى عهد النبوة والخلافة الراشدة؟! الحق: أن هذه الفلسفة هي حملة فكرية منظمة مدججة بالبراهين والحجج تكاد تأتي الفكرة الدينية من أساسها».

ونحن إذا شئنا مثالًا تطبيقيًّا على تأثير هذه النظرية الهيجلية في تفسير التاريخ على عقول المتغربين من أبناء العرب والمسلمين ـ فعلينا أن نتأمل نظرتهم وتقييمهم للتراث وللدين.. إنه لديهم: رجعية وتخلف، وصورة واقع مضى وانقضى؛ فلا دور له في صنع الحاضر، فضلًا عن الغد.. وعلى حين نجد السلفية قسمة مشتركة لدى الإسلاميين؛ لأنها تعني: العودة للمنبع في الثوابت وفي الأصول والقسمات المميزة للأمة، فإن المتغربين يتحسسون مسدساتهم إذا سمعوا مصطلح السلفية في أي ميدان من الميادين!

هذا عن الفلسفة الهيجلية للتاريخ.. وهي إحدى معالم الفكر الأوربي الحديث.

وفي التطور الإنساني عند دارون: وخلاصة نظرية دارون (Darwin) (١٨٠٩ـ ١٨٨٢م): هي أن نشأة الحياة والأحياء وتطورهما محكومان بقانون: تنازع البقاء، وفي هذا التنازع قانون يقضي بأن البقاء للأقوى، والفناء للضعيف!

وإذا كانت الهيجلية ـ في التاريخ ـ قد جعلت نسخ العصر الجديد لثوابت العصر القديم مشروعًا وطبيعيًّا قانونيًّا ـ فإن الداروينية تجعل نسخ القوي للضعيف؛ بإفنائه وإزاحته من الطريق هو القانون.

ولقد لعبت هذه الفلسفة الدور الأعظم في تبرير عدوانية الرجل الأوربي على غيره، وعدوانية حضارته على غيرها من الحضارات.. فالاستعمار الاستيطاني الذي يبيد السكان الأصليين ـ كما في حالة الهنود الحمر ـ تبرره الداروينية! والاحتلال العسكري والسيطرة السياسية والنهب الاقتصادي من قبل القوة الأوربية للبلاد الضعيفة، على نحو يجرد الأمم المغلوبة من السيطرة على مقدرات بلادها ـ أي: يجليها ـ وكأنه يبيدها عن مقدرات بلادها يبرره قانون دارون الخاص بتنازع البقاء، وأن البقاء للأقوى؛ لأن الأقوى هو الأصلح! والصلاح هنا تحدده مادية الحضارة الأوربية؛ فتجعله مرادفًا للقوة.

لعبت هذه الفلسفة الدور الأعظم في تبرير عدوانية الرجل الأوربي وحضارته..

فوجدناه يفترس الشعوب المستضعفة، ووجدنا حضارته تمسخ حضارات المستعمرات تمهيدًا لإزالتها والانفراد بالساحة؛ لأنها هي الأقوى وما دامت هي الأقوى فهي الأصلح، والبقاء للأقوى.

ونحن إذا قارنا موقف الفاتحين العرب من المواريث الحضارية للبلاد التي فتحوها، وكيف احتضنوها وأحيوها ومزجوها بما لديهم من فكر إسلامي متوثب وشاب، وجعلوا من الجميع حضارة جديدة هي الامتداد المتطور لكل هذه المواريث والمكونات.. إذا قارنَّا موقف العرب المسلمين هذا بموقف الغزاة الأوربيين ـ على جبهة الحضارة ـ برزت لنا معالم الفروق، ووضعنا أيدينا على الأمثلة الحية التي تمايز بيننا وبينهم في هذا الميدان.

بل إننا نستطيع أن نضيف، فنقول: إن الداروينية لم تنهض ـ فقط ـ بدور المبرر للرجل الأوروبي وحضارته عدوانهما على الغير، بل إنها كشفت عن الطبيعة الأصيلة ـ طبيعة الاستعلاء والعدوانية ـ في هذه الحضارة الأوربية!

والأستاذ المودودي يقول عن الأثر السلبي لهذه النظرية: إن «التصور الذي تأصل في الذهن الإنساني للكون متأثر بنظرية التطور هذه أنه: مضمار للمصارعة والمنازعة لا تزال الحرب قائمة فيه في سبيل الحياة والبقاء، وأنه من نظام الفطرة أن كل من أراد الحياة البقاء فعليه بالكفاح والمصارعة، كما أن من طبيعة الفطرة: أنه لا يستحق البقاء في نظرها إلا من أثبت قوته.. فكل من يفنى في هذا النظام القاسي، فإنما يفنى لأنه ضعيف يستحق الفناء، ومن يبقى فإنما لأنه قوي من حقه البقاء. فالأرض وما فيها ووسائل الحياة وما بها لا يستحقها إلا القوي الذي يثبت أهليته للبقاء والحياة، ولا حق للضعيف في هذه الأشياء، وعليه أن يخلي المكان للقوي، والقوي على حق تمامًا إذا أخذ مكان الضعيف بعد إزاحته عنه أو قضائه عليه تمامًا.

ثم يمضي الأستاذ المودودي فيقول: «ولعمر الحق، لو كان بقي في ضمائر أهل الغرب شيء يخالج ضمائرهم ـ فقد أزاله دارون بحجة شواهده! ومهما يكن لهذه النظرية من منزلة في العلوم الطبيعية فقد حولت الإنسان ذئبًا مفترسًا لأخيه في ميادين الاجتماع والمدنية والسياسة».

هذا هو دور الداروينية في كشف عدوانية الحضارة الأوربية وتبريرها.

وفي الصراع الطبقي عند ماركس: وإذا كانت الهيجلية قد غلبت التغير على الثبوت، والدارونية قد بررت غلبة القوة وحدها، وإذا كانت الأولى قد جعلت هذا الصراع هو قانون الفكر، والثانية قد جعلت هذا الصراع هو قانون الطبيعة والفطرة- فإن الصراع الطبقي عند كارل ماركس (Marx) (١٨١٧- ١٨٨٣م) أصبح هو القانون الذي يحكم تطور المجتمع، بل لقد اعتبر التناقض والصراع هو المطلق الوحيد، وما عداه - كل ما عداه - فهو نسبي، يزيد وينقص، بل ويزول بتغير الظروف والملابسات! وبعبارة الأستاذ المودودي: «فلقد جعل هيجل العالم الفكري ميدانًا للصراع، وجاء دارون وقَدَّم الفطرة كميدان للحرب، ثم جاء بعده ماركس وصَوَّر المجتمع بنفس هذه الصورة!».

هكذا نفذ المودودي إلى لُب المعالم البارزة في فكر الحضارة الأوربية الحديث، وأبرز دلالتها على الطابع المادي لهذه الحضارة.. ذلك الطابع المادي الذي سرى - ويسري - في هذه الحضارة سريان الروح في الجسد، حتى لم يدع ناحية من نواحيها الأساسية- تقريبًا- دون أن تظهر فيها آثاره ومعالمه.

ففي الأخلاق: التي ازدهرت فلسفتها في جو التحلل من الدِّين، وجحود الآخرة، أو عدم الرهبة من حسابها.. قامت الأخلاق في الحضارة الغربية على مزيج من النفعية المحضة (Utilarism) واللذة (Boicuranism).. «فعلى هذه الفلسفة أسس بناء المدنية والحضارة في الغرب.. فهذه الأخلاق ليس فيها مقياس مستقل للخير والشر، فكل شيء فيها مؤقت نسبي، ويمكن أن يوضع وينقض فيها كل مبدأ في سبيل المنفعة الذاتية أو القومية!».

وفي السياسة: تأسست - وتتأسس - كل خططهم على مبادئ الميكيافيلية (Macq-iavellian)، وفيها: القوة هي الحق، والضعف هو الباطل، ولا مانع من العدوان سوى العقبات المادية؛ سواء كان ذلك بين الطبقات داخل الدولة، أم بين الأمم على الساحة الدولية.

وفي علاقة الفرد بالمجموع: تطرفت «ليبراليتها الرأسمالية»؛ فانحازت لطغيان

الفرد على المجموع.. على حين تطرفت شموليتها الماركسية، فكرست طغيان المجموع على الفرد، فاختل التوازن بينهما- في النظامين كليهما- لغياب التوازن والموازنة التي تميز بها الإسلام عندما أقام التوافق (Harmny) الغريب بين الفردية (Individualism) وبين الاجتماعية (Socialism)، بحيث يتيسر للفرد نماء قوته وارتقاء شخصيته، ثم يصبح عونًا- بقوته الراقية- فيما فيه خير للمجتمع وسعادته..

وفي الفكر الاجتماعي: وإذا كانت الحضارة الغربية قد انقسمت - في الفكر الاجتماعي ذلك الانقسام الحاد الذي استقطب أهلها بين «الليبرالية الرأسمالية» التي تزكي أوسع الحريات في الاقتصاد، وبين «الشمولية الاشتراكية» التي تضيق هذه الحرية الاقتصادية إلى حد إلغائها.. فإن المودودي يعلن رفض هذين المذهبين، ويدعو إلى موقف إسلامي متميز في الاقتصاد، فهو ينتقد الفردية الأوربية- التي تضحي بالجماعة- فردية القرن الثامن عشر، ويرفض جماعية القرن العشرين التي تضحي بالفرد، ويحبذ «النظرية المعتدلة المتوسطة» بين هذين المذهبين.

٤٨- تيار الرفض الإسلامي جاهلية الغرب

القاهرة العدد رقم (١٥) ١٤ مايو ١٩٨٥

إذا كان الطابع المادي الإلحادي للحضارة الغربية قد حرمها من التوازن؛ فأفقدت إنسانها الاتزان، عندما أتخمته ماديًّا؛ بينما ظل داخله من الروحية والقيم خواء.. فإن الإسلام كتصور مستقل للكون والحياة، وكحضارة متميزة امتازت بإعلاء كل ما هو إنساني دون أن ترفض المادة.. هذا الإسلام هو المرشح لقيادة العالم الآن.

يقول سيد قطب: «إنَّ الإسلام: تصور مستقل للوجود والحياة، تصور كامل ذو خصائص متميزة، ومن ثم ينبثق منه منهج ذاتي مستقل للحياة كلها بكل مقوماتها وارتباطاتها، ويقوم عليه نظام خصائص معينة».

والحضارة الإسلامية - مِن ثَمَّ - متميزة تبعًا لتميز الإسلام؛ لأن الإسلام هو

حضارته، بل هو الحضارة وما عداه فجاهلية، وتميز الحضارة الإسلامية يظهر ويتأكد في ثبات الأصول والقيم فيها، رغم تعدد وتطور تركيبها المادي والتشكيلي، وأصولها وقيمها الثابتة تدور حول عبودية الإنسان لله وحده، ومن ثم تحرره من كل الطواغيت، وإعلاء كل ما يؤكد إنسانية الإنسان، ويجعلها فوق النزعات المادية والحيوانية؛ فثوابت هذه الحضارة هي مقوماتها.. مِن مثل: العبودية لله وحده، والتجمع على آصرة العقيدة فيه، واستعلاء إنسانية الإنسان على المادة وسيادة القيم الإنسانية التي تنمي إنسانية الإنسان لا حيوانيته، وحرمة الأسرة والخلافة في الأرض [عن الله] على عهد الله وشروطه، وتحكيم منهج الله وشريعته وحدها في شئون هذه الخلافة، وفي هذه الحضارة الإسلامية وحين تكون إنسانية الإنسان هي القيمة العليا في المجتمع ـ يكون هذا المجتمع متحضرًا.. أما حين تكون المادة ـ في أي صورة ـ هي القيمة العليا؛ سواء في صورة النظرية، كما في التفسير المادي للتاريخ، أو في صورة الإنتاج المادي كما في أمريكا وأوربا وسائر المجتمعات التي تعتبر الإنتاج المادي قيمة عليا؛ فإن هذا المجتمع برأي سيد قطب يكون مجتمعًا متخلفًا، أو بالمصطلح الإسلامي: مجتمعًا جاهليًّا.

والمجتمع المتحضر الإسلامي لا يحتقر المادة، لا في صورة النظرية (باعتبارها هي التي يتألف منها هذا الكون الذي نعيش فيه، ونتأثر به، ونؤثر فيه أيضًا)، ولا في صورة الإنتاج المادي؛ فالإنتاج المادي من مقومات الخلافة في الأرض عن الله.

ولكنه ـ فقط ـ لا يعتبرها هي القيمة العليا التي تهدر في سبيلها خصائص الإنسان ومقوماته.

والقيم الإنسانية والأخلاق الإنسانية [التي هي من ثوابت حضارتنا] ليست مسألة غامضة مائعة، وليست كذلك قيمًا متطورة متغيرة متبدلة، لا تستقر على حال ولا ترجع إلى أصل، كما يزعم التفسير المادي للتاريخ! إنها القيم والأخلاق التي تُنمي في الإنسان خصائصه التي يتفرد بها دون الحيوان.

إن للمادة أثرًا في تشكيل الفكر، لكنه ليس العامل الوحيد أو الأفعل في نشأته

وتطوره.. وللإنتاج المادي أهمية كبرى في عمارة الكون ورخاء المجتمع وسعادة الإنسان، لكن باعتباره شيئًا مسخرًا للإنسان، وليس سيدًا يستعبد هذا الإنسان.

كذلك فإن القيم ثباتًا يخرجها من إطار المتغيرات.. وهنا يسير سيد قطب على نهج المودودي، الذي انتقد الفلسفة الهيجلية للتاريخ؛ تلك التي عممت قانون التطور؛ ليشمل الثوابت والقيم إلى الحد الذي يوهم بإمكانية نسخ الجديد لكل ما هو قديم، وهو تعميم خطر قد يصبح سلاحًا تستعين به الحضارة الغربية الغازية على نسخ حضارات البلاد التي ابتليت باستعمارها.

وأمام تميز الحضارة الإسلامية وامتيازها، وفي مواجهة الجاهلية الغربية بشقيها (الليبرالي ـ الرأسمالي والشمولي ـ الشيوعي) فإن لواء قيادة العالم معقود للإسلام والمسلمين؛ يقول سيد قطب: «إن قيادة الرجل الغربي للبشرية قد أوشكت على الزوال، لا لأن الحضارة الغربية قد أفلست ماديًّا، أو ضعفت من ناحية القوة الاقتصادية والعسكرية.. ولكن لأن النظام الغربي قد انتهى دوره؛ لأنه لم يعد يملك رصيدًا من القيم يسمح له بالقيادة، فلا بد من قيادة تملك إبقاء وتنمية الحضارة المادية التي وصلت إليها البشرية عن طريق العبقرية الأوربية في الإبداع المادي، وتزود البشرية بقيم جديدة جدة كاملة ـ بالقياس إلى ما عرفته البشرية ـ وبمنهج أصيل وإيجابي وواقعي في الوقت ذاته، والإسلام ـ وحده ـ هو الذي يملك تلك القيم وهذا المنهج».

فالمطلوب ـ إذًا ـ هو:

١ـ إدراك الخصائص والسمات والقسمات التي تتميز بها الحضارة الإسلامية وتمتاز عن جاهلية الغرب، والحرص على نقاء هذه الخصائص وتنقيتها مما ران عليها في ظل الجاهلية التي عمَّت وضربت أطنابها.

٢ـ وتمييز علوم التقدم المادي التي أبدعها الغرب عن تصوراته الفلسفية والفكرية والأخلاقية الجاهلية، وضم علوم التقدم المادي هذه إلى قيم الحضارة الإسلامية؛ فبهما تجتمع مؤهلات القيادة العالمية الجديدة، ولذلك كان من الأهمية بمكان تحديد ماذا نرفض من الغرب؟ وماذا نأخذ عنه؟ ولقد أدرك سيد قطب أن هزيمتنا الروحية أمام الحضارة الغربية الغازية ـ بعد هزيمتنا العسكرية والسياسية أمام جيوشه

وحكوماته ـ أدرك أن هذه الهزيمة الروحية قد أصبحت خطرًا داهمًا ومحدقًا على ما تميز به الإسلام ويمتاز في ميدان القيم والتصورات الفلسفية والفكرية للكون والحياة والمصير.. فدعا إلى تحديد الحدود والمعالم والفواصل بحسم ووضوح بين خصائصنا الحضارية وبين الحضارة الجاهلية! أي: الحضارة الغربية.

كذلك دعا سيد قطب إلى ضرورة الانسلاخ عن فكرية التغريب، التي جاءت إلى بلادنا واقتحمتها في ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة، وهي الفكرية التي باضت وأفرخت في عقولنا وقلوبنا، وسيطرت على المنزل والمدرسة والصحيفة والمنتدى والكتاب والمذياع... إلخ، إلخ.. حتى لقد أفسدت علينا الكثير من العقائد والقيم والمعايير والأخلاقيات والتصورات والأذواق.

وفي هذه القضيةـ قضية ضرورة الانسلاخ عن فكرية التغريب والتطهر من أدرانها ـ ضرب سيد قطب لنا المثل بنفسه، فهو قد عاش ـ قبل مرحلته الأخيرة ـ مرحلة «معالم في الطريق» قد عاش أربعين عامًا مثقفًا شبه متغرب! تغبش تصوراته ورُؤاه هذه التأثيرات الجاهلية، وذلك على الرغم من انتمائه الإسلامي وكتاباته الإسلامية طوال تلك السنوات، فما بالك بمن لم تكن له هذه الحصيلة الإسلامية؟! وها هو يدعو إلى الانسلاخ عن جاهلية الغرب كما انسلخ هو عنها، وإلى إدانة حقبة التغريب وإسقاطها من عمرنا، كما أدانها هو وأسقطها من عمره.. إنه يحدثنا بلغة النقد الذاتي والاعتراف فيقول: «إن الذي يكتب هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة، كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع في معظم حقول المعرفة الإنسانية.. ما هو من تخصصه وما هو من هواياته، ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره، فإذا هو يجد كل ما قرأ ضئيلًا إلى جانب ذلك الرصيد الفخم، وما كان يمكن إلا أن يكون كذلك، وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره، فإنما عرف الجاهلية على حقيقتها وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها.. وعلى جعجعتها وانتفاشها، وعلى غرورها وادعائها كذلك! وعلم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي. وعلى الرغم من اتجاهي الإسلامي في ذلك الحين، إلا أن هذه الرواسب كانت تغبش تصوري وتطمسه! كان تصور الحضارةـ كما هو الفكر الأوربي ـ يخايل لي، ويغبش تصوري، ويحرمني الرؤية الواضحة الأصيلة.

تلك كانت تجربة سيد قطب مع رواسب التغريب، ولقد انسلخ عنها وواجهها في حسم وبرؤية شديدة الوضوح، ودعا إلى أن يسلك الناس هذا السبيل.

لكن الرجل ـ كما أشرنا ـ لم يكن رافضًا لكل ما أنتجته النهضة الأوربية.. فعلومها في الطبيعة والتقدم المادي التي أثمرت تلك الحضارة المادية، والتي أثمرتها هذه الحضارة المادية، يعتبرها وليدة العبقرية الأوربية في الإبداع المادي، وهو لا يرفضها، وإنما يطلب أن تزامل قيم الإسلام وتصوراته الإيمانية للكون والحياة وأخلاقياته، تلك التي تعلي من إنسانية الإنسان فوق المادة؛ نظرية كانت أو إنتاجًا، وذلك حتى تتكامل للحضارة الساقان اللذان تستطيع إذا هي سارت عليهما تهيئة المناخ الصالح للإنسان السوي.. ولذلك دعا المسلمين إلى أن يأخذوا عن الغرب العلوم البحتة في الوقت الذي يجب أن يرفضوا فيه الإلهيات والفلسفة والإنسانيات، إذ المسلم لا يملك أن يتلقى في أمر يختص بحقائق العقيدة، أو التصور العام للوجود، أو يختص بالعبادة، أو يختص بالخلق والسلوك والقيم والموازين، أو يختص بالمبادئ والأصول في النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو يختص بتفسير بواعث النشاط الإنساني وبحركة التاريخ الإنساني.. إلا من ذلك المصدر الرباني، ولا يتلقى في هذا كله إلا عن مسلم يثق بدينه وتقواه ومزاولته لعقيدته في واقع الحياة.

لكن المسلم يملك أن يتلقى في العلوم البحتة؛ كالكيمياء والطبيعة والأحياء والفلك والطب والصناعة والزراعة وطرق الإدارة ـ من الناحية الفنية الإدارية البحتة ـ وطرق العمل الفنية، وطرق الحرب والقتال ـ من الجانب الفني ـ إلى آخر ما يشبه هذا النشاط.. يملك أن يتلقى في هذا كله عن المسلم وغير المسلم، ويجوز أن يشتغل فيها المسلم وغير المسلم؛ لأنها من الأمور الداخلية في قول رسول الله ﷺ: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، ومن ثم فلا خطر فيها من زيغ العقيدة أو ارتداده إلى الجاهلية.

أما جانب العقائد والإلهيات والفلسفة والأخلاق وتصورات الكون والحياة والعلاقة بين القيم الإنسانية وبين المادة.. أما هذا الجانب الذي تتكون منه الثقافة، فإن سيد قطب لا يمنع فيه الاطلاع على إنتاج الجاهلية الغربية، لا لنتخذ منه مصدرًا لثقافتنا، بدعوى أن الثقافة تراث إنساني، وهي دعوى كاذبة عند الإطلاق، وإنما يكون الاطلاع بهدف النقد وكشف ما في هذا الجانب من فكر الغرب من ضلال.. فالمسلم

قد يطلع على كل آثار النشاط الجاهلي، ولكن لا ليكون منه تصوره ومعرفته في هذه الشئون كلها، وإنما ليعرف كيف تنحرف الجاهلية؟ وليعرف كيف يصحح ويقوم هذه الانحرافات البشرية بردها إلى أصولها الصحيحة في مقومات التصور الإسلامي وحقائق العقيدة الإسلامية.. إن حكاية أن الثقافة تراث إنساني لا وطن له ولا جنس ولا دين ـ هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العلمية ـ دون أن تجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية «الميتافيزيقية» لنتائج هذه العلوم، ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه، ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعًا، ولكنها فيما وراء ذلك إحدى مصايد اليهودية العالمية التي يهمها تمييع الحواجز كلها، بما في ذلك ـ بل في أول ذلك ـ حواجز العقيدة والتصور؛ لكي ينفذ اليهود إلى جسم العالم كله، وهو مسترخ مخدر، يزاولون فيه نشاطهم الشيطاني!

ولقد ضرب سيد قطب المثل على إمكانية وضرورة التمييز بين علوم الغرب البحتة وتطبيقاتها، وهي ما يمكن أخذها عنه، وبين فلسفته وإنسانيته، وهي ما يجب الحذر منها، والتصدي لها.. ضرب المثل بما صنعت أوربا عندما أرادت أن تنهض مع حضارتنا الإسلامية.. لقد أخذت عنا الاتجاه التجريبي الذي أقامت عليه حضارتها الصناعية، وفي ذات الوقت رفضت التصورات الإسلامية والأصول الاعتقادية الإسلامية التي كان هذا الاتجاه التجريبي وثيق الصلة بها في الحضارة الإسلامية.

لقد أخذت ما لاءم الطابع المادي لحضارتها، وتركت ما كان لو أخذته كفيلًا بإحداث تغير جذري في طابع تلك الحضارة وطبيعتها.. فعلينا نحن أن نعي هذا الدرس التاريخي في الأخذ والعطاء بين الحضارات؛ فنأخذ عن الغرب ما يلائم طابعنا الحضاري، وندع ـ بل ونحذر ـ تلك الجوانب الكفيلة بتغيير الطابع الإنساني المؤمن لحضارتنا، وقلبها حضارة مادية، كما هو الحال في الجاهلية الغربية.

إن الاتجاه التجريبي الذي قامت عليه الحضارة الصناعية الأوربية الحاضرة لم ينشأ ابتداءً في أوربا، وإنما نشأ في الجامعات الإسلامية في الأندلس والمشرق مستمدًّا أصوله من التصور الإسلامي وتوجيهاته إلى الكون وطبيعة الواقعية،

ومدخراته وأقواته.. ثم قطعت أوربا ما بين المنهج الذي اقتبسته وبين أصوله الاعتقادية الإسلامية، وشردت به نهائيًّا بعيدًا عن الله.

بل إن علينا ـ كما ينبه سيد قطب ـ ألا نفقد الحذر أو نتخلى عن الاحتياط، ونحن نأخذ عن الغرب «العلوم البحتة» التي نحن مضطرون ـ في وضعنا الراهن ـ لأخذها عنه.. فهناك ظلال فلسفية لهذه العلوم البحتة في فكرية الغرب كفيلة، إذا نحن تركناها تتسرب إلى فكريتنا بتلويث صفاء نبعنا الفكري الإسلامي؛ لأن هذه الظلال معادية في أساسها للتصور الديني جملة، وللتصور الإسلامي بصفة خاصة!

فيجب علينا ألا ننسى ـ ونحن مضطرون لنأخذ عن الغرب علومه البحتة ـ أننا أبناء حضارة مؤمنة، ارتبطت فيها العلوم جميعًا ـ بما فيها العلوم البحتة ـ بالقاعدة الإيمانية.. إننا أبناء الحضارة المؤمنة التي يذكر فيها اسم الله في كل شيء وبكل مجال وميدان؛ نستفتح الأكل باسم الله، ونختتمه بحمده، ونهل بذكره على الذبائح، ونلجأ إليه عند الحزن وعند السرور.. في وقت الضحك وساعة البكاء.. كل مسعى الإنسان عبادة، حتى ترويحه عن النفس.. بل ومباشرته متع الجنس المشروع!

إنها الحضارة التي قال الإمام الغزالي (٤٥٠ـ ٥٠٥هـ، ١٠٥٨ـ ١١١م) عن غاية العلماء من العلم فيها: «طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله»! فإذا كتب التيفاشي (٥٨٠ـ ٦٥١هـ، ١١٨٤ـ ١٢٥٣م) في طبيعة الأرض ـ الجيولوجيا ـ كتابه «أزهار الأفكار في جواهر الأحجار»؛ افتتحه بـ«الحمد لله. بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين»، كما يصنع الفقهاء في استهلال مصنفات الفقه الإسلامي! وإذا صنف ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ـ ٤٥٦هـ، ٩٩٤ـ ١٠٦٤م) في الحب كتابه «طوق الحمامة في الأُلفة والألاف»؛ فإنه يفتتحه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.. أفضل ما أبتدئ به حمد الله عز وجل بما هو أهله، ثم الصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله خاصة، وعلى جميع أنبيائه عامَّة..». وفي ختام كتابه هذا عن (الحُبِّ) يقول لقارئه: «جعلنا الله ـ وإيَّاك ـ من الصابرين الشاكرين الحامدين الذاكرين.. آمين، آمين. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا..»، فكأنه يصنف الإلهيات.

إنَّ حضارة هذه هي الصلة بين سائر علومها وبين القاعدة الإيمانية ـ التي هي محورها ـ لابد وأن يحذر أهلها وهم يأخذون من حضارة الغرب علومها البحتة من «الظلال الفلسفية» الضارة بالقاعدة الإيمانية، وكما يقول سيد قطب: «فإن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يَعنيه القرآن ويثني على أهله.. إن هناك ارتباطًا بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك وعلم الأحياء وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم طبقات الأرض وسائر العلوم المتعلقة بالنواميس الكونية والقوانين الحيوية.. إنها كلها تؤدي إلى الله حين لا يستخدمها الهوى المنحرف للابتعاد عن الله ـ كما اتجه المنهج الأوربي في النهضة العلمية ـ مع الأسف ـ بسبب تلك الملابسات النكدة التي قامت في التاريخ الأوربي خاصة بين المشتغلين بالعلم وبين الكنيسة الغاشمة!».

فحتى لا تتكرر مأساة الفصام النكد بين العلم وبين القاعدة الإيمانية ـ علينا أن نحذر ـ ونحن نأخذ عن جاهلية الغرب علومها البحتة ـ أيَّة ظلال فلسفية إلحادية ارتبطت هناك بتلك العلوم.

فبذلك.. وبذلك وحده نضمن إعـادة هذه العلوم ـ في مناخنا الحضاري الإسلامي ـ إلى الارتباط بالقاعدة الإيمانية مرة أخرى، فتصبح لله بعد أن طلبوها هناك لغير الله، بل للتخلص من الإيمان بالله! وبذلك يتم الاتساق بين هذه العلوم وبين عقيدتنا وتصوراتنا للكون، وقيمنا الإنسانية وأخلاقياتنا الإسلامية فتتكامل للإسلام والمسلمين مؤهلات القيادة العالمية، بعد أن دخلت الجاهلية الغربية مأزقها التاريخي، واصطدمت بسور من الإفلاس ليس إلى تجاوزه من سبيل!

٤٩ـ سبع سنوات من الغزو الأمريكي للعراق

موقع الإسلام اليوم، الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣١ الموافق ٢٩ إبريل ٢٠١٠

سبع سنوات مرت على الغزوة الأمريكية للعراق..وإذا كان اغتصاب فلسطين هو أكبر مآسي العالم الإسلامي في القرن العشرين، فإن الغزو الأمريكي للعراق وتدمير

مكوناته ـ كدولة ومجتمع ـ هو كبيرة الكبائر الإمبريالية الصهيونية في مطالع القرن الواحد والعشرين.

وإذا كان الوعي بالواقع هو السبيل للتعامل الرشيد معه، ولتغييره، فإن علينا أن نستعيد صورة هذا الغزو ـ الذي بدأ في ٢٠ مارس سنة ٢٠٠٣م.. والذي استمرت ملحمته ثلاثة أسابيع، حتى إسقاط بغداد في ٩ أبريل سنة ٢٠٠٣م..

لقد حملت الدبابات الأمريكية التي زحفت على العراق ـ مع الجنود الذين يقودون هذه الدبابات ـ عددًا من الفرقاء، الذين وإن تمايزت أشكالهم وتنوعت مقاصدهم، إلا أنهم اتفقوا على افتراس هذا البلد العربي.. حملت هذه الدبابات ـ مع الجنود:

١ـ أصحاب العمائم السوداء من مراجع التشيع الصفوي، الذين احتشدوا في إيران على امتداد عشرين عامًا.. ومعهم الأحزاب والميليشيات التي تكونت وتدربت وتسلحت في إيران، والتي حاربت العراق في حرب السنوات الثمان.. ولقد دخل هذا الفريق ـ في ركاب الغزو الأمريكي الصهيوني ـ بهدف اقتناص حكم العراق.. وكان في انتظارهم ـ بالداخل ـ فتوى السيستاني ـ وهو فارسي الجنسية ـ بالامتناع عن مقاومة الغزاة.. وبالتعاون مع هؤلاء الغزاة!.

٢ـ أما الفريق الثاني، الذي حملته الدبابات الأمريكية الغازية، فكان فرق التجسس والاغتيالات الصهيونية، التي انتشرت في أنحاء العراق لتغتال مقومات هذا البلد الذي أعلنت المخططات الصهيونية عن ضرورة تدميره، لأنه القوة الأخطر على الكيان الصهيوني في المشرق العربي.

٣ـ أما الفريق الثالث، فلقد تكون من خمسمائة من عتاة المنصّرين الأمريكيين، يقودهم غلاة قساوسي اليمين الديني والمسيحية الصهيونية الأمريكية، الذين أعلنوا ـ يومها ـ أنهم قد جاءوا لنشر المسيحية الأمريكية (لاسيما في بغداد) ـ حاضرة تاريخ الإسلام!.. ولقد كانت العلاقات التي أقامها هؤلاء المنصّرون مع مسيحيي العراق وبالًا على هؤلاء المسيحيين، الذين عاشوا آمنين ضمن وطنهم وحضارتهم العربية الإسلامية عبر تاريخها الطويل.

وفي الوقت الذي قامت فيه جيوش الغزو، والإدارة التي كونها (بول بريمر) ـ المندوب السامي الأمريكي ـ بتدمير الدولة العراقية، كانت فرق الموت الشيعية والصهيونية تطارد وتغتال القوى الحية التي تمثل أعز ثروات العراق؛ العلماء والخبراء وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمهندسين والأطباء.. وتدمر ـ كذلك ـ مراكز البحث العلمي والمختبرات في المعاهد والجامعات..

لقد قامت فرق التجسس والاغتيال الصهيونية بتجريف المكونات الحية للعراق.. بل وسرقة آثار تاريخه الحضاري العريق، في الوقت الذي قامت فيه فرق الموت الشيعية بتجريف أهل السنة، رافعة شعار (الموت للنواصب)، لتحتكر لنفسها حكم العراق!

وإذا كانت المقاومة العراقية قد فرضت على الغزاة الأمريكان مراجعة الحسابات.. فإن على العرب الذين حرضوا على غزو العراق مراجعة الحسابات.. فتأييد المقاومة هو السبيل لاستعادة هذا البلد العزيز إلى أحضان العروبة والإسلام.

٥٠ـ المخطط الاستعماري لطمس الهوية الإسلامية

موقع الإسلام اليوم، الخميس ١١ ربيع الأول ١٤٣١ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠١٠

إن اللغة والقانون من ثوابت الهوية القومية والحضارية لأمتنا العربية الإسلامية.. ولذلك كانت الحرب الاستعمارية معلنة عليهما، منذ بدء الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة وحتى هذه اللحظات!

فتغريب اللغة واللسان، وعلمنة القانون والتشريع، في مقدمة العوامل المفضية إلى التبعية والإلحاق والذوبان في المركز الغربي ونموذجه الحضاري.. ومن ثَمَّ تأبيد الاستعمار، حتى وإن ظلَّت بلادنا خاليةً من الجيوش الأجنبية، وأصبح لدينا (استقلال) الإعلام والأناشيد!

وعندما احتلَّت فرنسا بلاد المغرب العربي كان فلاسفة الاستعمار صرحاء ـ إلى حد الوقاحة ـ عندما أعلنوا: أن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية، وهذا يخولنا حق التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد!.. ويجب جمع العادات البربرية،

لئلَّا تضمحل في الشرع الإسلامي.. إذ العرف ينمحي إزاء القانون.. والأَوْلى أن نرى العُرف البربري يندمج في القانون الفرنسي من أن نراه يُدمج في القانون الإسلامي!

إن مبدأ استقلال العرف البربريّ ودوائر اختصاصه عن الشرع الإسلامي، يحقِّق أكبر مصلحة سياسية لفرنسا، وإن إبعاد الشرع الإسلامي من جميع بلاد البربر بشكلٍ نهائي ومطلق يسمح لنا ـ في يوم قد لا يكون بعيدًا ـ بإنشاء نظام للعدلية البربرية في اتجاه فرنسي خالص!

ومثلما سعى الاستعمار الفرنسي ببلاد المغرب العربي إلى (علمنة.. وفرنسة) الأعراف والقوانين، لفصلها عن الشريعة الإسلامية، وجعلها (فرنسية خالصة).. سعى هذا الاستعمار إلى تغريب اللغة وفرنستها.. فكتب فلاسفة هذا التغريب يقولون: (يمكننا بسهولة كتابة البربرية بالحروف الفرنسية، كما فعلنا بالهند الصينية).. وإذا لم يمكننا عقد الأمل على رجوع البربر عن الإسلام، ونبذهم لهذا الدين، لأن جميع الشعوب لا تبقى بدون دين في مرحلة تطورها، فيجب أن لا نخشى من ذلك، خاصةً إذا تمكنَّا أن نفصل بين الإسلام والاستعراب.. وفصل الدين عن القانون المدني، مثلما حدث في قانون الأحوال الشخصية سنة ١٩١٧م.. ولذلك يمكننا أن نحصر الإسلام في الاعتقاد وحده.. وعلى هذا لا يهمُّنا كثيرًا أن تضمّ الديانة الشعب كله، أو أن آيات من القرآن يتلوها رجال بلغة لا يفهمونها!

كذلك أعلن دهاقنة هذا الاستعمار ضرورة فصل العربية عن الإسلام، مع ضرورة فصل العرب عن الشريعة الإسلامية.. وقالوا: إنه لخطأ فاحش التصرف بشكل يساعد على إعادة إحياء العلاقة بين العرب والبربر، ولا حاجة لنا في تعليم العربية للبربر، فالعربية هي رائد الإسلام؛ لأن هذه اللغة تُعلَّم من القرآن، ومصلحتنا هي تمدين البربر خارج دائرة الإسلام، وأما ما يتعلق باللغة فيجب علينا أن نضمن الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية بدون واسطة..

هكذا صاغ فلاسفة الاستعمار ودهاقنته مخطط تغريب اللسان والقانون.. وذلك (بحصر الإسلام في الاعتقاد وحدَه) وعلمنة العرف والقانون والتشريع.. وإحياء اللغات غير العربية، لا لتكون ميسورةً لقومياتها، والتي تتكلم العربية كلغة للقرآن

والشريعة، وإنما لإحياء هذه اللغات لتكون بديلًا للعربية.. وليتم الانتقال ـ كما قالوا (مباشرةً من البربرية إلى الفرنسية)!.. فالعربية ـ باعترافهم ـ هي رائد الإسلام!

هذا هو المخطط، الذي تنفذه (الأمازيغية السياسية) الآن بمساعدة فرنسا.. والذي طبقته الأحزاب الكردية العلمانية في شمال العراق، التي تخرِّج في مدارسها مئات الألوف لا يعرفون حرفًا من لغة القرآن والإسلام!.. والذي تسعى إليه طوائف أخرى في مواقع أخرى من وطن العروبة وعالم الإسلام!

٥١ـ العالم الإسلامي والغرب.. الخلاص من التعميم

موقع الإسلام اليوم، الأحد ٠٧ ربيع الأول ١٤٣١ الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٠

في النظرة الإسلامية إلى الغرب، لا بدَّ من التخلص من عقلية (الاختزال) و(الإطلاق والتعميم)، تلك التي تعبِّر عن (الكسل العقلي) في التعامل مع (الآخرين) كما أنها تصادم المنهاج القرآني الذي يعلِّمُنا أن الآخرين {لَيْسُوا سَوَاءً}..

لذلك فلا بدَّ ـ في النظر للغرب ـ من التمييز بين مكونات ثلاث:

أولها: الإنسان الغربي.. وهو لا مشكلة لنا معه، بل إذا عرضنا عليه قضايانا العادلة، بمنطقٍ عقلاني، وإذا عرضنا عليه حقائق الإسلام.. فإنه يفتح قلبه وعقله لتفَهُّم هذه القضايا وهذا الدين..

وثانيها: العلم الغربي، الذي هو مشتركٌ إنسانيٌّ عام.. أخذناه نحن عن الإغريق والفرس والهنود.. وطوَّرْناه.. ثم أخذته النهضة الأوروبية عن المسلمين.. وطوَّرُوه.. وواجبنا أن نطبق هذا القانون في التفاعل الصحي بين الحضارات ومنجزاتها، فنتتلمذ على عبقرية الحضارة الغربية في العلوم.. مع الاحتفاظ بتميُّزِنا في الهوية الثقافية التي تتجلى في العقائد والفلسفات والقانون ومنظومة القيم ومناهج النظر في العلوم الإنسانية والاجتماعية..

وثالثها: مؤسسات الهيمنة الغربية ـ السياسية.. والدينية.. والإعلامية ـ الطامعة

في السيطرة على العالم، وفي المقدمة منه عالم الإسلام، فهذا المكون الثالث من مكونات العالم الغربي هو العقبة أمام الإخاء الإنساني والتعايش اللذَين يسعى إليهما الإسلام.. ومن رموز هذه المؤسسات تأتي الإساءات إلى رموز الإسلام..

وانطلاقًا من هذه النظرة الموضوعية والمتوازنة للغرب، يجب أن لا تقف رؤيتنا فقط عند إساءات بعض الصغار والسفهاء إلى رموز الإسلام ومقدساته، تلك التي تسلَّط عليها كثيرٌ من الأضواء، وإنما يجب الاهتمام بما قاله وكتبه الكبار والعقلاء من أعلام الغرب وعلمائه عن هذه الرموز والمقدَّسات..

لقد شَهِد (بسمارك) (١٨١٥ ـ ١٨٩٨م) وهو موحِّد ألمانيا.. ومن أبرز ساسة أوروبا وحكمائها في القرن التاسع عشر، شهد للقرآن الكريم، ولرسول الإسلام ﷺ، فقال: (إنني تدبرتُ وتأملتُ ودققتُ الكتب المنزلة السماوية، التي يُدعى أنها واردة من اللاهوت، فما وجدت ـ لما فيها من التحريف ـ ما أنا طالبه من الحكمة.. وإن تلك القوانين ليست تؤمّن السعادة البشرية.. وقد دققت القرآن من كل جهة، فوجدت في كل كلمة منه حكمة عظيمة.. ومن ادَّعى أن هذا القرآن ترشح من قريحة محمد فقد أغمض العين عن الحقائق، لأن ذلك الزعم يمجُّه العلم والحكمة.. وإنني أدَّعي أن حضرة محمد قدوة ممتازة، وليس في الإمكان إيجاد القدوة محمد ثانيًا.. يا محمد، إن الكتاب الذي نشرتَه ليس من قريحتِك، وإنكار ألوهيته هراءٌ.. وبناءًا على هذا فإنني أعظِّمُك بكل الاحترام راكعًا في حضورك المعنوي).

هكذا تحدث (بسمارك) أعظم عظماء الساسة الأوروبيين في القرن التاسع عشر، تحدث ـ وهو المسيحي ـ ابن الحضارة المسيحية اليهودية.. فرفض ألوهية الكتب المقدسة لدى اليهود والمسيحيين، وحكم بأن قوانينها لا تؤمِّن السعادة البشرية.. ثم أعلن ألوهية القرآن، وأنه وحيٌ إلهي، وليس من قريحة محمد ﷺ.. وسفَّه قول الذين زعموا ـ من الغربيين ـ أن القرآن من تأليف الرسول.. وقطع بأن محمدًا هو خاتم الأنبياء والمرسلين (فليس بالإمكان إيجاد القدوة محمد ثانيًا).. ثم أعلن ركوعه وتعظيمه واحترامه في الحضور والحضرة المعنوية لنبي الإسلام عليه الصلاة والسلام.. وجهر بأن (في كل كلمة من كلمات القرآن حكمة عظيمة)..

بمثل هذه الشهادة للعظماء الحكماء يجب أن نواجه كل السفهاء.. لقد صرَّح وزير الداخلية الألماني (أوتو شيلي) عقب أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م.. فوصف عقائد الإسلام (بأنها هرطقة وضلال)!.. ولو أن المسلمين في ألمانيا بعثوا إلى هذا الوزير بنصّ شهادة بسمارك للقرآن ورسول الإسلام، لخجل من نفسه.. ولرددنا على كلمات السفهاء بشهادات العظماء!

٥٢ـ تغريب اللغة العربية

موقع الحوار، بتاريخ: ٢٠١٠-٠٦-٠١ الساعة: ١١:٣٨:٠٣

لقد ظلت اللغة العربية لغة العلم العالمي لأكثر من عشرة قرون.. إليها ترجمت المواريث الثقافية والحضارية السابقة على ظهر الإسلام.. وبها تمت المراجعة والتصحيح لهذه المواريث.. وبها كتبت الإبداعات العلمية التي أضافت إلى هذه المواريث وطورتها.. ومنها أخذت أوروبا ـ إبان نهضتها الحديثة ـ التراث اليوناني.. والمنهج التجريبي، والإضافات العربية الإسلامية في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها.

وعندما استأنفت أمتنا يقظتها ونهضتها الحديثة ـ على عهد محمد على باشا (١١٨٤ ـ ١٢٦٥هـ ـ ١٧٧٠ ـ ١٨٤٩م) ورفاعة الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ ـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣م) ـ في القرن التاسع عشر ـ عادت العربية لتكون اللغة التي وسعت علوم النهضة الأوروبية، فكان التدريس بها لجميع تلك العلوم.

لكن الكارثة التي تعيشها لغة القرآن الكريم اليوم، والتي جعلت التدريس للعلوم الطبيعية وتقنياتها وأحيانًا العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ يتم باللغات الأجنبية.. والتي جعلت العربية غريبة في بلادها.. هذه الكارثة قد بدأت مخططًا استعماريًا مع بدأ الغزوة الاستعمارية الحديثة لوطن العروبة وعالم الإسلام.. تلك الغزوة التي لم تقنع باحتلال الأرض ونهب الثروة، وإنما أرادت احتلال العقل أيضًا، ليستلب الاحتلال للأرض والنهب للثروات!

ويكفي للبرهنة على هذه الحقيقة ـ حقيقة دور تغريب اللغة في الغزو والاستعمار

ـ أن نقرأ شهادات واعترافات ومخططات القناصل الفرنسيين في القرن التاسع عشر، والتي تحدثوا فيها عن مدارس الإرساليات التبشيرية التي أقامتها فرنسا العلمانية! في المشرق العربي.. هذه الشهادات التي اعتبرت أن مدارس البعثة اليسوعية الفرنسية ـ في لبنان ـ إنما تصنع (فتحًا بواسطة اللغة.. وسيطرة على الشعب وتخلق جيشًا مارونيًا يتفانى في خدمة فرنسا!(.. وبعبارة (بول موفلان) ـ أحد كبار اليسوعيين: (فإن تعليم الناس لغتنا ـ (الفرنسية) ـ لا يعني مجرد أن تألف ألسنتهم وآذانهم الصوت الفرنسي، بل إنه يعني فتح عقولهم وقلوبهم على الأفكار وعلى العواطف الفرنسية، حتى نجعل منهم فرنسيين من زاوية ما.. إن هذه السياسة تؤدي إلى فتح بلد بواسطة اللغة)!

وفي مذكرة كتبها القنصل (دي لتينو) ـ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٤٧م ـ كانت الصراحة العارية، التي جعلت هذا القنصل الفرنسي يقول: إن الهدف من (فرنسة التعليم) هو (جعل البربرية العربية ـ (؟!!) ـ تتنحى لا إراديًا أمام الحضارة المسيحية الفرنسية)!

هكذا بدأ تغريب اللغة والثقافة والتعليم في بلادنا.. وهكذا خرّجت هذه المدارس أول من نادى بإحلال العامية محل الفصحى ـ أمين شميل (١٨٢٨ ـ ١٨٩٧م) ـ وأول من نادى بإحلال الدارونية محل نظرية وعقيدة الخلق الإلهي للكون ـ شبلي شميل (١٨٥٣ ـ ١٩١٧م) ـ وأول من نادى بإحلال العلمانية محل الشريعة الإسلامية ـ فرح انطون (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢م).. ومن خريجي هذه المدارس تبلور تيار التغريب والعلمنة الذي يعارض خيار الإسلام في التقدم والنهوض.

لقد أحيت إسرائيل لغة ميتة، تدرس بها جميع العلوم ـ وكذلك تصنع الصين واليابان مع أصعب لغات الدنيا.. لكن الأزهر الشريف يدرس الآن العلوم الطبيعية بغير لغة القرآن الكريم!

٥٣ ـ الإسلام والمستقبل: بين التنوير الإنساني والحيواني

موقع عربى، ٢١، الإثنين، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ ٠٩:٠١ م

من أجمل الكلمات وأكثرها جاذبية وبهاء، كلمات (النور) و(التنوير).

وفي الإسلام، ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والقرآن نور ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾، والإسلام نور ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾، والرسول نور ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ والحكمة نور، كما جاء في الحديث (فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة) رواه الإمام مالك، والصلاة نور كما جاء في الحديث (الصلاة نور المؤمن)[1]، ولذلك فإن المسلم (تنويره) ينطلق من كل هذه الأنوار.

لكن هذا المصطلح الجميل ـ التنوير.. والأنوار قد غدا في ثقافة النهضة الغربية الحديثة عنوانا على أمر آخر، لا علاقة له بالمضمون العربى والأدبى لهذا المصطلح ـ غدا عنوانا على اتجاه فلسفى يريد إقامة قطعية معرفية كبرى مع الموروث الديني الغربي الذي أدخل أوروبا عصور الظلمات ـ في عصورها الوسطى.. وإذا كانت حياتنا الثقافية المعاصرة قد شهدت ـ وتشهد ـ (تدليسا) يخفي هذا المعنى للتنوير الغربي، فإن الاحتكام إلى الكتابات الغربية هو أفضل وأقصر طريق لكشف هذا (التدليس)..

لقد تحدث الكاتب الفرنسى (إميل بولا) في كتابه (الحرية والعلمنة) عن المعنى الغربي للتنوير، فقال: (لقد كان المسيحي حريصا على عدم تقديم الطاعة إلا لله ولكتابه.. أما الآن ـ أي مع التنوير ـ فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله.

إن هذه الايديولوجيا الأم، التى كشفها عصر التنوير للعالم والتي تضاد المسيحية، تقيم القطيعة الابتمولوجية ـ (المعرفية) ـ الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية، عصر الخرصة اللاهوتية للقديس توما الإكوينى (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤م) وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير.. فمنذ الآن فصاعدًا راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلى المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته وهكذا راح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة، لقد أصبح الإنسان (وحدة مقياس للإنسان)!

هكذا تقطع هذه الشهادة الغربية على أن هذا التنوير الغربي إنما يعنى إقامة قطيعة

(١) مسند أبي يعلى الموصلى ٣٦٥٥ إسناده مضطرب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطنى: (١٢/ ١١١).

معرفية كبرى مع الدين، وإحلال الطبيعة والعقل المجرد من الدين محل مملكة الله! وإذا نحن شئنا شهادة عربية على صدق هذه الحقيقة، فإننا نورد (المقولات العشر) لهذا التنوير الغربي، كما صاغها أحد أنصاره الدكتور مراد وهبة في كتابه (مدخل إلى التنوير) ـ الذي قال ـ فى هذه المقولات العشر إنها:

ـ إن الإنسان حيوان طبيعي إجتماعي، فهو جزء من الطبيعة، وهي التي تزوده، فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الله... فليس خليفة لله، خلقه وكرمه بأن نفخ فيه من روحه، وفضله على سائر المخلوقات.. وسعادة هذا الإنسان دنيوية محضة، يجدها فى العاطفة والشهوة وحدهما.

ـ وحصر الاهتمامات الإنسانية بقضايا العالم الراهنة والطبيعية المحسوسة، لا العالم الآخر، أو ما وراء الطبيعة.

ـ والوقوف في الدين عند (الدين الطبيعي) الذي هو إفراز بشري من صنع العقل، لا الدين السماوي المتجاوز للطبيعة (واعتبار الشعور الديني مزيجا من الخوف الخرافي والرغبة في تغيير ظروف تؤلمه وتحرير العقل من سلطان الدين، وإعمال العقل دون معونة من الآخرين، وجعل السلطان المطلق للعقل، بحيث لا يكون سلطان على العقل إلا للعقل وحده.

ـ وإحلال العلم محل الميتافيزيقا.. وعدم تجاوز الملاحظة والتجربة إلى ما وراءهما من سبل المعرفة (النقلية) و(الوجدانية) واعتبار الفكر وظيفة الدماغ.. فالدماغ يفرز الفكر كما تفرز الكبد (الصفراء)، وليس هناك نفس في الإنسان.

ـ وإثارة الشكوك فى مشروعية المطلق، فالإنسان هو مقياس المطلق.

ـ واستنباط الأخلاق من الطبيعة الإنسانية، وحصر علاقتها بالسعادة واللذة، لا بالفضيلة والاحتياجات الروحية، مع جعل الاولوية للإحساسات الفيزيقية على المفاهيم الإخلاقية والعقلية، فالأخلاق من صنعنا نحن ومن ثمرات خبراتنا، وهي مستندة إلى الحالة الفيزيقية وإحلال (الاجتماعية) محل (الدينية) سبيلًا لتحقيق السعادة الدنيوية بالعاطفة والشهوة، فالطبيعة هي التي أوجدت الإنسان والمجتمع مسئول عن سعادته ورد القوانين إلى أصول فيزيقية وتاريخية، وتحرير التاريخ

من السنة الإلهية، وتفسيره بمفاهيم طبيعية أو مفاهيم أخلاقية، نابعة من الطبيعة (الإنسانية) تلك هى المقولات العشر للتنوير المادي، الذي يجعل الإنسان حيوانا طبيعيا، ويقطع جميع الصلات بينه وبين الله والدين.

٥٤ـ عندما يصبح التنوير تزويرا!!

الأهرام، الخميس ٢٧ من رجب ١٤٣٤ هـ ٦ يونيو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٠٣

في سنة١٣١٧ هـ١٩٠٠ م كتب فرح أنطون(١٢٩١ ـ١٣٤٠ هـ١٨٧٤ ـ١٩٢٢ م) ـ وهو من كتاب النصاري الشوام الذين تعلموا بمدارس الإرساليات الفرنسية بلبنان، ثم وفدوا إلى مصر، مبشرين بالعلمانية والحداثة الغربية ـ كتب في مجلة (الجامعة) التي كان يصدرها، دراسة تناول فيها فلسفة ابن رشد (٥٢٠ ـ٥٩٥ هـ١١٢٦ ـ ١١٩٨م) فإدعي: انها فلسفة مادية، وأن مذهب ابن رشد مذهب مادي قاعدته العلم!.

وتناول فرح انطون ـ في هذه الدراسة أيضا ـ موقف كل من الإسلام والنصرانية من العلم والمدنية، فرأي على عكس واقع التاريخ الأوروبي أن المسيحية كانت أكثر تسامحا، لأنها فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية..

وفي ذلك قال: إن السلطة المدنية في الإسلام مقرونة بحكم الشرع، لأن الحاكم العام هو حاكم وخليفة معا، وبناء على ذلك فإن التسامح يكون في هذه الطريقة أصعب منه في الطريقة المسيحية التي فصلت بين السلطتين فصلا بديعا مهد للعالم سبيل الحضارة الحقيقية والتمدن الحقيقي.. ولذلك تمكن العلم والفلسفة من التغلب على الاضطهاد المسيحي، فنما غرسهما في تربة أوروبا وأينع وأثمر التمدن الحديث، ولكنهما لم يتمكنا من التغلب على الاضطهاد الاسلامي، وفي هذا دليل واقعي على أن النصرانية كانت أكثر تسامحا من الإسلام!

ولقد أحدثت آراء فرح أنطون هذه ضجة في الأوساط الفكرية وذلك لغرابة اتهامه ابن رشد بالمادية، وهو الفقيه المسلم، وقاضي قضاة قرطبة، الذي كان يطبق حاكمية الشريعة الإسلاميةوأيضا لتجاهله تاريخ الكنيسة الأوروبية في العداء بين

العلم والدين، في الوقت الذي شهد فيه التاريخ الحضاري الإسلامي ازدهار العلم والفلسفة عندما كانت الحاكمية لشريعة الإسلام

ولقد فجرت دراسة فرح أنطون هذه معركة فكرية كبري وخصبة، كانت الريادة فيها للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ١٣٢٣ هـ١٨٤٩ ـ١٩٠٥م) الذي عرض لفلسفة ابن رشد، وأثبت ـ بالعقل والنقل ـ أنها فلسفة إلهية، وأن مذهب ابن رشد مذهب إلهي قاعدته العلم وأن ابن رشد قد انحاز إلى القول بخلود النفس، وسعادتها وشقائها وعذابها ونعيمها في الدار الآخرة.. ومن ثم فلا يمكن أن يقال عن مذهبه الفلسفي إنه كان مذهبا ماديا كذلك تناول الإمام محمد عبده دعوي فرح أنطون تسامح اللاهوت الكنسي مع العلم والمدنية، وضيق صدر الإسلام بهذا التسامح، فكتب ـ في تفنيد هذه الدعوي عدة مقالات في مجلة (المنار) بدءا من عدد جمادي الثاني١٣٣٠ هـ ـ سبتمبر١٩٠٢ م.. ثم جمع الشيخ رشيد رضا (١٢٨٢ ـ١٣٥٤ هـ١٨٦٥ ـ١٩٣٥ م) هذه المقالات، وعرضها على الأستاذ الإمام لتصدر في كتاب اختار له عنوان (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) فراجع محمد عبده فصول الكتاب، ووافق على العنوان ولقد جاء هذا الكتاب الذي تكررت طبعاته ـ آية من آيات الدراسات التي كتبت في مقارنة الأديان.. وفي المقارنة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، والموقف من العلم والمدنية في تاريخهما لقد عرض هذا الكتاب لأصول النصرانية ولأصول الإسلام، مع المقارنة بينهما.. كما عرض لمبدأ التمايز بين الحضارات.. مع التفاعل بين هذه الحضارات.

وفي حديثه عن أصول الإسلام المتميزة عن اللاهوت الكنسي الغربي عرض الأستاذ الإمام لموقف الإسلام من العقل والعقلانية، فقال: إن العقل من أجل القوي، بل هو قوة القوي الإنسانية وعمادها.. وإن أول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح كذلك عرض الأستاذ الإمام لقضية التكفير، فقرر مبادئ إسلامية نفيسة، جاء فيها: لقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم إنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر.. وأن من استقصي جهده في الوصول إلى الحق، ثم لم يصل إليه ومات طالبا غير واقف عن الظن، فهو ناج لأن

الله لا يكلف نفسا فوق وسعها وقارن هذا الموقف الإسلامي بموقف محاكم التفتيش في الكنائس الغربية، والحروب الدينية التي عرفتها، والتي برئ منها تاريخ الإسلام ومن القضايا التي عرض لها هذا الكتاب ـ وجميعها لاتزال معاصرة ـ طبيعة السلطة والدولة في الإسلام، فقرر أنها مدنية، ترفض الثيوقراطية والدولة الدينية الكهنوتية، كما ترفض العلمانية.. وبنص عبارته: فإن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا.. فالأمة هي التي تولي الحاكم، وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متي رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر ان يخلط الخليفة، عند المسلمين، بما يسميه الفرنج ثيوكريتك أي سلطان الهي، فليس للخليفة ـ بل ولا للقاضي، أو المفتي، أو شيخ الإسلام ـ أدني سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدرها الشرع الإسلامي فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه، بل إن قلب السلطة الدينية والاتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجل أصول الإسلام.

وسد الأستاذ الإمام الأبواب في وجه الذين يريدون علمنة الإسلام، وفصله عن السياسة والدولة والقانون، فقال: إن الإسلام دين وشرع، فهو قد وضع حدودا ورسم حقوقا، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضي بالحق وصون نظام الجماعة، فالإسلام لم يدع مالقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله، ويأخذ على يده في عمله.. فكان الإسلام: كما لا للشخص، وألفة في البيت، ونظاما للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه وبسبب من حظر هذا الكتاب ـ الذي عرض لقضايا مهمة، لاتزال مثارة في واقعنا الفكري المعاصر ـ تعرض للتزييف والتزوير من قبل نفر من العلمانيين في بلادنا!

١ـ فإبان المعركة الفكرية التي أثارها كتاب الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ ـ١٣٨٦ هـ/١٨٨٧ ـ ١٩٦٦م) (الإسلام وأصول الحكم) حاولت صحيفة (السياسة) أن تطوع فكر الإمام محمد عبده لعلمنة الإسلام التي دعا اليها كتاب على عبد الرازق ـ الذي وصف الإسلام بأنه دين الدولة ورسالة لاحكم.. ويابعد ما بين السياسة والدين!

٢ـ بل لقد طال التزييف والتزوير طبعات كتاب (الإسلام والنصرانية مع العلم

والمدنية).. فصدرت له العديد من الطبعات المزورة، التي اقترف إثم تزويرها العلمانيون الذين يرفعون شعارات التنوير! واستمرار اصدار هذه الطبعات منذ ستينيات القرن العشرين ـ وقدم لبعضها أساتذة جامعيون وطبعت بعضها الهيئة العامة للكتاب سنة١٩٩٣ م.. ضمن سلسلة (المواجهة والتنوير)!

لقد زوروا عنوان الكتاب، فجعلوه (الإسلام مع العلم والمدنية).. بدلا من (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) وحذفوا كل ما كتبه الإمام محمد عبده في الكتاب عن النصرانية وأصولها وهو أزيد من ثلاثين صفحة! ـ وحذفوا المباحث التي استخلص فيها محمد عبده نتائج المقارنات بين أصول النصرانية وأصول الإسلام! ـ وبعد التزوير بالحذف قاموا بالتزوير عن طريق إدخال مباحث ليست من الكتاب لتضاف إليه! فأدخلوا فيه البحث الذي نشره جمال الدين الأفغاني(١٢٥٤ ـ١٣١٤ هـ١٨٣٨ ـ١٨٩٨ م) في مجلة العروة الوثقي عن: الإنسان عالم صناعي.. والأبحاث التي كتبها محمد عبده ردًا على وزير خارجية فرنسا جبريل هانوتو حول المسألة الإسلامية وهي ست مقالات كتبها الأستاذ الإمام في مناسبة أخرى ولا علاقة لها بموضوع الكتاب!

ـ والغريب أن هذا التزييف والتزوير الذي ارتكبه العلمانيون الذين يرفعون شعارات التنوير قد استمرت طبعاته حتي بعد أن قمت بالجمع والتحقيق والدراسة للأعمال الكاملة للإمام محمد عبده والتي طبعت عدة طبعات١٩٧٢ في بيروت و١٩٩٣م.. و٢٠٠٦ م.. و٢٠١٠ م في القاهرة!! الأمر الذي يؤكد وجود سوء النية وراء التزييف والتزوير لهذا الكتاب الهام، الذي عرض لعدد من القضايا الهامة، منها مقام العقل.. وطبيعة السلطة والدولة.. والموقف من الثيوقراطية.. ومن العلمانية.. والمقارنة بين الديانات والحضارات في الموقف من العلم والمدنية.. وهي قضايا لاتزال معاصرة تلح على العقل المسلم حتي الآن.

٥٥ ـ عندما يتم الغش باسم التنوير!

جريدة الأهرام، الأربعاء ٢ رجب ١٤٣٣ هـ ـ ٢٣ مايو ٢٠١٢ السنة ١٣٦ العدد ٤٥٨٢٤

مع سقوط الشيوعية ـ أوائل ١٩٩١ تحول قطاع من الماركسيين العرب ـ وأشباه

الماركسيين ـ إلى الليبرالية الغربية، ورفعوا شعار التنوير الذي مثل ـ في الأصل ـ فلسفة ليبرالية غربية، واجه بها فلاسفة عصر التنوير ـ في القرن الثامن عشر ـ الإقطاع والكنيسة واللاهوت، والذي أفرز الحداثة دينا طبيعيا، قوامه العقل والعلم والفلسفة، بديلا عن الدين السماوي واللاهوت.

وفي إطار وزارة الثقافة المصرية، ولمواجهة المد الإسلامي ـ الذي يتبني شمول الإسلام للدين والدولة ـ شن هؤلاء المثقفون حملة فكرية كبري جعلوا شعارها التنوير: المواجهة ـ أي مواجهة المد الإسلامي ـ الذي وصفوه بـ الظلامية ـ بما سموه التنوير حتي قد كتب زعيم هذه الحملة كتابا عبر عنوانه ـ التنوير يواجه الإظلام ـ عن مضمون هذه الحملة الثقافية الكبرى.

وفي سياق هذه الحملة انعقد معرض القاهرة الدولي للكتاب سنة١٩٩٠ تحت شعار مائة عام من التنوير.. وتم الاحتفال بمئوية مجلة الهلال تحت الشعار نفسه.. ثم تصاعدت الحملة سنة ١٩٩٣ فصدر ـ في إطارها ـ قرابة الخمسين كتابا ـ في كل يوم كتاب!.. لتباع هذه الكتب بأرخص من تكلفة الغلاف ـ وأحيانا بالمجان في صورة إهداءات!.. وعلى غلاف هذه الكتب عبارة المواجهة والتنوير!

ولم يدع القائمون على هذه الحملة مجالا لأي لبس أو تأويل، فأعلن زعيمهم أن التنوير قد جاء إلى بلادنا مع حملة بونابرت على مصر(١٢١٣ هـ ـ ١٧٩٨م)، وأن ثقافتنا قد شهدت عصر الإحياء والتنوير منذ ذلك التاريخ، حتي انتكست راياته منذ عشرينيات القرن العشرين بظهور الحركات الإسلامية الداعية إلى شمول الإسلام للسياسة والدولة، ثم أفضي الأمر بالتنوير إلى محنة على يد المشروع القومي منذ الخمسينيات، وعلى يد المشروع الإسلامي الذي ساد الساحة منذ السبعينيات!.

هكذا تجددت مضامين هذه الحملة التنويرية ومقاصدها، دونما غموض ولا تأويل.. فالتنوير عندهم هو الذي جاء به بونابرت وحملته الفرنسية على مصر، وهو الذي طبع ثقافتنا إلى أن انتكس بظهور الحركات الإسلامية ـ في عشرينيات القرن العشرين ـ ثم أصابته المحنة بظهور المشروع القومي عقب ثورة يوليو في الخمسينيات، وصعود المشروع الإسلامي في السبعينيات.. أي أن استنارتنا قد تحققت في ظل الاستعمار، ثم أصابتها المحنة مع الاستقلال!

لقد بدأت جذور التنوير الغربي ـ عند فرنسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦م) برفض الدين، لأنه ـ كما قال ـ يحد من كل ألوان المعرفة!.. فلما جاء القرن الثامن عشر ـ عصر التنوير وموسوعته وفلاسفته فولتير (١٧٣٤ ـ ١٧٧٨م) وروسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م) ومونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥م) وهيرد وليسنج (١٧٢٩ ـ ١٧٨١م) وشيلر (١٧٥٩ ـ ١٨٠٥م) وجوته (١٧٤٩ ـ١٨٣٢م) وكانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤م) ـ تبلورت مقولات هذا التنوير في تأليه العقل، وجعله المطلق ـ لا النسبي ـ الذي حل محل الله، وذلك في شعار لا سلطان على العقل إلا العقل وحده.. الأمر الذي جعل الباريسيين ـ في أثناء الثورة الفرنسية سنة١٧٨٩ م ـ يتخذون لهم معبودة ـ من دون الله ـ هي فتاة حسناء أطلقوا عليها إلهة العقل، وقالوا: إنهم أنزلوا الله من ملكوته مع إنزالهم أسرة البوربون عن عرشها!

وعندما نشر الدكتور مراد وهبة سنة١٩٩٤ كتابه مدخل إلى التنوير واتته الشجاعة الفكرية ليعلن أن هذا التنوير ـ الذي يبشرون به ـ إنما يعني إسقاط الجانب الإلهي من الإنسان، واختزال هذا الإنسان في الجانب المادي والحيواني فقط لا غير.. وذلك عندما قدم ـ الدكتور مراد وهبة ـ المقولات العشر لهذا التنوير الغربي الوضعي العلماني، وهي:

١ ـ أن الإنسان حيوان طبيعي اجتماعي، فهو جزء من الطبيعة، وهي التي تزوده، فهو أقرب إلى الحيوان منه إلى الله ـ فليس خليفة لله، خلقه وكرمه ونفخ فيه من روحه، وفضله على سائر المخلوقات.. وسعادة هذا الإنسان دنيوية محضة، يجدها في العاطفة والشهوة وحدهما.

٢ ـ حصر الاهتمامات الإنسانية بقضايا العالم الراهنة، والطبيعة المحسوسة لا العالم الآخر، أو ما وراء الطبيعة.

٣ ـ الوقوف في الدين عند الدين الطبيعي الذي هو إفراز بشري من صنع العقل، لا الدين السماوي المتجاوز للطبيعة. واعتبار الشعور الديني مزيجا من الخوف الخرافي والرغبة في تغيير ظروف مؤلمة.

٤ ـ تحرير العقل من سلطان الدين، وإعمال العقل دون معونة من الآخرين، وجعل السلطان المطلق للعقل، بحيث لا يكون هناك سلطان على العقل إلا للعقل وحده.

٥ ـ إحلال العلم محل الميتافيزيقا.. وعدم تجاوز الملاحظة والتجربة إلى ما وراءهما من سبل المعرفة النقلية والوجدانية.

٦ ـ اعتبار الفكر وظيفة الدماغ.. فالدماغ يفرز الفكر كما يفرز الكبد الصفراء.. وليس هناك نفس في الإنسان.

٧ ـ إثارة الشكوك في مشروعية المطلق، فالإنسان هو مقياس المطلق.

٨ ـ استنباط الأخلاق من الطبيعة الإنسانية.. وحصر علاقتها بالسعادة واللذة، لا بالفضيلة والاحتياجات الروحية.. مع جعل الأولوية للإحساسات الفيزيقية على المفاهيم الأخلاقية والعقلية، فالأخلاق من صنعنا ومن ثمرات خبراتنا، وهي مستندة إلى الحالة الفيزيقية.

٩ ـ إحلال الاجتماعية محل الدينية سبيلا لتحقيق السعادة الدنيوية بالعاطفة والشهوة، فالطبيعة هي التي أوجدت الإنسان، والمجتمع هو المسئول عن سعادته.

١٠ ـ رد القوانين إلى أصول فيزيقية وتاريخية.. وتحرير التاريخ من السنن الإلهية، وتفسيره بمفاهيم طبيعية أو مفاهيم خلقية نابعة من الطبيعة الإنسانية.

نعم.. هذه هي المقولات العشر للتنوير المادي الوضعي العلماني، التي أرادت الإنسان مجرد حيوان مجرد من البعد الإلهي.. وهذا هو التنوير الذي أخفوا مضامينه في الحملة التنويرية التي شنوها على العقل العربي والمسلم سنة١٩٩٣ م.. وجدير بالذكر أن زعيم هذه الحملة التنويرية، الذي وصف الإسلام بالظلامية سنة١٩٩٣م قد أعلن ـ بعد صعود التيار الإسلامي ـ عقب ثورة٢٥ يناير٢٠١١ م ـ أنه لم يعد يري إلا ظلاما في ظلام.. وأن البياض الوحيد الذي بقي أمامه هو بياض الكفن.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!

٥٦ـ في التنوير الإسلامي

القاهرة العدد رقم (٢) ٢ فبراير ١٩٨٥

ليس بالضرورة أن يكون التنوير تقليدًا للغرب، فللمسلمين تنويرهم النابع من نظر العقل المستنير في المناهج النقية والجوهرية للإسلام.

التصدي للتغريب

انتهينا مِن نقد تيار الجامعة الإسلامية للتخلف العثماني، ويبقى تصدي تيار هذه الجامعة الإسلامية للمد «التغريبي»، الذي زحف على بلادنا في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة، فلقد شغل الحيز الكبير في فكر هذا التيار.

فالأفغاني ـ رائد هذا التيار ـ قد كان حربًا على المد الاستعماري الغربي أينما حل أو ارتحل؛ بالسلاح، وبالقلم، وبالتنظيم.. في الأفغان والهند ومصر وفارس والحجاز والسودان وتركيا والعراق.. إلخ، إلخ، وتنظيم (الحزب الوطني الحر) الذي أقامه سريًّا بمصر في سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، ثم تنظيم (العروة الوثقى) السري الذي تزعمه في الثمانينيات، والذي امتدت فروعه من مصر والسودان إلى الهند.. كل ذلك كان بعضًا من جهود هذا التيار؛ تصديًا لهجمة الاستعمار على ديار الإسلام.

وإذا كان الرجل قد قاد القتال ضد الإنجليز في أفغانستان، ومهَّد للثورة المصرية التي قادها أحمد عرابي في مطلع الثمانينيات، ودعا المصريين للعصيان المدني وللثورة المسلحة ضد الاحتلال الإنجليزي ـ فإن كتاباته في كشف أهداف الاستعمار ووسائله تشكل واحدة من أعمق وأخلص وأرقى صفحات أدبنا السياسي الحديث.. إنه القائل: «أنرضى ـ ونحن المؤمنون ـ وقد كانت لنا الكلمة العليا: أن تُضرب علينا الذلة والمسكنة، وأن يستبد في ديارنا وأموالنا مَن لا يذهب مذهبنا، ولا يَرد مشربنا، ولا يحترم شريعتنا، ولا يرقب فينا إلًّا ولا ذمَّة، بل كل همه: أن يسوق علينا جيوش الفناء حتى يحتل منا أوطاننا، ويستخلف فيها ـ بعدنا ـ أبناء جلدته والجالية من أمته؟!».

والخائن ـ عنده ـ ليس من يسلم بلاده للعدو وحده، بل ومن يركن للدعة حيث يستطيع زلزلة أقدام الغزاة؛ «فلسنا نعني بالخائن مَن يبيع بلاده بالنقد، ويسلمها للعدو بثمن بخس، أو بغير بخس ـ وكل ثمن تباع به البلاد فهو بخس ـ بل خائن الوطن: من يكون سببًا في خطوة يخطوها العدو في أرض الوطن، بل مَن يدع قدمًا لعدو تستقر على تراب الوطن وهو قادر على زلزلتها».

والاستعمار الذي حاربه الأفغاني لم يكن الاحتلال العسكري وحده، ولا

السيطرة الإدارية والحكومية فقط؛ فالرجل قد أبصر المضمون الاقتصادي لهذه الهجمة الاستعمارية، وأدرك دور الامتيازات الأجنبية التي منحها ـ ويمنحها ـ الحكام المسلمون للدول الاستعمارية ـ دورها في التمهيد للغزو العسكري وفي تأييده وإطالة أجله؛ فكتب يقول: «إن مصدر الشقاء ومنبع البلاء في الشرق وممالكه: إنما كان من الامتيازات الأجنبية»! وعندما منح الشاه الإيراني ناصر الدين (١٢٤٦ـ ١٣١٣هـ، ١٨٣١ـ ١٨٩٦م) المستعمرين الانجليز امتيازات أجنبية؛ منها: الأراضي والمباني والمياه. ومنها: إنشاء بنك يُمسك زمام الحركة المالية في إيران ـ أثار الأفغاني الشعب وعلماءه ضد هذه الامتيازات، وتحدث عن البنك ودوره في السيطرة الاستعمارية التي تسلب الأمة مقدراتها؛ فقال: «والبنك! وما أدراك ما البنك؟! هو إعطاء الأهالي كلية بيد عدو الإسلام واسترقاقه لهم، واستملاكه إيَّاهم، وتسليمهم له بالرياسة والسلطان»، وصراع الأفغاني ونضاله من أجل تحرير مصر لما أبصر من دورها الذي يمثل مكانًا مهمًّا وبارزًا في ساحة العمل وكتاباته السياسية، وكذلك متابعاته لقضية السودان الوطنية، وقس على ذلك ما صنع لتحرير الهند وإيران وأفغانستان.. إلخ، إلخ.

أما في المغرب العربي فإن نضال تيار الجامعة الإسلامية الذي تمثل في (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بقيادة ابن باديس ـ هو الذي أنقذ هذه البلاد من الفرنسة، وصد عن ذاتيتها الحضارية ذلك المحق الذي مارسه الفرنسيون بوحشية فاقت كل التصورات، ثم تصاعد هذا النضال حتى حمل الثوار السلاح؛ فحرروا الأرض، وأعادوا الأمة إلى أحضان العروبة والإسلام.

أما التغريب والتحديث الغربي اللذان تمثلت فيهما روح الحضارة المادية الغربية، واللذان حملهما الاستعمار إلى بلادنا في ركاب غزوته الحديثة؛ فزرعهما في العقل وفي الواقع، وساعد على تبلور تيار من الصفوة يؤمن بهما، ويبشر بطريقهما سبيلًا وحيدًا للنهضة.. أما هذا التغريب وذلك التحديث فلقد كان لهما نصيب ملحوظ في فكر تيار الجامعة الإسلامية كشفًا وتعرية وتحذيرًا وتفنيدًا.

فحضارة الغرب ـ كما يقول الكواكبي ـ حضارة مادية، والإنسان الغربي مادي، لا دين له غير الكسب؛ فبينها وبين حضارتنا الوسطية خلاف بَيِّن.. فحضارتنا ـ والإسلام

جوهرها ـ قد جمعت ووازنت ما بين المادة والروح، وكما يقول الإمام محمد عبده: «فلقد ظهر الإسلام لا روحيًّا مجردًا، ولا جسدانيًّا جامدًا، بل إنسانيًّا وسطًا بين ذلك، آخذًا من كل القبيلين بنصيب، فتوفر له من ملائمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره، ولذلك سمى نفسه دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سُلَّم المدنية! فطريقنا إلى النهضة الحضارية ليس طريق الغرب والتغريب».

وإذا كانت الحضارة الغربية قد قدمت ـ وتقدم ـ في الفكر الاجتماعي:

ـ «الليبرالية ـ الرأسمالية» التي تُغَلِّب جانب الفرد على المجموع، إلى الحد الذي أثمر ذلك الحقد المدمر بين الطبقات.

ـ «والشمولية ـ الاشتراكية» التي هي رد الفعل الحاقد على المظالم الاجتماعية «لليبراليتهم ـ الرأسمالية»، الأمر الذي يهدد المجتمعات الغربية بالكوارث.

فإن تيار الجامعة الإسلامية قد قدم عدل الإسلام الاجتماعي المركوز في الدين، والمُتَّسق مع طبيعة الأمة، والبريء من تطرف الإفراط والتفريط كليهما.

فالاشتراكية الغربية ـ برأي الأفغاني ـ ما أحدثها وأوجدها إلا سياسة الانتقام من جور الحكام والأحكام، وعوامل الحسد في العمال من أرباب الثراء؛ الذين إنما أثروا من وراء كدِّهم وعملهم، واستعملوا ثروتهم في السفه، وهي الآن محض ضرر، بعد أن كان المنتظر منها كل نفع.. فكل عمل يكون مرتكزًا على الإفراط لا بد وأن تكون نتيجته التفريط! ثم يمضي الأفغاني ليعرض للفكر الاجتماعي الإسلامي المتميز؛ فيقول: «أما الاشتراكية في الإسلام فهي ملتحمة مع الدين الإسلامي، ملتصقة في خلق أهله، منذ كانوا أهل بداوة وجاهلية».

ثم يضرب الأمثلة على تطبيقات الإسلام بميدان «الاشتراك» في الثروة، دون تجريد الناس منها بـ«إخاء ومؤاخاة» الرسول، ﷺ، بعد الهجرة بين المهاجرين والأنصار.. ويخلص إلى أن تطرف الفكر الغربي قد جعل الاشتراكية هناك «كلمة حق يُراد بها باطل»، بينما هي في الإسلام وسط، وخير الأمور أوساطها، ولذلك فهي عين الحق، «والحق أحق أن يُتبع!».

أما معالم هذه الوسطية الإسلامية في الفكر الاجتماعي لدى تيار الجامعة الإسلامية؛ فيمكن تحديدها في:

ـ أن الإسلام يجعل المال ملكًا لله، والناس مستخلفون في هذا المال، أي: أن ملكية الرقبة لله، وللناس فيه ملكية المنفعة، التي هي الوظيفة الاجتماعية للمال.

ـ أن تكافل الأمة الاجتماعي هو السبيل والعاصم من الصراع الطبقي المدمر لوحدة الأمة وتضامنها.

فعندما يلمح الإمام محمد عبده إضافة القرآن المال لضمير الجمع في سبع وأربعين مرة، على حين أضيف لضمير الفرد سبع مرات فقط؛ يقول: «إن الله ينبه بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها، فكأنه يقول: مال واحد منكم هو مال أُمَّتكم».

والكواكبي يرى أن المال مستمد من فيض الله أودعه في الطبيعة ونواميسها، والعمل هو السبيل للاختصاص بشيء منه؛ فالمال هو قيمة الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلبة والخداع، والأرض الزراعية ملك لعامة الأمة يستنبتها ويتمتع بخراجها العاملون فيها فقط.

فتميز فكر الجامعة الإسلامية عن فكرية التغريب على هذه الجبهة أيضًا.

وإذا كانت الحضارة الغربية لم تعرف الوسطية الإسلامية التي ألفت بين ما عد هناك متناقضات لا سبيل للتأليف بينها، وإذا كانت قد اختارت المادة دون الروح، وانحازت إلى الكسب دون القيم ـ فإن حضارتنا قد أقامت العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع، وكذلك بين سائر الأقطاب في الظواهر، وعن العلاقة بين الفكر وبين الواقع يتحدث جمال الدين الأفغاني فيقول: «إن الأفكار العقلية والعقائد الدينية وسائر المعلومات والمدركات والوجدانيات النفسية وإن كانت هي الباعثة على الأعمال، وعن حكمها تصدر بتقدير العزيز العليم، لكن الأعمال تثبتها وتقويها وتطبعها في الأنفس عليها، حتى يصير ما يصير عنه بالملكة والخلق، وتترتب عليه الآثار التي تلائمها.. نعم، إن الإنسان بفكره وعقائده إلا أن ينعكس إلى مرايا عقله من مشاهد نظره ومدركات حواسه، يؤثر فيه أشد التأثير، فكل شهود يحدث فكرًا، وكل فكر

يكون له أثر في داعية، ومن كل داعية ينشأ عمل، ثم يعود من العمل إلى الفكر، ولا ينقطع الفعل والانفعال بين الأعمال والأفكار ما دامت الأروح في الأجساد، وكل قبيل هو للآخر عماد».

فحضارتنا ـ قبل كل شيء حضارة مؤمنة ـ إنسانها إنسان بفكره وعقائده قبل كل شيء، والأفكار فيها هي الباعثة على الأعمال، لكن الفكر يقوي ويدعم بالواقع والعمل؛ لأن انعكاسات الواقع هي فكر يغني ويطور ويدعم، بل ويعدل الفكر الذي بدأ منه الانطلاق؛ فهي لا تعرف الثنائية التي تميزت بها الحضارة الغربية عندما أقامت التناقض بين الفكر والمادة وبين الدين والواقع، بين الإنسان والطبيعة، ثم انحازت إلى المادية والعلمانية انحيازًا مطلقًا.

وإذا كان التغريب قد باض وأفرخ في المدارس المدنية الحديثة وفي روح علومها التي قلدت الروح للحضارة الغربية، ثم استوى في عقول الصفوة التي تعلمت في هذه المدارس تعليم تقليد خلا من الحس المميز والنظرة النقدية؛ لافتقار أصحابه إلى الوعي بالروح البديل الذي تفتقده حضارتهم العربية الإسلامية، وإذا كان هذا هو دور المدارس المدنية الحديثة وأهلها في تيار التغريب وما يمثله في التحدي الحضاري لأمتنا، فلقد افتقد تيار الجامعة الإسلامية ما أصاب حياتنا التعليمية من ازدواج قسمها بين أهل الجمود الذين يمثلون التخلف العثماني، وأهل التغريب الذي يمثلون روح الحضارة الغربية، دون أن يكون لحضارتنا نحن في هذا الميدان الحيوي مكان ولا نصيب.

والأفغاني يوجه النقد إلى حصون التغريب هذه في الدولة العثمانية وفي مصر؛ فيقول: «لقد شيَّد العثمانيون عددًا من المدارس على النمط الجديد، وبعثوا بطوائف من شُبَّانهم إلى البلاد الغربية؛ ليحملوا إليها ما يحتاجون من العلوم والمعارف والآداب، وكل ما يسمونه تمدنًا، وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني.. فهل انتفع المصريون والعثمانيون) بما قدموا لأنفسهم من ذلك، وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة! نعم ربما وجد بينهم أفراد يتلفظون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية ـ [القومية] ـ وبما شاكلها، وسموا أنفسهم زعماء الحرية، ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المباني والمساكن، وبدلوا هيئات المآكل

والملابس والفرش والآنية وسائر الماعون، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الأجنبية، وعدوها من مفاخرهم...؛ فنقلوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم! وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم، وهذا جدع لأنف الأمة؛ يشوه وجهها، ويحط بشأنها! لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.

وطلائع الجيوش الغالبين وأرباب الغارات يُمهدون لهم السبيل، ويقتحمون الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم! فهذا التحديث الغربي ليس هو تمدننا الإسلامي، بل إنه ليس حقيقة التمدن الغربي؛ لأن التمدن نبت طبيعي يرتبط بالمناخ الذي نما فيه، فإذا استعير إلى مناخ مغاير ـ كما هو الحال ـ مع مناخ حضاري مغاير كمناخنا الحضاري ـ لم يبق منه سوى الشكل.. إنه سيكون أشبه ما يكون بالعود الجاف الذي لا حياة فيه.. يستوي في ذلك أن يكون روحًا في العلوم الإنسانية تجعل العلم الإنساني ماديًّا يتبع الإلحاد، وشعارات ودعوات لا معنى لها في غير البيئة التي أثمرتها وأفرزتها، أو أنماطًا للعمارة والبناء والمآكل والملبس وطرائق العيش.. فجميع ذلك داخل في تقليد الأشكال واستعارة القشور بعيدًا عن معنى التمدن الصحيح.

والأدهى من ذلك: أن هذا التقليد ـ [الحديث الغربي] يربط الأمة بسلاسل التبعية لغزاتها وأعدائها، سواء في الفكر أو في الاقتصاد؛ فتموت حرفنا وصناعاتنا، وتنتقل ثرواتنا إلى الطريق يصدرون لنا سلع حضارتهم، وباعتياد التبعية تتسع شرائح الذين ربطوا عقولهم ونمط حياتهم واستهلاكهم بالغرب الاستعماري، حتى لينافحوا عن حضارته ونمطه في العيش والتفكير إلى الحد الذي يصبحون فيه طابورًا خامسًا يتطوع كي يكون الطليعة للجيش الغازي؛ يمهد له السبيل، ويفتح له الأبواب، ثم يثبت أقدامه في أرض الوطن.

تلك هي مخاطر التغريب كما تمثل ـ ويتمثل ـ في التحديث على النمط الغربي؛ دونما تمييز بين ما ينفع منه وما يضر، ودونما اتخاذ روح حضارتنا ميزانًا نزن به عند الاختيار.

لقد أدرك تيار الجامعة الإسلامية خطر المتغربين على استقلال الأمة ومستقبلها،

وقال الأفغاني عنهم: إنهم «أشد وطأة على الشرق، وأدعى إلى تهجم أولي المطامح من الغربيين، وتذليل الصِّعاب لهم، وتثبيت أقدامهم! إنهم يعرفون من تاريخ الآخرين ما لا يعرفون من تاريخ أمتهم، ويرددون من آداب الغرب ما لا يعملون عُشر معشاره من آدابهم، وتعي ذاكرتهم من أسماء عظماء الغرب ما لا تعي من أسماء أبطال العرب والإسلام، ويا لتهم قد وعوا ما عرفوا وعي الناقد المستفيد، ولكنهم وقفوا عند الترديد والتقليد، ثم أكبروا الغرب واحتقروا ذاتيتهم الحضارية! فهؤلاء الناشئة الذين بمجرد تعلمهم لغة القوم والتأدب بأسفل آدابهم، يعتقدون أن كل الكمالات إنما هو فيما تعلموه من اللسان على بسائطه، وفيما رأوه من بهرج مظاهر الحالات وقراءة بسير من قطع مراحل من الغربيين في سبيل الأخذ في ترقية أمته، بدون أن يسبروا من ذلك غورًا، أو يفهموا لتدرجهم معنى، ويعتقد الناشئ الشرقي أن كل الرذائل ودواعي الحطة ومقاومات التقدم إنما هي في قومه؛ فيجري مع تيار غريب من امتهان كل عادة شرقية، ومن كل مشروع وطني تتصدى له فئة من قومه وأهل بلده، ويأنف من عمل لم يشارك فيه الأجنبي.

ذلك هو خطر التغريب، وهذا هو خطر المتغربين.. الجناح الأخطر في «التحدي الحضاري» الذي يواجه الغرب والمسلمين.

٥٧ ـ مقاومة الغزو القانوني الغربي

الأهرام، الخميس ٢٩ من جمادي الآخرة ١٤٣٤ هـ ـ ٩ مايو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦١٧٥

كان القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين حقبة صعود المد الاستعماري في عالم الشرق والإسلام.

.. كما مثل حقبة التراجع لدولة الخلافة العثمانية... ومن ثم صلاحية التربة الشرقية وقابليتها لزرع بذور الاستشراق والتغريب.. ولقد تكونت ـ في هذه الحقبة ـ نخبة رأت الإسلام في الصورة العثمانية فأدارت له ظهرها، ويممت وجهها قبل النموذج

الحضاري الغربي، الذي كان في أوج قوته وازدهاره.. كانت ليبراليته جذابة، لم تظهر عيوبها بعد.. وكانت شيوعيته تدغدغ أحلام الفقراء والبؤساء.. وكان الدكتور طه حسين٦٠٣١ ـ٣٩٣١ هـ٩٨٨١ ـ٣٧٩١ م واحدا من النخبة التي انبهرت بالنموذج الحضاري الغربي ـ في الفترة الأولى من حياته الفكرية ـ فابتلع طعم الاستشراق، في مناهج البحث، وفي نزع القداسة عن المقدسات، وفي الدعوة إلى أن نأخذ النموذج الحضاري الغربي بحلوه ومره، بخيره وشره، بما يحمد منه وما يعاب... وفي خضم هذا الانبهار بالغرب، تبني الدكتور طه حسين دعوي التماهي والمماثلة بين العقل الشرقي والعقل اليوناني، والقول إن أسلافنا قد قبلوا حضارة الإغريق الرومان، ومن ثم فعلينا أن نتقبل الحضارة الأوروبية الحديثة ـ وضمنها علمنة القانون.. وفي هذا المقام قال الدكتور طه: إن الحضارة العربية والحضارة الفرنسية تقومان على أصل واحد، هو في نهاية الأمر الحضارة اليونانية اللاتينية... وأن العقل الشرقي هو كالعقل الأوروبي مرده، في التكوين والمقومات، إلى عناصر ثلاثة: حضارة اليونان، وما فيها من أدب وفلسفة وفن، وحضارة الرومان، وما فيها من سياسة وفقه. والمسيحية، وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان، وأن الإسلام قد تقبل الحضارة اليونانية، فلم لا يتقبل الحضارة الأوروبية؟

وانطلاقا من هذه الدعوي دعوي نفي الاختلاف بين حضارة الشرق وحضارة الغرب، ومن ثم نفي الاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني، ورومانية الفقه الإسلامي، والتماثل والتماهي بين العقل الشرقي والعقل الأوروبي، وإنكار تميز الإسلام، ومن ثم ضرورة قبول القانون الوضعي الغربي ـ ضمن قبول النموذج الحضاري الغربي ـ أي إلغاء التمايز الحضاري، والاستقلال القانوني.. انطلاقا من هذه الدعوي العريضة والخطيرة، اعتبر أنصار هذه الدعوي أن دعواهم هذه قد تجاوزت كونها خيارا مطروحا أمام العقل المسلم، إلى حيث أصبحت التزاما لافكاك منه تجاه الأوروبيين، وبعبارة الدكتور طه حسين: لقد التزمنا أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة ونسلك طريقها في التشريع! هكذا فتح أصحاب هذه الدعوي ـ العريضة الخطيرة الأبواب أمام القانون الوضعي الأوروبي ليحل محل الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات الإسلامية... أي الوقوف

بالإسلام عند العقيدة دون الشريعة... وأمام إلحاق الحضارة الإسلامية بالمركزية الحضارية الغربية

ولقد كان طبيعيا أن تستفز هذه الدعاوي ـ بصورها المختلفة ـ روح المقاومة الوطنية والقومية والإسلامية، عند الذين يؤمنون بتمايز الحضارات الإنسانية، وبالاختلاف الجذري بين الشريعة الإسلامية ـ ذات المصدر الإلهي ـ وبين القانون الوضعي الغربي.. وكان طبيعيا ـ كذلك ـ أن تبدأ هذه المقاومة منذ بدايات هذا الغزو القانوني الغربي لديار الإسلام

فعندما بدأ تسلل القانون الوضعي الأوروبي إلى مصر ـ في خمسينيات القرن التاسع عشر ـ وبدأ الاحتكام إليه بالمجالس التجارية ـ في الموانى ـ بالمنازعات بين التجار الأجانب والمصريين ـ تصدي رفاعة الطهطاوي ١٢١٦ ـ١٢٩٠ هـ١٨٠١ ـ١٨٧٣ م لهذا التسلل، الذي يسعي لاغتصاب السيادة التشريعية والقانونية للشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها.. وتحدث عن أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجري عليها العمل لما أخلت بالحقوق.. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للأحكام التجارية. كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك.. إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري. وفوق ذلك أعلن الطهطاوي تميز الشريعة الإسلامية ـ بمصدرها الإلهي ـ وارتباط فقه معاملاتها بمعايير الشرع المنزل وفلسفته في التشريع، وذلك على عكس القانون الوضعي، الصادر عن العقل المجرد من الشرع، والذي يتغيا المصلحة بمعناها النفعي، وليس المصلحة الشرعية المعتبرة.. فشتان بين القانون النابع من النواميس الطبيعية والعقل المجرد من الشرع، وبين الفقه الإسلامي النابع من الشرع العقلاني والعقلانية المؤمنة، والذي يتغيا تحقيق صلاح الإنسان وسعادته في المعاش والمعاد جميعا.. وفي التمايز الفلسفي بين الحضارتين ـ الغربية والإسلامية ـ وبين القانونين ـ الإسلامي والأوروبي

وعندما فرض الاستعمار الانجليزي ـ تحت حراب الغزو المسلح ـ القانون

الوضعي على مصر سنة١٨٨٣ م، اتخذت المقاومة طرقا متعددة.. فالفقيه القانوني محمد قدري باشا (١٢٣٧ ـ١٣٠٦ هـ١٨٢١ ـ١٨٨٨ م) ـ وهو تلميذ الطهطاوي ـ قام بتقنين أربعة كتب في الفقه الحنفي، ليقدم البديل الإسلامي العصري مقننا تقنينا حديثا، ليبطل حجة أنصار الغزو القانوني، الذين يرجحون كفة القانون الأجنبي المصاغ صياغة قانونية حديثة على كتب الفقه الإسلامي التي يتم تقنينها..

ويحذر جمال الدين الأفغاني١٢٥٤ ـ١٣١٤ هـ١٨٣٨ ـ١٨٩٨ م من تقليد النموذج الغربي سبيلا للتقدم، مؤكدا أن بعث الأصول الإسلامية هو طريق النهوض، ضاربا المثل بالتحديث العثماني الذي سلك طريق أوروبا، والذي زاد من التبعية للغرب، دون أن يحدث تقدما حقيقيا... وفي ذلك يقول لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم.. إن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها، وإنما هم حملة ونقلة!... لا يراعون فيها النسبة بينها وبين مشارب الأمة وطباعها..

إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سعادتها، وعليه مدارها، وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان... ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة أخرى فقد ركب بها شططا. وجعل النهاية بداية، وانعكست التربية، وانعكس فيها نظام الوجود، فينعكس عليه القصد، ولا يزيد الأمة إلا نحسا، ولا يكسبها إلا تعسا.

وعلى هذا الدرب ـ درب الإصلاح بالإسلام، لا بالنموذج الغربي الوضعي اللا ديني ـ سار الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ١٣٢٣ هـ١٨٤٩ ـ١٩٠٥ م)... فبعد أن انتقد لا دينية المدينة الأوروبية ـ مدنية الملك والسلطان(القوة) مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج مدينة الختل والنفاق.. التي عجز فلاسفتها وعلماؤها عن اكتشاف طبيعة الإنسان، وجلاء الصدأ الذي غشي الفطرة الإنسانية، ليعود لها لمعانها الروحي.

بعد هذا النقد لمادية المدنية الغربية ولا دينيتها... انتقد المقلدين لها، والمأخوذين

ـ في مصر ـ بها أولئك الذين لم يزدادوا إلا فسادا ـ وإن قيل إن لهم شيئا من المعلومات ـ فما لم تكن معارفهم وآدابهم مبنية على أصول دينهم، فلا أثر لها في نفوسهم.

ثم رفع الإمام محمد عبده شعار: الإسلام هو سبيل الإصلاح... فقال: إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا.. لقد ظهر الإسلام، لا روحيا مجردا، ولا جسدانيا جامدا، بل إنسانيا وسطا بين ذلك، آخذا من كلا القبيلين بنصيب، فتوافر له من ملاءمه الفطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره، ولذلك سمي نفسه دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقي فيها البرابرة على سلم المدنية.. لقد جاء الإسلام، كما لا للشخص، وألفة في البيت ونظاما للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه

هكذا تصدي علماء الإسلام، وطلائع المجددين، أعلام تيار الإحياء والتجديد لمقاومة هذا الغزو الفكري والتغريب الحضاري الذي أراد علمنة الإسلام، وإحلال القانون الوضعي الغربي محل شريعة الإسلام.

٥٨ ـ العولمة وذوبان الحضارات في الحضارة الغربية

الهلال العدد رقم (٨) ١ أغسطس ٢٠٠١

إذا كانت العولمة العسكرية هي أداة «التأييد» للعولمة الاقتصادية والسياسية والتشريعية، فإنَّ عولمة القيم والثقافة هي سبيل «التأييد» لذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي.. فاحتلال العقل ـ كان دائمًا وأبدًا ـ السبيل لتأييد احتلال الأرض ونهب الثروة، دونما حاجة إلى نفقات القواعد العسكرية وتكاليف الجيوش.

وإذا نحن شئنا أن نضرب الأمثال ـ في إشارات موجزة ـ على نماذج لعولمة منظومة القيم الغربية، والثقافة الغربية، ونمط الحياة الأمريكي، من خلال صياغة

هذه المنظومة القيمية في مواثيق يتم عولمتها باسم الأمم المتحدة، وعبر مؤتمرات «دولية» تُعقد تحت عَلَم المنظمة الدولية.. فإن في وثيقة «برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية» الذي عُقد بالقاهرة ٥ـ ١٠ سبتمبر ١٩٩٤م ـ تَكفي ـ هذه الوثيقة وزيادة لتجسيد معنى عولمة القيم الغربية، وفرضها على مختلف الأمم والشعوب والدول والحضارات والمعتقدات والثقافات.

فالأسرة قيمة من القيم الإسلامية ـ بل والإنسانية ـ وعلى صلاحها يُبنى صلاح الأمة والاجتماع، والحفاظ عليها فطرة إنسانية فطر الله عليها الفِطر السَّوِيَّة.. ولهذه الأسرة مفهوم إسلامي يقيمها على الزواج الشرعي الذي يحقق الاختصاص بين ذكر وأنثى؛ لتضم بعد ذلك البنين والبنات والحفَدة، في ظل علاقات وواجبات وحقوق الأبوة والأمومة والبنوة، وفق منظومة من القيم الإسلامية جعلت ـ وتجعل ـ هذه «المؤسسةـ الأسرة» واحة السكن والسكينة والمودة والرحمة، المحكومة بالميثاق الغليظ؛ ميثاق الفِطرة التي فطر الله الناس عليها.

عولمة التحلل والتفكك الأسري:

ولكن وثيقة مؤتمر السكان تسعى لعولمة التحلل والتفكك الأسري؛ الذي نخر ـ وينخر ـ في عظام المجتمعات الغربية ـ التي عَزفت عن «الزواج»، واستبدلته بـ«الرفقة»، والتي أصبح ٤٠٪ من طفولتها تُولد خارج الأسر الشرعية، أي: عن طريق الزِّنا، و٥٠٪ من هؤلاء الأطفال يعيشون خارج الأسر الشرعية؛ أي: مع «رفيق الأم» أو «رفيقة الأب»، والتي يهدد الانقراض العديد من شعوبها بعد عِدَّة عقود، وتهدد الشيخوخة الكثير من هذه الشعوب بعد عِدَّة سنوات..

تسعى وثيقة مؤتمر السكان لعولمة منظومة القيم الغربية المدمرة للأسرة؛ فتدعو ـ صراحة وبـ«إلحاح الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل والمؤسسات البحثية إلى إعطاء أولوية للبحوث الحيوية المتعلقة بتغيير الهياكل الأسرية».

ولا تدع هذه الوثيقة أمر تغيير الهياكل الأسرية للظنون والاجتهادات.. وإنما تتحدث عن «اقتران» لا يقوم على «الزواج»، وهو ما يشيع في العلاقات المحرمة

دينيًّا بين رجلين، أو امرأتين عند الشواذ ـ بل وتتجاوز «إباحة» ذلك إلى ترتيب «الحقوق» لهذه الأنواع من الأسرة؛ فتقول: «وينبغي القضاء على أشكال التمييز في السياسات المتعلقة.. بالزواج وأشكال الاقتران الأخرى.. وتدخل في عداد الأسرة، ذات الحقوق: الأعداد الكبيرة من الأفراد غير المتزوجين والناشطين جنسيًّا».

فنحن أمام عولمة مفهوم «للأسرة» لا يقف بها عند حدود «الزواج» و«الأزواج»، بل يدخل فيها كل الأفراد الناشطين جنسيًّا، ومِن كل الأعمار.. وهو مفهوم غربي، أصبح متعارفًا عليه في الغرب، قَنَّنته برلمانات، بل وتبنته كنائس، واقتربنا من أن نَقرأ له «لاهوتًا ـ لا دينيًّا؟

تمكين المرأة واستقلالها:

وإذا كان الإسلام قد سَنَّ سنة «المساواة» بين الإناث والذكور في الخَلْق والتكريم والتكليف والحساب والجزاء، مع الحرص على توزيع للعمل يُحافظ على فِطرة التمايز بين الذكورة والأنوثة؛ فجعل هذه المساواة هي «مساواة الشِّقين المتكاملين، وليس النِّدين المتماثلين»؛ حفاظًا على دواعي الاقتران والشوق والسعادة للنوع الإنساني.. فإن وثيقة مؤتمر السكان تسعى إلى انقلاب في علاقات المرأة.. بالرجل فبدلًا مِن تبني مصطلح «المساواة» تتحدث عن تمكين المرأة، وبدلًا من توزيع العمل بين الرجال والنساء وفق فطرة وطبيعة الذكورة والأنوثة ـ وهي التي أشار إليها حديثُ رسول الله ﷺ: «كلكم راع، وكلكم مَسئول عن رَعيته؛ فالرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية في بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم، ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»، رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد[1].. بدلاً من هذا التوزيع الفطري للعمل بين النساء والرجال، تدعو الوثيقة إلى دمج الرجل في المنزل، ودمج المرأة في المجتمع دمجًا كاملًا؛ فتقول: «ويتعين على الحكومات والزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يُشَجِّعوا مشاركة الرجل الكاملة في تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي.. وتمكين المرأة واستقلالها وإدماجها بشكل تامٍّ في الحياة المجتمعية».

وإذا كانت العفة قيمة من القيم الإسلامية ـ بل والإنسانية ـ وإذا كان الإحصان

(١) متفق علية (البخارى ٨٩٣ مسلم ١٨٢٩).

بالزواج الشرعي هو السبيل لتحويل الغرائز الجنسية والأشواق العاطفية إلى حياة بنَّاءة وراقية في المجتمع السَّوي.. فإن وثيقة مؤتمر السكان تتحدث عن «المتعة الجنسية المأمونة والمسئولة»، وليس عن «المتعة الجنسية الشرعية والمشروعة والحلال»، فمصطلح «الصحة الجنسية» الذي هو أكثر المصطلحات تكرارًا في هذه الوثيقة يعني: «تكامل الجوانب الجسدية» والعاطفية والعقلية والاجتماعية للوجود الجنسي، بأساليب إثرائية تُبرز الشخصية، وتُقَوِّي التفاهم والحب، وفق نهج إيجابي تجاه النشاط الجنسي البشري.

العفةُ خطرٌ للسَّلام العالمي:

مع اعتبار هذا النشاط الجنسي البشري حقًّا طبيعيًّا وإنسانيًّا عامًّا من حقوق الجسد؛ كالغذاء، وغير مقصور على المتزوجين زواجًا شرعيًّا.. فهو نبض الوثيقة «حق لجميع الأزواج والأفراد ـ (لاحظ الأفراد) ـ سواء كان امرأة أو رجلًا، أو مراهقًا أو مراهقة.. وينبغي أن تسعى جميعُ البلدان إلى توفير هذه الحقوق لجميع الأفراد مِن جميع الأعمار في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥».

إي والله! هذا هو نصُّ الوثيقة، يستنفر العالم لتوفير حقوق الإباحية الجنسية لكل الناشطين جنسيًّا؛ من كل الأعمار في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ٢٠١٥م، حتى ليظن المرء ـ وهو يقرأ هذا الاستنفار ـ أنَّ العفة قد غَدَت التهديد الأخطر للسَّلام العالمي.

ولهذه «القيم» الغربية تحدثت الوثيقة عن «السلوك الجنسي المسئول»، وليس عن «السلوك الجنسي الشرعي أو الحلال»، وذلك من أجل الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.. فالهدف هو «تشجيع ـ (لاحظ تشجيع) ـ التطوير المناسب للنشاط الجنسي المسئول بما يسمح بوجود علاقات المساواة والاحترام المتبادل بين الجنسين، ويُسهم في تحسين نوعية حياة الأفراد».

فالمتعة الجنسية عالية المستوى هي حق للجميع، بشرط أن تكون الممارسة الجنسية مسئولة، وقائمة على التراضي والاحترام؛ تحسينا لنوعية حياة الأفراد.

وإذا كان الإحصان بالزواج المبكر هو مما يحافظ على قيمة العفة، ويُيسر الاستمتاع الشرعي والحلال بالعلاقات العاطفية والجنسية بين الأزواج، فإن

وثيقة مؤتمر السكان تَسعى لعولمة منظومة القيم الغربية، التي غدت تُحَرِّم وتُجَرِّم الزواج المبكر، وتدعو إلى اعتماد «البدائل» التي تَصرف عن هذا الزواج المبكر، «فالهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة.. وعلى الحكومات أن تزيد السن الأدنى عند الزواج حيثما اقتضى الأمر..، ولا سِيَّما بإتاحة بدائل تُغني عن الزواج المبكر».

وفي ذات الوقت تُتيح الزِّنا كبديل لهذا الزواج المبكر! فلقد أفردت هذه الوثيقة حيزًا كبيرًا ولافتًا للنَّظر ـ للحديث عن حقوق المراهقين والمراهقات الناشطين جنسيًّا في المعاشرات الجنسية، بل وفي الحمل والإجهاض الآمن، وتنظيم الأسرة؛ «فالهدف هو الوفاء بالاحتياجات الخاصة بالمراهقين والشباب وخاصة الشابَّات.. والخدمات عالية الجودة في مجال الرعاية الصحية والجنسية والتناسلية.. كيما يتعاملوا مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسئولة.. وحماية وتعزيز حقوق المراهقين في التربية والمعلومات والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية. وأن تخفض عدد حالات حمل المراهقات تخفيضًا كبيرًا.. فالمراهقون الناشطون جنسيًّا يحتاجون نوعًا خاصًّا من المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.. كما أن المراهقات اللاتي يحملن يحتجن إلى دعم خاص من أُسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة.. ولذلك يتعين على البرامج إشراك وتدريب كل مَن يتسنى لهم توفير التوجيه للمراهقين فيما يتعلق بالسلوك الجنسي والتناسلي المسئول، وخاصة الأبوين والأسر، وأيضًا المجتمعات المحلية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، وجماعات الأقران. وينبغي أن تعمل الحكومات على محاربة التمييز ضد الحوامل الشابَّات».

إي والله.. تدعو وثيقة مؤتمر السُّكَّان إلى استنفار الدنيا ـ بما في ذلك المؤسسات الدينية ـ لتوفير «حقوق» الزِّنا للمراهقين، وكذلك حقوق الحمل والإجهاض الآمن وتنظيم الأسرة.. بعد حمايتهم من «الزواج المبكر».

ذلكم هو نموذج عولمة قيم التفكك الأسري، والانحلال الجنسي ـ الغربية ـ وفرضها على العالم باسم الأمم المتحدة، ومن خلال وثيقة المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية.. هذه الوثيقة التي ربطت بين عولمة القيم وعولمة الاقتصاد، فقالت: «... ويؤكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جديد الحاجة إلى إدماج البلاد ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحة انتقال ـ أي: التي كانت اشتراكية؛ فضلًا عن جميع البلدان الأخرى في الاقتصاد العالمي دمجًا كاملًا».

وإذا كانت بعض البلاد ـ وخاصة الإسلامية ـ قد تحفَّظت على بعض فقرات هذه الوثيقة ـ التزامًا بقيمها الإسلامية، واستجابة للحملة الإسلامية التي قادها الأزهر الشريف ضد الإباحية التي شاعت فيها ـ فإن الصياغة الخبيثة لهذه الوثيقة قد أجهضت هذه التحفظات عندما جعلت «حقوق السيادة لكلِّ أمة» محكومة «بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان»، والتي هي المعايير الغربية، التي تجعل الحرية الجنسية الطوعية والمسئولة من حقوق هذا الإنسان، كما يشهد الفكر والتطبيق في الواقع الذي نعيش فيه! وبذلك غَدَت الوثيقة ملزمة للجميع، بما في ذلك الدول التي تحفظت على بعض فقراتها، وتوالت في نصوصها العبارات التي تقول ـ مثلًا: «ينبغي للحكومات:

أ ـ أن تلتزم على أعلى مستوى سياسي بتحقيق الغايات والأهداف الواردة في برنامج العمل.

ب ـ وأن تقوم بدور قيادي في تنسيق أعمال المتابعة ورصدها وتقييمها.

ج ـ وينبغي إعمال الضمانات وآليات التعاون الدولية لكفالة تنفيذ هذه التدابير.

د ـ وإن وضع وتنفيذ السياسات السكانية حق سيادي لكل أمة، يتمشى مع القوانين الوطنية، ويمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فسيادة الأمة وقوانينها الوطنية لابد أن تمتثل في النهاية للمعايير الغربية لحقوق الإنسان.. ومنها هذه الحقوق التي قررتها هذه الوثيقة، في الإباحية والتفكك الأسري والانحلال!

ويشهد على حقيقة هذا «الإلزام» أن بلدًا مثل مصر ـ التي عُقد في عاصمتها هذا المؤتمر ـ كانت في مقدمة البلاد الإسلامية التي تحفظت على العديد من فقرات وثيقته.. ومع ذلك وجدنا تقرير الجمعيات النسائية المصرية ـ التي شاركت في مؤتمر المرأة العربية ـ بعمان: الأردن ـ فبراير ٢٠٠٠ ـ يتحدث عن «جهود الجمعيات الأهلية

المصرية لتنفيذ مقررات بكين»، ويعترف هذا التقرير بأن أنشطة هذه الجمعيات قد انصبَّت على التنفيذ لوثيقة مؤتمر السكان ١٩٩٤م، ووثيقة مؤتمر بكين ـ الخاص بالمرأة ـ ١٩٩٠م. وأن صدور القانون المصري الجديد للأحوال الشخصية ـ يناير ٢٠٠٠م وتكوين «المجلس القومي للمرأة» فبراير ٢٠٠٠م هما استجابة لوثائق تلك المؤتمرات.

وثائق العولمة هي المرجعية:

ولعل في ذلك التفسير لعدم ورود كلمة «الأسرة» مجرد الكلمة في أهداف المجلس الأحادي عشر، ولا في لجانه الإحدى عشرة! ومع ذلك فهو مجلس قومي للمرأة، في بلد مسلم، ينص دستوره على أنَّ الإسلام هو دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي التشريع والقانون.. وبدلًا من ذلك تتحدث وثائق تكوين المجلس عن دمج المرأة في التنمية الاجتماعية؛ فتُفصح عن أن وثائق العولمة القيمية هي المرجعية، وليست المنظومة القيمية للإسلام.

بل إن الذين تابعوا بوعي احتفالات الجمعيات النسائية في العالم الإسلامي بيوم المرأة العالمي في ٨ مارس ٢٠٠٠م سيجدون أن جميع هذه الأنشطة والاحتفالات قد تمَّت تحت شعار: «تمكين المرأة ودمجها في التنمية الاجتماعية»، وهي الصيغة التي صكَّها مؤتمر القاهرة ومؤتمر بكين.

فوثائق هذين المؤتمرين قد غَدَت المرجعية، رغم نصوص الدساتير والقوانين في بلاد الإسلام.. ورغم تحفظات الحكومات الإسلامية على بعض ما جاء في هذه الوثائق من فقرات، بل إن قوانيننا تُعَدَّل ـ أو تجري المطالبات بتعديلها ـ لتتسق مع ما جاء في هذه الوثائق من قيم وأهداف! ذلك أن وثيقة مؤتمر السكان قد جعلت «المعايير الدولية لحقوق الإنسان» ـ وهي غربية في الأساس ـ المرجعية التي يجب أن تمتثل لها «سيادة الأمم وقوانينها الوطنية؛ فغَدَت عولمة القيم الغربية المرجعية التي تُوضع الآن في الممارسة والتطبيق.

٥٩ـ التعامل الإسلامي مع واقع العولمة

الهلال العدد رقم (٩) ١ سبتمبر ٢٠٠٢

إنَّ عظم المخاطر وشراسة التحديات ـ التي تُواجهنا بها العولمة ـ لا تَعني أن الصورة قاتمة، ولا أننا أمام طريق مسدود.. ونقطة البداية ـ في مخاطر العولمة ومواجهتها والتعامل معها ـ هي أن تَعي قُوى اليقظة والأصالة الوطنية والقومية والإسلامية ـ في عالم الإسلام حقائق الموقف، دونما تهوين ولا تهويل، وأن تُحدد نقاط قوتها والفرص المتاحة أمامها في مواجهة هذه التحديات.. أي: أن تعي حقائق وقوى وتضاريس الموقف الداخلي والخارجي على السواء.

فالغرب الذي تأتي منه أعاصير العولمة ليس كتلة واحدة مصمتة ولا صماء، وإنما يجب أن نميز فيه بين «الإنسان» الغربي و«العِلم» الغربي، و«المشروع» الغربي.. فالإنسان الغربي لا مشكلة لنا معه، بل قد يكون هذا الإنسان ضحية «لصناعة الصورة» في مارد الإعلام المتحيز ضد قضايانا العادلة، ومِن ثَمَّ فهو بالنسبة لقضايانا يُمثل إمكانية صداقة ومعاونة، بل إن هذا الإنسان يَفتح عقله وقلبه ـ حتى إسلامنا ـ إذا نحن أحسنا خطابه، وعرضنا عليه بضاعتنا بمنطق العقل والعدل والمصلحة.. وفي قضية العولمة قد يكتشف هذا الإنسان الغربي أنه هو نفسه ـ معنا ـ ضحية لمخاطر التوحش الرأسمالي الذي تُهددنا عولمته!

وكذلك العِلم الغربي ليست بيننا وبينه مشكلة، بل إنه ـ بالنسبة لنا ـ هو الحكمة المنشودة، التي هي ضالَّتنا، والتي يجب أن نسعى إليها؛ أنَّى وجدناها فنحن الأحق بها.. فهو سلاح مِن أمضى أسلحة قوتنا، التي بدونها لن نستطيع مواجهة ما يَتهددنا من مخاطر وتحديات..

أمَّا مشكلتنا مع العولمة الغربية فهي مع «المشروع الغربي» والأمريكي بالدرجة الأولى، و«قفازه» الصهيوني على أرض فلسطين.. فعلينا أن نُميز بين غرب وغرب، وأن نستعين على «المشروع» الغربي ـ وبالذات جوانبه المعادية ـ بما في الغرب من إمكانات وطاقات يُمكن الاستفادة منها، والاستعانة بها، أو على الأقل تحييدها،

ولنتذكر تلك السنة الحميدة لمشروعاتنا النهضوية وحركات تحررنا الوطني ـ إبَّان الاستعمار التقليدي ـ عندما كانت قُوانا الحية والقائدة تتحالف مع قوى العدل والحرية في الغرب، أو تحسن الاستفادة من التناقضات الغربية.. صنع ذلك محمد على باشا (١١٨٤ـ ١٢٦٥هـ ـ ١٧٧٠ـ ١٨٤٩م)، وجمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ـ ١٣١٤هـ ـ ١٨٣٨ـ ١٨٩٧م) وتنظيم «العروة الوثقى»، ومصطفى كامل باشا (١٢٩١ـ ١٣٢٩هـ ـ ١٨٧٤ـ ١٩٠٨م) وحزبه الوطني.. وكذلك كل العقلاء عندما يخوضون المواجهات مع التحديات..

ولقد كانت لنا تجربة في مواجهة عولمة القيم عندما تحالفنا مع الكنيسة الكاثوليكية ضد سلبيات وثيقة مؤتمر السكان والتنمية سنة ١٩٩٤م، وعندما وجدنا أنفسنا في خندق واحد مع مئات منظمات المجتمع المدني الغربية ضد العولمة، ومنظمة التجارة العالمية في مدينة «سياتل»ـ الأمريكيةـ في نوفمبر ١٩٩٩م، تلك المنظمات التي هتفت مظاهراتها: «نريد تجارة عادلة، لا جائرة»! فكانت عونًا لمندوبي دول الجنوب ومؤتمر «سياتل»، وسببًا حالَ بين قُوى العولمة وبين تحقيق ما تريد.

كذلك على قُوى اليقظة والأصالة في عالم الإسلام: أن تُمَيز في مكونات ظاهرة العولمة بين التقنيات التي تُحَوِّل العالَم إلى قرية واحدة، والتي هي بالنسبة لنا فرصة متاحة للتطور والتقدم والتعلم، إذا نحن أحسنا استخدامها وتوظيفها وحملناها بالمضامين المتسقة مع هويتنا وقيمنا الإسلامية..

علينا أن نُميز بين هذه التقنيات وبين العولة كأيديولوجية تُشَرِّع وتُبرر وتُكرس لهيمنة الغرب والشمال على العالَم بأسره، وأيضًا: أن نميز بين هذه التقنيات وبين المصالح الغربية غير المشروعة، التي تسعى إليها شركات الغرب العابرة للقارات من وراء العولمة..

إن تحول العالم بتقنيات ثورة الاتصال إلى قرية عالمية هو حقيقة وواقع.. ولكن أيديولوجية هيمنة العولة العربية لا تجعل بيوت هذه القرية وسُكَّانها سواء؛ لأن أيديولوجية العولمة تُريد السيادة وليس «توازن القوى» ـ وهو مختل خللًا فاحشًا ـ بدلًا من «توازن المصالح والثقافات والحضارات»، الذي يحقق العالمية الإنسانية،

بدلًا من «العولمة الغربية»، فنحن نريد «القرية العالمية» التي يسودها هذا التوازن في المصالح والتفاعل في الثقافات، ونرفض «القرية المعولمة» التي فيها القاتل والمقتول، ومَن تُنزع سيادته عن أرض وطنه، ومن ينزع هذه السيادة من أصحابها، ومن يحرم من حقه الفِطري في تقرير المصير، ومن يقرر مصائر الآخرين، ومن يحمي ـ بالقوة ـ طغيان الاحتكارات الرأسمالية العالمية على حساب الحمايات الوطنية لاقتصادات الدول النامية..

فموقفنا يجب أن يكون ضد «القرية المعولمة» ومع «القرية العالمية؛ إننا لسنا ضد التقنيات التي تَفتح الحدود وتزيل السدود، ولكننا نريد استخدام هذه التقنيات لفتح الحدود بين دول عالم الإسلام، لا أن يكون الفتح فقط لحدود كل بلد مسلم مع مركز الهيمنة الغربية.. فالتقنيات التي تفتح الحدود ـ رأسيًّا ـ مع الشمال، يمكن ويجب أن تَفتح حدودنا ـ أفقيًّا مع دول الجوار الإسلامي؛ لتحصيل العافية التي تُمكننا من تحمل رياح الشمال.

وكذلك الحال بين عالم الإسلام ودول وحضارات الجنوب؛ فتساند دائرتنا الحضارية مع هذه الحضارات هو جزء من ترتيب الإمكانات؛ لتحقيق شروط التوازن في هذه المواجهات، كذلك على قوى اليقظة والأصالة ـ الوطنية والقومية والإسلامية ـ أن تكشف زيف التغريب الفكري في بلادنا، ذلك الذي رحَّبت رموزه بالعولمة؛ باعتبارها واقعًا.. وقطارًا.. ركوبه قضاء وقدر.. والامتناع عن اللحاق به سيؤدي بالرافضين والمترددين إلى مصير الهنود الحمر..

هؤلاء الذي زعموا: «أن الحداثة الغربية عمومًا، والعولمة المعاصرة خصوصًا وما أفرزته من ثقافة- في طريقها إلى أن تصبح ثقافة عالمية أو كونية شاملة بكل ما في الكلمة من معنى، فلا شيء قادر على الوقوف في طريقها، ولن تستطيع الثقافات التقليدية أن تصنع شيئًا أمام ثقافة العولمة؛ أحببنا ذلك أو كرهنا، وافقنا أو رفضنا».

علينا أن نكشف زيف هذا المنطق التغريبي بالتمييز بين الواقع وبين التسليم بهذا الواقع، فالعولمة كطور جديد في واقع وعلاقة النظام الغربي وخاصة الأمريكي

بالعالم ـ هي حقيقة لا ينكرها إلا واهم، ولكن المطلوب هو التعامل مع هذا الواقع، وليس التسليم والقبول بهذا الواقع.

لقد جاء على عالمنا الإسلامي حينٌ من الدهر عمَّته بلوى الاستعمار الأوربي الحديث.. ومن قبل واقع هذا الاستعمار الحديث ـ عاش عالمنا الإسلامي واقع الغزوة الصليبية التي دامت ـ هي الأخرى ـ قرنين من الزمان (٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ، ١٠٩٦ـ١٢٩١م)، وإبَّان ذلك واجهت أمتنا واقع الاحتلال العسكري والنَّهب الاقتصادي والاستعمار الاستيطاني.. وفي مفردات ذلك الواقع تحوَّلت القدس إلى مدينة لاتينية صليبية والمسجد الأقصى إلى كنيسة.. والأزهر إلى إصطبل لخيل «بونابرت».. والجزائر إلى قطعة من فرنسا.. إلخ، لكن الأمة تعاملت مع هذا الواقع حتى غيَّرته، ولم تَقبل بذلك الواقع أو تلحق به أو تندمج فيه، فالاعتراف بالواقع شيء، والقبول به شيء آخر، وتلك حقيقة يجب أن نكشف بها زيف التغريب الفكري الذي جعل نفرًا من مُثقفينا أشد حماسًا للعولمة الغربية، ولتحرير التجارة العالمية من جماهير غربية تظاهرت ـ في «سياتل»، و«ديفوس» ١٩٩٩م، و«بانكوك» سنة ٢٠٠٠م ـ ضد هذه العولمة واصفة إيَّاها بالإمبريالية الجديدة.

كما لابد من كشف العمالة الحضارية للذين لم ينبهروا بالعولمة فقط، وإنما رحَّبوا بها باعتبارها الاجتياح للقيم والثقافة الإسلامية التي يَكرهون!

كذلك علينا أن نُبرز ونُثَمِّن ونُعظم وعي كثير من حكوماتنا ونُظمنا وطبقاتنا الاجتماعية بمخاطر العولمة وسعيها إلى ترتيب البيت الإسلامي في مواجهة تحدياتها، وأن نميز بين مواقف «صانع القرار» ويده في النار ـ وبين شرائح التغريب الثقافي، المحسوبة أحيانًا على صانع القرار!

ففي الوقت الذي كان نفر من شواذ المُثقفين في مصر يحتفلون مع فرنسا بمرور مائتي عام على غزوها ـ بقيادة «بونابرت» ـ لمصر والشرق ـ أي: يحتفلون بالاحتلال، بدلًا من الاستقلال ـ كانت الحكومة المصرية تتململ؛ شاكية من العولمة التي جعلت أوربا ـ وفي المقدمة منها فرنسا ـ تَرفع على مصر دعوى إغراق الأسواق الأوربية بالسلع المصرية.. الأمر الذي أفضى إلى خسارة مصر ٤١٪ من تجارتها مع أوربا..

في حين أن واقع أرقام التجارة كان يقول: إنَّ مصر قد صَدَّرت إلى فرنسا بـ٤٠ مليون دولار، واستوردت منها بـ٧ مليارات!

ولقد كان خطاب مصر الدولة في مؤتمر «ديفوس» ١٩٩٨م دعوة لموقف مُوَحَّد ضد مخاطر العولمة، لا على اقتصادات الجنوب النامية وحدها، وإنما على اقتصادات الدول المتقدمة في المدى الطويل، ذلك أن إفقار دول الجنوب ـ وفيها ٨٠٪ من سكان العالم ـ معناه: انعدام القوة الشرائية لسلع ومنتجات هذه الدول المتقدمة، وتحول رأس المال الحالي إلى المضاربات؛ بدلًا من الإنتاج، لن تقف كوارثه وزلازله عند الدول النامية وحدها؛ لأن عولمة الاقتصاد ستجعل الكوارث عالمية أيضًا.

ولقد تجلى هذا الوعي بمخاطر العولمة الاقتصادية في السعي الحثيث ـ رغم المعوقات الخارجية والداخلية ـ لترتيب البيت العربي والإسلامي؛ بالتكامل الاقتصادي، والمناطق الحرة، والسوق المشتركة.. وشهدت السنوات الأخيرة المساعي لإقامة العلاقات والتكامل والتساند بين الدول الثاني ـ الإسلامية ـ والدول الـ١٥.. والكومسا ـ العربية الإفريقية ـ إلخ..

كذلك وَعَت التجارب التنموية الأسيوية ـ وخاصة التجربة الماليزية ـ دور العولمة ورأس المال الحالي «بتياراته الساخنة الهائمة في البورصات والمضاربات» في إجهاض هذه التجارب التنموية، وتخريب ثمرات المعاناة التي بذلتها شعوب تلك البلاد في سبيل التقدم والنهوض والرخاء.

ووعت أفريقيا مخاطر العولة؛ فجاء «إعلان الجزائر» الصادر عن قمة منظمة الوحدة الإفريقية في ١٤ ـ ٧ ـ ١٩٩٩م؛ ليحدد المخاطر الخمسة التي تواجه القارة وعالم الجنوب، فإذا بالعولمة هي الخطر الأول، ومعه: تهميش الأمم المتحدة ـ وهو مِن آثار العولمة ـ ونزع السلاح النووي، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وانحسار آفاق التنمية للدول النامية في ظل الاقتصاد العالمي، وهو ـ أيضًا ـ من آثار العولمة.

فهذا الوعي بمخاطر العولمة عند «صانع القرار»، وهذه المساعي ـ غير الكافية حتى الآن، والتي لا تتناسب مع شراسة التحدي ـ جديرة بأن تكون في وعي

وحسابات قوى اليقظة والأصالة (الوطنية والقومية والإسلامية) في بلادنا، وذلك لدعمها وتعظيمها، والحذر من طغيان التناقضات الثانوية بين قوى اليقظة هذه وبين صُنَّاع القرار على التناقضات الرئيسية والعَدائية بين الأمة حكامًا ومحكومين وبين قُوى الهيمنة العولمية.

لقد عرفت بلادنا ـ في مواجهة الاستعمار التقليدي والمباشر ـ إطار الجبهة الوطنية العريضة التي جمعت قوميات الأمة وطبقاتها ومذاهبها وتياراتها الفكرية والاجتماعية ضد الاحتلال الأجنبي، ومطلوب اليوم: الدعوة إلى جبهة وطنية عريضة لمواجهة الإمبريالية الجديدة ـ العولمة ـ التي تجتاح عالمنا دون جيوش! وكما استفدنا من تقنيات الثورة الصناعية الأوربية ـ التي أفرزت ظاهرة الاستعمار ـ في مواجهة هذا الاستعمار، وفي تغيير واقعه علينا ـ اليوم ـ الاستفادة من تقنيات عصر العولمة في ترتيب البيت الإسلامي؛ لتحقيق عالمية العالم، بدلًا من عولمته.

إنَّ عالم الإسلام ـ ومعه حضارات الجنوب ـ يملك من الإمكانات ما يُغري المخلصين والواعين بترتيبها وتعظيمها لا للعزلة بها والانغلاق عليها، فذلك وهمٌ غير ممكن وغير مُفيد، وإنما لتعديل موازين القوى الدولية، وتحقيق العالمية الإنسانية، بدلًا من العولمة الغربية.. فعالم الجنوب يستورد «المواد المصنعة» من الشمال ـ وأكثرها متخلفة.. والحديث منها هو الاستهلاكي لا الإنتاجي ـ يستوردها الجنوب بأغلى الأسعار، بينما يُصَدِّر الشمال بأرخص الأسعار: ٤٠٪ من المعادن، و٢٠٪ من النفط، و٩٣٪ من القصدير، و٦٥٪ من الخشب، و٤٠٪ من القطن.. والعالم الإسلامي وحده يمتلك وطنًا مساحته ٣٥ مليونًا من الكيلو مترات المربعة تعيش فيه أُمة يبلغ تعدادها نحو ربع البشرية: ١,٣٨٤,٨٠٠,٠٠٠ نسمة، بينما يعيش في الصين قرابة هذا التعداد على مساحة هي التسع من مساحة العالم الإسلامي.

وغير الإمكانات الروحية والحضارية والثقافية التي يَملكها العالم الإسلامي ـ وحدة العقيدة، والشريعة، والأمة، والحضارة، ودار الإسلام ـ فإن هذا العالم هو:

ـ العالم الأول في البترول والغاز والمنجنيز والكروم والقصدير والبوكسيت..

وهو العالم الثاني في النحاس والفوسفات.. وهو العالم الثالث في الحديد..، والعالم الخامس في الرصاص.. والسابع في الفحم.

وإذا كانت أغلب ثروات العالم الإسلامي إنما تُستخرج من باطن الأرض ـ وهي مركوزة فيها ـ فإن بابًا واحدًا من أبواب الزكاة، وهو زكاة الركاز: ٢٠٪ من قيمة ما يُستخرج من باطن الأرض ـ يُمكن أن يقيم صندوقًا لتنمية كل العالم الإسلامي ـ بالحلال ـ وفقًا لحديث رسول الله ﷺ: «... وفي الرِّكاز الخُمس»[1]، وبعيدًا عن الرِّبا الذي فاق في فُحشه ربا الجاهلية القديمة، وخارج أغلال المؤسسات الاقتصادية للعولمة الغربية؛ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

وباستطاعة التكامل الاقتصادي أن يجعل عالم الإسلام حرًّا في مصادر غذائه؛ ففيه أطول أنهار الدنيا، وأقدم فلاح عَلَّم الدنيا فنَّ الزراعة ومئات الملايين من الأفدنة التي يُمكن أن تُزرع باستثمار الفوائض النقدية الإسلامية المودعة في بنوك العولمة الغربية، والتي تتآكل هناك بالمخاطر والمؤامرات.. وباستطاعة التكامل الاقتصادي أن يَفتح حدود عالم الإسلام أمام التجارة البينية ـ التي تقف الآن عند ٨٪ من حجم هذه التجارة، بينما ٩٢٪ منها قائم بين كل دولة قُطرية وبين الشمال.. فتقنيات العولمة يمكن ـ وأَوْلَى بها ـ أن تُعولم عالم الإسلام أولًا؛ فتفتح حدوده للتجارة الإسلامية المتكاملة، وللتكامل الصناعي، وبعد ذلك يكون التعامل مع الشمال ككتلة اقتصادية.. فذلك هو قانون العصر الذي تُطبقه أوربا كقارة وأمريكا كقارة، ونحن أولى بتطبيقه؛ لأننا «أمة»، ولسنا مجرد مساحة في الجغرافيا.

ومنظماتنا الإقليمية ـ العربية والإسلامية والإفريقية ـ لو نُفخت فيها الروح، وتم تفعيلها ـ يمكن أن تمثل الشكل المعاصر لوحدة أمة الإسلام ودار الإسلام ـ أي: الخلافة الإسلامية الجديدة ـ التي تَزدهر في إطار جوامعها العامة والمَرنة ومصالحها المشتركة الدول القُطرية والقومية.. هذا الشكل وهذه الصيغة التي أفرد لها المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا (١٣١٣ ـ ١٣٩١هـ، ١٨٩٥ ـ ١٩٧١م) دراسته النفيسة عن «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية»، والتي سبقه في الإشارة إليها جمال الدين

(١) صحيح البخارى (١٤٩٩).

الأفغاني في «العروة الوثقى» قبل مائة وعشرين عامًا، عندما قال: «إن الاتفاق والتضافر على تعزيز الولاية الإسلامية من أشد أركان الديانة المحمدية، والاعتقاد به من أوليات العقائد عند المسلمين.. والدول الإسلامية متصلة الأراضي، متحدة العقيدة، يجمعها القرآن، فَلِمَ لا تتفق على الذب والإقدام، كما اتفقت عليهم سائر الأمم؟! ولو اتفقت فليس ذلك ببدع منها، فهو مِن أصول دينها.. لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصًا واحدًا، فإن هذا ربما كان عسيرًا، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعها القرآن، ووجهة وحدتها الدين، وكل ذي ملك على ملكه، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع، فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه، ألا إن هذا ـ بعد كونه أساسًا لدينها ـ تَقضي به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات».

أمَّا الخطوة الأولى على الطريق الشاق.. والذي هو الطوق الوحيد لنجاة هذه الأمةـ فهي الوعي بحقائق الواقع، وما في هذا الواقع من «فرص» ومن «مخاطر»، واستخدام هذا الوعي في تجديد الفكر الإسلامي، وفي الإبداع بمختلف ميادين هذا الفكر؛ ليكون لأشواقنا النهضوية «دليل العمل» الذي ينير لطلائع الأمة الطريق، ولتكون لهذه الأمة الثقافة والآداب والفنون التي تَملأ النفس الإسلامية، وتُغذي الوجدان الإسلامي، وتُروح عنهما، حتى لا تملأ العولمة فراغنا الثقافي والروحي بقيم الانحلال وثقافة الحداثة اللادينية، فإذا لم تملأ فراغنا بثقافة الحلال وفنونها وآدابها، فإنَّ فراغنا هذا سيمتلئ بثقافة الانحلال.

فإذا كانت العولمة تعني صب العالم في قالب الحضارة الغربية المهيمنة اقتصادًا وسياسة وقيمًا وثقافة، فإن العمالية الإسلامية والإنسانية تريد العالم «منتدى حضارات» تتفاعل فيما هو مشترك إنساني عام، وتتمايز في الهويات الحضارية والخصوصيات الثقافية؛ لتتدافع الأمم، وتتسابق وتتعارف، بدلًا من الصراع والهيمنة والقهر والاستغلال، ولما كان البدء ـ عادة ودائمًا ـ هو للكلمة.. فعسى أن تكون هذه الكلمات قبسًا مضيئًا على درب أمة الإسلام في مواجهة ما تُواجه من ابتلاءات وتحديات.. وصدق الله العظيم: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤].

﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨ ـ ١٤٢]، ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠٤].

إن التقدم ـ وكذلك تداول الأمم للنهوض والتراجع ليس خطًّا صاعدًا باستمرار، ولا هابطًا دائمًا وأبدًا، وإنما هناك السنن التي تحكم دورات الصعود والهبوط فيه، وصدق رسول الله ﷺ عندما قال: «لا يَلبث الجور بعدي إلا قليلًا حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يُولد في الجور مَن لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب مِن الجور مثله، حتى يُولد في العدل مَن لا يعرف غيره»[(١)].

وصدق الله العظيم: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. واللهُ مِن وراء القصد.. منه نستمدُّ العون والتوفيق.

٦٠ـ أبعاد العولمة وميادينها

الهلال العدد رقم (٧) ١ يوليو ٢٠٠١م

لأنَّ العولمة هي الاجتياح الغربي ـ بزعامة أمريكية ـ لصبِّ العالم في قالب الحضارة المُهيمنة.. فإن هذا الاجتياح الطوفاني لا يَترك ميدانًا من الميادين إلا ويريد أن يَطاله ويَحتويه.. وخاصة إذا وجد فيه فراغًا يُغري بالاحتواء..

(١) مسند الامام أحمد (٢٠٦٣٤) وفيه خالد بن طهمان وثقه أبو حاتم الرازي وابن حبان وقال يخطئ ويهم وبقية رجاله ثقات مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥ / ١٩٦):

ففي الاقتصاد: هناك عولمة الخلل الفاحش الذي تُمثله الليبرالية الرأسمالية المتوحشة بين الشمال والجنوب، والذي بلغ في الظلم الاجتماعي أفقًا غير مسبوق.

فأبناء حضارة الشمال ـ الذين بَنوا رفاهية مجتمعاتهم الغربية على فائض النهب الاستعماري العالمي، والذين يُمثلون اليوم ٢٠٪ من سكان المَعمورة ـ يملكون ويستهلكون ٨٦٪ من الإنتاج العالمي.. حتى إن ٢٢٥ فردًا منهم يملكون ما يُوازي ملكية ٢,٥ مليار من أبناء الجنوب؛ أي: قرابة نصف البشرية، بل إن ثلاثة أفراد في أمريكا تَبلغ ثروتهم مثل ٤٨ دولة من أعضاء الأمم المتحدة، أي: نحو ثلث أعضاء المنظمة العالمية.

ومثل هذا الخلل الجنوني في الملكية نجده في الإنفاق..

فـ٧٨٠ بليونًا من الدولارات هي حجم الإنفاق العالمي على التسلح وأدوات الدمار، و٤٠٠ بليون من الدولارات هي حجم الإنفاق العالمي على المخدرات، و١٠٥ بليونات من الدولارات تُنفق على الخمور والكحوليات في أوروبا وحدها، و٦٧ بليونًا من الدولارات تُنفق على القطط والكلاب المنزلية في أوربا وأمريكا وحدهما..

أي: أن مجموع ما يُنفق على هذا السفه والدمار يبلغ ١,٤٤٢ بليونًا من الدولارات، بينما مجموع الإنفاق العالمي على كلٍّ من الصحة والتعليم والغذاء لا يتجاوز ١٩ بليونًا؛ للتعليم ستة بلايين، وللغذاء والصحة ثلاثة عشر بليونًا.

الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد العالمي الذي يُريدون عولمته بإزالة الحدود الحمائية للاقتصادات والصناعات والتجارات الوطنية لدول الجنوب مَقبرة لاقتصاداتنا ومأتمًا للرشد الاقتصادي، ناهيك عن العدالة الاجتماعية.

وإذا كانت أولى نتائج هذا الخلل الفاحش الذي يجعل ٢٠٪ من أبناء الشمال يستهلكون ٨٦٪ من الإنتاج العالمي، بينما يعيش ٨٠٪ من البشر على ١٤٪ من الإنتاج العالمي ـ إذا كانت أولى نتائج هذا الخلل هي انعدام القدرة الشرائية لأغلبية البشرية؛ فلقد دفع ذلك رءوس الأموال العالمية ـ التي لا هَمَّ لها سوى اللهاث وراء تعظيم الأرباح ـ إلى التوجه نحو الميادين الطفيلية، بدلًا من الميادين الإنتاجية والخدمية، فغير تجارات المخدرات، وغسيل الأموال القذرة، وشبكات تجارة الدعارة في

النساء والفتيات والغِلمان، والتي أصبحت ـ في بعض البلاد ـ من المصادر الأساسية للدخل القومي، وتكاد العمالة فيها تَفوق العمالة في الصناعات الإنتاجية الأساسية ـ غير هذه الميادين المدمرة لإنسانية الإنسان توجهت أغلبية رءوس الأموال العالمية ١٠٠ تريليون دولار، أي: ٩٧٪ من حجم الأموال السائلة إلى السمسرة والمضاربات، بينما الموظف في الإنتاج والتجارة هو ٣,٥ تريليونات دولار فقط لا غير.

وعلى حين ارتفع حجم التجارة السلعية العالمية من ٢٥ تريليون دولار ١٩٩٠م إلى ٣٨ تريليون دولار ١٩٩٨م، فإن حجم التجارة في الأوراق المالية، أي: المضاربات غير المنتجة ـ بل والمدمرة ـ قد ارتفع في ذات المدة من ١٥ تريليون دولار إلى ١٨٠ تريليون ـ والتريليون: هو بليون ـ أي: أن هذه التجارة المدمرة والطفيلية قد بلغت في ظل العولمة ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار.

وبسبب من الحجم الديناصوري لصناعة السلاح وتجارته في هذا الاقتصاد العالمي، فلقد بلغ حجم العقول العِلمية الموظفة في صناعة السلاح والدمار ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ ٩٠٪ من عقول علماء العالم.

وإذا كان ديون (العالم الثالث) ـ أي: ٨٠٪ من البشرية ـ قد بلغت عام ١٩٩٧م: ١,٩٥٠ مليارًا من الدولارات تُقتطع فوائدها ـ مجردًا ـ أربعة أضعاف ما تُنفقه دول (العالم الثالث) على الصحة والتعليم مجتمعين، فإن صورة هذه المأساة لا تُفهم إلا إذا علمنا أن الشركات متعددة الجنسيات ومتعديَّة القارات التي تُعولم هذا الاقتصاد العالمي تقترض الدولارات من «وال ستريت» حَي المال والأعمال في أمريكا بفائدة قدرها ٦٪، ثم تُقرض هذه الدولارات لبلاد الجنوب بفائدة تتراوح ما بين ٢٠٪ و٥٠٪، الأمر الذي جعل استدانة الجنوب من الشمال تبلغ حدَّ تمويل الجنوب للشمال لا العكس، وتنمية الجنوب للشمال بدلًا من العكس، فقرض قصير الأجل لمصر بلغت قيمته أربعة ملايين دولار أصبحت قيمته الإجمالية ـ مع الفوائد ـ عند اكتمال سداده ٢٢ مليونًا.

والمعونات الأمريكية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ قد بلغت حوالي ٨,٥ مليارات من الدولارات، وتم إنفاقها على ثلاثة برامج أساسية هي:

١ـ الاستيراد السِّلعي. ٢ـ والمشروعات. ٣ـ وفائض الحاصلات الزراعية.

فكانت نتيجتها الحقيقة: فائدة أمريكا لا مصر، فاستعاد البرنامجان الأول والثالث ٢,٥٧ من إجمالي المعونات، صَبَّت في صالح السوق الأمريكي ـ إنتاجًا وتشغيلًا ـ فتم دعم الصناعة الأمريكية ـ (البرنامج السِّلعي) بـ ١,٣٣ من حجم المعونة، وتم دعم المزارعين الأمريكان ـ (برنامج فائض الحاصلات الزراعية) بـ ١,٢٤ من حجم المعونة، وأخذ الخبراء الأمريكان ما بقي من المعونة.. ففي تطوير «ميناء الأدبية» بالسويس ـ ضمن (برنامج المشاريع)ـ بلغت أجور الخبراء الأمريكان ١٣ مليونًا من الدولارات، أي: ٦٥٪ من إجمالي تكلفة المشروع، وأجر الخبير الأمريكي بمصر هو أربعة أضعاف أجره في وطنه أمريكا، كما بلغت تكاليف الدراسة الأمريكية لمشروع الصرف الصحي بالإسكندرية ٥٧٪ من جملة القرض الأمريكي المُوَجَّه للمشروع!

وذلك فضلًا عن قصر المعونات على المشروعات غير الإنتاجية، وبالذات تلك التي تخدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتي تخدم تحديد النَّسل؛ إذ بلغت نسبتها إلى معونات قطاع الصحة ١,٥١٪.

فهي لا تقف فقط عند إماتة الإنتاج الحقيقي والتنمية الحقيقية، وإنما ينطبق عليها المثل القائل: «موت وخراب ديار»، ومع كل هذا الخراب فإن هذه الديون ترهن إرادة الأمة لدى صانع القرار الأمريكي، وتُحَوِّل الاستقلال الوطني إلى مجرد عَلَم ونشيد..

تلك هي المقصلة الاقتصادية التي يُريدون عولمتها!

العولمة السياسية:

وغير البُعد الاقتصادي للعولمة هناك البعد السياسي الذي يُهمشن دور المنظمات الدولية لحساب تعظيم الهيمنة العالمية لمؤسسات الدولة الأمريكية؛ فـ«مجلس الأمن القومي الأمريكي» يكاد أن يحل محل «مجلس الأمن الدولي»، وقضايا وشئون العالم الإسلامي قد عُهد بها إلى «لوبي» يهودي أمريكي، والسيادة الوطنية لحكومات الدول القُطرية والقومية ـ تلك التي أكدتها المواثيق الدولية ـ تتآكل لحساب التدخل الأمريكي والأطلنطي، ولحساب تعظيم سيادة العولمة الأمريكية على حساب السيادات الوطنية والقومية لدول الجنوب.. وفي انتقاص هذه السيادة الوطنية للدول

تستغل «أوراق» الأقليات النصرانية والقومية في العالم الإسلامي، وتبلور وتمول شرائح من غلاة العلمانيين المتغربين في بلادنا للتبشير بهذه الاتجاهات، حتى ليكتب كاتب نصراني في صحيفة يسارية مجاهرًا بتأييده للتدخل الأمريكي «الدولي» في شئون مصر الداخلية بدعوى: «أن المطالبة بممارسة ضغوط دولية على الدول من أجل المحافظة على حقوق مواطنيها واحترام المواثيق الدولية ـ هو أمر مشروع تمامًا داخليًّا وخارجيًّا.. ولا عجب في هذا؛ فنحن نعيش في عصر الدولة ناقصة السيادة، وهذا أحد أهم أوجه ظاهرة الكونية...».

بل ويدافع عن هذا التفريط العجيب في السيادة الوطنية ـ سيادتنا نحن فقط، وليست سيادة قوى الهيمنة، التي احترفت وتحترف العنصرية واضطهاد الأمم والشعوب ـ يدافع عن هذا التفريط، ويُنَظِّر له «التقرير الإستراتيجي العربي» التي تُصدره ـ بتمويل أجنبي ـ «مؤسسة الأهرام» في مصر، والذي يُشرف على إصداره «مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية» بالمؤسسة ـ والخاضع لتوجهات تَطبيع العلاقات مع إسرائيل، والرضا بالتسوية الأمريكية للصراع العربي الصهيوني.

هكذا تتحول السياسة الأمريكية إلى السياسة العالمية، ويُصبح لعولمة السياسة وانتقاص السيادة، والتدخل في شئوننا الداخلية؛ دُعاة وكُتَّاب ودراسات وأدبيَّات!

العولمة التشريعية:

ويدعم هذه العولمة السياسية، ويُقنن لها «عولمة تشريعية» يُمارسها الكونجرس الأمريكي الذي لم تَعد تشريعاته وقفًا عند حدوده الوطنية، كما هو شأن كل برلمانات الدنيا، وأصل اختصاصاتها ـ وإنما أَخذ ـ هذا الكونجرس ـ يُشرع للعالم بأسره؛ فيُصدر القوانين التي تُصنف الدول إلى دول سافلة وأخرى طَيِّبة، ودول إرهابيَّة وأخرى مسالمة، ودول محاصرة وأخرى غير محاصرة، ودول يجوز فيها الاستثمار، وأُخرى تُفرض عليها المقاطعة، ودول تَضطهد الأقليات الدينية؛ فتستحق العقاب الأمريكي والعالمي، ودول بريئة من هذا الاتهام، ودول يستحق إنسانها التمتع بحقوق الإنسان، ومنها حق تقرير المصير، حتى ولو كان تعدادها أقل من مليون في تيمور الشرقية، وأخرى لا يستحق إنسانها شيئًا من ذلك، حتى ولم بلغ تعدادها عشرات الملايين؛ كما هو الحال في كشمير والفلبين وبورما والبوسنة وكوسوفا وفلسطين.

ومثل ذلك الحال مع حق الإنسان في أن يحكم بالقانون الذي يُريد، فعولمة العلمانية اللادينية واستخدام أوراق الأقليات غير المسلمة في فرضها على الأغلبيات المسلمة هو «شرعة العولمة»، بينما اختيار الشعوب المسلمة الاحتكام إلى شريعتها الإسلامية هو «التطرف المحظور والأصولية المرذولة»، التي تُبرر التدخل الخارجي في شئون تلك الشعوب.

بل وتصل هذه «العولمة التشريعية» إلى حدِّ إصدار القوانين الأمريكية واعتماد الميزانيات العلنية لتغيير نُظم الحكم التي لا تَرضى عنها العولمة الأمريكية! مثل: إصدار الكونجرس الأمريكي لـ«قانون تحرير العراق»، أي: قلب نظام الحكم في بلد عضو بالأمم المتحدة.

العولمة العسكرية:

وغير هذه العولمة الاقتصادية والسياسية والتشريعية ـ هناك «العولمة العسكرية» التي تَفرض كل ألوان وأبعاد العولمة على مَن تُحدثه نفسه بالتمرد أو العصيان؛ فمَن لم تَردعه التحذيرات والعقوبات تردعه الصواريخ والمقاتلات.

وإذا كان شاذًّا ـ بكل المقاييس ـ أن تأتي الطائرات الأمريكية والبريطانية عبر القارات ومِن وراء المحيطات لتضرب شعب العراق ومنشآته بحجة «الدِّفاع عن النفس»؛ نفس الذين وطنهم وراء القارات والمحيطات! فإن هذا الشذوذ يَتم تقنينه وعولمته عندما تجتمع دول حلف الأطلنطي في عيده الخمسيني بأمريكا في إبريل ١٩٩٩م.

فهذا الحِلف الذي تَكَوَّن في إبريل ١٩٤٩ في ظل النظام العالمي ثنائي القبطية ـ نَصَّ ميثاقه على أنَّ مهامه خاصة بالدفاع عن «أرض الدول المشتركة فيه»: «لكن العولمة العسكرية قد غَيَّرت مهام هذا الحلف وطوَّرتها؛ فجعلتها «الدفاع عن مصالح» ـ وليس فقط «أرض» الدول المشتركة فيه»؛ فامتدت الذراع العسكرية للعولمة الغربية ـ تحت القيادة الأمريكية ـ إلى حيث يريدون، وأصبحت مُبررات من مِثْل: الأصولية الإسلامية، والتطرف، واضطهاد الأقليات المسيحية، وأسلحة الدمار الشامل، وبرامج التسلح النووي ـ والتي جعلتها العولمة مِن خصائص الدول العربية

والإسلامية دون غيرها من الدول! ـ أصبحت هذه المبررات أبوابًا مُشرعة للتدخل العسكري العولمي في شئون الدول المُتمردة على بيت الطاعة الأمريكي!

٦١ـ مستقبل العولمة بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية

الهلال العدد رقم (٥) ١ مايو ٢٠٠١

منذ صَكِّ الإعلام الغربي مصطلح العولمة، وأحله محل مصطلح «النظام العالمي الجديد»، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية ١٩٩١م، وهناك خلط ـ في دوائرنا الفكرية والإعلامية ـ بين مصطلح «العولمة»..

ومصطلح «العالمية» وهو خلط يُزيف المضامين، ويخلط الأوراق التي لا يجوز فيها الاختلاط، بل ويحول دون الحوار الجاد حول مفاهيم القضايا التي تُعبر عنها هذه المصطلحات ومقاصدها.. الأمر الذي يَستوجب البدء بتحرير وتحديد مضامين مصطلحي العالمية، والعولمة على وجه الخصوص.

فالعالمية نزعة إنسانية، وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول، ترى العالم «منتدى حضارات» بينها مساحات كبيرة من «المشترك الإنساني العام»، ولكل منها «هوية ثقافية تتميز بها»، ومصالح وطنية وقومية وحضارية واقتصادية وأمنية لابد من مراعاتها، في إطار «توازن المصالح»، وليس توازن القوى بين هذه الأمم والحضارات..

وإذا كانت عين الفاحص لا تُخطئ التمايز الحضاري في هذا المنتدى العالمي، عندما ترى الخصوصيات الحضارية لكلٍّ من الصين والهند واليابان والغرب والإسلام ـ وغيرها من الحضارات ـ فإن عقل الباحث لا يخطئ أيضًا تميز بعض هذه الحضارات بـ«المحلية»؛ مثل: الهند والصين واليابان ـ بينما تميزت ـ وتتميز ـ كل من الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية بصلاحية التمدد العالمي، وإمكانات العطاء

خارج الحدود الجغرافية التاريخية لشعوب هاتين الحضارتين.. تميزت بذلك النزوع العالمي الحضارة الأوربية ـ الغربية، منذ طورها الإغريقي ـ الروماني.. وتميزت به الحضارة الإسلامية منذ أن خرجت من بين دَفَّتي القرآن الكريم.

فمن القرآن الكريم وُلدت مقومات الأمة الإسلامية الواحدة، وخرجت الصبغة الإسلامية لحضارة هذه الأمة، وجاءت عالميتها كثمرة من ثمرات عالمية الرسالة الإسلامية والشريعة الإسلامية، التي شاء الله سبحانه وتعالى أن يختم بها شرائع السماء إلى الإنسان.. ولهذه الحكمة جاء الحديث القرآني عن هذه العالمية منذ العهد المكي للرسالة والدعوة: ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٤]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، فكانت هذه الأمة الإسلامية وحضارتها دائمة التحقق حيثما امتدت تعاليم الإسلام وقيمه وثقافته، على امتداد الزمان والمكان.

لكن هذه العالمية الإسلامية لا تعني ـ في الرؤية الإسلامية ـ انفراد الحضارة ـ الإسلامية بالعالَم، وإلغاءها للآخر الحضاري.. بل إنها تعني التفاعل والتدافع والتسابق مع الآخر، في ظل التأكيد على أن التعددية الحضارية والتنوع الثقافي والاختلاف في الشعوب والأمم والقبائل.. وفي الألوان والأجناس والأعراق.. وفي الأسنة واللغات ـ ومن ثَمَّ القوميات ـ وفي الشرائع والمِلل الدينية.. وفي المناهج والمذاهب والثقافات والحضارات ـ إن كل هذا التنوع والاختلاف هو القاعدة الطبيعية، والقانون التكويني، والسنة الإلهية التي لا تَبديل لها ولا تحويل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً

وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

فالناس سعيهم شتى؛ ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤]، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [البقرة: ١٤٨]، والتدافع والحراك والتسابق هو سبيل رأب الصدع وتعديل الخَلل وإعادة الميزان ـ الوسط.. العدل ـ إلى العلاقات بين الطبقات أو الأمم أو الحضارات، ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٤]، وليس الصراع الذي يصرع فيه ـ وبه ـ طرفٌ الأطرافَ الأخرى؛ فينفرد هذا الطرف بالساحة والثمرات والامتيازات؛ منهيًا التعدد والتنوع والاختلاف؛ ﴿صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧، ٨].

ذلك هو المفهوم الإسلامي للعالمية: نزوع عالمي يرى التعدد والتنوع والاختلاف القاعدة والقانون، ويؤمن أن التفاعل هو الوسط العدل بين العزلة وبين التبعية؛ فتصيح الصورة الحضارية للعالم هي صورة «منتدى الحضارات».

ولقد تميز هذا المفهوم الإسلامي للعالمية عن المفهوم الغربي للعالمية، ليس فقط في حقبتنا الراهنة ـ حقبة العولمة ـ وإنما منذ فجر الحضارة الأوربية الغربية.. فالنزعة المركزية لصيقة بالنموذج الحضاري الغربي منذ العصر الروماني؛ الذي رأى أصحابه أن الإنسان هو الروماني الحر وحده، ومَن عداه برابرة، وأن ما يتدين به الرومان هو الدين الوحيد، وما عداه واجب الاستئصال، ولقد طبقوا هذه النزعة الواحدية المركزية في عصر وثنيتهم بإبادة النصارى بعد تشريد اليهود، وفي عهد نصرانيتهم باضطهاد المذاهب النصرانية المخالفة لمذهبهم الملكاني، وامتد ذلك فيما عُرف بـ«الحروب الدينية» بين مذاهب النصرانية ـ الكاثوليكية والبروتستانتية ـ التي امتدت منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر (١٥٦٣ـ١٦٨٨)، أي: حتى عصر «التنوير»، والتي أُبيد فيها نحو عشرة ملايين، أي ٤٪ من سكان وسط أوربا[١].

(١) هاشم صالح، «التنوير الأوربي ردة فعل للاقتتال المذهبي»، صحيفة «الشرق الأوسط»، لندن، في ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٠م.

ثم واصلت هذه النزعة المركزية الغربية صراعها مع الآخر طوال عصر استعمار الغرب للأمم والبلاد والحضارات غير الغربية، وتم هذا الصراع والاستئصال على مختلف الصُّعد والميادين والجبهات؛ على الجبهة الفكرية بإبادة البُنى التحتية للمواريث الفكرية لحضارات الشعوب المُستعمرة[1]، وعلى الجبهة القِيمية باختراق منظومة القيم الخاصة بالشعوب المستعمرة، وعلى الجبهة الثقافية بتغريب المستعمرات، وعلى الجبهة اللغوية بفرنسة أو جلنزة ألسنة الشعوب المستعمرة، وعلى الجبهة الدينية بتنصير العالم بالنصرانية الغربية، وعلى الجبهة الاقتصادية بالنهب الاقتصادي الاستعماري، الذي بني رفاهية الغرب بالفائض الذي تحقق من إفقار الأمم والشعوب المستعمرة، وعلى الجبهة الأمنية بتحويل العالم إلى هامش للأمن الأوربي والغربي، وتسخير الشعوب المستعمرة وإمكاناتها وقودًا في الحروب الاستعمارية، كما كان الرومان والفرس يصنعون ـ قديمًا ـ مع الغساسنة والمناذرة في النظام العالمي القديم!

ذلك هو المفهوم الغربي لعالمية حضارته الأوربية.. مفهوم الواحدية الحضارية الذي يرى أن الحضارة الغربية هي وحدها العالمية والإنسانية، بل هي وحدها «الحضارة» التي يجب أن تكون النموذج الوحيد للتحضر والتقدم، والقالب الأوحد الذي يجب أن يَصب فيه العالَم جميعًا.

بل لقد رأى الغرب ـ ولا يزال يرى ـ أن الصراع والصدام هو الخيار الرئيسي في تحقيق هذه الواحدية الحضارية، ولذلك بسبب «الصبغة الصراعية» التي تماهت في بنية تكوين الحضارة الغربية، والتي أفصحت عنها ـ ثم بررت لها ـ النظريات الرئيسية التي صبغت فلسفة الأنوار الوضعية الأوربية وفِكر الحداثة الغربية وثقافتها. ففلسفة القوة والصراع والنفعية المتحللة من الأخلاق هي جوهر فلسفة السياسة الميكيافيلية، كما صاغها ميكيافيلي (١٤٦٩ـ ١٥٢٧م) في كتاب «الأمير». وفلسفة التاريخ عند هيجل (١٧٧٠ ـ ١٨٣١م) تقيم علاقات العصور على الصراع الذي ينسخ فيه الجديد القديم.

(١) الجبرتي، «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس»، (ص ٣١٠، ٣١١)، تحقيق: حسن محمد جوهر، وعمر الدسوقي، طبعة القاهرة، ١٩٦٩م.

والداروينية ـ كما صاغها داروين (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢م) في «أصل الأنواع» ـ تجعل الصراع هو قانون التقدم والتطور في عالم الحياة؛ فالبقاء للأصلح، والأقوى هو الأصلح للبقاء، ونسخة للآخرين ـ الضعفاء ـ هو القانون.

وكذلك الحال في الفكر الاجتماعي والعلاقات بين الطبقات ـ عند ماركس (١٨١٧ـ ١٨٨٣م) وغيره ـ وهو تطبيق للفلسفة العراقية الداروينية والهيجلية في الاجتماع؛ فالجديد يستأصل القديم، والطبقة الجندية يتم نموها على حساب فناء الطبقة السائدة، والعبودية قد نسخت المشاعية البدائية، ثم جاء الإقطاع فنسخ العبودية، ثم جاءت الرأسمالية فنسخت الإقطاع، ولقد بشرت الماركسية بنسخ الشيوعية وديكتاتورية البروليتاريا لليبرالية الرأسمالية.

وكأنما شعار هذه «الفلسفة الصراعية» ـ التي صبغت الحضارة الغربية ـ هو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وأبادتها!

وهذه النزعة المركزية الاستئصالية هي التي جعلت حتى مفهوم «الإنسان» في الحضارة الغربية: هو الإنسان الغربي وحده، ثم جعلت هذا الإنسان الغربي في عصر الاستعمار يمارس استئصال الآخر الحضاري والثقافي ـ براحة عجيبة للضمير، هي أشبه ما تكون بموت الضمير؛ لأنه يمارس ذلك الاستئصال كـ«رسالة»، وكإعمال للقانون العلمي والطبيعي، الذي يحكم عالم الأحياء والاجتماع ـ في عالم الحضارات والثقافات.

فاستئصال الشعوب ـ بالاستعمار الاستيطاني ـ في أفريقيا وفلسطين ـ هو تمدن وتحضر لهذه البلاد، وتنصير المسلمين هو تحقيق «الخلاص» لأرواح هؤلاء الكفار المحرومين، وإزالة المواريث الحضارية للشعوب غير الأوربية: هو تحرير لها من التخلف والرجعية والبدائية والجمود!

مفهوم العولمة: وإذا كان هذا هو مفهوم «العالمية» في الرؤية الإسلامية وفي الرؤية الغربية ـ فما هو الجديد المفاهيمي الذي يطرحه مصطلح «العولمة» الذي طرأ على الساحة الفكرية منذ سنوات.

إن الجديد في هذه العولمة الغربية ـ عن «العالمية الغربية ـ هو جديد في «الدرجة»،

وليس في «النوع»، فنحن أمام تصاعد في درجة النزعة المركزية الغربية، وتصاعد في حِدَّة التطبيق الغربي لهذه النزعة المركزية.

وأسباب هذا الجديد ـ جديد العولمة ـ هو التطورات الموضوعية الجديدة التي طرأت على العالَم، ومِن ثَمَّ على علاقة النظام الغربي بالعالم غير الغربي.

لقد مَرَّ الغرب في علاقات أُممه ودُوله القومية بعضها بالبعض الآخر ـ منذ عصر التنوير ـ بمراحل عدة: مرحلة الحروب الدينية، ومرحلة الحروب القومية، ثم جاءت مرحلة الحروب الاستعمارية، ثم شهدت العقود الأولى للقرن العشرين ذلك «الانشقاق الاجتماعي» بين الشمولية الشيوعية وبين الليبرالية الرأسمالية في قلب النموذج الحضاري الغربي، ولقد شغل هذا الانشقاق والشقاق الاجتماعي واستنفد الكثير من الطاقات الصراعية لقوى النظم الغربية، وانضم إليهما ـ نحو ربع قرن ـ صراع هذين القُطبين مع ـ الفاشية والنازية ـ وفي ظل هذه «الفرصة التاريخية» نمت حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمرة، واستفادت الدول التي حققت استقلالها السياسي عقب الحرب الاستعمارية العالمية الثانية من هامش الحرية الذي أتاحه لها الصراع الداخلي بين شِقَّي الحضارة الغربية؛ فحققت ـ بعد الاستقلال السياسي ـ مقادير متفاوتة من التنمية الثقافية والاقتصادية والعسكرية.

صحيح أنَّ التغريب كان تيارًا ضاغطًا على خيارات هذه الدول والشعوب، لكن التناقض الرئيسي في جسم الحضارة الغربية قد أتاح لشعوبنا مقادير من حرية الاختيار في إطار هذا التغريب الذي مَثَّل يومئذ «غواية الترغيب والترهيب»؛ لقد كان غواية تَستخدم أساليب الترغيب والترهيب، لكن ظَلَّت لنا معها مقادير لا بأس بها من حرية الاختيار.

فلما حدث وسقط النموذج الشمولي الماركسي ـ في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ـ وتوحَّدت قبضة الحضارة الغربية كما لم تتوحد من قبل ـ منذ عصر التنوير الأوربي ـ وتزامن ذلك مع ما اقتضاه الرعب والردع النووي من ضبط الغرب لتناقضاته الداخلية والاقتصادية عند حدود وسقف الصراع غير العنيف، واقترنت هذه اللحظة التاريخية بثورة متسارعة وغير مسبوقة في تقنيات وسائل الاتصال ـ في الفكر والثقافة والإعلام، وفي المال والاقتصاد ـ كان ذلك الصعود الجديد لنزعة

المركزية الغربية من طور العالمية بمفهومها الغربي، الذي أشرنا إلى خصائصه ـ إلى طور «العولة الغربية» التي أرادت ـ وتريد ـ إلغاء «هامش الاختيار» الذي كانت تتمتع به الشعوب والأمم والحضارات غير الغربية، وإحلال مرحلة «الاجتياح» محل مرحلة «غواية الترغيب والترهيب».

فالعولمة الغربية هي طور جديد على طريق النزعة المركزية الغربية والعالمية بمفهومها الغربي.. إنها طور الاجتياح الذي يَطمع في صب العالم داخل القالب الغربي ـ على مختلف الصُّعد والميادين الاقتصادية، والسياسية، والقيمية، والثقافية، والعسكرية، والتشريعية.. إلخ، إلخ.

إنها مرحلة «الطوفان الغربي» الذي هو ـ في الدَّعاوى الغربية ـ نهاية التاريخ، ومَن لم يركب في سفينة النموذج الحضاري الغربي طوعًا، فخطوط الصراع والإكراه معه وضده تُحددها خطوط الثقافات والحضارات[1].

وإذا كان واقع هذا الاجتياح العولمي الغربي هو الشاهد على صدق التحليل والتوصيف ـ فإن في مصطلح «العولمة» شاهدًا ودليلًا أيضًا..

فالعالمية ـ حتى بمفهومها الغربي ـ ونظرًا لملابسات التناقضات التي صاحَبتها لم تكن تحرمنا من هامش اختيار، أما هذه العولمة التي مثَّلت ـ وتمثل ـ طور وحدة القبضة الغربية وثورة التقنيات التي جعلت ـ وتجعل ـ العالم أشبه ما يكون بالقرية الكونية؛ مما يؤدي إلى تصاعد مخاطر الاختلالات في موازين القُوى على الأمم والحضارات المستضعفة، أما هذه العولمة فإن مصطلحها ـ حتى المصطلح ـ يُنبئ هو الآخر عن هذا الجديد الذي تُمَثِّله.

فالصيغة الصرفية «فوعلة» غالبًا ما تَعني الدمج المخطط والقَسري في قالب واحد، ونفي التنوع والتعدد والاختلاف.. نفهم ذلك ـ وقد عرفناه وعانيناه ـ عندما اكتوت شعوبنا بـ«الفرنسة، والجلزنة والروسنة والأمركة والأسرلة...»، إلخ، فهي ـ أي:

(١) انظر: د. محمد عمارة، «الحضارات العالمية: تدافع أم صراع»، سلسلة «في التنوير الإسلامي»، طبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٨م، و«مخاطر العولمة على الهوية الثقافية»، نفس السلسلة، والناشر، طبعة القاهرة، ١٩٩٩م.

العولة ـ مرحلة الاجتياح الغربي ـ وخاصة الأمريكي ـ لصبِّ العالم في قالب النزعة المركزية الغربية، على نحو غير مَسبوق، ودرجة لم يَسبق لها مثيل بفعل المستجدات الجديدة في بنية الحضارة الغربية؛ بتزايد «فرعونيتها وقارونيتها»، وبضبط تناقضاتها، وبفعل مستجدات عالم التقنيات وسلطان المعلومات.

ذلك عن تحرير وتحديد مفاهيم المصطلحات..

القسم الثانى

مقالات في تصحيح المفاهيم ومواجهة الشبهات

١ ـ مفاهيم الإعجاز القرآني

جريدة الأهرام، الإثنين ٢٢ من ربيع الآخر ١٤٣٩ ٢ إبريل ٢٠٠٨ العدد ٤٤٣٣٨٨ السنة ١٣٢

عندما تحدي القرآن جميع المكذبين بأنه الوحي المجسد لنبأ السماء العظيم ودعاهم ـ إن كانوا صادقين أن يجمعوا طاقاتهم وملكاتهم، ويجمعوا شركاءهم ومعبوداتهم، ليأتوا بعشر سور من مثل القرآن.. أو بسورة من مثله.. استخدم مصطلح المثل.. وذلك لحكمة بالغة لا يدركها إلا البلغاء، الذين يعرفون أسرار البلاغة التي بلغت الذروة في هذا القرآن الكريم.. ففي التشبيهات والمقارنات هناك عدة مصطلحات، لكل منها معني محدد في هذه التشبيهات والمقارنات.. هناك مصطلح الند.. وهو يعني المشاركة في الجوهر فقط.. وهناك مصطلح الشبه.. وهو يعني المشاركة في الكيفية فقط. وهناك مصطلح الشكل.. وهو يعني المشاركة في القدر والمساحة فقط.. لكن مصطلح المثل ـ كما يقول الراغب الأصفهاني [٥٠٢ هـ ١١٠٨م] في كتابه [المفردات في غريب القرآن] عام في جميع ذلك..أي معناه المشاركة في الجوهر..والكيفية..والكمية..والقدر..والمساحة ـ جميعا.

إن في القرآن سجعا..لكن وجود السجع في الكلام لا يجعل هذا الكلام مثل القرآن..وإن في القرآن آيات جاءت منظومة مثل نظم الشعر ـ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾ [آل عمران:٩٢] ـ لكن الشعر لا يماثل القرآن..إذ لابد للمثل من المشاركة في جميع الوجوه..وليس في وجه واحد من الوجوه..كذلك تميز القرآن وامتاز وفارق كل ألوان الإبداع البشري في الصنعة والإبداع..إنه قرآن عربي، لا تخرج كلماته وآياته وسوره عن حروف العربية ومفرداتها..ومع ذلك، فإن أرباب البلاغة قد اكتشفوا ـ ولايزالون يكتشفون ـ أن الإبداع والتركيب والصنعة في هذا القرآن الكريم قد تميزت وفارقت كل ما اعتاده البشر الذين استخدموا ذات المفردات، بما في ذلك صناعة الحديث النبوي، الذي صاغه الرسول ـ ﷺ ـ وهو الذي أوتي جوامع الكلم

ـ..ولذلك، فلقد أصاب الدكتور طه حسين [١٣٠٦ ١٣٩٣هـ ١٨٨٩ ١٩٧٣م] لأنه أحد بلغاء العصر ـ كبد الحقيقة، عندما قال:إن الكلام العربي:شعر..ونثر..وقرآن.. وعلى سبيل المثال، فإن أسلوب القرآن وصنعته بتفردات دون كل صناعات الأساليب البشرية ـ باستخدام كلمة المطر في العذاب والأذي والانتقام..أما في السراء فيستخدم كلمة التغيير للسلبي. .وفي الإيجابي يستخدم مصطلح الإصلاح!..و المرضع في القرآن ـ هي المرأة في فترة الرضاعة.. أما المرضعة فهي المرأة في حال الإرضاع!.. والجسم ـ في القرآن ـ يأتي للحي.. أما الميت فهو جسد!..و السنة تأتي للشمسية.. بينما العام يأتي للقمرية!.. والقسم يأتي لمطلق اليمين..بينما الحلف هو للحنث في اليمين!.. وهناك فارق بين المجيء وبين الإتيان في القرآن الكريم..فالمجيء يكون من مكان أو زمان قريب.. بينما الإتيان يستخدم في حالة المكان أو الزمان البعيد! وكلمة العباد تغلب في المؤمنين المطيعين، بينما كلمة العبيد تغلب في الكفار العصاة!.. ولقد جاءت السماء..في القرآن الكريم ـ مفردا وجمعا.. بينما جاءت الأرض مفردة فقط ودائما!.. وجاء البصر مفردا وجمعا، بينما جاء السمع مفردا فقط!.. وجاء النهار مفردا، وإذا جمع استخدام لفظ أيام ـ لا نهر ـ!.. وجاء الصراط مفردا وإذا أريد الجمع استخدم لفظ سبل!.. وجاء النور مفردا، لا جمعا!.. وجاءت الظلمات جمعا لا مفردا!.. وكان التزام الجمع في الألباب والأكواب والأصفاد والأباريق والسرابيل والأساطير والأرائك والعالمين، ولم يرد أي منها مفردا ففارقت الصنعة في القرآن الكريم كل صناعات الأساليب البشرية، بما في ذلك الحديث النبوي الشريف.

٢ـ مفاهيم السماحة الإسلامية

جريدة الأهرام، الأثنين ٩ يونيو٢٠٠٨ ٥من جمادى الآخر ١٤٢٩ هـ السنة ١٣٢ـ العدد٤٤٣٨٠

لقد بلغت الآفاق الإسلامية ـ في حقوق المواطنة ـ آفاقا لم تعرفها ديانة من الديانات ولا حضارة من الحضارات، قبل الإسلام ودولته التي قامت بالمدينة المنورة على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ قبل اربعة عشر قرنا

وكما مثل دستور هذه الدولة ـ الصحيفة والكتاب ـ أول نص دستوري يقيم كامل حقوق المواطنة وواجباتها بين الرعية المتعددة دينيا ـ المؤمنين واليهود فلقد مثل العهد الدستوري الذي كتبه رسول الله ـ ﷺ ـ وهو رئيس الدولة ـ للنصاري ـ عهده لنصاري نجران ـ مثل التجسيد والتقنين لكامل حقوق المواطنة وواجباتها.

ففي الأمور المالية قرر هذا العهد كامل العدل مع غير المسلمين من رعية الدولة الاسلامية، وجاء فيه ـ عن الخراج والضرائب ـ لا يجار عليهم، ولايحملون إلا قدر طاقتهم وقوتهم على عمل الأرض وعمارتها وإقبال ثمرتها، ولايكلفون شططا، ولايتجاوز بهم أصحاب الخراج من نظرائهم

وفيما يتعلق بدور عبادتهم، لم يكتف الإسلام بإباحة اقامة هذه الدور ـ من الكنائس والبيع ـ وإنما اعلن التزام الدولة الاسلامية بإعانتهم على إقامتها.. فجاء في هذا العهد الدستوري الذي كتبه لهم رسول الله ـ ﷺ:.. ولهم، إن احتاجوا إلى مرمة بيعهم وصوامعهم أو شيء من مصالح امورهم ودينهم، إلى رفد ـ[أي دعم وإعانة] من المسلمين وتقوية لهم على مرمتها، ان يرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولايكون ذلك دينا عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم، ووفاء بعهد رسول الله لهم، ومنة لله ورسوله عليهم!.

وفي حرية الاعتقاد، جعلها رسول الله ـ ﷺ ـ فريضة اسلامية مقدسة، وليست مجرد حق من حقوق الإنسان، يمنحها حاكم ويمنعها آخرون..فجاء في هذا العهد الدستوري:..ولا يجبر أحد ممن كان على ملة النصرانية كرها على الإسلام ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. ويخفض لهم جناح الرحمة، ويكف عنهم أذي المكروه حيث كانوا وأين كانوا من البلاد.

ومع تقرير كل هذه الحقوق ـ حقوق المواطنة ـ لغير المسلمين، من قبل الشريعة الاسلامية، وليس باستبعادها وعلى أنقاضها ـ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتي يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما

عليهم.. وحماية الأنفس والوفاء والأموال والاعراض وأماكن العبادة والحريات.. مع تقرير هذه الحقوق، قررت الشريعة الاسلامية واجبات المواطنة، فنصت على ان يكون الولاء والانتماء للوطن، وليس للأعداء الذين يتربصون بهذا الوطن ويكيدون لأهله.. فجاء في العهد النبوي للنصاري:.. واشترط عليهم أمورا يجب عليهم في دينهم التمسك والوفاء بما عاهدهم عليه، منها:ألا يكون أحد منهم عينا لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سره وعلانيته، ولا تؤوي منازلهم عدوا للمسلمين، ولايساعدوا أحدا من أهل الحرب على المسلمين بسلاح ولا خيل ولا رجال ولاغيرهم، ولايصانعوهم.. وأن يكتموا على المسلمين، ولايظهروا العدو على عوراتهم. هكذا قررت الشريعة الإسلامية ـ وليست العلمانية..كامل حقوق المواطنة وواجباتها، منذ اللحظة الأولى لقيام دولة الإسلام، الأمر الذي جعل الدولة الاسلامية قائمة على التعددية الدينية طوال تاريخ الإسلام.

مفاهيم الغيب

كل الديانات السماوية تؤمن بالغيب..وتجعل الإيمان بالغيب عقيدة من العقائد التي لا يكتمل الإيمان بدون التصديق بها..فهناك عالم الشهادة، الذي يشهده الإنسان، وتدرك حقائقه وقوانينه العلوم والعقول وأدوات الإدراك الإنسانية..وهناك عالم الغيب، الذي لا تدرك العقول الإنسانية ـ التي هي نسبية الإدراك ـ جوهر حقائقه وكنه مكوناته..وإن أدركت ـ بواسطة الأمثال التي يضربها الله للناس ـ تصورات مجملة لما في عالم الغيب هذا من حقائق ومكونات ـ ما رأتها عين.. ولا سمعتها أذن..ولا خطرت على قلب بشر.. والذين لا يؤمنون بعالم الغيب هم الماديون والدهريون وأصحاب الفلسفات الوضعية ـ القديمة والحديثة ـ وبعض المتدينين بالديانات الوضعية ـ غير السماوية ـ التي انتشرت في جنوب غربي آسيا.. أي عموم الذين لا يؤمنون إلا بما هو معقول ومحسوس، تدركه الحواس.

وهؤلاء الماديون والدهريون والوضعيون، مثلهم كمثل الإنسان الغبي الذي ينظر ببصره، فيري الأفق منطبقا على الأرض عند نهاية قدرته البصرية، فيحسب أن نهاية نظره وبصره هي نهاية الأفق!

وأنه لا وجود لشيء وراء هذا الذي يدركه بحاسة البصر.. فهو يؤله بصره، ويخرج حواسه من النسبية إلى الإطلاق.. ويحسب أن علمه النسبي ومداركه ومعارفه النسبية هي المطلق والكلي والمحيط.. فينكر ما وراء المادة المحسوسة..وينكر ما وراء مدركات الحواس.. ومن هؤلاء أولئك الذين صاحوا:لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده!.. مؤلهين العقل، ومخرجين قدراته من النسبية إلى الإطلاق!.. مع أنهم ـ في الوقت نفسه ـ يريدون نفي الإطلاق عن الحقائق والعقائد الدينية، التي هي علم إلهي، كلي ومطلق ومحيط!.. وفي مقابل هذا الغباء المادي، وضيق الأفق الدهري، الذي ينكر المغيبات التي لا تدركها الحواس الإنسانية، تأتي النظرة الإيمانية، التي اجتمعت عليها كل الديانات السماوية والشرائع الدينية، وأيضا الفلسفات الإلهية، على مر تاريخ الإنسان.. ولأن الإسلام ـ على وجه الخصوص ـ مؤسس الإيمان بالغيب على المنطق والعقل، فإنه يقول:إذا كان الإنسان تغيب عن مداركه حقائق ووقائع في عالم الشهادة الذي يدركه ويعيش فيه، بدليل أنه يكتشف اليوم ما كان مغيبا عنه وغيبا بالنسبة له في الأمس.. كما أنه يغيب عنه ـ من مكونات وحقائق عالم الشهادة ـ ما ليس غائبا عن غيره من الذين هم أكثر علما منه..فمن باب أولى أن تكون هناك مغيبات في عالم ـ أو عوالم أخرى ـ لا تدركها قدرات الإنسان النسبية الإدراك..

كذلك تقول الفلسفة الإيمانية الإسلامية، للماديين والدهريين الذين ينكرون وجود ما وراء مدركات الحواس: إذا كان هناك فارق بين الخالق المخلوق.. وفارق بين العلم الإلهي الكلي والمطلق والمحيط وبين العلم الإنساني الجزئي والنسبي.. فإن على الإنسان أن يؤمن بأن فوق كل ذي علم عليم، وأن يصدق بنبأ السماء العظيم الذي جاءت به الديانات، وقالت فيه:إن هناك عالما للغيب وراء عالم الشهادة، هذا الذي يعيش فيه الإنسان.. وإن الموت والبعث هو السبيل لانتقال هذا الإنسان من عالم الشهادة الفاني إلى عالم الغيب والخلود.

إن إنكار وجود ما لا تدركه الحواس ـ وهي نسبية الإدراك ـ هو غباء فلسفي!لا يليق بالعقلاء!؟

٣ ـ مفاهيم العلم النبوي

جريدة الأهرام الإثنين، ٢٤من ذى الحجة ١٤٢٩ هـ
٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨م، السنة ١٣٣ـ العدد٤٤٥٧٦

في علوم السنة النبوية علم خطير يغفل عنه الكثيرون.. حتي إنك لاتجد له مقررا دراسيا في أقسام الحديث النبوي المنتشرة في الكليات الشرعية بالجامعات الإسلامية!!.. وهذا العلم هو علم أقسام السنة أو أقسام العلم النبوي. وفق تسمية بعض الأصوليين

ومن الذين كتبوا عن هذا العلم ـ في تراثنا القديم والحديث ـ الأئمة القرافي ـ أحمد بن إدريس [٦٨٤هـ ١٢٨٥م] وولي الله الدهلوي [١١١٠ ١١٧٩هـ ١٦٩٩ ١٧٦٢م] والخضر حسين [١٢٩٣ ١٣٧٧هـ ١٨٧٦ ١٩٥٨] وعلى الحفيف [١٣٠٩ ١٣٩٨هـ ١٨٩١ ١٩٧٨م] والطاهر بن عاشور [١٢٩٦ ١٣٩٣هـ ١٨٧٩ ١٩٧٣م] والشيخ شلتوت [١٣١٠ ١٣٨٣هـ١٨٩٧ ١٩٦٣م] الذي قال عن أقسام السنة النبوية: ينبغي أن يلاحظ أن كل ماورد عن النبي ـ ﷺ ـ ودون في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته، على أقسام:

أحدها: ماسبيله سبيل الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور، والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية، والشفاعة، والمساومة في البيع والشراء.

ثانيها: ماسبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، كالذي ورد في شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره.

ثالثها: ماسبيله التدبير الإنساني أخذا من الظروف الخاصة، كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية، وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة، والكمون والكر والفر، واختيار أماكن النزول، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحي الظروف والدربة الخاصة وكل مانقل عن هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا، يتعلق به طلب الفعل أو الترك، وإنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول ـ ﷺ ـ فيها تشريعا ولامصدر تشريع.

رابعها: ماكان سبيله التشريع، وهو على أقسام:

أولا: مايصدر عن الرسول ـ ﷺ ـ على وجه التبليغ بصفة أنه رسول، كأن يبين مجملا في الكتاب، أو يخصص عاما، أو يقيد مطلقا، أو يبين شأنا في العبادات، أو الحلال والحرام، أو العقائد والأخلاق، وشأنا متصلا بشيء مما ذكر.وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة، فإن كان منهيا عنه، إجتنبه كل إنسان بنفسه، ولايتوقف في ذلك على شيء سوي العلم به والوصول إليه.

ثانيا: مايصدر عنه ـ ﷺ ـ بوصف الإمارة والرياسة العامة لجماعة المسلمين، كبعث الجيوش للقتال وصرف أموال بيت المال في جهتها، وجمعها من محالها، وتوليه القضاة والولاة، وقسمة الغنائم، وعقد المعاهدات، وغير ذلك مما هو من شأن الإمامة والتدابير العامة لمصلحة الجماعة.وحكم هذا أنه ليس تشريعا عاما، فلايجوز الإقدام عليه إلا بإذن الإمام، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طلبه.

ثالثا: مايصدر عنه ـ ﷺ ـ بوصف القضاء، فإنه كما كان رسولا يبلغ الأحكام عن ربه، ورئيسا عاما للمسلمين ينظم شئونهم ويدبر سياستهم، كان عليه الصلاة والسلام مع ذلك قاضيا، يفصل في الدعاوي بالبينات: أو الأيمان أو النكول.وحكم هذا كسابقها ليس تشريعا عاما، حتي يجوز لأي إنسان أن يقدم عليه بناء على قضائه به، وفصله فيه بحكم معين بين من حكم بينهم، بل بتقيد المكلف فيه بحكم الحاكم، لأن الرسول تصرف فيه بوصف القضاء، ومن هذه الجهة لايلزم المكلف إلا بقضاء مثله، فمن كان له حق على آخر، ويجحده، وله عليه بينة، فليس له أن يأخذ حقه إلا بحكم الحاكم، لأن هذا هو الذي كان شأن أخذ الحقوق عند التجاحد على عهد الرسول ـ ﷺ ـ تلك هي أقسام السنة النبوية..والتي أدي غيابها إلى بلبلة واسعة في هذا الميدان؟!

٤ـ مفاهيم الشهادة.. والإشهاد

الأهرام الأثنين، ١٢ من ذى القعدة ١٤٢٩ هـ/ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨السنة ١٣٣ ـ العدد ٤٤٥٣٤

على عكس مايظن كثير من الإسلاميين والعلمانيين فإن الإسلام لا ينتقص من أهلية المرأة، ولا يجعلها في الشهادة نصف إنسان..أما سبب الظن الخاطئ، الذي وقع

فيه الذين لا يفقهون فهو عدم التمييز بين مفهوم الشهادة ومفهوم الإشهاد وفي بيان هذه الحقيقة يقول فقيه العصر الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ ١٣٨٣هـ / ١٨٩٣ ١٩٦٣م): ليس صيحا أن الإسلام ينتقص من أهلية المرأة في الشهادة، فقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ليس واردا في مقام الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ﴾ فالمقام مقام استيثاق على الحقوق، لامقام قضاء بها، والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما. وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل، لا يثبت بها الحق، ولا يحكم بها القاضي، فإن أقصى ما يطلبه القضاء هو البينة وقد حقق العلامة ابن القيم [٦٩١ ٧٥١هـ / ١٢٩٢ ١٣٥٠م] أن البينة في الشرع أعم من الشهادة، وأن كل ما يتبين به الحق ويظهره، هو بينة يقضي بها القاضي ويحكم، ومن ذلك يحكم القاضي بالقرائن القطعية، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها.

وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متي اطمأنوا إلى تذكرها، وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه.هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها كالولادة والبكارة وعيوب النساء في القضايا الباطنية، وعلى أن منها ما تقبل فيه شهادة الرجل وحده وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوي على تحملها، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقا لثبوت الحق واطمئنان القاضي إليها.وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معا.

ومالنا نذهب بعيدا، وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل سواء بسواء في شهادات اللعان وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجه وليس له على مايقول شهود ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور:٦ ـ ٩].

أربع شهادات من الرجل، يعقبها استمطار لعنة الله عليه، إن كان من الكاذبين ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة، يعقبها استمطار غضب الله عليها، إن كان من الصادقين فهذه عدالة الإسلام في توزيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة، وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء هكذا ميز الشيخ شلتوت وقبله ابن تيمية وابن القيم بين الإشهاد الذي هو نصيحة لصاحب الدين وبين الشهادة التي هي بينة يحكم بها القاضي، ويتساوي فيها النساء والرجال.

٥ـ الرد على دعاوى علمنة الإسلام

جريدة الأهرام، الأثنين ٢٧ شوال ١٤٢٩هـ، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨م السنة ١٣٣ـ العدد ٤٤٥٢٠

عندما صدر كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥ ـ ١٣٨٦ هـ، ١٨٨٨ ـ ١٩٦٦م) عام ١٩٢٥م، داعيا إلى علمنة الإسلام وفصل الدين عن الدولة، رافعا شعار: (يا بعد ما بين السياسة والدين)، أثار واحدة من أكبر المعارك الفكرية في القرن العشرين، لا في مصر وحدها وإنما على امتداد عالم الإسلام وفي مواجهة هذه الدعوى، صدرت كتب كثيرة تردها، وتؤكد العلاقة العضوية بين الدين والدولة في الإسلام. ومن أهم هذه الكتب كان كتاب (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) للعلامة الشيخ محمد الخضر حسين (١٢٩٣ ـ ١٣٧٧هـ، ١٨٧٦ ـ ١٩٥٨م) صاحب التاريخ العريق في الجهاد السياسي والفكري، والذي تولى مشيخة الأزهر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وفي الرد على دعوى فصل الإسلام عن الدولة والسياسة قال الشيخ الخضر في دراسته (ضلالة فصل الدين عن السياسة): (ثلاث حقائق كل واحدة منها شطر من الإسلام):

١ ـ عموم رسالة محمد ﷺ.

٢ ـ واشتمال شريعته بنصوصها وأصولها على أحكام ما لا يتناهى من الوقائع.

٣ ـ وكون هذه الشريعة أحكم ما تساس بهه الأمم.

فمن أنكر واحدة من هذه الحقائق الثلاث فقد ابتغى في غير هداية الإسلام سبيلا إن من يدعي أن الإسلام توحيد وعبادات، ويجحد أن يكون في حقائقه ما له مدخل في القضاء والسياسة هو غير مؤمن بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن.

لقد جاء الإسلام بأحكام وأصول قضائية، ووضع في فم السياسة لجاما من الحكم، ومن ينكر ذلك فقد تجاهل القرآن والسنة، ولم يحفل بسيرة الخلفاء الراشدين، الذين كانوا يزنون الحوادث بقسطاس الشريعة، ويرجعون عند الاختلاف إلى كتاب الله وسنة رسوله.

إن في القرآن الكريم أحكاما كثيرة ليست من التوحيد ولا من العبادات، كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام النكاح، والطلاق واللعان والولاء والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والمواريث وأحكام القصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزاني وقاذف المحصنات وجزاء الساعي في الأرض فسادا، بل في القرآن آيات حربية فيها ما يرشد إلى وسائل الانتصار، وفي السنة الصحيحة أحكام مفصلة في أبواب من المعاملات والجنايات، وفي سيرة أصحاب رسول الله ـ وهم أعلم الناس بمقاصد الشريعة ـ ما يدل دلالة قاطعة على أن للدين سلطانا على السياسة، الأمر الذي يدل على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينا آخر وسماه الإسلام!

وليس في الإسلام سلطة دينية تشبه السلطة الكاثوليكية، وإنما السلطة الدينية في الإسلام لكتاب الله وسنة رسوله ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ إن فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم

حقائق الدين، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين، ولو أعلن المسلمون فصل الدين عن السياسة لظلوا بغير دين.

وليست مصيبة المسلمين في تركهم السياسة مربوطة بالدين ـ كما يزعم البعض ـ وإنما في ذهولهم عن تعاليم دين لم يدع وسيلة من وسائل النجاة إلا وصفها، ولا قاعدة من قواعد العدل إلا رفعها هكذا كانت المواجهة الفكرية مع أول كتاب دعا إلى علمنة الإسلام.

٦ـ الحداثة الغربية.. والتجديد الإسلامي

موقع عربى ٢١ الأثنين، ١٩ فبراير ٢٠١٨ ١٦:١٠ م

من مظاهر الغش الثقافي في حياتنا الفكرية المعاصرة:تقديم الحداثة الغربية على أنها هي التجديد الإسلامي الداعي إلى التقدم، ورفض الجمود والتقليد.. بينما حقيقة الحداثة الغربية مجافية للتجديد الإسلامي بتأكيد وإطلاق.

إن الإسلام عقيدة وشريعة ومنظومة للقيم والأخلاق.. وفي هذه الثوابت الإسلامية لا يرد أي تطور ولا تغير ولا تجديد.. قد يرد التجديد في اجتهادات المجتهدين في فهم هذه الأصول، وفي الصور التي تقدم وتنزل بها على الواقع الفكري المعين... لكن دون أي يمس هذا التجديد أصول العقيدة والشريعة والأخلاق، التي تظل أرضا مشتركة جامعة لمذهب الأمة عبر الزمان والمكان.

لكن لأن في النسق الفكري الإسلامي أصولا وفروعا، وثوابت ومتغيرات، كان التجديد في الفروع والمتغيرات هو السبيل لجعل الأصول صالحة للعطاء ولمواكبة المستجدات في كل زمان ومكان.. فالشريعة كليات ومباديء وأطر حاكمة وفلسفة تشريع أكثر منها تفاصيل تشريعات، ولذلك تظل هذه الشريعة ـ التي هي وضع إلهي ثابت ـ قائمة وحاكمة عبر الزمان والمكان.. بينما يأتي الفقة الإسلامي، الذي هو اجتهادات المجتهدين في فقه الواجبات والأحكام، وفي فقه الواقع المعيش، وعقد القرآن بينهما، ليستمد من الشريعة الثابتة الفروع والأوراق التي تظل النوازل

والمستجدات.. وبهذه الاجتهادات والتجديدات في الفروع تظل ثوابت الشريعة صالحة ـ دائما وأبدا ـ لكل زمان ومكان.

وقد يرد التجديد لثوابت الاعتقاد، لكن ليس بمعني التطوير، وإنما بمعني إزالة غبار البدع والخرافات عن ثوابت الاعتقاد، لتعود لهذه العقائد، فاعليتها في حياة المؤمنين... كما يعود للسيف مضاؤه وفعله عندما يتجدد بإزالة الصدأ الذي علاه

ولأن الإسلام هو الشريعة الخاتمة والخالدة، كان التجديد فيه سنة إلهية وقانونا ماضيا إلى يوم الدين، ليس له تبديل ولا تحويل.. وفي تأكيد هذه الحقيقة جاء حديث رسول الله ـ ﷺ ـ الذي يقول: يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها ـ رواه أبو داود ـ وكذلك حديث جددوا إيمانكم قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا؟ قال: أكثروا من قول لا إله إلا الله ـ رواه الإمام أحمد.

ولقد أصبح هذا التجديد الإسلامي موضوعا لفن من فنون التأليف في الحضارة الإسلامية، كتبت فيه المجلدات أما الحداثة الغربية، فهي أمر مختلف عن هذا التجديد الإسلامي بتعميم وإطلاق.. فعلى حين يستصحب التجديد الإسلامي الثوابت ويجدد في المتغيرات، ويحافظ على الأصول، ويجدد في الفروع.. نجد الحداثة الغربية قد مثلت انقلابا على اللاهوت الديني، وجعلت الإنسان ـ بدلا من الله ـ محور الثقافة، بل وألهت الإنسان عندما جعلته سيد الوجود، ونقلت العقل من النسبي إلى المطلق عندما رفعت شعار: لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده.. فألهت الإنسان وألهت العقل، ضمن ثورتها على الكنيسة، ولاهوتها، الأمر الذي حول هذه الحداثة إلى دين طبيعي قوامه العقل والعلم والفلسفة، حاولت النهضة الأوروبية الحديثة إحلاله محل الدين السماوي!... وأقامت ـ بهذه الحداثة ـ قطيعة معرفية كبري مع الموروث، ومع الموروث الديني على وجه الخصوص.

ولهذا الاختلاف الجذري بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية، اختلفت مقاصد قراءة النصوص الدينية في حضارتنا الإسلامية عنها في الحداثة الغربية.. فنحن نقرأ النص الديني لنعرف المقاصد الإلهية والمعاني الربانية، والأحكام الدينية التي أرادها الله سبحانه وتعالي بينما جاءت آليات الحداثة الغربية في قراءة

النص الديني لتفرغه من معانيه.. فبعد أن أحلت الإنسان محل الله... بل وحكمت بموت الإله قالت بنظرية موت المؤلف وجعلت القاريء ـ كل قاريء ـ هو المؤلف الحقيقي!.. وأباحت لكل قاريء أن يحل الدلالة و المغزي محل المعني الذي أراده صاحب النص!.. ففي التأويل الإسلامي المضبوط بضوابط اللغة والعقيدة ـ يظل القاريء باحثا عن المعني وعن معني المعني أي باحثا عن المعاني العميقة التي أودعها صاحب النص وراء ظواهر الألفاظ.. بينما قالت الهير مينو طبقا Herme-neutics الحداثية الغربية: إن القاريء هو الذي ينتج النص، ويصبح هناك عدد من النصوص بعدد القراء الذين يتلقون النص الواحد!

ولأن هدف هذه الحداثة الغربية هو تفريغ الدين الإلهي من مقاصده وأحكامه الإلهية، لإحلال الدين الطبيعي محل الدين الإلهي ليتم عزل السماء عن الأرض ـ بالعلمانية الشاملة ـ جاء الإعلان عن أن الهدف هو إقامة القطيعة المعرفية الكبري مع التقاليد الدينية والقيم الدينية.. وبتعبير الفيلسوف الفرنسي بول ريكور:.. فإن الهيرمينو طبقا تبدأ عندما لا نكون مسرورين بالانتماء إلى تقليد متوارث، فنقطع علاقة الانتماء لمنحها دلالة ما.. فيصبح السؤال هو: ما الفهم؟ وليس: ما معني هذا النص أو ذاك من النصوص المقدسة أو الدنيوية... ولقد أصبح بإمكان القاريء أن يستخرج من النص دلالة ليست ما قصد إليها المؤلف نفسه.. وواحد من أهم أهداف أي هيرمينو طبقا هو المباعدة إزاء معني النص، أي إزاء نظام القيم الذي يقوم عليه النص.. بحيث يصبح الوحي هو ما يوحيه القاريء وعالمه وواقعه، وليس ما يوحيه الله!!

بينما ضبط فلاسفة الإسلام تأويل النص الديني بضوابط اللغة والاعتقاد ـ حتي لا يكون تأويلا عبثيا فقالوا عنه: إنه صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معني يحتمله إذا كان المحل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة، وغير مخل بعادة اللسان العربي وشروطه في الانتقال من الحقيقة إلى المجاز هكذا اختلف التجديد الإسلامي عن الحداثة الغربية.. لإقامة القطيعة مع الدين، حتي ولو أبقت على ما جاء به من ألفاظ؟!

٧ـ بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية

الأهرام، الخميس ٩ من جمادي الأول ١٤٣٤ هـ ٢١ مارس ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦١٢٦

لا مشاحة في المصطلحات، فالمصطلح كالوعاء، يستخدمه كل إنسان من أية ثقافة أو حضارة أو دين، لكن هناك مشاحة في المفهوم والمضمون والمحتوى للمصطلح، وفق تمايز واختلاف الثقافات والحضارات، وعلى سبيل المثال:

ـ فالتجديد: هو البعث والإحياء لثوابت الدين وأصوله، مع التطور في فقه الفروع، مواكبة لمستجد الواقع المعين، وحفاظا ـ في ذات الوقت ـ على صلاح وصلاحيات الثوابت والأصول الدينية لكل زمان ومكان.. فثوابت (الأصالة) ـ في التجديد ـ هي ثوابت (المعاصرة)، ولذلك، كان لكل معاصرة أصالتها، ولكل أصالة معاصرتها.

أما الحداثة: فإنها القطيعة المعرفية الكبرى مع الموروث، ومع الموروث الديني على وجه الخصوص، فهي الثقافة المتحورة حول الإنسان ـ بدلا من الله ـ والتي تنسخ النقل والوحي بإنكاره وجحوده، أو بالتأويل الذي يفرغه من محتواه، والذي يجعل الإلهي إنسانيا، والميتافيزيقي فيزيقيا، وما وراء الطبيعة طبيعيا، إنها ـ (الحداثة) ـ النزعة (التاريخانية) التي تحيل معاني الوحي وأحكامه إلى مستودع التاريخ، والتي تحل (الدين الطبيعي) ـ القائم على العقل والعلم ـ محل الدين الإلهي ـ القائم على الوحي والعقل، إنها نزعة (موت المؤلف) التي تجعل قارئ النص الديني هو مؤلفه، الذي يرى فيه ما يرى، وليس الباحث عن مراد الله في هذا النص الديني، إنها النزعة التي ترى الإنسان سيد الكون، ونزعة إحلال العقل محل النقل، وجميعها نزعات ينكرها التجديد الإسلامي، الذي يلتزم الثوابت، ويجدد في المتغيرات، والذي يرى الإنسان سيدا في الكون، وعبدا لسيد الكون، والذي يجمع بين العقل والنقل، دون أن يحل أحدهما محل الآخر، ويرى في معاني الوحي مراد الله، لا تأليف القراء المتأولين للنص الديني.

ـ وعندما جاءتنا هذه الحداثة الغربية ـ مع الغزو الفكري ـ نقلت إلينا ـ ضمن ما نقلت ـ نزعة (أنسنة الدين) أي جعله إفرازا بشريا، وليس وحيا ووضعا إلهيا، وعلى سبيل المثال:

١ ـ كتب الدكتور محمد أحمد خلف الله (١٩١٦ ـ ١٩٩٧م) في (الفن القصصي): (إن القرآن بشري الأسلوب، إنساني العبارة، وإنا لا نتحرج من القول بأن القرآن أساطير)!

٢ ـ وطالب الدكتور حسن حنفي (بالانتقال من العقل إلى الطبيعة، ومن الروح إلى المادة، ومن الله إلى العالم، ومن النفس إلى البدن، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك، ومن العقيدة إلى الثورة، وتحويل الإلهيات إلى إنسانيات، والتخلي عن مصطلحات علم أصول الدين، مثل الله والرسول والدين والجنة والنار والثواب والعقاب، لأنها ألفاظ غير إنسانية، وتجاوز الحس والمشاهدة)!

٣ ـ وقال الدكتور نصر أبو زيد (١٩٤٣ ـ ٢٠١٠م): (إن القرآن نص بشري، ومنتج ثقافي، من الواقع تكوّن، فالواقع هو الذي أنتج النص، والواقع أولا والواقع ثانيا والواقع أخيرا، فهو ديالكتيك صاعد وليس ديناميكيا هابطا، والحي والنبوة مستوى من (قوة المخيلة) ـ أعلى من مستوى الشاعر والعارف ـ ليست مفارقة للواقع، بل هي جزء من مفاهيم الثقافة ونابعة من مواضفاتها)!!

هكذا حدث (الغش الثقافي) عندما حدث الخلط بين مفاهيم التجديد الإسلامي وبين مفاهيم الحداثة الغربية.

٨ـ تحرير مضامين المصطلحات (١ـ٢)

موقع عربى ٢١ ، الأحد، ١٨ يونيو ٢٠١٧ ٠٣:٤١ م

في عالم يموج بالمفاهيم المغلوطة، والمقولات المغالية، والمصطلحات التي لم يتم تحرير مضامينها، وبعد أن تجاوزت هذه المفاهيم والمقولات والمصطلحات ميدان الفكر إلى حيث فجّرت وتفجّرت عنفًا دمويًا، عانى ويعاني منه ملايين العباد في كثير من البلاد، فمن الواجب المبادرة إلى تحديد المفاهيم وتحرير المقولات، وبيان المضامين العلمية الدقيقة للمصطلحات؛ وذلك لترشيد الفكر، ودعوة كل الفرقاء من كل الديانات والمذاهب والاتجاهات إلى كلمة سواء.

وهنا سنسعى في خلاصات موجزة، تحرر وتجلّي المضامين الدقيقة لأهم المصطلحات والمقولات التي سببت وتسبب هذه البلبلة الفكرية، التي أوقعت قطاعات من الناس في التطرف الفكري، والتي دفعت البعض إلى السقوط في مستنقع العنف الدموي.

وفي مقدمة هذه المصطلحات والمقولات، وعلى سبيل المثال:

١ـ مصطلح الحاكمية:

صحيح أننا نؤمن إيمانًا عميقًا بالحاكمية الإلهية: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ﴾، لكن الفكر السطحي والمنحرف هو الذي يقيم تناقضًا بين حاكمية الله سبحانه وتعالى وحاكمية البشر المؤمنين بالحاكمية الإلهية، وفي القول بهذا التناقض المزعوم تجاهل لنظرية الاستخلاف الإلهي للإنسان كي يقيم هذه الأرض لله وحاكميته، لقد استخلف الله سبحانه وتعالى داود عليه السلام ليحكم بين الناس بالحق، الذي هو حكم الله: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

فحاكمية البشر الملتزمة بالشريعة الإلهية هي التجسيد لحاكمية الله، حتى لقد قال الإمام ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ/ ٩٩٤ ـ ١٠٦٤م)، «إن من حكم الله أن جعل الحكم لغير الله».

وهذا المنهاج الإلهي في الاستخلاف للإنسان عام في كل ميادين الفكر والحياة، فلله العزة جميعًا، وللإنسان الخليفة عزة هي من عزة الله وعزة رسوله ﷺ، والشفاعة لله جميعًا، وللإنسان الخليفة شفاعة يأذن بها الله، والقوة لله جميعًا، والمؤمن القوي، والذي يعد القوة لحماية الحق، أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، والمال مال الله، ومع ذلك فالله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الحياة، والاستثمار والانتفاع والاستمتاع بالأموال والثروات، ومع ذلك فمن البشر من هم أولوا الأمر، طاعتهم في الحق من طاعة الله ورسوله، فلا تناقض إطلاقًا بين حاكمية الله وسيادة شريعته، وحكم الأمة التي هي مصدر السلطات.

٢ـ مصطلحات الجاهلية والتكفير:

لقد انطلق الغلاة وأصحاب الفكر المنحرف من افتعال التناقض بين الحاكمية الإلهية والحاكمية البشرية، إلى الحكم بالجاهلية، ومن ثم بالكفر على المجتمعات التي ارتضت الديمقراطية أداة للحكم، متجاهلين أن هذه الديمقراطية كآليات لإدارة مؤسسات الدولة، فضلًا عن أنها البديل للاستبداد والدكتاتورية والطغيان، فإنها ـ كآليات ـ إنما تترجم عن الشورى الإسلامية، التي هي في جوهرها المشاركة في صنع القرار. ولذلك، فإن الاستفادة من آليات الديمقراطية ـ مع نشأتها خارج عالم الإسلام ـ هي استلهام للحكمة التي هي ضالة المؤمن بصرف النظر عن أهلها وعن الفضاءات الفكرية والسياسية التي نشأت فيها.

ثم إن البلاد الإسلامية التي استلهمت هذه الديمقراطية تؤكد دساتيرها أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس والرئيس لتشريعاتها وقوانينها، ومن ثم فهي محمية من أي مفاهيم فلسفية مخالفة للشريعة الإسلامية عرفتها وتعرفها بعض المجتمعات الديمقراطية الغربية.

وإذا كانت الحاكمية البشرية بهذا المفهوم لا علاقة لها بالجاهلية التي يتحدث عنها أهل الغلو والتطرف، فإن هؤلاء الغلاة قد انحرفوا بمصطلح الجاهلية عن معناه اللغوي والاصطلاحي في حضارتنا الإسلامية، فالجاهلية في معناها الدقيق هي «زمن الفترة بين رسولين، عندما يكون الشرك هو محور الاعتقاد».

كما أن وجود شوائب جاهلية في المجتمعات الإسلامية لا يعني أنها جاهلية بتعميم وإطلاق، فلقد قال ﷺ لأبي ذر الغفاري الذي ما أقلّت الغبراء، ولا أظلّت الخضراء، أصدق لهجة منه: «يا أبا ذر، إنك امرؤ فيك جاهلية»، فوجود شوائب جاهلية، يسعى دعاة الإصلاح إلى تنقية هذه المجتمعات منها، لا يعني جاهلية هذه المجتمعات بتعميم وإطلاق.

وبهذا التحرير لمصطلح الجاهلية ينتفي الحكم على مجتمعاتنا الإسلامية بأنها مجتمعات كافرة، تحكمها دول كافرة، إذ الإيمان ـ الذي هو نقيض الكفر ـ هو تصديق قلبي يبلغ مرتبة اليقين، وعلم حقيقة هذا التصديق القلبي خاص بالله سبحانه وتعالى الذي يعلم وحده خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

كما أن الخلافات والاختلافات التي تمايز بين فرقاء الناس في مجتمعاتنا الإسلامية إنما هي خلافات واختلافات في السياسة، وحول الدولة، والدولة والسياسة عند أهل السُّنة والجماعة ـ الذين يمثلون ٩٠٪ من أمة الإسلام ـ هي من الفروع والفقهيات، وليست من العقائد، ومعايير الاختلاف في السياسات والفقهيات هي «الصواب، والخطأ» و«النفع والضرر»، وليست «الإيمان، والكفر» الذي هو وقف على الخلاف في أمهات الاعتقاد، ولذلك كانت التعددية في السياسات والفقهيات سُنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، بينما لا تعددية في أمهات الاعتقاد.

ولهذه الحقائق، التي جهلها أو تجاهلها الغلاة والمتطرفون، سادت حضارتنا في تراثنا وفي فقهنا مقولات التحذير من التكفير، فقال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ/ ١٠٥٨ ـ ١١١١م): «إن التكفير فيه خطر، والسكوت عنه لا خطر فيه، وإن الخطأ في أصل الإمامة وتعيّنها وشروطها وما يتعلق بها (أي في كل ميادين السياسة) لا يوجب شيء منه التكفير، وإن المبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل، والذي ينبغي أن يميل المحصّل إليه هو الاحتراز من التكفير ما وجد إليها سبيلًا، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة هو أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم».

ولقد جهل الذين سقطوا في مستنقع التكفير من الذين يتمسحون بشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م) ما قاله في التحذير من التكفير، وذلك مثل قوله: «والذي نختاره ألا نكفر أحدًا من أهل القبلة»، «وأهل البدع هم الذين يبتدعون أقوالًا لا يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها، ويستحلون دمه، أما أهل السُّنة، فإنهم لا يبتدعون قولًا، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفهم، مكفرًا لهم، مستحلًا لدمائهم، كما لم يكفّر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلى ومن والهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم، ومن يكفّر الأئمة المخالفين له فهو مستحق للعقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين».

وفي العصر الحديث، قال الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ ـ

١٩٠٥م): «لقد اشتهر بين المسلمين، وعُرف من قواعد دينهم، أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر».

٣ـ مصطلح الخلافة:

لقد كانت الخلافة في التاريخ الإسلامي هي النظام السياسي الذي حقق أهدافًا ثلاثة:

أ ـ وحدة الأمة.

ب ـ تكامل ـ وليس وحدة ـ أقطار وأقاليم دار الإسلام.

جـ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية.

ولأن نُظم الحكم هي المؤسسات التي تجسّد السلطة في المجتمعات، فإن هذه النظم ـ ومنها نظام الخلافة ـ هي نُظم مدنية، تصنفها الأمة، وتطورها وتغيرها حتى تحقق المقاصد المبتغاة من ورائها، وهذه النظم تكون إسلامية بقدر تحقيقها لمقاصد الشريعة الإسلامية، ولذلك، فإن أي نظام سياسي يحقق وحدة الأمة، وتكامل أقطار دار الإسلام، وتطبيق الشريعة الإسلامية هو نظام إسلامي، حتى ولو لم نسمِّه خلافة، فالعبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالأسماء والأشكال.

ولو أن الشرق الإسلامي قد أقام ـ كما فعل الغرب الأوروبي ـ سوقًا اقتصادية وتجارية مشتركة، واتحادًا جمركيًا، ودفاعًا مشتركًا، ومؤسسات برلمانية مشتركة، وأمانة مشتركة للسياسات الخارجية، وقضاء لحقوق الإنسان؛ لأصبحت منظمة التعاون الإسلامي هي الشكل المعاصر للخلافة الإسلامية التاريخية.

ولقد كان هذا التصور مطروحًا في المدرسة الإصلاحية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فرائد هذه المدرسة جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ـ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ـ١٨٩٧م)، هو الذي جمع بين شعار «مصر للمصريين» وشعار «الجامعة الإسلامية»، وكتب ـ هو والإمام محمد عبده ـ في «العروة الوثقى» سنة ١٨٨٤م عن هذا التصور، فقال: «من أدرنة بتركيا إلى بيشاور بباكستان دول إسلامية متصلة الأراضي، متحدة العقيدة، يجمعهم القرآن، أليس لهم أن يتفقوا على الذب والإقدام،

كما اتفق عليه سائر الأمم؟ فالاتفاق من أصول دينهم، وهو يحوّل عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من جميع الجوانب، لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصًا واحدًا، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، وكل ذي مُلك على مُلكه، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع، فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه، ألا إن هذا، بعد كونه أساسًا لدينهم، تقضي به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات».

فلا تناقض ـ إذن ـ بين وجود الدول الوطنية والقطرية والقومية، والتضامن والتكامل الذي يجمعها، أما الذين لا يتصورون الخلافة إلا حزبًا يراها الحل السحري لكل المشكلات، أو «مليشيا» تبايع مجهولًا، وتريد فرضه على الأمة بالعنف الدموي، فهؤلاء إنما يعبثون فيما لا يجوز العبث فيه.

٩ـ تحرير مضامين المصطلحات (٢ـ٢)

مجلة المجتمع ١٩:١١ ٠٨ ديسمبر ٢٠١٥

في عالم يموج بالمفاهيم المغلوطة، والمقولات المغالية، والمصطلحات التي لم يتم تحرير مضامينها، وبعد أن تجاوزت هذه المفاهيم والمقولات والمصطلحات ميدان الفكر إلى حيث فجّرت وتفجّرت عنفًا دمويًا، عانى ويعاني منه ملايين العباد في كثير من البلاد، فمن الواجب المبادرة إلى تحديد المفاهيم وتحرير المقولات، وهنا سنسعى في خلاصات موجزة استكمال تحرر وتجلّي المضامين الدقيقة لأهم المصطلحات والمقولات التي سببت وتسبب هذه البلبلة الفكرية، التي أوقعت قطاعات من الناس في التطرف الفكري، والتي دفعت البعض إلى السقوط في مستنقع العنف الدموي، مصطلحات: «الجهاد، والقتال، والإرهاب».

كان مصطلح «الجهاد» ـ مع الأسف والعجب! ـ من أكثر المصطلحات التي أصابها سوء الفهم، بل وسوء الاستخدام، فدوائر غربية فكرية وسياسية حسبته مرادفًا لـ«الحرب الدينية المقدسة» التي أفرزها اللاهوت في الكنيسة الكاثوليكية الأوروبية، والتي فجرت حربًا عقائدية للإكراه ـ بالقتل والقتال ـ على تغيير الاعتقاد، والتي دارت

بين الكاثوليكية والبروتستانت، وأبيد فيها حسب إحصاء «فولتير» (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨م) عشرة ملايين، وحسب إحصاء «هنري كيسنجر» ٤٠٪ من شعوب وسط أوروبا.

والحقيقة أن «الجهاد» في المفهوم الإسلامي وفي الحضارة الإسلامية هو شيء آخر، مغاير، بل ومناقض لكل هذه المفاهيم والتصورات الخاطئة التي رُمي بها.

فهو بذل الجهد واستفراغ الوسع والطاقة في أي قول أو فعل بأي ميدان من ميادين الخير والإصلاح في الحياة، وكما يقول مجمع اللغة العربية ـ في «معجم ألفاظ القرآن الكريم» ـ فإن «أكثر ما ورد في الجهاد في القرآن الكريم ورد مرادًا به بذل الوسع في نشر الدعوة الإسلامية والدفاع عنها»، وهذا المعنى هو الذي جاء في «التعريفات» للشريف الجرجاني (٧٤٠ ـ ٨١٦هـ/ ١٣٤٠ ـ ١٤١٣م) الذي عرّفه بأنه «الدعاء إلى الدين الحق».

ومعروف ومشهور أن هذه الدعوة؛ أي هذا الجهاد، هي بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن، وقبل كل ذلك وفوقه، فإن القرآن الكريم في الآية التي وصف فيها الجهاد بالكبير، إنما كان يعني الجهاد بالقرآن، أي بالكلمة الحكمة والدعوة الحسنة، وليس بالعنف ولا بالقتال؛ ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا (٥٢)﴾ [الفرقان: ٥٢]، كما اعتبر القرآن الكريم الدفع ـ أي الحراك الفكري والسلوكي ـ بالتي هي أحسن في مواجهة العدوان جهادًا يغيّر موازين القوى بين الفرقاء المتدافعين؛ ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤)﴾ [فصلت ٣٤].

وجدير بالملاحظة اختيار القرآن لمصطلح «الدفع» وهو حراك سلمي، ورفضه لمصطلح «الصراع» اللصيق بالعنف ـ في كل ميادين الإصلاح ـ دينيًا كان أو دنيويًا.

فلا علاقة من ثم لمفهوم «الجهاد» بالحرب الدينية المقدسة، ولا بالعنف والقتال وإكراه الآخرين على تغيير الاعتقادات والإرادات.

وفي مواجهة الذين اختزلوا الجهاد في القتال، نجد علماء الإسلام في التفسير والمصطلحات يؤكدون شمول الجهاد لما لا يكاد يحصى من المجاهدات السلمية؛ جهاد النفس، جهاد الشيطان، مجاهدة الشهوات والأهواء، بذل المال، التواصي

بالحق، والتواصي بالصبر، الإحسان والعفو والصفح بدلًا من القصاص؛ أي تقديم الإحسان على العدل، طلب العلم، بر الوالدين، الحج والعمرة تطوعًا، الصبر على المكاره، والمجاهدات الروحية؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد بالكلمة ـ نثرًا وشعرًا ـ كما كان في صدر الإسلام، وترويض النفس على استشعار الجمال في هذا الوجود.. إلخ، ففي جميع هذه الميادين السلمية جهاد.

ويشهد على هذه الحقيقة ـ حقيقة استقصاء الجهاد عن أن يختزل في القتال ـ أن «الجهاد» هو فريضة عينية لازمة على كل مسلم ومسلمة؛ لأنه مستطاع لكل المكلفين، وفق القدرات التي امتلكها ويمتلكها هؤلاء المكلفون، وفي أي ميدان يستطيع المكلف أن يبذل جهده ويستفرغ وسعه فيه ـ بسائر ميادين العبادات والمعاملات ـ بينما كان «القتال» الذي هو شُعبة محددة ومحدودة من شُعب الجهاد مشروطًا بشروط، وله ميادين محددة، ضبطها القرآن الكريم في الآيات التي تحدثت عن القتال؛ ولذلك كان الجهاد فرض عين على كافة المكلفين، بينما كان القتال فرض كفاية على البعض.

كذلك تميزت فلسفة الإسلام في القتال عن كثير من الفلسفات والأنساق الفكرية الأخرى.

فعلى حين رأته فلسفات وحضارات غريزة إنسانية لاصقة وحاكمة، بل ورأته سبيلًا من سبل التقدم والانتخاب الطبيعي والارتقاء، رآه الإسلام الضرورة والاستثناء، بل والاستثناء المكروه!

وفي القرآن الكريم كتب الله سبحانه وتعالى على المؤمنين العديد من الفرائض، لكنه عندما كتب عليهم القتال نبه على أنه مكروه؛ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ولقد أكدت السُّنة النبوية التي هي البيان النبوي للبلاغ القرآني هذه الحقيقة المهمة، فقال النبي ﷺ لصحابته وأمته: «لا تتمنوا لقاء العدو، وسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاثبتوا، واذكر الله»[1].

(١) عبد الرازق فى المصنف (٩٦١٢) وفى البخارى (٢٨٥٨): (عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَقَرَأْتُهُ: أَنَّ

ولقد قطع القرآن الكريم بالطابع الدفاعي للقتال عندما قال: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾.

ويزكي هذه الحقيقة ـ حقيقة الطابع الدفاعي للقتال المشروع ـ أن الشهيد هو الذي يُقتل في الدفاع، لا في العدوان، والحديث النبوي يحصر هذه الحالات الدفاعية عندما يقول الرسول ﷺ: «من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد»[1].

ولذلك، كانت حروب دولة النبوة جميعها دفاعية؛ دفاعًا عن المدينة ـ دار الإسلام ـ وعن الدين الذي اختاره المؤمنون الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم، ولم يتعدَّ الذين قُتلوا في كل تلك الحروب التي فُرضت على المؤمنين ٣٨٦ من شهداء المسلمين وقتلى المشركين.

أما الفتوحات الإسلامية، فلقد دارت جميع معاركها ضد المستعمرين من الروم والفرس، وشارك فيها أهل البلاد المفتوحة إلى جانب المسلمين، فكانت تحريرًا للأوطان والضمائر والعقائد، ولم تكن حربًا لإكراه الناس على تغيير الاعتقاد، حتى إن نسبة المسلمين في الدولة الإسلامية بعد قرن من الفتوحات لم تتجاوز ١٠٪ من السكان!

وفوق ذلك كله، فلقد سن الإسلام في هذا القتال ـ الاستثنائي المفروض والمكروه ـ وفي هذه الحرب الدفاعية، وهذه الفتوحات التحريرية سُنَّة حسنة، بلورها الصديق أبو بكر رضي الله عنه في «ميثاق الفروسية الإسلامية»، عندما أوصى قائد جيشه يزيد بن أبي سفيان (١٨هـ/ ٦٣٩م) وهو ذاهب لتحرير الشام من المستعمرين البيزنطيين فقال له: «إنك ستجد قومًا زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله (الرهبان) فدعهم وما

رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ. ـ ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ وَمُجْرِيَ السَّحَابِ وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ).

(١) سنن الترمزى (١٤٢١) إسناده صحيح فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٦ / ٥٠): هذا حسن صحيح عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (١٣ ٣٣/) هذا حديث حسن صحيح جامع الترمذي: (٣ / ٨٨) برقم: (١٤٢١) صححه شرح الزرقاني على الموطأ: (٢ / ١٠٢).

زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وإني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة، ولا صبيًا، ولا كبيرًا هرمًا، ولا تقطعن شجرة مثمرة، ولا تخربنّ عامرًا، ولا تعقرنّ شاة ولا بعيرًا إلا لمأكلة، ولا تحرقنّ نخلًا، ولا تفرقنّه، ولا تغلل، ولا تجبن»[1].

وهو ميثاق لحماية كل من عدا الجند المقاتلين المعتدين بل ولحماية الطبيعة، بما في ذلك الحيوان والشجر والحجر!

هذا هو القتال، وهذه هي فلسفته، ومواثيقه في الإسلام.

أما «الإرهاب» الذي رمى البعض به الإسلام، حتى قبل تعريف له ولا تحديد لمعناه: فهو كما جاء في «معجم العلوم الاجتماعية» الذي أصدره مجمع اللغة العربية: «استخدام العنف غير المشروع لترويع الآمنين، وإكراههم على قبول ما لا يريدون».

هذا هو التعريف الفلسفي والاجتماعي للإرهاب، فهل لهذا العنف غير المشروع لترويع الآمنين، وإكراههم على قبول ما لا يريدون أدنى صلة أو شبه بما جاء في القرآن الكريم عن هذا المصطلح؟!

لقد جاء في القرآن الكريم بسورة «الأنفال»: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ﴾.

وهذا المعنى القرآني لمصطلح الإرهاب هو على النقيض من المعنى الذي جاء لهذا المصطلح في المعاجم الفلسفية والاجتماعية الغربية، فالمعنى القرآني للإرهاب هو التخويف لردع الخونة والمخادعين والغادرين كي لا يغدروا بالمسلمين المعاهدين، وهو تخويف يثمره إعداد القوة الرادعة، وليس تخويف العدوان والعنف والإكراه وترويع الآمنين؛ أي إنه التخويف الذي يمنع وينفي العنف والقتال والإكراه، فهو كالعقوبة الرادعة المخيفة، إعلانها يمنع الجريمة ويردع المجرمين.

(١) موطأ مالك (١٦٢٧).

ولو أن اليابان مثلًا في الحرب العالمية الثانية كانت قد أعدت السلاح النووي، لأرهبت وأخافت أمريكا، ومنعت مأساة هيروشيما وناجازاكي في أغسطس ١٩٤٥م، ولأن الاتحاد السوفييتي قد أعد الرادع النووي والهيدروجيني فلقد أرهب ـ أي أخاف ـ أمريكا، فمنع مأساة الإبادة الجماعية إبان الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية، وكذلك حال باكستان مع الهند.

إن مصطلح «الإرهاب» في القرآن الكريم مثله في المعنى كمثل مصطلحات «الرهبة» و«الرهبانية»، أي الخشية من الله سبحانه وتعالى؛ ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف)، ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾، ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾، وليس في أي من مضامين هذه المصطلحات القرآنية ما يشي من قريب أو بعيد للمعنى الذي ارتضاه الفكر الغربي للإرهاب، معنى: العنف غير المشروع لترويع الآمنين، وإكراههم على قبول ما لا يريدون.

ومع ذلك وصم كثير من مفكري الغرب وساسته الإسلام بالإرهاب، بل وشنوا عليه الحروب تحت شعار الإرهاب!

ولقد أفصح المستشرق الصهيوني «برنارد لويس» عن هذه الحقيقة عندما زعم «أن إرهاب اليوم هو جزء من كفاح طويل بين الإسلام والغرب، فالنظام الأخلاقي الذي يستند إليه الإسلام مختلف عما هو في الحضارة اليهودية والمسيحية الغربية، وآيات القرآن تصدِّق على ممارسة العنف ضد غير المسلمين، وهذه الحرب هي حرب بين الأديان»!

كما كشفت «مارجريت تاتشر»، رئيسة وزراء إنجلترا السابقة، عن حقيقة مقاصد الغرب من وراء وصم الإسلام بالإرهاب، وذلك عندما تحدثت عن أن «الإرهاب

الإسلامي الفريد ـ كذا ـ إنما يشمل كل الذين يرفضون القيم الغربية، وتتعارض مصالحهم مع مصالح الغرب»!

وهو ما جعل فيلسوف صراع الحضارات «صموئيل هنتجتون» (١٩٢٧ ـ ٢٠٠٨م) يدعو إلى «حرب داخل الإسلام، حتى يقبل الإسلام الحداثة الغربية، والعلمانية الغربية، والمبدأ المسيحي: فصل الدين عن الدولة»!

١٠ ـ هذه هي فلسفة الإسلام في الإرث لا كما يدعي الذين لا يعلمون

موقع هوية بريس الخميس ١١ مايو ٢٠١٧ ١٤:٢٣

صحيح وحق أن آيات الميراث في القرآن الكريم قد جاء فيها قول الله سبحانه وتعالى ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾؛ لكن كثيرين من الذين يثيرون الشبهات حول أهلية المرأة في الإسلام، متخذين من التمايز في الميراث سبيلًا إلى ذلك لا يفقهون أن توريث المرأة على النصف من الرجل ليس موقفًا عامًا ولا قاعدة مطّردة في توريث الإسلام لكل الذكور وكل الإناث.

فالقرآن الكريم لم يقل: يوصيكم الله في المواريث والوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين.. إنما قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.. أي أن هذا التمييز ليس قاعدة مطّردة في كل حالات الميراث، وإنما هو في حالات خاصة، بل ومحدودة من بين حالات الميراث.

بل إن الفقه الحقيقي لفلسفة الإسلام في الميراث تكشف عن أن التمايز في أنصبة الوارثين والوارثات لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة.. وإنما لهذه الفلسفة الإسلامية في التوريث حِكَم إلهية ومقاصد ربانية قد خفيت عن الذين جعلوا التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث وحالاته شبهة على كمال أهلية المرأة في الإسلام. وذلك أن التفاوت بين أنصبة الوارثين والوارثات في فلسفة الميراث الإسلامي ـ إنما تحكمه ثلاثة معايير:

أولها: درجة القرابة بين الوارث ذكرًا كان أو أنثى وبين المُوَرَّث المتوفَّى فكلما اقتربت الصلة.. زاد النصيب في الميراث.. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث دونما اعتبار لجنس الوارثين..

وثانيها: موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال.. فالأجيال التي تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها، عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدبر الحياة. وتتخفف من أعبائها، بل وتصبح أعباؤها ـ عادة ـ مفروضة على غيرها.

وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات.. فبنت المتوفى ترث أكثر من أمه ـ وكلتاهما أنثى ـ.. وترث البنت أكثر من الأب! حتى لو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها.. وحتى لو كان الأب هو مصدر الثروة التي للابن، والتي تنفرد البنت بنصفها! ـ وكذلك يرث الابن أكثر من الأب ـ وكلاهما من الذكور..

وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حِكَم إلهية بالغة ومقاصد ربانية سامية تخفى على الكثيرين!

وهى معايير لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة على الإطلاق..

وثالثها: العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به حيال الآخرين.. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتًا بين الذكر والأنثى.. لكنه تفاوت لا يفضى إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها.. بل ربما كان العكس هو الصحيح!

ففي حالة ما إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة.. واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال ـ مثل أولاد المتوفَّى، ذكورًا وإناثًا ـ يكون تفاوت العبء المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث.. ولذلك، لم يعمم القرآن الكريم هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في عموم الوارثين، وإنما حصره في هذه الحالة بالذات، فقالت الآية القرآنية: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾.. ولم تقل: يوصيكم الله في عموم الوارثين.. والحكمة في هذا التفاوت، في هذه الحالة بالذات، هي أن الذكر هنا مكلف بإعالة أنثى ـ هي زوجه

ـ مع أولادهما.. بينما الأنثى الوارثة أخت الذكر ـ إعالتها، مع أولادها، فريضة على الذكر المقترن بها.. فهى ـ مع هذا النقص في ميراثها بالنسبة لأخيها، الذي ورث ضعف ميراثها، أكثر حظًّا وامتيازًا منه في الميراث..

فميراثها ـ مع إعفائها من الإنفاق الواجب ـ هو ذمة مالية خالصة ومدخرة، لجبر الاستضعاف الأنثوى، ولتأمين حياتها ضد المخاطر والتقلبات.. وتلك حكمة إلهية قد تخفى على الكثيرين..

وإذا كانت هذه الفلسفة الإسلامية في تفاوت أنصبة الوارثين والوارثات وهى التي يغفل عنها طرفا الغلو، الديني واللاديني، الذين يحسبون هذا التفاوت الجزئي شبهة تلحق بأهلية المرأة في الإسلام فإن استقراء حالات ومسائل الميراث ـ كما جاءت في علم الفرائض (المواريث) ـ يكشف عن حقيقة قد تذهل الكثيرين عن أفكارهم المسبقة والمغلوطة في هذا الموضوع.. فهذا الاستقراء لحالات ومسائل الميراث، يقول لنا:

١ ـ إن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل.

٢ ـ وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تمامًا.

٣ ـ وهناك حالات عشر أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل.

٤ ـ وهناك حالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال.

أي أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابلة أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل.. د. صلاح الدين سلطان (ميراث المرأة وقضية المساواة: ص ١٠ـ ٤٦).

تلك هي ثمرات استقراء حالات ومسائل الميراث في علم الفرائض (المواريث)، التي حكمتها المعايير الإسلامية التي حددتها فلسفة الإسلام في التوريث.. والتي لم تقف عند معيار الذكورة والأنوثة، كما يحسب الكثيرون من الذين لا يعلمون!

١١ ـ مناقشة شبهة أن الإسلام قد ظلم الإناث في المواريث

موقع بوابة القليوبية ٢٧ أغسطس ٢٠١٧

صحيح وحق أن آيات الميراث، في القرآن الكريم، قد جاء فيها قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.. لكن كثيرين من الذين يثيرون الشبهات حول أهلية المرأة في الإسلام، متخذين من التمايز في الميراث سبيلًا إلى ذلك، لا يفقهون أن توريث المرأة على النصف من الرجل ليس موقفًا عامًّا ولا قاعدة مطردة في توريث الإسلام لكل الذكور وكل الإناث.. فالقرآن الكريم لم يقل: يوصيكم الله في المواريث والوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين.. وإنما قال: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.. أي أن هذا التمييز ليس قاعدة مطردة في كل حالات الميراث، وإنما هو في حالات خاصة، بل ومحدودة، من بين حالات الميراث.

بل إن الفقه الحقيقي لفلسفة الإسلام في الميراث تكشف عن أن التمايز في أنصبة الوارثين والوارثات لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة.. وإنما لهذه الفلسفة الإسلامية في التوريث حِكَم إلهية ومقاصد ربانية قد خفيت عن الذين جعلوا التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث وحالاته شبهة على كمال أهلية المرأة في الإسلام.. ذلك أن التفاوت بين أنصبة الوارثين والوارثات ـ في فلسفة الميراث الإسلامي ـ إنما تحكمه ثلاثة معايير:

* أولها: درجة القرابة بين الوارث ـ ذكر أو أنثى ـ وبين المُوَرَّث ـ المتوفى.. فكلما اقتربت الصلة زاد النصيب في الميراث.. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث، دونما اعتبار لجنس الوارثين.

* وثانيها: موقع الجيل الوارث من التتابع الزمنى للأجيال.. فالأجيال التى تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها، عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التى تستدبر الحياة، وتتخفف من أعبائها، وتصبح أعباؤها ـ عادة ـ مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات.

فبنت المتوفَّىّ ترث أكثر من أمه (وكلتاهما أنثى).. بل وترث البنت أكثر من الأب

(حتى لو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها، وحتى ولو كان الأب هو مصدر الثروة التى للابن، والتى تنفرد البنت بنصفها).. وكذلك يرث الابن أكثر من الأب (وكلاهما من الذكور)!

وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حِكَم إلهية بالغة ومقاصد ربانية سامية تخفى على الكثيرين!.. وهي معايير لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة على الإطلاق..

* ثالثها: العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به حيال الآخرين.. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتًا بين الذكر والأنثى.. لكنه تفاوت لا يفضى إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها.. بل ربما كان العكس هو الصحيح!

ففي حالة ما إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة.. واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال ـ مثل أولاد المتوفى، ذكورًا وإناثًا.. يكون تفاوت العبء المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث؛ ولذلك لم يعمم القرآن الكريم هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في عموم الوارثين، وإنما حصره في هذه الحالة بالذات، فقالت الآية القرآنية: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ﴾.. ولم يقل يوصيكم الله في ((عموم الوارثين))..

والحكمة في هذا التفاوت، في هذه الحالة بالذات، هي:

ـ أن الذكر هنا مكلف بإعالة أنثى ـ هي زوجه ـ مع أولادهما.

ـ بينما الأنثى الوارثة ـ أخت الذكر ـ إعالتها، مع أولادها، فريضة على الذكر المقترن بها.. فهي ـ مع هذا النقص في ميراثها ـ بالنسبة لأخيها الذي ورث ضعف ميراثها، أكثر حظًّا وامتيازًا منه في الميراث.. فميراثها ـ مع إعفائها من الإنفاق الواجب ـ هو ذمة مالية خالصة ومدخرة، لجبر الاستضعاف الأنثوى، ولتأمين حياتها ضد المخاطر والتقلبات.. وتلك حكمة إلهية قد تخفى على الكثيرين.

وإذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية في تفاوت أنصبة الوارثين والوارثات ـ وهي التى يغفل عنها طرفا الغلو، الديني واللاديني، الذين يحسبون هذا التفاوت

الجزئي شبهة تلحق بأهلية المرأة في الإسلام ـ فإن استقراء حالات ومسائل الميراث ـ كما جاءت في علم الفرائض (المواريث) ـ يكشف عن حقيقة قد تذهل الكثيرين عن أفكارهم المسبقة والمغلوطة في هذا الموضوع. فهذا الاستقراء لحالات ومسائل الميراث، يقول لنا (كما ورد في دراسةٍ د. صلاح سلطان):

١ ـ إن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل.

٢ ـ وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تمامًا.

٣ ـ وهناك حالات عشر أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل.

٤ ـ وهناك حالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال.

أي أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابلة أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل.

تلك هي ثمرات استقراء حالات ومسائل الميراث ـ في علم الفرائض (المواريث)، التى حكمتها المعايير الإسلامية التى حددتها فلسفة الإسلام في التوريث.. والتى لم تقف عند معيار الذكورة والأنوثة، كما يحسب الكثيرون الذين لا يعلمون!

١٢ ـ الفلسفة الحداثية لتحرير المرأة

موقع بوابة القليوبية ٢٦ أغسطس ٢٠١٧

في التحرير الإسلامي للمرأة تأسست فلسفة هذا التحرير على فطرة التكامل بين الرجال والنساء، فالمساواة هي مساواة الشقين المتكاملين، لتكون المرأة سكنا للرجل، وليدوم الشوق والاشتياق بينهما، وليست مساواة الندين المتماثلين المتنافرين، كما هو مفهومها في فكر الحداثة الغربية وما بعدها.

ومن أمثلة هذه المفاهيم الحداثية الغربية، ما قاله أبو النزعة الأنثوية الفرنسية

(فورييه) (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧م) (الذي دعا إلى تحرير المرأة على كل الأصعدة: البيتي والمهني والمدني والجنسي، وقال: (إن العائلة تكاد تشكل سدا في وجه التقدم)!.

وما قاله (ماركيوز ـ هربرت) (١٨٩٨ ـ ١٩٧٠م) الذي دعا إلى التركيز وتأكيد انعتاق الغرائز الجنسية، وإطلاق الحرية الجنسية بلا حدود، سواء من ناحية الكم أم الكيف، أي حتى الشذوذ!، بل وتمجيد الشذوذ باعتباره ثورة وتمرد ضد القمع الجنسي وضد مؤسسات القمع الجنسي، معتبرا التحرر الجنسي عنصرا مكملا ومتمما لعملية التحرر الاجتماعي، ورافضا ربط الجنس بالتناسل والإنجاب!

وما قاله (فوكو ـ ميشيل((١٩٢٦ ـ ١٩٨٤م) الذي تساءل: (لماذا يُجعل السلوك الجنسي مسألة أخلاقية؟! ومسألة أخلاقية مهمة؟!).

وما قالته (سيمون دي بوفوار) (١٩٠٨ ـ ١٩٨٦م) من (أن الزواج هو السجن الأبدي للمرأة، يقطع آمالها وأحلامها)!، (وأن مؤسسة الزواج مؤسسة لقهر المرأة، يجب هدمها)!، (وإنه لا يولد المرء امرأة، بل يصير كذلك، وسلوك المرأة لا تفرضه عليها هرمونات ولا تكوين دماغها، بل هو نتيجة لوضعها)!

(ولقد كان الدين محايدا عندما لم يكن للآلهة جنس، ثم انحاز الدين للمرأة عندما أصبحت الآلهة إناثا، ثم تحول الدين إلى عدو للمرأة بسبب التفسيرات الذكورية للدين)! (والمرأة مالكة لجسدها وحرة فيه، تتصرف فيه جنسيا كما تشاء ووفق ما تشاء، بما في ذلك حرية التصرف في الجنين ـ الإجهاض ـ لأنه جزء من جسدها، فالتعبير الحر عن الجنس هو جزء من الحرية، حتى لو اتخذ شكل الشذوذ السحاقي، وحتى لو اتخذ شكل احتراف البغاء، طالما خلا هذا الاحتراف للبغاء من الاستغلال التجاري)! (والغيرة عاطفة برجوازية ينبغي التخلص منها)، (والحياء: مرض يجب التخلص منه).. (والعفة: تخلف وكبت للحرية الجنسية! ولابد من تجريد الحب من أية ضوابط، باستثناء العاطفة والشهوة)!

(ويجب تقرير حرية الاقتران وحرية الافتراق بين أي فردين في أي لحظة)!، (والأمومة: قوالب جامدة وجائرة، لأنها لا تحقق للمرأة عائدا ماديا)! (والإنجاب: هو عبودية التناسل)! (وتربية الأطفال: مسؤولية الدولة والمجتمع، لا المرأة والأسرة).

تلك هي الفلسفة الشيطانية التي دعت إليها الحداثة وما بعد الحداثة الغربية باسم تحرير المرأة، وهي الفلسفة التي هدمت الأسرة وأشاعت الشذوذ الجنسي، فجعلت المجتمعات الأوربية تعاني من فقر المواليد، إذ أصبحت نسبة الوفيات فيها أعلى من نسبة المواليد، حتى لتقول الإحصاءات إن هذه المجتمعات مهددة بأن تتحول إلى دور للمسنين! وحتى أن نسبة الرجل الأبيض ـ الذي تبنى هذه الفلسفة الشيطانية قد تراجعت من ٢٨٪ من سكان العالم عام ١٩١٥ إلى ١٨٪ عام من سكان العالم عام ٢٠١٥! الأمر الذي أزعج اليمين العنصري في أوروبا، لكن دون أن يجرؤ على مراجعة هذه الفلسفة الشيطانية، ودون أن يقدم البديل الذي يحول بين حضارته وبين الغروب.

١٣ ـ من غرائب حياتنا الفكرية

موقع الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين ٩/ ١٦/ ٢٠١٦ ١٢:٠٠:٠٠ AM

في عام ١٩٣٦ م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٧ ـ ١٣٩٣ هـ، ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣ م) كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) وفيه قال: (إن السياسة شيء والدين شيء آخر، وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية، ولا قواما لتكوين الدول، ولقد التزمنا أمام أوربا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع).

ورغم أن طه حسين قد امتنع عن إعادة طبع كتابه هذا، وقال عنه في حديثه إلى الأهرام في أول مارس عام ١٩٧١ م: (ده كُتب عام ١٩٣٦، وقدُم قوي، وعايز يتجدد، ويجب أن أعود إليه، وأصلح فيه وأضيف بعض حاجات).

رغم ذلك يقف المتغربون العلمانيون عند هذا الكتاب، وهذه العبارات متجاهلين تطور فكر طه حسين حول علاقة الإسلام بالسياسة والدولة والقانون والتشريع، وهذا المنهج التغريبي لو تعامل مع صحابة رسول الله ﷺ لوقف بهم عند مرحلة عبادتهم الأصنام!. لقد كتب طه حسين ـ في صحيفة الوادي بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٤ م، يقول: (إن خلاصة الدين المسيحي لا تحب السياسة، ولقد نصح الإنجيل بترك ما

لقيصر لقيصر وما لله لله، أما الإسلام فإنه لم يوص بأن يترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وإنما جعل الأمر كله لله، وجعل سلطان قيصر مستمدا من سلطان الشعب، وسلطان الشعب مستمدا من سلطان الله، وجعل السياسة إذن أصلا من أصول الدين وركنا من أركانه). وفي مجلة الهلال ـ عدد ديسمبر ١٩٤٠م ـ كتب طه حسين: (إن الدين الإسلامي كان وسيكون دائما أساس الحياة الخلقية للأمة الإسلامية، وقد كان في عصر طويل أساس الحياة السياسية والعملية لهذه الأمة أيضا، وهو الآن وسيكون دائما أساسا لهذه الحياة السياسية والعملية إلى حد بعيد).

وبعد أن كان طه حسين عام ١٩٢٥ يدافع عن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) الذي يرى أن الإسلام (دين لا دولة ورسالة لا حكم)، كتب ـ في صحيفة (النداء) بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٧ م ـ عن تأسيس الإسلام ورسوله ﷺ للدولة، عقب الهجرة فقال: (وعندما بلغ محمد دار هجرته، بنى المسجد فأسس في الأرض أول بيت خالص للدين الجديد، وآخي بين المسلمين من المهاجرين والأنصار، وأسس هذه الدولة التي نشرت في الأرض نور الدين الجديد، لقد أنشأ هو وأصحابه دولة ما زالت آثارها خالدة، وستظل خالدة إلى آخر الدهر، لا سبيل إلى إحصائها إلا أن تكون هنالك سبيل إلى إحصاء الخلود).

وفي كتاب (مرآة الإسلام) الذي نشره طه حسين عام ١٩٦٠ ـ والذي يعد أهم ما ختم به حياته الفكرية ـ راجع فيه الكثير من آرائه السابقة، فقال: (إن القرآن دين وشرع، إن مصادر التشريع هي القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد، وإن القرآن يشرع للمسلمين ما ينفعهم في الدنيا ويعصمهم من عذاب الآخرة، يشرع لهم من أمر الزواج والطلاق والميراث والوصية والبيع والشراء وغير ذلك مما تقوم عليه حياتهم الاجتماعية والفردية، فكل ما يعرض لهم من المشكلات يجب أن يردوه إلى الله ورسوله، يلتمسون له الحل في القرآن، فإن وجدوا هذا الحل فهو حسبهم، وإن لم يجدوا فعليهم أن يلتمسوه في سنة النبي، فإن لم يجدوه في السنة رجعوا إلى الأصل الثالث من أصول الأحكام وهو إجماع أصحاب النبي، فإن لم يجد المسلمون في القرآن ولا في السنة ولا فيما أجمع عليه أصحاب النبي حلا لبعض مشكلاتهم فعليهم أن يجتهدوا رأيهم، ناصحين لله ولرسوله وللمسلمين).

هكذا تطور موقف طه حسين من علاقة الإسلام بالسياسية والدولة والقانون والتشريع، والغريب والعجيب هو تجاهل هذا التطور، ليس من المتغربين العلمانيين فقط، وإنما أيضا من الإسلاميين!!، وتلك إحدى العجائب في المناخ الفكري الذي نعيش فيه!

١٤ ـ ومع ذلك يتم التدليس

موقع بوابة القليوبية ٢٠ مايو ٢٠١٦

منذ أسابيع، أعادت إحدى دور النشر طبع كتاب (في الشعر الجاهلي) للدكتور طه حسين (١٣٠٧ـ ١٣٩٣هـ، ١٨٨٩ـ ١٩٧٣م) بصورته التي نشر بها عام ١٩٢٦م، مع أن صاحب هذا الكتاب قد حذف منه العبارات الصادمة والمثيرة للجدل، وغير عنوانه وأضاف إليه عندما أعاد طباعته عام ١٩٢٧م.

ولقد تكرر هذا التدليس في حياتنا الثقافية مرات كثيرة، فأعاد المتغربون العلمانيون طبع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) رغم أن صاحبه قد رفض إعادة طبعه حتى توفاه الله، وأعادوا طبع رواية (أولاد حارتنا) لنجيب محفوظ، رغم اعتراف الرجل بأنه قد كتبها (في لحظة شك) عابرة، وأنه لن يعيد نشرها إلا إذا وافق على ذلك الازهر الشريف!

وفي ما يتعلق بكتاب (في الشعر الجاهلي)، يدلس المتغربون العلمانيون على القراء فيزعمون أن الكتاب لا شائبة فيه، وأن رئيس النيابة ـ محمد نور ـ الذي حقق مع طه حسين، بشأنه، قد حفظ التحقيق لخلو الكتاب من الطعن في ثوابت الإسلام، مع أن قراءة النص الكامل لقرار النيابة ـ المؤرخ في ٣٠ مارس عام ١٩٢٧م ـ تكشف عن جناية هذا الكتاب على ثوابت الإسلام، لقد جاء فيه:

إن المؤلف قد تطرق في بحثه إلى الكلام في مسائل في غاية الخطورة، صدم بها الأمة الإسلامية في أعز ما لديها من الشعور، ولوث نفسه بما تناوله من البحث بغير فائدة ـ وخرج من البحث بغير جواب (ص ٧) إنه لم يكن دقيقا في بحثه، وهو ذلك

الرجل الذي يتشدد كل التشدد في التمسك بطرق البحث الحديثة (ص٩) لقد اعتاد الخطأ في أبحاثه حيث يبدأ بافتراض يتخيله ثم ينتهي بأن يرتب عليه قواعد كأنها حقائق ثابتة، (ص ١٤) وإن المبشر ـ المتستر تحت اسم هاشم العربي ـ الذي نقل عنه المؤلف، والذي عرضه الطعن في الإسلام، كان في عبارته أظرف من مؤلف كتاب (الشعر الجاهلي) (ص ١٦) لقد أخطأ المؤلف فيما كتب، وأخطأ ايضا في تفسير ما كتب، ولقد تعرض بغير شك لنصوص القرآن ولتفسير نصوص القرآن، وليس في وسعه الهرب بادعائه البحث العلمي منفصلا عن الدين (ص ١٧)، إن المؤلف ـ في إنكاره الوجود التاريخي لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ـ يتخبط تخبط الطائش، ويكاد يعترف بخطئه (ص ١٨) لقد تورط في هذا الموقف الذي لا صلة بينه وبين العلم بغير ضرورة يقتضيها بحثه ولا فائدة يرجوها (ص ١٩) كما تكلم فيما يختص بأسرة النبي ﷺ ونسبه في قريش بعبارة خالية من كل احترام، بل بشكل تهكمي غير لائق (ص ٢٥) وبالتطبيق على القانون يتضح أن كلام المؤلف فيه تعد على الدين الإسلامي، لأنه انتهك حرمة هذا الدين بأن نسب إلى الإسلام أنه استغل قصة ملفقة هي قصة هجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة وبناء إبراهيم وإسماعيل للكعبة، واعتبار هذه القصة أسطورة، وأنها من تلفيق اليهود، وأنها حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام، وهو بكلامه هذا يرمي الدين الإسلامي بأنه مضلل في أمور هي عقائد في القرآن باعتبار أنها حقائق لا مرية فيها، أما كلامه بشأن نسب النبي ﷺ، فهو إن لم يكن فيه طعن ظاهر إلا أنه أورده بعبارة تهكمية تشف عن الحط من قدره (ص ٢٨) ولا نزاع في أن التعدي قد وقع على الدين الإسلامي الذي تؤدى شعائره علنا، وهو الدين الرسمي للدولة (ص ٢٩) إن أغلب ما كتبه المؤلف مما يمس موضوع الشكوى، إنما هو تخيلات وافتراضات واستنتاجات لا تستند إلى دليل علمي صحيح، وكان يجب عليه أن يكون حريصا في جرأته على ما أقدم عليه مما يمس الدين الإسلامي الذي هو دينه ودين الدولة التي هو من رجالها المسؤولين عن نوع من العمل فيها، وأن يلاحظ مركزه الخاص في الوسط الذي يعمل فيه، لقد تورط في بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق، أو ما لا يزال في حاجة إلى إثبات أنه حق، لقد سلك طريقا مظلمة وكان يجب عليه أن يسير على مهمل وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل، ولكنه أقدم بغير احتياط، فكانت النتيجة غير محمودة، لقد أخطأ فيما كتب، إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد

الصواب شيء، وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدي شيء آخر (ص ٣١) ولذلك يكون القصد الجنائي غير متوفر (ص ٣٢). تلك هي نصوص قرار النيابة في كتاب (في الشعر الجاهلي) التي يدلس حولها المغربون العلمانيون!

١٥ ـ افتراءات جاهلة

موقع بوابة القليوبية ٢ ديسمبر ٢٠١٥

في مجلة الثقافة الجديدة ـ التي تصدرها وزارة الثقافة المصرية، عدد أغسطس ٢٠١٥ ـ مقال عن (العلمانية وثقافة التكفير)، وصف فيه كاتبه ثقافة التكفير بأنها (ثقافة غيبية ماضوية أحادية قمعية إرهابية نصية تحريمية انغلاقية نرجسية فاشية تقديسية سكونية ذكورية قبلية رعوية، ثقافة تميل إلى الخرافة وتكره العلم، ولا تعترف بالعقل، تقدس الماضي ولا تشعل بالها بالمستقبل، تكره الحرية وتهرب منها، وتعشق فقط حرية العبودية أو العبودية المختارة).

وقد لا يكون لدينا خلاف مع كل هذه الأوصاف التي وصف بها الكاتب (ثقافة التكفير)، لكن الكارثة أن كاتب هذا المقال قد حكم على تراثنا الفكري والحضاري ـ الذي جعل أمتنا العالم الأول على ظهر الأرض لأكثر من عشرة قرون، والذي استلهمته أوروبا وأسست عليه نهضتها الحديثة ـ قد حكم على هذا التراث بكل هذه الصفات البشعة التي وصف بها (ثقافة التكفير)!!.. فقال (إن ثقافة التكفير هذه قد تشكلت وتكونت وترسخت تاريخيا عبر تراكمات لأفكار وممارسات ترتبط إيديولوجيا بما يمكن أن نسميه بالأصوليات الدينية أو الأرثوذكسية لعدد من كبار الفقهاء ورجال الدين أمثال الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك بن أنس وأبي حنيفة والأشعري والباقلاني والبخاري والشهرستاني والغزالي وابن تيمية وابن كثير وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب وأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب)!!

أي أن هذا المقال قد وصم تراث أمتنا ـ الفقهي والفلسفي ـ بالصفات البشعة التي وصف بها (ثقافة التكفير).

وأمام هذا (الافتراء الجاهل) نتساءل: هل قرأ كاتب هذا المقال ـ وناشره ـ شيئا عن موقف هؤلاء العلماء الأعلام من التكفير؟!

وإذا كان المقام لا يتسع إلا لمثال واحد، فإننا نقدم بعض ما كتبه ابن تيمية في رفض (التكفير)، يقول هذا الإمام ـ الذي تنشر الكتب والمقالات في الافتراء عليه: (والذي نختاره أن لا نكفر أحدا من أهل القبلة، وإن المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة من مثل: أن الله تعالى هو عالم بالعلم أو بالذات؟ وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا؟ وأنه متحيز؟ وهل هو في مكان وجهة؟ وهل هو مرئي أم لا؟ لا تخلو هذه المسائل إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف؟ والأول باطل! إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبي ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلم يطالبهم بهذه المسائل، بل ما جرى حديث عن هذه المسائل في زمانه عليه السلام ولا في زمان الصحابة والتابعين، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول، وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقة الإسلام، وذلك يقتضي الامتناع عن تكفير أهل القبلة، إن أهل السنة لا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفا لهم، مكفرا لهم، مستحلا لدمائهم، كما لم يكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد بكفر ولا بفسق ولا بمعصية، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: (لعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله).

وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله).

هكذا تحدث ابن تيمية، الذي يوصف ـ مع كل علماء الأمة ـ بأبشع صفات (ثقافة التكفير) في الخطاب الثقافي الإسلامي السائد الآن.

١٦ ـ ماذا يقول خطابهم الديني؟!

موقع الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين ١١/ ١١/ ٢٠١٥ ١٢:٠٠:٠٠ AM

للذين يلحون في الدعوة إلى تغيير الخطاب الديني في بلادنا إلى خطابهم الديني الذي ينشرونه ويروجون له.. ولقد نشرت وزارة الثقافة المصرية عام ٢٠١٤ ـ بمكتبة الأسرة ـ كتابا يمثل نموذجا لهذا الخطاب الديني الذي إليه يدعون.. وفي هذا الكتاب ـ على سبيل المثال ـ وبالنص:

أن القرآن الكريم (لازالت توجد فيه حتى الآن بعض الأخطاء النحوية واللغوية)!

وأن الرسول ﷺ كان يحكم الناس (بوثيقة شبه جاهلية، وليست إسلامية)! وأنه كان يقضي بين الناس (بسنة العرب في الجاهلية)! وأنه (كان محاربا للذين لم يسيئوا إليه ولا إلى الإسلام في شيء)!

وأنه قد فرض على الناس (إتاوة أو جزية أو رشوة يسوؤهم أداؤها ويذلهم دفعها(! وأن الإسلام قد تحول على يديه ـ منذ غزوة خيبر عام ٧ هـ ـ إلى (اتجاه عسكري وصيغة حربية)!

ولقد جاء بهذا الكتاب عن أبي بكر الصديق وخلافته الراشدة: (أنه خلط بين حقوق النبي وحقوق الحكام.. فحدث زيوغ في الخلافة، وحيود في الحكم، يبدو جليا في اغتصاب حقوق النبي، واشتداد نزعة الغزو، وانتشار الجشع والفساد، وظهور القبلية والطائفية، وأنه فرض ضريبة وإتاوة وجزية على جميع المسلمين في عصره، وأنه أخذ من حقوق النبي ما ليس له، واغتصب من سلطات الرسول ما لا ينبغي أن يغتصبه، وأكره المؤمنين على ما ليس من الإسلام في شيء، وأنشأ في الواقع دينا جديدا غير دين النبي، فبدأ بذلك خطوات وضع أحكام دين جديد)!

أما صحابة رسول الله ﷺ فإن حالهم بعد وفاة الرسول بنص هذا الكتاب: (لقد اضطربت جماعتهم، واهتزت نفوسهم، واضطربت موازينهم وتصرفاتهم، واختلطت معاييرهم، فساد الغيوم في العالم الإسلامي، وخلطوا بين ما هو لله وما هو للناس، حتى انتشر الظلام الدامس واختفت الحقائق)!

وفي هذا الكتاب حكم على الفقه الإسلامي بأنه (قد تردى في ترخص خطير، وأصبح فقه الحيل، فانحدر وضل وأخطأ وأصبح سفسطات لفظية، ومماحكات لغوية، وهو قد عمد إلى ذلك عن جهل بالوقائع أو إخفاء للحقائق، وهو فقه حروب ومجتمعات مضطربة، لا فقه سلام ومجتمعات مطمئنة)!

هذا هو الفقه الإسلامي ـ في الخطاب الديني العلماني الذي تروج له وزارة الثقافة المصرية ـ رغم أن مؤتمرات القانون الدولية قد اعتمدته منظومة قانونية مستقلة تغني وتثري القانون المقارن على النطاق العالمي.

بل لقد وصل هذا الخطاب الديني إلى هجاء الأمة الإسلامية، والقول (بأنها ارتدت إلى عناصر الشخصية الجاهلية القبلية والتطرف والصراع، وعاد كثير منها إلى السلب والصعلكة، فأصبحت شخصيتها الحقيقية أخلاق جاهلية وتصرفات جاهلية، وصار الجميع إلى طباع جافة من الأنانية والخوف والجين والفساد والوشاية والتملق والانتهازية).

بل لقد وصف هذا الخطاب ـ الذي نشرته الهيئة العامة للكتاب ـ صحابة الرسول ﷺ، وهم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة والحضارة، بأنهم (كانوا يتسابقون في الاغتيالات إرضاء للرسول، ولم يميزوا بين النبوة والملك، فحجبوا عن مفهوم النبوة، وعزلوا عن صميم الرسالة، ولقد ارتد كثير منهم إلى خُلق الجاهلية بعد فترة وجيزة من وفاة عمر بن الخطاب)!

تلك نماذج من الخطاب الديني الذي يروج له العلمانيون في وزارة الثقافة في مصر، كنانة الله وبلد الأزهر الشريف!

١٧ ـ هكذا تحدث الحكماء.. فردوا على سفاهة السفهاء

شبكة فلسطين ٠٨-٠٣-٢٠١٠ ١٥:٢٣

قديمة هي السفاهات والإساءات التي تجذرت في الثقافة الغربية ـ وخاصة الدينية ـ ضد رموز الإسلام ومقدساته، والتي لا تزال تمثل مخزونًا (لثقافة الكراهية

السوداء).. التي تبعثها وتستخدمها مؤسسات الهيمنة الغربية في التخويف من الإسلام، وفي تبرير الغزو والنهب لعالم الإسلام!

لقد كتب (القديس) توما الإكويني (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤م) وهو أعظم فلاسفة الكاثوليكية في العصور الأوروبية الوسطى.. كتب عن رسول الإسلام ـ ﷺ ـ فقال: (إن محمدًا قد أغوى الشعوب من خلال وعوده لها بالمتع الشهوانية.. وأنه قد حرف جميع الأدلة الواردة في التوراة والإنجيل من خلال الأساطير والخرافات التي كان يتلوها على أصحابه.. ولم يؤمن برسالته إلا المتوحشون من البشر الذين كانوا يعيشون في البادية)! وفي الرد على هذا الافتراء ـ بالمنطق العقلاني المجرد ـ يجب أن يقال للإنسان الغربي: ـ أي الحضارتين هي التي غرقت (في المتع الشهوانية)؟!.. حضارة الإسلام، التي أسسها نبي الإسلام ـ ﷺ.. أم حضارة توما الإكويني ـ المسيحية الإنجيلية ـ التي انقبلت على المسيحية والإنجيل؟!

ثم.. ألا يتمدد الإسلام في الفضاء الأوروبي، ويقبل عليه الأوروبيون المتحضرون ـ وليس (المتوحشون الذين يعيشون في البادية) كما زعم هذا (القديس).

إن أبلغ رد على مثل هذه الإساءات والافتراءات هو نشر الإحصاءات التي تبرز إغلاق الكنائس الأوروبية وبيعها وازدياد أعداد المساجد التي يذكر فيها اسم الله.. ويصلى فيها على رسول الله في مختلف أنحاء أوروبا.

وإذا كان هذا هو مبلغ فيلسوف الكاثوليكية من الافتراء على رسول الإسلام.. فلقد تفوق عليه زعيم (الإصلاح) البروتستانتي في الافتراء!.. لقد وصف (مارتن لوثر) (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦م) رسول الخلق العظيم (بأنه خادم العاهرات وصائد المومسات)!!.. وتحدث عن القرآن فقال (أي كتاب بغيض وفظيع وملعون هذا القرآن المليء بالأكاذيب والخرافات والفظائع)!!

فياليت (مارتن لوثر) ـ الألماني ـ يعلم أن موطنه ألمانيا فيها ١٠,٠٠٠ كنيسة مرشحة للإغلاق في الأعوام المقبلة!.. وأن أبرشية (آيسن) وحدها قد أغلقت وبيعت فيها ١٠٠ كنيسة ـ من ٣٥٠ كنيسة ـ بسبب انحسار التدين بالمسيحية، وقلة الزوار!.. بينما ارتفع عدد المساجد ـ عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م ـ من ١٤١ إلى ١٨٤.. وأصبح عدد

المساجد ذات المآذن ١٥٩ مسجدًا.. والمساجد التي لا مآذن لها ٢٦٠٠ مسجدًا.. وهناك ١٨٤ مسجدًا تحت الإنشاء ـ في بلد (مارتن لوثر) على وجه التحديد!.. أي أن للإنسان الألماني ـ في الإسلام والقرآن ونبي الإسلام ـ رأيا مخالفا ومناقضا لرأي زعيم (الإصلاح)! وإذا كانت (لغة الوقائع والأرقام) حاسمة في رد الافتراءات والسفاهات.. فإن شهادات العقلاء والحكماء ـ من الغربيين ـ هي الأخرى سلاح فعال من ترسانة (وشهد شاهد من أهلها)!

لقد كتب الفيلسوف والأديب والمصلح الاجتماعي الإنجليزي (برنارد شو) (١٨٥٦ ـ ١٩٥٠م) عن رسول الإسلام ـ ﷺ ـ فقال: (إن محمدًا يجب أن يُدعى منقذ البشرية. إنني اعتقد أنه لو تولى رجل مثله زعامة العالم الحديث لنجح في حل مشاكله بطريقة تجلب إلى العالم السلام والسعادة. إن محمدًا هو أكمل البشر في الغابرين والحاضرين، ولا يتصور وجود مثله في الآتين)!

أما الفيلسوف الموسوعي، صاحب الكتابين الموسوعتين اللتين لا يستغنى عنهما مثقف (قصة الفلسفة) و(قصة الحضارة) ـ (ول ديو رانت) (١٨٨٥ ـ ١٩٨١م) فهو القائل: (أخذ محمد على نفسه أن يرفع المستوى الروحي والأخلاقي لشعب عاش في دياجير الهمجية. وقد نجح في هذا الغرض نجاحًا لم يدانه فيه أي مصلح آخر في التاريخ كله.. وأقام فوق اليهودية ودين بلاده القديم، دينًا سهلًا واضحًا، وصريحًا).. هكذا تحدث الحكماء.. فردوا على سفاهة السفهاء!

١٨ ـ وشهد شاهد من أهلها

موقع قصة الاسلام ١٩:٠٢-٢٠١٠/٠٦/٠١

يقول رسول الله: (أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم)[١].

(١) لا أصل له ـ انظر ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ١٨/ ١٣٦ وورد فى هذا المعنى: (قَالَ عَلِيٌّ : حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ) (صحيح البخارى: ١٢٧).

ولقد عرَّف علماؤنا البلاغة بأنها مراعاة مقتضى الحال.

لذلك فإن أفضل السبل وأحسن المناهج في الرد على افتراءات بعض الغربيين على الإسلام، هي مواجهة هذه الافتراءات الغربية بشهادات علماء الغرب الذين أنصفوا الإسلام إنصافًا جديرًا أن نتعلم منه نحن المسلمين، فضلًا عن الغربيين.

إن منهج (وشهد شاهد من أهلها) هو أكثر المناهج علمية وفاعلية في الرد على الافتراءات الغربية، خصوصًا أن هذه الشهادات كتبها علماء لهم ثقل واحترام في الثقافة الغربية، ولمنطقهم قبول عند العقل الغربي.

وإذا كانت الثقافة الغربية تُعلِي من نظام العقل والعقلانية والعلم والعلمية.. فإن علينا أن نقدم لأبناء هذه الثقافة شهادات أعلام علماء الغرب على عقلانية الإسلام، ليس ردًّا فقط على الذين يشككون في هذه الحقيقة، وإنما أيضًا لأن التعريف بهذه العقلانية الإسلامية يفتح العقول والقلوب الغربية أمام دعوة الإسلام.

لقد كتب المستشرق الفرنسي (إدوارد مونتيه((١٨٥٦ ـ ١٩٢٧م) ـ وهو الذي ترجم القرآن الكريم إلى الفرنسية وتبحر في الثقافة الإسلامية وفي مقارنة الأديان، وكتب كتابًا مهمًّا عن (حاضر الإسلام ومستقبله) ـ كتب عن العقلانية التي تفرد بها دين الإسلام فقال:

(الإسلام في جوهره دين عقلي بأوسع معاني هذه الكلمة من الوجهتين الاشتقاقية والتاريخية، فإن تعريف الأسلوب العقلي Rationalism بأنه طريقة تقيم العقائد الدينية على أسس من المبادئ المستمدة من العقل والمنطق ينطبق على الإسلام تمام الانطباق.

إن لدين محمد كل العلامات التي تدل على أنه مجموعة من العقائد قامت على أساس المنطق والعقل، إن الإيمان بالله والآخرة ـ في الإسلام ـ يستقران في نفس المتدين على أساس ثابت من العقل والمنطق، ويلخصان كل تعاليم العقيدة التي جاء بها القرآن، وإن بساطة هذه التعاليم ووضوحها لهي على وجه التحقيق من أظهر القوى الفعالة في الدين وفي نشاط الدعوة إلى الإسلام.

لقد حفظ القرآن منزلته من غير أن يطرأ عليه تبديل أو تغيير، باعتباره النقطة الأساسية

التي بدأت منها تعاليم هذه العقيدة، وقد جهر القرآن دائمًا بمبدأ الوحدانية في عظمة وجلال وصفاء لا يعتريه التحول، ومن العسير أن نجد في غير الإسلام ما يفوق تلك المزايا.. وفي هذا تكمن الأسباب الكثيرة التي تفسر لنا نجاح جهود الدعاة المسلمين.

وكان من المتوقع لعقيدة محددة كل التحديد، خالية كل الخلو من جميع التعقيدات الفلسفية، ثم هي تبعًا لذلك في متناول إدراك الشخص العادي؛ أن تمتلك ـ وإنها لتمتلك فعلًا ـ قوة عجيبة لاكتساب طريقها إلى ضمائر الناس).

هكذا شهد البروفسور (إدوارد مونتيه) لعقلانية الإسلام التي كانت سر قوته وجاذبيته وسرعة انتشاره.

بل لقد شهد لهذه الحقيقة وهذه الشهادة واحد من عمالقة الثقافة الغربية هو (سير توماس أرنولد) (١٨٤٦ ـ ١٩٣٠م) صاحب الكتاب الفذ (الدعوة إلى الإسلام)، فقال: (ولا يستطيع أي فرد أن يوضح الطابع العقلي للعقيدة الإسلامية، وما جنته من هذا الطابع من الفائدة في نشر الدعوة توضيحًا يبعث على الإعجاب بأكثر مما وضحه البروفسور إدوارد مونتيه).

تلك شهادات غربية لعلماء ذوي قدم راسخة في الثقافة الغربية على العقلانية المتفردة التي تميز بها الإسلام.. جدير بنا أن نقدمها للغربيين لدفع الافتراء وللحوار مع العقلاء.

١٩ ـ أهذا كلام علماني؟!

موقع عربى ٢١، الخميس، ٠١ أكتوبر ٢٠١٥ ٠٣:٠٦ م

في عام ١٩٢٦م نشر الدكتور طه حسين (١٣٠٦ ـ ١٣٩٣ هـ، ١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م) كتاب (في الشعر الجاهلي) الذي أثار معركة فكرية كبرى، كانت التالية في القرن العشرين بعد معركة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) عام ١٩٢٥م

ولقد صدم طه حسين في كتابه هذا المشاعر الإيمانية عند المسلمين، عندما شكك

في عقائد قرآنية مثل علاقة الإسلام بملة إبراهيم عليه السلام وبالحنيفية والحنفاء وقصة بناء الكعبة ورفع قواعدها بواسطة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وأخبار الرحلة الحجازية لأبي الأنبياء

ولقد صدرت عدة كتب في الرد على هذا الكتاب، وبالأحرى على السطور الثمانية والعشرين التي أعلن فيها طه حسين هذه المجازفات الصادمة للعقيدة الإسلامية

ومن بين هذه الكتب الهامة كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (١٢٩٣ ـ ١٣٧٧هـ، ١٨٧٦ ـ ١٩٥٨م) وعنوانه (نقض كتاب الشعر الجاهلي) وكتاب الأستاذ العلامة الموسوعي محمد فريد وجدي (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣ هـ، ١٨٧٨ ـ ١٩٥٤م) وغيرهما

وكان زعيم الأمة سعد زغلول باشا (١٢٧٦ ـ ١٣٤٦ هـ، ١٨٥٧ ـ ١٩٢٧م) وهو تلميذ جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ، ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ، ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) وخريج الأزهر الشريف الذي كانت باكورة تأليفه كتاب (في فقه الشافعي) وكتب على غلافه: (ألفه الفقير إلى الله تعالي الشيخ سعد زغلول، الشافعي المذهب، من طلاب الأزهر الشريف)

كان الشيخ سعد زغلول باشا ـ زعيم الأمة ـ يتابع الحياة الفكرية، وخاصة ما يكتب عن الإسلام، وكان سكرتيره الخاص محمد إبراهيم الجزيري ـ وهو شيخ من خريجي مدرسة القضاء الشرعي ـ يحضر إليه الكتب فيقرأها ويعلق عليها وضمن ردود الفعل الثائرة على كتاب طه حسين (في الشعر الجاهلي) تحركت مظاهرة طلاب الأزهر إلى (بيت الأمة) حيث يسكن سعد زغلول، فأطل من الشرفة على المظاهرة الغاضبة، معلقا على كتاب طه حسين بقوله: (وماذا علينا إذا لم يفهم البقر)؟!

ولقد ظلت هذه الكلمة توجع طه حسين، وتؤثر في موقفه من سعد زغلول إلى أن توفاه الله!

وعندما قرأ سعد زغلول رد فريد وجدي على كتاب (في الشعر الجاهلي) ـ وكان وجدي قد أهدى نسخة منه إلى سعد زغلول ـ أرسل إلى المؤلف رسالة، يعلن عن موقفه من القضية، وعن بلاغة هذا الزعيم العظيم.. وفيها قال: (حضرة الأستاذ الفاضل محمد فريد وجدي، وصلني كتابك الذي وضعته في نقد كتاب (في الشعر

الجاهلي) وتفضلت بإرساله إلي، وقرأته في عزلة تجمع الفكر، وسكون يحرك الذكر، فراقني منه قولٌ شارح للحق، ومنطقٌ يقارع بالحجة في أدب رائع، وتحقيقٌ دقيق في أسلوب شائق، وإخلاص كامل للدين في علم واسع، وانتصاف للحقيقة في احترام فائق، ومجموع من هذه الخصال استمليت منه قلبا فياضا بالإيمان، وعقلا مثقفا بالعرفان، ونفسا محلاة بالأدب، فقررت عينا بوجود مثلك بيننا، ورجوت الله أن يكثر من أمثالك فينا، وأن يجازيكم على ما تصنعون بتوفيق الباحثين والمتناظرين لاحتذاء مثالكم في دقة البحث وأدب المناظرة وإنكار الذات والانتصار للحق، وبتوفيق الناس لاستماع أقوالكم واتباع أحسنها.. والسلام على المهتدين).. سعد زغلول والسؤال: أهذا كلام علماني؟!.. لقد كذب الجاهلون المفترون.

٢٠ـ شهادة المرأة

موقع عربى ٢١ ،الخميس، ٣٠ يوليو ٢٠١٥ ٢٩:٠٢ ص

هل شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل؟ أم مساوية لشهادة الرجل؟ قضية لا تزال موضع جدل في الفقه الإسلامي، القديم منه والحديث، وذلك على الرغم من الاجتهادات المعتبرة للأئمة الكبار الذين قالوا إن شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل، ومن هؤلاء الأئمة شيخ الإسلام بن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ، ـ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨ م) والإمام ابن القيم (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ، ١٢٩٢ ـ ١٣٥٠م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ، ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) والإمام محمود شلتوت (١٣١٠ ـ ١٣٨٣ هـ، ١٨٩٣ ـ ١٩٦٣م) الذي كتب عن القضية فقال: (إنه ليس صحيحا أن الإسلام ينتقص من أهلية المرأة في الشهادة، ذلك أن قول الله سبحانه وتعالى) فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) البقرة ٢٨٢، ليس وارد في مقام الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا

عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ ﴾ فالمقام مقام استيثاق على الحقوق، لا مقام قضاء بها، والآية نرشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل لا تثبت بها الحق، ولا يحكم بها القاضي، فإن أقصى ما يطلبه القضاء هو البينة.

وقد حقق العلامة ابن القيم أن البينة في الشرع أعم من الشهادة، وأن كل ما يتبين به الحق ويشهره هو بينة يقضي بها القاضي ويحكم، ومن ذلك يحكم القاضي بالقرائن القطعية، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمئن إليها.

واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقلها الذي يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثرا له، وإنما هو لأن المرأة، كما قال الشيخ محمد عبده: (ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويمارسونها، ويكثر اشتغالهم بها).

والآية ـ آية البقرة ٢٨٢ـ جاءت على ما كان مألوفا في شأن المرأة ولا يزال أكثر النساء كذلك، لا يشهدون مجالس المداينات، ولا يشتغلن بأسواق المبايعات، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذي تقضي به طبيعتها في الحياة.

وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات، كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه.

هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التي لم تجر العادة بإطلاع الرجال على موضوعاتها، كالولادة والبكارة، وعيوب النساء في القضايا الباطنية، وعلى أن منها ما تقبل فيه فيها شهادة الرجل وحده، وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها، على

أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقا لثبوت الحق واطمئنان القاضي إليها، وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معا.

وما لنا نذهب بعيدا، وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل ـ سواء بسواء ـ في شهادات اللعان، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجته وليس له على ما يقول شهود: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٧ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أربع شهادات من الرجل، يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين، فهذه عدالة الإسلام، في توزيع الحقوق المالية بين الرجل والمرأة، وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء.

لقد قرر الإسلام الفطرة التي فطر عليها المرأة، فطرة الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم، وليس هناك فارق ديني بين المرأة والرجل في التكليف وأهليته هكذا اجتهد علماء الإسلام في موضوع شهادة المرأة، وهو اجتهاد يتغافل عنه الكثيرون حتى هذه اللحظات.

٢١ـ الإسلام وولاية المرأة للقضاء

مجلة الدوحة العدد رقم (٣) ١ مارس ١٩٨١

من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليتها لمهام الفصل بين الناس في المنازعات واحدة من المسائل الشائكة التي استقر الفقه الإسلامي ـ قديمًا ـ فيها على رأي ثابت هو الرفض، رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس في المنازعات.. ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد في هذه المسألة من جديد.

لكن واقع هذه المسألة إسلاميًّا يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس، فضلًا عن أن يكون الأساس إسلاميًّا ومتينًا!

وبادئ ذي بدء، فإن على مَن يريد فقه موقف الفكر الإسلامي من مسألة ولاية المرأة وتوليتها للقضاء: أن ينظر إلى هذه المسألة في ضوء الموقف العام الذي وقفه الإسلام من المرأة.. وهو موقف كان ـ ولايزال ـ وبكل المقاييس على مستوى الثورة التي حررت المرأة العربية والمسلمة، وانتقلت بها إلى حال كيفي جديد.. ويكفي أن القران الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، عندما قالت آيته الكريمة: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أما «القوامة» التي قررها الإسلام للرجل على المرأة في بقية الآية: {وللرجال عليهن درجة}، فإنها الرياسة التي لا تنتقص من حرية المرءوس، وإنما تقتضيها الفطرة القاضية بوحدة القيادة في المجتمع؛ صغيرًا كان أو كبيرًا، ثم إنها مرتبطة ومؤسسة على القدرات والإمكانيات والعطاء، لا على اختلاف الجنس والنوع فقط.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذا الإطار والمدخل الذي يجب استحضاره وتصوره قبل النظر في جزئيه: موقف الفكر الإسلامي والفقه الإسلامي من قضية تولي المرأة لمنصب القضاء.

ولقد يكون مناسبًا ـ بل وضروريًّا ـ التنبيه في البداية على عدد من النقاط:

فأولًا: إن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرآة لمنصب القضاء هو فكر إسلامي وآراء فقهية واجتهاد فقهاء، وليس دينًا وضعه الله وأوحى به إلى رسوله عليه الصلاة والسلام؛ فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة؛ لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام، فليس لديه فيها نصوص دينية أصلًا، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الأدلة والثبوت، أو ظنية فيهما، أو في إحداهما.. فهي خاضعة للاجتهاد.

وثانيًا: إن أقوال الفقهاء حول تولي المرأة للقضاء مختلفة باختلاف اجتهادهم في هذه القضية، ولقد دام اختلافهم فيها جيلًا بعد جيل.. فليس هناك إجماع فقهي فيها حتى يكون هناك إلزام للخلف بإجماع السلف، فهي من قضايا الاجتهاد المعاصر، كما كانت من قضاياه بالأمس القريب والبعيد.

وثالثًا: إن جريان العادة في الأعصر الإسلامية السابقة على عدم ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعني تحريم الدين لولايتها هذا المنصب.. فدعوة المرأة وانخراطها

في جيوشه هو مما لم تجربه العادة في الأعصر الإسلامية السابقة، ولم يعن ذلك تحريم اشتراك المرأة عند الحاجة والاستطاعة في القتال؛ فهي قد مارسته وشاركت فيه على عصر النبوة.. بدءًا من معاونة الجند وإمدادهم بالسلاح، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم، بل وممارسة القتال، كما حدث في غزوة أحد وغزوات أخرى، على عهد النبي ﷺ وصحابته عليهم رضوان الله.. فالعادة لا تحل حلالًا ولا تحرم حرامًا؛ لارتباطها بالحاجة المتغيرة بتغير الظروف والملابسات.

ورابعًا: إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولي المرأة لمنصب القضاء في غيبة النصوص الدينية التي تتناول هذه القضية- كانت اختلافهم في الحكم الذي قاسوا عليه توليها للقضاء؛ فالذين قاسوا القضاء على الإمامة العظمى التي هي رئاسة الدولة والخلافة- مثل فقهاء المذهب الشافعي - قد منعوا توليها للقضاء؛ لاتفاق الفقهاء على جعل الذكورة شرطًا من شروط الخليفة؛ فاشترطوا هذا الشرط في القاضي؛ قياسًا للقضاء على الخلافة والإمامة العظمى.

والذين أجازوا توليها القضاء فيما عدا القضاء في قضايا «القصاص والحدود»- مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبه - قالوا بذلك؛ لقياسهم القضاء على الشهادة؛ فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه، أي: فيما عدا القصاص والحدود. أما الذين أجازوا قضاءها في كل القضايا- مثل الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ، ٨٣٩ - ٩٢٣م) وفقهاء مذهبه - فلقد حكموا بذلك؛ لقياسهم القضاء على الفتيا. فالمسلمون قد أجمعوا على تولي المرأة لمنصب الإفتاء الديني، وهو من أخطر المناصب الإسلامية؛ فقاسوا القضاء عليه، وحكموا بجواز تولي المرأة كل أنواع القضاء.

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهري والثابت في شروط القاضي إنما يحكمه القصد والهدف من القضاء، وهو ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضين، وبعبارة أبي الوليد بن رشد (٥٢٠- ٥٩٥هـ، ١١٢٦-١١٩٨م) فإن «من رأى حكم المرأة نافذًا في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يأتي منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى»[1] والخلافة ورئاسة الدولة.

(١) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (ج٢ ص ٤٩٤)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٧٤م، وانظر كذلك: الماوردي، «أدب القاضي» (ج١ ص ٦٢٥- ٦٢٨)، طبعة بغداد، سنة ١٩٧١م، و«الأحكام السلطانية» (ص ٦٥)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

وخامسًا: فلم تكن الذكورة هي الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء فمثلًا: اختلفوا في شرط الاجتهاد؛ فأوجب الشافعي وبعض المالكية أن يكون القاضي مجتهدًا؛ قياسًا على أمية النبي ﷺ[١].

واختلفوا في شرط كون القاضي عاملًا ـ وليس مجرد عالم ـ بأصول الشرع الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.. فاشترطه الشافعي[٢]، وتجاوز عنه غيره من الفقهاء، كما اشترط أبو حنيفة ـ دون سواه ـ أن يكون القاضي عربيًا من قريش[٣]. فشرط الذكورة في القاضي هو واحد من الشروط التي اختلف فيها الفقهاء.. اشترطها البعض بإطلاق، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق، واشترطها البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر.. فليس عليها إجماع في الفكر الفقهي، كما أنه ليس فيها نصوص دينية تمنع أو تقيد اجتهاد المجتهدين والمفكرين، وإذا كانت الشريعة مقاصد، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة ـ فإن توافر الأهلية والكفاءة لإقامة العدل بين المتقاضين هي محور الشروط التي يجب توافرها فيمن يلي منصب القضاء. لكن بعض الذين اشترطوا «الذكورة» فيمن يلي منصب القضاء ـ قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة ـ أضافوا الاحتجاج ببعض الأحاديث النبوية التي رويت في المرأة، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وبين تولي المرأة للقضاء وأهليتها كي تتساوى بالرجل في هذا الأمر وفي أمثاله من الأمور.

ـ فالماوردي (٣٦٤ـ ٤٥٠هـ، ٩٧٤ـ ١٠٥٨م) مثلًا يورد ـ في معرض رفضه مذاهب الذين يجوزون قضاء المرأة ـ يورد حديث الرسول ﷺ الذي يقول: «ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة»[٤].

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفة تجلي المراد النبوي بهذا الحديث ـ الذي شاع كسلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة،

(١) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (ج٢ ص ٤٩٣، ٤٩٤).
(٢) «أدب القاضي» (ج١ ص ٦٤٣).
(٣) محمد محمد سعيد، «كتاب السالك لمذهب الإمام مالك» (ص١٩٠)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٢٣م.
(٤) «أدب القاضي» (ج١ ص ٦٢٧).

وليس سوى معرفة ملابسات قول الرسول، ﷺ، لهذا الحديث سبيلًا لفقه المعنى منه والغرض المقصود.. إن الصحابي أبا بكرة، رضي الله عنه يروي هذا الحديث؛ فيقول: «قال رسول الله، ﷺ: «مَن يلي أمر فارس؟». قالوا: امرأة. قال: «ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة»[1]، فهذا الحديث ـ كما يتضح من سياق قوله هو نبوءة سياسية من الرسول ﷺ بفشل الفرس المجوس؛ أولئك الذين ملكوا عليهم امرأة، وليس حكمًا بتحريم ولاية المرأة للقضاء؛ فلا ولايتها العامة ولا ولايتها الخاصة كانت بالقضية المطروحة على النبوة كي تقال فيها الأحاديث.

ـ وحديث آخر يورده الماوردي في هذا المقام هو قول الرسول، ﷺ، عن النساء: «أَخِّروهن من حيث أخرهن الله»، وهو يُستدل به على وجوب تأخير النساء عن منصب القضاء؛ لأن الله قد أَخَّرهن!

ونحن عندما نرجع إلى مصادر السنة النبوية الشريفة، ونطالع الحديث كاملًا، وفي سياق قوله وملابسات هذا القول وأسبابه ـ نعلم يقينًا أن لا علاقة لهذا الحديث بتولي المرأة للقضاء.. فهذا الحديث هو أمر تنظيمي لصفوف المسلمين والمسلمات عندما يصلون بالمسجد خلف الإمام؛ فقديمًا وفي معابد بني إسرائيل كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال، وفي البداية الإسلامية كان المسلمون يصنعون ذلك ـ فنهى النبي، ﷺ، عن ذلك، وطلب تقدم صفوف الرجال وتأخر صفوف النساء، حتى لا ترى الرجال عورات النساء من «الأُزُر» الضيقة! وقال في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه: «... وإن خير الصفوف صفوف الرجال المقدم وشرها المُؤخر، وخير صفوف النساء المؤخر وشرها المقدم. يا معشر النساء، إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن؛ لا ترين عورات الرجال من ضِيق الأُزُر»[2].

(١) مسند أحمد بن حنبل (٢٠٨٣٨) وفى رواية: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ. قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى قَالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً) رواه البخاري (٤٤٢٥)، ورواه النسائي في «السنن» (٨/ ٢٢٧) وبوب عليه النسائي بقوله: «النهي عن استعمال النساء في الحكم».

(٢) رواه ابن خزيمة كتاب الامامة فى الصلاة (١٥٦٢) مسند أحمد (١١١٥٠) قال الهيثمى: (وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وفي الاحتجاج به خلاف وقد وثقه غير واحد مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) (٢/ ٩٢):

بل وحتى هذا الحديث الذي يورده الماوردي نجد مقدمته التي يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود رضى الله عنه تقول: «كان في بني إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعًا»، الأمر الذي يكشف عن المراد بهذا الحديث الخاص بتنظيم صفوف الرجال وصفوف النساء في الصلاة بالمسجد.

فأين من ذلك أهلية المرأة للقضاء؟ وما علاقة هذه الأحاديث بتوليها الفصل بين الناس في المنازعات إذا هي حَصَّلت شروط العدل في فصل الخصومات؟!

وهكذا.. فسواء أَنَظَرنا إلى القضية في إطار النظرة العامة التي نظر الإسلام بها إلى المرأة، أم من خلال الفكر الفقهي الإسلامي، الذي اختلف أئمته حول هذه القضية، أو بالنفاذ إلى فقه النصوص التي أوردها البعض حولها- فإننا سنجد ولاية المرأة للقضاء واحدة من القضايا التي خضعت للخلاف والاجتهاد، والتي يجب أن تُبحث مجددًا على ضوء تغير واقع المرأة المسلمة وتطورها، وما أحرزت في عصرنا من أهلية وقدرة لم تكن لها فيما تقَدَّم من العصور.

٢٢ ـ المرأة نِدٌّ للرجل أم مُكَمِّلة له؟

مجلة العربى العدد رقم (٣٦٤) ١ مارس ١٩٨٩

ما تزال قضية المرأة ومكانتها في المجتمع وعلاقتها بالرجل تثير النقاشات الحادة- وبخاصة في العقدين الأخيرين ـ وتحاول بعض القوى والتيارات تفسير الدين الإسلامي وأحكامه في اتجاه سلب المرأة حقوقًا حصلت عليها، مع أن الرؤية المدققة للنهج الإسلامي تؤكد غير ما يذهبون إليه.

من أصدق وأدق المصطلحات وأشملها في التعبير عن صنيع الإسلام وإنجازه الذي أحدثه ـ ويحدثه ـ بالنسبة للإنسان: مصطلح «الإحياء»؛ فالإسلام إحياء كامل وعميق ودائم لكل من استجاب لدعوته، والتزم بمنهجه وسلك سبيله في خاصة نفسه وعامة أمره، وسائر ما تشتبك في شئونه من علاقات، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

لقد تضمن هذا «الإحياء الإسلامي» ضمن ما تضمن ـ إخراج الذين اهتدوا بالإسلام من الظلمات إلى النور، وكذلك تحرير الإنسان المسلم مما كان يثقل ظهره، ويقيد خطوه، ويشل طاقاته من القيود والأصفاد؛ «فالتحرير الإسلامي مهمة من مهام «الإحياء الإسلامي» بالنسبة للإنسان: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ولقد توجه هذا «التحرير الإسلامي» إلى الإنسان المسلم من حيث كونه إنسانًا؛ رجلًا كان أو امرأة هذا الإنسان، فكانت نظرة الإسلام إلى الرجل والمرأة باعتبارهما: «الإنسان المسلم» الذي يتوجه إليه الإسلام بالإحياء والتحرير، يتساويان في ذلك مساواة الأعضاء في البدن الواحد، وفي هذه النظرة الإسلامية بداية خيط فلسفة الإسلام ومنهجه في علاقة الرجل بالمرأة، وموقف المرأة من الرجل، وما عرف واشتهر بـ«تحرير المرأة».

عضوان في بدن واحد:

إن المساواة بين المرأة والرجل في الإنسانية هي حقيقة موضوعية تدركها كل الحواس، وإن المساواة بينهما في التكاليف؛ حقوقًا وواجبات، وفي الحساب والجزاء، وفيما يلزم للنهوض بالتكاليف من عقل وقدرات منحها الله لكل منها وركبها فيه ـ هي مما أجمع عليه الناظرون في فكر الإسلام ويجمعون. لكن هذه المساواة التي قررها الإسلام بين المرأة والرجل، والتي جعلت منهما عضوين في بدن واحد هو بدن الإنسان المسلم ـ قد اعترفت بالواقع الطبيعي المتمثل في تميز المرأة بالأنوثة، وتميز الرجل بالذكورة، وبما لهذا التميز من حكمة استهدفت تكاملهما كما يتكامل الشقان المكونان للشيء الواحد؛ فتجتمع لهما: المساواة والتكامل في الوقت نفسه، مميزة تساويهما عن تساوي الأنداد.

وإذا كان تميز الرجل درجة ـ هي القوامة في بعض الميادين ـ هو الثمرة لتميز طبيعة الرجولة عن طبيعة الأنوثة؛ استهدافًا للتكامل المحقق لاستمرار النوع، وتحقيق السعادة لأبنائه، إذا كان ذلك هو لب الإضافة التي أنجزها المنهج الإسلامي في علاقة المرأة بالرجل، ووضع كل منهما بالنسبة للآخر، فإن المساواة بينهما في الإنسانية حقوقًا وواجبات، وفي التكاليف الإسلامية ـ هي فكر الإسلام الذي جاء ليطور وضع المرأة ويحررها من القيود الاجتماعية والاقتصادية والعرفية، والتي حملت من أثقالها ـ لأسباب تاريخية ـ أكثر وأثقل مما حمل الرجال.

بل لا نغالي إذا قلنا: إن المرأة المسلمة في عصر البعثة قد مثلت بجهادها في سبيل حريتها وتحريرها الواقع؛ الذي مثل علامات الاستفهام التي جاء الوحي الإلهي بتحريرها، كي يجيب عنها ـ ويستجيب ـ للمشروع والعادل منها.

ـ ففي «سنن الترمذي»: أن الصحابية الجليلة المجاهدة المقاتلة؛ بطلة يوم أُحد ويوم اليمامة ـ والمواقع الكثيرة الأخرى ـ زوجة الشهيد وأم الشهداء: أم عمارة؛ نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣هـ ـ ٦٣٤م) قد جاءت إلى رسول الله ﷺ تتحدث باسم جماعة من نساء المدينة، وتطلب مساواة المرأة بالرجل؛ قائلة: يا رسول الله: «ما أرى كل شيء إلا للرجال! وما أرى النساء يُذكرن بشيء!». فكان جواب الوحي الإلهي عن علامة استفهام «الواقع» هذه متمثلًا في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فكان تقرير الآية القرآنية المساواة ـ بالنص لفظًا ـ الجواب الإلهي عما تخلق في الواقع من مشاعر صنعتها المظالم التي عانت منها المرأة أكثر من الرجل في حقب طويلة من التاريخ.

وفي ترجمة ابن الأثير بـ«أسد الغابة» للصحابية الجليلة، الخطيبة، المجاهدة، المقاتلة: أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (٣٠هـ، ٦٥٠م) نقرأ كذلك أنها قد أتت إلى النبي، ﷺ، وهو جالس إلى الصحابة؛ تعلن أنها إنما جاءت متحدثة باسم

غيرها من النساء اللاتي اجتمعت آراؤهن على طلب مساواتهن في الأجر بالرجال، مع تمايز الأعمال بين الفريقين ـ أتت النبي فقالت: «إني رسول من ورائي من جماعة نساء المسلمين يقلن بقولي، وعلى مثل رأيي»، ثم عرضت القضية؛ فاستحسن الرسول، ﷺ منطقها، حتى لقد التفت إلى أصحابه وقال: «أسمعتم مقالة امرأة أحسن سؤالًا عن دينها مِن هذه؟». قالوا: لا يا رسول الله! فقال، ﷺ: «انصرفي يا أسماء، وأعلمي مَن وراءك من النساء...»[1]، وحدثها عن مساواة الإسلام بين المرأة والرجل في الأجر، وعن مثوبة المرأة إذا هي نهضت بما هي أهل له، عما أنجز الرجال من الصالحات لتكامل العملين وترافقهما في إقامة قواعد العمران، وعند ذلك انصرفت أسماء وهي تُهلل وتكبر استبشارًا مما قال لها رسول الله ﷺ.

موجبات القوامة:

وإذا كانت فلسفة المنهج الإسلامي في تمايز قدرات المرأة عن الرجل قد ارتكزت إلى تمايز طبيعة الأنوثة عن طبيعة الذكورة، فإن الرسالة الخاتمة قد تركت آفاق الميادين التي تستطيع المرأة إجادة أعمالها لتطور ما لديها من طاقات وقدرات منبهة على ضرورة التناسق بين الطبيعة وما تؤهل له من أعمال؛ استهدافًا للحفاظ على فلسفة التكامل بين المرأة والرجل واتقاءً لخطر «النِّدِّيَّة» المنافي لحكمة الله من خلق الإنسان؛ ذكرًا وأنثى.

فالصحابية أميمة بنت رقيقة تحدث فتقول: «جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه؛ فقال لنا: «فيما استطعتن وأطقتن»، رواه ابن ماجه، فنطاق وآفاق التكليف والحقوق والواجبات هي ما تستطيعه المرأة وتطيقه؛ لأنها أنثى، وفق أحكام الزمان وأعراف المكان، وما تنميه أو تحجمه لديها التربية من قدرات وإمكانات.

من هنا كان حديث الآية القرآنية عن المساواة بينهما في الحقوق والواجبات، وعن «الدرجة» ـ درجة القوامة ـ التي تأهل لها الرجل؛ بحكم رجولته في ميادين بعينها ـ حديث الآية التي تقول: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ

(١) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، ج٤، ص٢٣٤. ابن عساكر في «تاريخ دمشق (٧/ ٣٦٣).

لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالعرف ـ وهو متغير ومتطور ـ هو معيار ميادين المساواة في الأعمال والوظائف الحياتية، لكن تظل الدرجة ـ درجة القوامة ـ قائمة في ميادين بعينها؛ لارتباطها بالثابت، وهو الرجولة والأنوثة اللتان تمايزان دائمًا بين الرجل والمرأة اللتان ينعكس تمايزهما في ميادين بعينها.

وإذا كانت درجة القوامة هي القيادة التي تؤهل الرجولة الرجل لها في ميادين بعينها: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ [النساء: ٣٤]، فإن الإسلام لم يحرم المرأة من هذه القوامة ـ القيادة ـ حيث تؤهلها لها أنوثتها؛ فالراعي هو القائد ـ القَوَّام ـ والحديث النبوي يحدثنا عن نصيب المرأة في ميدان القوامة والرعاية والقيادة؛ فيقول الرسول، ﷺ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته؛ فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم وهو مسئول عنهم، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية في بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم؛ ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته»[1].

المنهج الإسلامي لتحرير المرأة:

وإذا كان المنهج الإسلامي قد تميز بهذا الوضوح في تقرير المساواة بين الرجل والمرأة في الإنسانية وفي التكاليف؛ حقوقًا وواجبات وحسابًا وجزاءً، وفي حصر التمايز بما يقتضيه تميز الأنوثة عن الذكورة، وفي كل منهما امتياز لجنسه يحرص على الحفاظ عليه العقلاء؛ لأنه قاعدة وسر تكاملهما المحقق لسعادتهما جميعًا، فإن وضوح هذا الموقف الإسلامي قد ازداد عندما تجسد فكره هذا في التجربة الإسلامية الأولى، فلم يعد مجرد فكر نظري، وإنما غدا واقعًا يحياه الرجال والنساء.

(١) سبق تخريجة.

ـ فبيعة العقبة التي هي عقد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى قد شاركت فيها امرأتان؛ فكان للمرأة المسلمة نصيب في الولاية السياسية منذ ذلك التاريخ.

ـ وفي بيعة الرضوان ـ تحت الشجرة ـ التي كانت على «الحرب والقتال»، شاركت النساء وشملهن ـ مع الرجال ـ قول الله تعالى ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

ـ وحديث النساء الغازيات في غزوات الإسلام الأولى، والمقاتلات والمداويات والمساعدات في المعارك ـ شائع في مصادر السُّنَّة والسيرة والتاريخ.

ـ والتطبيق الإسلامي لوصايا القرآن بالأمومة، ووصايا النبي بالنساء، ولتحديد القرآن أن التنوع في الأنوثة والذكورة هو آية من آيات الله؛ به تتحقق السعادة المتمثلة في «السكن والمودة والرحمة» بين الزوج وزوجه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، وتجسد هذه المعاني القرآنية في كثير من نماذج الواقع المعاش منذ ذلك التاريخ.

إن دور خديجة بنت خويلد في حياة النبي ودعوته، ودور عائشة في الدين والدنيا، ودور الصحابيات اللاتي ملأت تراجمهن مجلدًا في تراجم ابن الأثير لصحابة رسول الله تعالى، ودور أسماء بنت أبي بكر في رحلة الهجرة ـ هجرة النبي وأبي بكر ـ وفي منزل زوجها الزبير بن العوام، وفي حقله، وفي رعاية فرس قتاله، ودورها في معاركه الحربية وغزواته، وكذلك دورها في جهاد واستشهاد ابنها عبد الله بن الزبير، وتصديها يومئذ لجبروت الحجاج بن يوسف الثقفي. إن دورها هذا ـ بل أدوارها ـ وهي في شموخ المرأة المسلمة العابدة المقاتلة العالمة التي تزدان بالحشمة الإسلامية، فلا تكشف سوى الوجه والكفين، ولا تلبس ما يشف، ولا ما يصف، ولا ما يفتن. إن هذه النماذج إنما تترجم عن واقع جسَّد فكر الإسلام في هذا الميدان.

وإذا كنا لا ننكر ـ بل نبرز ـ أن تاريخنا الاجتماعي قد سادت في كثير من حقبة معالم «واقع» تنكر للكثير من المثل التي جاء بها الإسلام في العلاقة الجامعة والمميزة بين الرجل والمرأة، حتى لقد أصاب المرأة المسلمة من المظالم أكثر مما أصاب الرجال، وحملت من القيود أثقل مما حمل الرجل، الأمر الذي جعل ـ ويجعل ـ حريتها وتحريرها واحدة من مهام الإسلاميين، وإذا كنا لا ننكر ذلك ـ بل نبرزه وننبه إليه وندعو له ـ فإننا ننكر ونستنكر أن يتبنى المسلمون المناهج غير الإسلامية في فلسفة تحرير المرأة، وفي نموذج هذا التحرير.

فالمنهج الإسلامي الذي قام على مساواة الرجل والمرأة في الإنسانية، وتكاملهما في وظائف الحياة ـ يرفض مساواة «تماثل الأنداد»، التي سادت الدعوة إليها في إطار الحضارة الغربية، وفي فكر وواقع التغريب ببلادنا الإسلامية، فلا الرجل السوي يسعده تساويه بالمرأة كأنثى، ولا المرأة السوية يسعدها مساواتها بالرجل في الرجولة! ومن هنا تميزت ـ وتتميز ـ في المنهج الإسلامي فلسفة «التحرير الإسلامي للمرأة» بالانطلاق من الوسطية الجامعة ـ والمميزة في الوقت نفسه ـ بينهما كشفين متكاملين ومتساويين، فمع التساوي في الإنسانية تتمايز الطبيعة؛ من حيث الأنوثة والذكورة تمايز وظيفة ودرجة، لا تمايز سيطرة واستبداد وخضوع!

وإذا كانت فلسفة التحرير التي اعتمدت «تماثل النِّدِّيَّة» قد جعلت صورة المرأة المتحررة ـ في المجتمعات التي طبقت تلك الفلسفة ـ هي صورة: «المسترجلة الإسبرطية»، أو «الغانية الرومانسية»، أو «إعلان السلعة وسلعة الإعلان الرأسمالية» ـ فإن منهج الإسلام في هذا المقام يقول لنا: نعم لتحرير المرأة؛ لكن ليس هذا هو نموذج التحرير.

٢٣ ـ النشوز.. وشبهة ضرب الزوجات

الأهرام، الأثنين ٨ جمادى الآخرة ١٤٣٠/ ١ يونيو ٢٠٠٩السنة ١٣٣ ـ العدد ٤٤٧٣٧

في آية القوامة ـ ٣٤من سورة النساء ـ ورد حديث القرآن الكريم عن أنواع الزوجات وعن التمييز بين أنواعهن في المعاملة داخل إطار الأسرة.

فمنهن الصالحات القانتات الحافظات للغيب بما حفظ الله.. وهؤلاء لا سلطان للرجال عليهن في أي لون من ألوان التأديب.. بل ولا حتي في الوعظ والإرشاد لأنهن لا يحتجن إلى شئ من ذلك ومن النساء من تكره زوجها، وتستعلي عليه، وتولي وجهها عنه..أي تقع في النشوز أو يخاف وقوعها فيه ـ ولمثل هذه الزوجة قد شرع القرآن الكريم سبل الإصلاح المتدرجة، لصرفها عن هذا النشوز.. شرع:الوعظ أولا..والهجر في المضاجع ـ إن لم يفلح الوعظ ـ ثانيا..والضرب، كآخر مراحل التأديب والإصلاح ـ إن لم يفلح الوعظ..والهجر في المضاجع: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ﴾ ولفقه هذه القضية ـ قضية النشوز.. وإباحة القرآن ضرب الزوجة الناشز، تأديبا لها ـ كآخر الدواء..ونهاية مراحل الإصلاح ودرجاته ـ علينا أن نفصل هذا الأمر، بعرضه في عدد من النقاط:

أولاها: أن النشوز كما يقع من الزوجة..فهو يقع من الزوج كذلك: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ﴾ [النساء: ١٢٨].. والإعراض هو المقدمة للنشوز.

وثانيتها: أن النشوز هو: الاستعلاء.. اشتق من النشز.. أو النشر.. الذي هو المكان المرتفع فكأن الناشز زوجا كان أو زوجة هو الذي أعرض عن واقعه في الحياة الزوجية، وكرهه، واستعلى على هذا الواقع، متطلعا إلى واقع آخر غيره.

وثالثتها: أنه في حالة نشوز الزوج فإن كراهيته لواقعه أي لزوجته ـ وإعراضه عنها.. واستعلاءه.. وتطلعه إلى واقع آخر.. معناه أنه يسعي إلى الزواج بزوجة أخرى ـ أي إلى تعدد الزوجات ـ وهذا مباح بشرط القدرة عليه، والعدل بين الزوجات.. وبشرط أن يسبق ذلك سعي للصلح والإصلاح بين الزوج الناشز.وبين زوجته.. بواسطة التحكيم.

ولقد جاء حديث القرآن الكريم عن نشوز الزوج في آية النساء ١٢٨ : ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحۡسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٨].

ولقد نبهت الآية التالية الزوج الناشز، الذي استعلى على واقعه ـ زوجته وتطلع إلى واقع آخر زوجة أخرى..واقترن بالزوجة الثانية ـ نبهته الآية ـ ١٢٩من سورة النساء إلى صعوبة إقامة العدل ـ وكأنها تصرفه عن النشوز فقالت: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾.. [النساء: ١٢٩].

فهذا اللون من النشوز نشوز الزوج الذي يستعلي على زوجته، ويعرض عنها، ويولي وجهه وجهة أخرى، ويتطلع إلى الزواج بزوجة أخرى، تدور وقائعه في دوائر الحلال المباح المشروط بالعدل وهو التعدد أو دوائر ابغض الحلال وهو الطلاق.. ورابعتها: هو نشوز الزوجة..أي كراهتها زوجها.. والصدود عنه.. وتولية وجهها وجهة أخرى..واستعلاؤها على واقع حياتها الزوجية.. وتطلعها إلى واقع آخر فإن معناه السعي إلى هدم الأسرة.. أو ـ وهذا أخطر ـ التطلع إلى مشروع زوج آخر وهنا يكون النشوز الكارثة الذي يرد فيه التأديب، طلبا للحفاظ على كيان الأسرة.. ومنعا للخيانة المعنوية.. أو المادية والفعلية التي تفسد الاختصاص بين الزوج وزوجه، وتستبدل الحرام بالحلال في أعز دائرة من دوائر الحياة الإنسانية.

ولقد رسم التشريع القرآني لحل هذه المشكلة ـ مشكلة نشوز الزوجة وغيرها من المشكلات الأسرية كالشقاق بين الزوجين طريق التحكيم طلبا للإصلاح: ﴿وَإِنۡ

خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

ولقد رأي جمهور فقهاء المالكية والشافعية ان بعث الحكمين واجب على الحاكم أو القاضي لأنه أي التحكيم فريضة كفائية اجتماعية فهو من باب دفع الظلامات وهو من الفروض العامة على القاصي أي انه تكليف موجه إلى الأمة والدولة والاجتماع الإسلامي.

وفي حال ما اذا لم يفلح التحكيم من الحكمين..والقاضي في الإصلاح وازالة مرض النشوز الذي أصيبت به الزوجة، فإن على الزوج أن يسعي إلى الاصلاح المتدرج والمتعدد المراحل يعظها اولا ويحذرها بالوعظ من عواقب هذا الطريق ـ طريق النشوز الذي أوشكت على السقوط فيه.

فإن استجابت للوعظ والتحذير كان بها وان لم تستجب للوعظ وللتحذير فلعل هذا النشوز والكراهية والصدود والاستعلاء ان يكون ناتجا عن ملل الزوجة من معاشرة زوجها وهنا شرعت الآية القرآنية علاجا نفسيا للمرحلة الثانية من مراحل محاولات الاصلاح، وهو العلاج بالهجر هجر الزوج لزوجته في المضاجع والمضاجعة أي أن الهجر ليس لبيت الزوجية. ولا للزوجة وإنما هو البعد المؤقت والمحسوب عن المخدع والمضجع عسي ان يكون في ذلك التجديد للاشواق ومن ثم ازالة الملل الذي جعل الزوجة تعرض وتصد وتكره وتستعلي وتتطلع وتفكر في واقع جديد وبديل. فإذا لم يفلح الهجر في العلاج وظلت الزوجة على نشوزها واستعلائها وتطلعها إلى ما وراء النشز المرتفع فهنا يكون آخر الدواء وامره يكون التأديب بالضرب الذي هو آخر المراحل الثلاث في مسيرة الإصلاح. انه الملجأ الأخير للحفاظ على بقاء الأسرة لمنع احتمال دخول الحرام والمعصية إلى هذا الحرم الآمن.

بهذا الفهم لمعني النشوز أي الاستعلاء على الواقع..والصعود إلى المرتفع والنشز تطلعا إلى واقع آخر مغاير بهذا الفهم نكون امام حالة أسرية تستدعي وتستوجب للحفاظ على الأسرة هذه المراحل المتعددة والمتدرجة من العلاج طلبا للإصلاح.

بقي أن نقول:إن فقهاءنا والجمهور منهم قد أحاطوا تأديب الزوج للزوجة الناشز بالعديد من الضمانات التي تجعل التأديب وسيلة من وسائل الإصلاح والإنقاذ للزوجة والاسرة من الدمار..التأديب للمحبوب لأنه حبيب ومحبوب كما يؤدب الأبوان اولادهما وهم احب من لديهما..وليس سبيلا للاهانة أو الايذاء والاضرار والانتقام.

ففقهاء الشافعية قالوا:إن ترك الضرب بالكلية أفضل أي قالوا بالاقتصار في الإصلاح على الوعظ..والهجر..دون اللجوء إلى الضرب.

* وهذا الذي قاله فقهاء الشافعية قاله الحنابلة الذين جعلوا ترك الضرب وإسقاطه هو الأولى وذلك إبقاء للمودة بين الزوج وزوجه.

* كما اشترط المالكية والشافعية لمشروعية ضرب الزوج زوجته الناشز ان يعلم الزوج أو يغلب على ظنه أو يظن ان الضرب سيفيد في تأديبها وردعها عن النشوز والا فلا داعي للجوء اليه طالما لن يثمر الاصلاح المنشود.

* كما قرر الفقهاء انه اذا حدث خلاف بين الزوج وزوجه على حدوث النشوز ووقوعه.. فادعي الزوج نشوز زوجته وانكرت الزوجة ذلك فإن القول في حال الخلاف هو قول الزوجة لأن الاصل والطبيعي هو عدم حدوث هذا الطارئ الشاذ.

* وفي النهاية.. وعندما لا يكون هناك بد من اللجوء إلى آخر الدواء وهو الضرب لانقاذ الاسرة والزوجة من هاوية الاستعلاء.. والنشوز.. فلقد وضع جمهور الفقهاء كل الضمانات التي تبتعد بهذا اللون من التأديب والاصلاح عن الاهانة أو الايذاء.

فقال المالكية وبعض الشافعية والحنابلة باقتصار الضرب على الآليات التي تجعله رمزيا حتي لكأنه لون من المداعبة التي تفتح القلوب وتطوي صفحة النشوز!.. فهو الزوج يؤدب زوجته بضربها بالسواك ونحوه أو بمنديل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بعصا ولا بخشب لان المقصود من التأديب هو الاصلاح، لا الاهانة أو الايذاء ومن هنا كان اشتراطهم ألا تتوجه هذه الادوات الرمزية إلى أماكن الكرامة كالوجه أو مواطن الجمال أو الاجزاء الحساسة من الجسم.

بهذا الفهم لمعني النشوز تنزاح دواعي الشبهة عن التشريع القرآني وهي الشبهة

التي تحتل مكانا بارزا في اجندة خصوم الإسلام والجاهلين بحكمته في التشريع.. كما ينتفي ان يكون هناك ما يستدعي اعتذار الفقه الاسلامي وتتجلي حكمة الحكيم العليم في الحفاظ على الأسرة اللبنة الأولى لبناء الأمة والاجتماع الانساني المؤسسة على السكن والسكينة والمودة والرحمة والميثاق الغليظ.

وبهذا الفقه نفهم موقف الفقهاء الشافعية والحنابلة الذين استبعدوا الضرب كلية من درجات العلاج والاصلاح للنشوز.

ونفهم كذلك دلالة ترفع جبل القدوة والأسوة رسول الله ﷺ والذين معه عن اللجوء إلى ضرب الزوجات، حتي في قمة الازمات التي تلم بالحياة الزوجية كما حدث إبان حديث الإفك الذي ألم بالحياة الزوجية للرسول عليه الصلاة والسلام.

ذلك ان ضرب الزوج لزوجه امر شاذ لا يباح الا اذا كان آخر الدواء لحالات الشذوذ التي تهدد سلامة الاسرة التي هي الحرم الآمن للزوج والزوجة والأولاد وإسقاطه من وسائل الاصلاح اجتهاد ملحوظ عند قطاع ملحوظ من فقهاء الإسلام.

* لقد طردت أسبانيا خطيب أحد المساجد بعد محاكمته وعزله من وظيفته لأنه كتب كتابا دافع فيه عن ضرب الزوجات!

* ولقد لمسنا حتي في إطار جمهور اليقظة الإسلامية حساسية هذه القضية.. وحاجتها إلى التفسير الجامع بين المنطق وبين الشرع الحكمة والشريعة الأمر الذي أوجد ألوانا من الحرج لدي عدد من الفقهاء المعاصرين في الدفاع عن ضرب الزوجات في عصر أحرزت فيه المرأة تقدما كبيرا ونضجا عظيما.

* ولعل في هذا الفقه لمعني النشوز.. ولخطره ومخاطره على الأسرة.. أن يكون المدخل إلى فقه جديد، يرفع الحرج عن الفكر الإسلامي المعاصر، ويلتزم في ذات الوقت بثوابت الشريعة الاسلامية، كما جاء بها القرآن الكريم وكما بينتها وجسدتها سنة رسول الله ﷺ وسيرة صحابته الكرام عليهم رضوان الله.

* فهي إذن شبهة.. لا تأتي فقط من دوائر الخصوم للإسلام.. وإنما من داخل الدائرة الإسلامية.. ومن ثم تحتاج إلى البيان.. والإذاعة لهذا البيان.

٢٤ـ التحرير الإسلامي للمرأة

موقع بوابة القليوبية ٢٩ يوليو ٢٠١٧

لقد جاء الإسلام فأسس لفلسفة جديدة في تحرير المرأة وإنصافها ومساواتها بالرجل، مساواة الشقين المتكاملين، لا الندين المتنافرين.

لقد حررها من لعنة الخطيئة الأولى، عندما أعلن أن التكليف والغواية والعصيان والتوبة إنما كانت من آدم وحواء معا، وأن مسؤولية آدم إنما كانت أكبر من مسؤولية حواء ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾، ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾، ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾.

ولقد جاء الإسلام والفكر الديني يعتقد أن حواء قد خلقت من ضلع أعوج ـ ضلع آدم ـ (فالمرأة من الرجل والرجل ليس من المرأة)، فقرر الإسلام أن آدم وحواء كليهما قد خلقا من نفس واحدة ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾، ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾، ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ﴾، ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ ﴾، ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾.

وبعد أن كانت المرأة معزولة عن ولايات العمل العام، أشركها الإسلام ـ مع الرجال ـ في هذه الولايات العامة: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ ﴾ فأول من آمن بالإسلام امرأة ـ خديجة ـ وأول شهداء الإسلام امرأة ـ سمية بنت خياط. وفي الجمعية التأسيسية لإقامة الدولة الإسلامية الأولى ـ بيعة العقبة ـ شاركت في أعلى مستويات الولاية السياسية امرأتان ـ أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية وأسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، وفي البيعة على الدخول في الإسلام كان

للنساء بيعة مستقلة، وفي الذمة المالية كان للنساء ذمة مالية مستقلة، وتكونت في عهد النبوة جمعية نسائية، ذهبت مندوبة عنها (وافدة النساء) بمطالب اتفقت عليها هذه الجمعية، وقالت (وافدة النساء) للرسول ﷺ: (أنا رسول من خلفي من نساء المؤمنين، يقلن بقولي وهن على مثل رأيي)[1].

وفي الولاية الدينية، روت المرأة الحديث وأفتت في الفقه مثل الرجال، وكانت هناك خطيبة للنساء تهز أعواد المنابر مثل الرجال، وسمع الله حوار المرأة التي تجادل الرسول ﷺ، وجعل لمحاورتها سورة في القرآن الكريم.

وفي القتال يوم أحد، كانت المرأة ضمن الذين صمدوا.

وفي الولايات المالية، تولت المرأة (حسبة) ـ وزارة ـ السوق والتجارة، سمراء بنت نهيك في عهد الرسول، والشفاء بنت عبد الله في عهد عمر بن الخطاب.

وعندما توفي رسول الله ﷺ كان عدد الذين دخلوا في الإسلام ١٢٤٠٠٠، أما الذين تربوا في مدرسة النبوة من الصفوة والنخبة، فقد أحصاهم العلماء فذكروا ترجمات ثمانية آلاف، كان منهم أكثر من ألف امرأة، وهي أعلى نسبة من القيادات النسائية في أية نهضة أو ثورة في التاريخ، شاركن في إقامة الدين، وفي الهجرة، وفي تأسيس الدولة، وفي صناعة التاريخ.

هكذا تم تحرير المرأة بالإسلام، وهكذا طوى الإسلام بهذا التحرير للمرأة صفحات الفكر الديني القديم، التي ظلت تمتهن المرأة وتحتقرها وتهمشها قرونا طويلة في التاريخ القديم.

(١) حديث وافدة النساء: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ـ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي وَافِدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ، هَذَا الْجِهَادُ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى الرِّجَالِ، فَإِنْ نَصَبُوا أُجِرُوا، وَإِنْ قُتِلُوا كَانُوا أَحْيَاءً عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَنَحْنُ مُعَاشِرَ النِّسَاءِ نَقُومُ عَلَيْهِمْ فَمَا لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبْلِغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَاعْتِرَافًا بِحَقِّهِ يَعْدِلُ ذَلِكَ، وَقَلِيلٌ مِنْكُنَّ مَنْ يَفْعَلُهُ). (مسند البزار: ٥٢٠٩) قال الهيثمي: فيه رشدين بن كريب وهو ضعيف مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤ / ٣٠٥): وله شاهد يرويه البيهقي في «الشعب» (٨٣٦٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٦٣) وبحشل في «تاريخ واسط» (ص٧٦) من طريق العباس بن الوليد بن مزيد أخبرني أبو سعيد الساحلي نا مسلم بن عبيد عن أسماء بنت يزيد به والساحلي مستور الحال؛ فإسناد حديثه ليّن، إلا أنه لا بأس به في الشواهد والمتابعات.

٢٥ ـ التحرير الإسلامي للمرأة

جريدة الأهرام الأثنين١٣ من شوال ١٤٢٩ هـ/ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨م السنة ١٣٣ـ العدد٤٤٥٠٦

في التحرير الاسلامي للمرأة نحن نواجه فكر الغلاة..غلاة العلمانيين الذين ظلموا ديننا، وحملوا عليه العادات والتقاليد الجاهلية..ثم ذهبوا يدعون إلى تحرير المرأة من الإسلام!.

ونواجه ـ كذلك، غلاة المتدينين ـ من أهل الجمود والتقليد ـ الذين أضفوا قداسة الدين على العادات والتقاليد البالية، فدعوا ويدعون إلى انتقاص أهلية المرأة، وتجريدها من مسئوليات العمل العام ـ من مثل التصويت في الانتخابات.. أو الترشح للمجالس الشورية ـ وغيرها من ميادين العمل العام.

لقد حرر الإسلام المرأة مع الرجل منذ بداية الدعوة الإسلامية.. وشاركت المرأة ـ مع الرجل ـ في الشوري، وأسهمت في عقد تأسيس الدولة الإسلامية في بيعة العقبة سنة ١ق.هـ.. بل وقاتلت في العديد من الغزوات. ولقد تربي في مدرسة النبوة من القيادات نحو ثمانية آلاف من الصحابة، كان فيهم أكثر من ألف امرأة!

ومع أن الإسلام قد صنف كل الولايات العامة وميادين العمل العام وفرائضه تحت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وجاء القرآن صريحا في إشراك المرأة والرجل في تحمل مسئوليات هذه الفرائض. ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ ـ أي أنهما ـ الرجال والنساء ـ نصراء ومتضامنون في النهوض بولايات العمل العام..فإن عصور التراجع الحضاري قد أفرزت مقولات كاذبة استدعتها عادات جاهلية، دعت إلى حجب النساء عن ميادين العمل العام..وإلى مخالفة آرائهن حتي إذا تمت مشاورتهن ـ شاوروهن وخالفوهن؟!!

ولأن مدرسة الاحياء والتجديد، التي ارتاد ميدانها ـ في عصرنا الحديث ـ الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ١٩٠٥م) قد حاربت في ميدانين:ميدان تنقية التراث الإسلامي من الدخيل الذي علق به.. وميدان إبداع البديل الإسلامي، الذي

ينطلق من منابعه الجوهرية والفقهية ـ القرآن الكريم.. والتطبيق النبوي للبلاغ القرآني لكي نملأ الفضاء الإسلامي بهذا البديل، ونحول بين التغريب وبين التمدد في الفراغ الذي يخلف الجمود.. لأن هذه كانت مهمة مدرسة الإحياء والتجديد.. فلقد أولت قضية تحرير المرأة بالاسلام اهتماما كبيرا.

ولأن الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت كان من أعلام علماء هذه المدرسة الإحيائية، فلقد كتب عن شورى المرأة فقال: إن الإسلام لم يقف بالمرأة عند حد اشتراكها مع أخيها الرجل في المسئوليات ـ جميعها، خاصها وعامها ـ بل رفع من شأنها، وقرر ـ تلقاء تحملها هذه المسئوليات ـ احترام رأيها فيما تبدو وجاهته، شأنه في رأي الرجل تماما سواء بسواء.وإذا كان الإسلام قد جاء باختيار آراء بعض الرجال، فقد جاء أيضا باختيار رأي بعض النساء.

وفي سورة المجادلة، احترم الإسلام رأي المرأة، وجعلها مجادلة ومحاورة للرسول ـ ﷺ ـ وجمعها وإياه في خطاب واحد ﴿والله يسمع تحاوركما﴾ وقرر رأيها، وجعله تشريعا عاما خالدا..فكانت سورة المجادلة أثرا من آثار الفكر الذاتي، وصفحة إلهية خالدة تلمح فيها على مر الدهور صورة احترام الإسلام لرأي المرأة. فالإسلام لا يري المرأة مجرد زهرة، ينعم الرجل بشم رائحتها، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي، وللرأي قيمته ووزنه.

وليس هناك فارق ديني بين المرأة والرجل في التكليف وأهليته، سوي أن التكليف يلحقها قبل أن يلحق الرجل، وذلك لوصولها، بطبيعتها ـ إلى مناطق التكليف، وهو البلوغ، قبل أن يصل إليه الرجل هكذا دعت مدرسة التجديد الإسلامي لتحرير المرأة بالإسلام.. وليس بالجمود.. أو التغريب؟

٢٦ ـ أهلية المرأة في الإسلام

جريدة الشرق الأوسط الجمعة ٠٩ رمضان ١٤٢٣ هـ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢ العدد ٨٧٥٣

من التهم المفتراة على الإسلام انه ينتقص من أهلية المرأة، فيجعلها نصف إنسان

وذلك عندما يجعل شهادتها نصف شهادة الرجل.. والسبب الأول في هذا الافتراء هو الجهل الفاضح بالإسلام ونحن ندعو هؤلاء الجاهلين إلى قراءة فتوى الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ هـ ـ ١٩٦٣م) التي يقول فيها:

«ان قول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ ـ ليس واردا في مقام الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم، وانما هو وارد في مقام الارشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل، فالمقام مقام استيثاق على الحقوق، لا مقام قضاء بها، والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما. وليس معنى هذا ان شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل، لا يثبت بها الحق ولا يحكم بها القاضي، فإن اقصى ما يطلبه القضاء هو «البينة».

وقد حقق العلامة ابن القيم ان البينة في الشرع اعم من الشهادة وان كل ما يتبين به الحق ويظهره هو بينة يقضي بها القاضي ويحكم. واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لنقص عقلها الذي يتبع نقص انسانيتها ويكون اثرا له، وانما هو كما قال الامام محمد عبده «لأن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المفاوضات، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الامور المنزلية التي هي شغلها، فإنها فيها اقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة ان يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويمارسونها، ويكثر اشتغالهم بها.

واذا كانت الآية ترشد إلى اكمل وجوه الاستيثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات، كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل. هذا وقد نص الفقهاء على ان من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها.. وعلى ان منها ما تقبل فيه شهادة الرجل وحده، وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها، على انهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء اذا تعينت طريقا لثبوت الحق واطمئنان القاضي اليها وعلى ان من القضايا ما تقبل فيها شهادتهما معا.

وما لنا نذهب بعيدا وقد نص القرآن على ان المرأة كالرجل سواء بسواء في شهادة اللعان، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجه وليس له على ما يقوله شهود ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٧ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٨ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور ٦ ـ ٩].

أربع شهادات من الرجل، يعقبها إستمطار لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين، ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله عليها ان كان من الصادقين.

فهذه عدالة الإسلام في توزيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة، وهي عدالة تحقق انهما في الإنسانية سواء».

هكذا تحدثت فتوى الشيخ شلتوت، فبددت الوهم الشائع لدى قطاعات عريضة من الجاهلين والجاهلات بحقيقة موقف الإسلام من المرأة، اولئك الذين قادهم الجهل إلى الافتراء على الإسلام بأنه ينتقص اهلية المرأة فيجعلها نصف انسان

٢٧ ـ عن التحرير الإسلامي للمرأة: النموذج والشبهات

مجلة المسلم المعاصر منشور في العدد ١١٠ الخميس، ١٨ كانون١/ ديسمبر ٢٠٠٣ ١٢:٣٥

ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحرير المرأة في الإسلام الذي عقدته اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل ودار القلم للنشر والتوزيع، بمركز الشيخ صالح كامل ـ جامعة الأزهر، في الفترة من ٢٢ ـ ٢٣ فبراير ٢٠٠٣م.

عندما انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى (١١هـ ـ ٦٣٢م) كان تعداد الأمة المؤمنة التى دخلت الإسلام، وانخرطت في رعية الدولة الإسلامية الأولى... ١٢٤ من المسلمين والمسلمات.

وعندما رصد علماء (التراجم.. والطبقات) أسماء الأعلام والصفوة والنخبة التى تربت في مدرسة النبوة، وتميز عطاؤها في مختلف ميادين العطاء ـ من الصحابة والصحابيات ـ رصدوا أسماء نحو من ثمانية آلاف من صفوة الصفوة، والطلائع الذين قادوا وأنجزوا ـ مع رسول الله ﷺ ـ تأسيس الدين وإقامة دولة الإسلام.. ومن بين الثمانية آلاف هؤلاء كان هناك أكثر من ألف من النساء!.. أي أن التحرير الإسلامي للمرأة قد دفع إلى مراكز القيادة والريادة أكثر من واحدة من بين كل ثمانية من الصفوة والنخبة، إبان ثورة التحرير الإسلامي، في أقل من ربع قرن من الزمان!.. وهي أعلى نسبة للريادات النسائية في أي ثورة من ثورات التحرير أو نهضة من النهضات في أي مجتمع من المجتمعات أو أية حضارة من الحضارات عبر تاريخ الثورات والنهضات والحضارات.

ولم تكن عظمة التحرير الإسلامي للمرأة ـ التى كانت توأد حية.. وتوأد معنويًّا.. وتُعامل كأنها من سقط المتاع ـ لم تكن عظمة هذا التحرير واقفة فقط عند هذا العدد وهذا الكم وهذه النسبة ـ غير المسبوقة ولا الملحوقة! ـ وإنما كانت العظمة أيضًا ـ وبالدرجة الأولى ـ في (نوعية التحرير)، الذي أثمر ريادات وقيادات نسائية لا تزال حضارتنا الإسلامية تباهى بهن الدنيا حتى هذه اللحظات.. ويكفى أن نعلم بعض من نماذج هذه الريادات والقيادات من صفوة الصحابيات، رضوان الله عليهن، أمثال:

* خديجة بنت خويلد (٦٨ ـ ٣ق هـ/ ٥٦٦ ـ ٦٢٠م) التى سبقت كل الرجال إلى الإيمان بالدين الوليد، وكانت الداعمة والمجاهدة بالعقل والحكمة والمال ـ وأيضًا بالعواطف المعطاءة لرسول الإسلام ودعوته وأمته.. حتى كان عام وفاتها عام الحزن والحداد للجماعة المؤمنة كلها..

* وأسماء بنت أبى بكر الصديق (٢٧ق هـ ـ ٧٣هـ/ ٥٩٧ ـ ٦٩٢م) التى حملت أمانة سر الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة (١هـ ـ ٦٢٢م) وشاركت في تنفيذ هذا الحدث المحوري العظيم.. وشدت أزر زوجها البطل الزبير بن العوام (٢٨ق هـ ـ ٣٦هـ/ ٥٩٦ ـ ٦٥٦م) فكانت تهيئ له بيته.. وتزرع له حقله.. وترعى فرس جهاده.. وتقاتل معه في بعض الغزوات.. وتربى ولده عبدالله بن الزبير (١ ـ ٧٣هـ/ ٦٢٢ ـ ٦٩٢م) على البطولة والفداء والاستشهاد.. وتعارض وتجابه الطغاة، من أمثال

الحجاج بن يوسف الثقفى (٤٠ـ ٩٥هـ/ ٦٦٠ ـ ٧١٤م).. ومع كل ذلك، تظل أسماء الأنثى التى تتزين بالحشمة الإسلامية، فلا تلبس ما يكشف أو يصف أو يشف.. وتحافظ على مشاعر الغيرة المفرطة عند زوجها!..

* وسمراء بنت بهيك.. التى مارست ـ على عهد النبوة ـ ولايات الوعظ والإرشاد.. والسوق.. والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر..

* والشفاء بنت عبدالله بن عبد شمس، القرشية العدوية (٢٠هـ ـ ٦٤٠م) التى سبقت إلى الإسلام.. وبايعت رسول الله ﷺ على الدخول في الإسلام وأمته ودولته.. وتميزت بالعقل والرأى والحكمة.. واشتغلت بتعليم القراءة والكتابة، حتى كانت المعلمة لحفصة أم المؤمنين.. وروت أحاديث رسول الله ﷺ، وكانت تحاوره، وأحيانًا تلومه، فيعتذر إليها ﷺ!.. وبلغت في المشاركة في السلطة والدولة، أن ولاها عمر بن الخطاب (ولاية الحسبة) أي (وزارة) التجارات والأسواق، وأوزانها ومعاملاتها!.. تراقب وتحاسب وتفصل بين التجار وأهل السوق، من الرجال والنساء..

* وأم هانئ فاختة بنت أبى طالب (٤٠هـ ـ ٦٦١م) التى أسلمت عام الفتح (٨هـ ـ ٦٢٩م).. ومع أن زوجها المشرك قد فرّ بشركه إلى نجران يوم الفتح، فلقد أجارت ـ أي أعطت الأمان ـ لرجلين من قومه ـ بنى مخزوم ـ كانا مطلوبين للقصاص الإسلامي.. ووقفت ـ لذلك ـ في وجه أخيها على بن أبى طالب ـ الذي هم بتنفيذ القصاص فيهما ـ فصارعته، حماية لمن أجارت، حتى لم يستطع من قوتها فكاكًا!.. واستجاب رسول الله ﷺ لعهدها ولإجارتها قائلًا:

ـ (قد أجرنا من أجرت، وأمّنا من آمنت يا أم هانئ.. لكن، لا تغضبي عليًّا، فإن الله يغضب لغضبه!.. فأطلقت أخاها!.. فداعبه الرسول، ﷺ، قائلًا:

ـ (يا علي، غلبتك امرأة)!

فقال علي: والله يارسول الله، ما قدرت أن أرفع قدمّى من الأرض!.. فضحك رسول الله ﷺ وقال:

ـ (لو أن أبا طالب والد الناس كانوا شجاعًا)!..

ولقد بلغ الإسلام بالتحرير لضمير المرأة وإرادتها الذروة.. فها هو رسول الله ﷺ النبي.. وقائد الأمة.. ورئيس الدولة والفاتح المنتصر ـ يخطب لنفسه أم هانئ ـ بعد أن فرّق الإسلام بينها وبين زوجها المشرك ـ لتكون له زوجًا، وللمؤمنين أمًّا.. فتعتذر أم هانئ عن خطبة الرسول لها، في أدب جم وحكمة بالغة، فتقول لخير خلق الله:

ـ يا رسول الله، لأنت أحب إلى من سمعى وبصري. وحق الزوج عظيم، فأخشى إن أقبلتُ على زوجى أن أضيع بعض شأنى وولدى، وإن أقبلتُ على ولدي أن أضيّع حق زوجيّ..

فقبل المصطفى ﷺ اعتذارها، واحترم رغبتها التفرغ لأولادها.. صنع ذلك، وهو القائد المنتصر يوم الفتح الأكبر والانتصار الأعظم.. وغالب عاطفته الإنسانية، وحبه لأم هانيء ـ وهو الذي كان قد سبق وخطبها من أبيها أبى طالب، بعد وفاة زوجه خديجة، وقبل زواجها في بنى مخزوم.. ولكن عمه أبا طالب اعتذر يومها للرسول، بأنه قد وعد آل مخزوم، أن يزوجها فيهم لهبيرة بن أبى وهب المخزومي، وقال أبو طالب للرسول ﷺ، يومئذ:

ـ يا ابن أخى، إنا قد صاهرنا لكم، والكريم يكافئ الكريم..

غالب الرسول عواطفه الإنسانية. واحترم حرية أم هانئ.. لأن مدرسته ـ مدرسة النبوة ـ هي التى أنجزت هذا التحرير للنساء ـ وأثنى عليها وعلى ما تمثل من منظومة للقيم وشموخ للحرية والتحرير فقال، ﷺ:

ـ (إن خير النساء ركبن الإبل نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على بعل في ذات يده)!.

* وعائشة بنت أبى بكر الصديق (٩ق هـ ـ ٥٨هـ/ ٦١٣ ـ ٦٧٨م).. زوج النبي ﷺ وأم المؤمنين.. الزوجة الرقيقة والحبيبة.. وراوية الحديث وحافظة السنة النبوية والسيرة العطرة.. والفقيهة التى تراجع القراء والرواة والفقهاء والمجتهدين من الرجال.. والمشيرة في الشئون العامة.. والمتذوقة للفنون التى تعرضها فرقة فنية ـ من الأحباش ـ في مسجد النبوة.. والممارسة لرياضة الجرى مع زوجها ﷺ، أثناء

السفر إلى الغزو والجهاد.. والمشاركة في الصراع السياسى، الذي بلغ حد القتال، إبان الفتة الكبرى!.

* وحفصة بنت عمر بن الخطاب (١٨ق هـ ـ ٤٥ هـ/ ٦٠٤ ـ ٦٦٥م) زوج الرسول ﷺ، وأم المؤمنين التى سبقت إلى الإسلام بمكة.. وهاجرت بدينها وعقيدتها إلى المدينة المنورة.. وكانت شاعرة.. وخطيبة فصيحة.. وراوية للحديث.. ائتمنتها الأمة على حفظ صحائف القرآن عندما جمع المسلمون صحائفه، على عهد أبى بكر الصديق، فحفظته حتى أسلمته إلى الخليفة عثمان بن عفان.. وشاركت حفصة بالرأى في تدبير شئون الأمة بعد استشهاد أبيها الفاروق.. ورثته نثرًا وشعرًا.. وخطبت في الناس بمناقب وفضائل أبى بكر وعمر..، وتحدثت عن سنة الإسلام في الاختيار الشوريّ للخلفاء، والبيعة التعاقدية بين الأمة وبينهم..

هذه نماذج سبعة لأكثر من ألف من النساء اللاتي حررهن الإسلام، فتبوأن مكان الريادة والقيادة بين النخبة والصفوة التى أقامت الدين وأسست الدولة ووحدت الأمة.. قبل أربعة عشر قرنًا من الزمان..

وإذا كانت رياح الجاهلية قد أعادت بعض التقاليد والعادات ـ التى سبقت وسادت مجتمعات ما قبل الإسلام ـ فإن هذه التقاليد الراكدة لم تستطع غلبة إنجازات التحرير الإسلامي للمرأة ـ رغم مغالبتها لهذه الإنجازات ـ فظلت روح هذا التحرير وثمراته ملحوظة حتى في عصور التراجع الحضاري الذي أصاب عالم الإسلام، في ظل عسكرة الدولة، تحت حكم المماليك.. والعثمانيين.. فظلت حياتنا الاجتماعية الإسلامية زاخرة بنماذج النساء المحدثات.. والفقيهات.. والشاعرات والأديبات.. اللائي بلغ شأوهن في العلم الحد الذي تتلمذ عليهن وأخذ (الإجازة) العلمية منهن عدد من كبار أئمة الفقهاء والحفاظ والمحدثين والمجددين!..

وعندما رصد عالم التاريخ والتراجم والطبقات عمر رضا كحالة (١٣٢٣ ـ ١٤٠٨هـ ١٩٠٥ ـ ١٩٨٧م) أعلام النساء اللائي تفوقن وبرزن وتقدمن صفوف

الصفوة في تاريخنا الحضاري، إذا به يترجم لثلاثة آلاف من أعلام النساء في المحيط العربي وحده ـ وهو محيط لا يمثل إلا خُمس أمة الإسلام!..

فلما جاءت نهضتنا الحديثة، لتنقل العلم والتعليم من (فرض الكفاية) إلى (فرض العين)، سبق التعليم المدنى تعليمنا الديني في هذا الميدان.. فتخرجت من مؤسسات التعليم المدنى نماذج رائدة وقائدة من النساء.. لكن ظلت المرأة بعيدة عن التخصص في الشريعة الإسلامية وعلومها.. اللهم إلا من فلتات اقتحمن هذا الميدان بجهدهن الذاتي والخاص.. فلما كان تطوير الأزهر في ستينيات القرن العشرين، انفتحت الأبواب مرة أخرى أمام المرأة المسلمة لحمل أمانة الدين مع أمانة الدنيا.. فتواصل واقعنا المعاصر مع عصر النبوة.. ورأينا فقيهات يتخرجن من الأزهر الشريف، يحملن أمانة الدين إلى الناس. بينما لا تزال كنائس النصرانية وحاخامات اليهودية يحرمون المرأة من هذا الشرف حتى هذه اللحظات!..

خمس شبهات

وإذا كانت هذه هي الرؤية الإسلامية لأهلية المرأة.. ولمكانتها من الرجل.. ولموقعها من المشاركة في العمل الاجتماعي العام.. وهي الرؤية الوسط، التى تُنصف المرأة مع الرجل في النهوض بولايات العمل الاجتماعي العام ـ التى تجمعها فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر..

إذا كانت هذه هي الرؤية الإسلامية ـ الوسط: العدل ـ لهذه القضية ـ التى دار ويدور حولها لغط كثير وجدل كبير وشديد ـ فإن اكتمال مقومات هذه الرؤية مرهون بإزالة كل ما أثير ويثار حولها من الشبهات.. ففي المنهاج الإسلامي لا يكفى تبليغ الدعوة.. ولا حتى إقامة الحجة.. وإنما لابد ـ معهما أيضًا ـ من إزالة الشبهات..

ولأن هذه الرؤية التى قدمناها هي الوسط ـ أي الإسلامية الحقة.. ـ كما نحسب ـ فلقد اتفق أطراف الغلو على ما أثير ويثار ضدها من شبهات!.. فصدقت في هذا الاتفاق الذي جمع طرفى الغلو.. غلو الجمود والتقليد لتراث عصر تراجعنا الحضاري.. وغلو الجمود والتقليد العلماني للنموذج الغربي الوضعي اللاديني ـ صدقت في هذا الاتفاق والاجتماع المقولة السياسية المعاصرة التى تقول:

إن أقصى اليمين وأقصى اليسار إنما يجتمعان على الأرض المشتركة للموقف الخاطئ!.

ومن هنا رأينا طرفى الغلو الديني واللاديني يجتمعان على إثارة خمس شبهات.. يحسبها الإسلاميون الغلاة، الذين حملوا العادات والتقاليد الراكدة على الإسلام، فجعلوها دينا.. يحسبونها مانعة دينيًّا من اكتمال أهلية المرأة، ومن مشاركتها في العمل الاجتماعي العام.. ويحسبها غلاة العلمانيين عقبات إسلامية تحول دون اكتمال أهلية المرأة، فتجعل منها ـ من ثم ـ نصف إنسان.. ولذلك كانت دعوتهم إلى إسقاط الحل الإسلامي لتحرير المرأة، وإلى التماس هذا الحل في النموذج الغربي لهذا التحرير..

فمع اختلاف وتناقض المنطلقات والانتماءات، اتفق أهل الغلو، الديني واللاديني، على إثارة هذه الشبهات الخمس، التى يحسبها الإسلاميون منهم دينًا، فيدافعون عنها.. ويحسبها العلمانيون منهم دينًا، فيرفضون الإسلام بسببها!..

ولذلك كانت إزالة هذه الشبهات جهادًا فكريًّا على الجبهتين معًا.. جبهة الغلو والتقليد والجمود الديني.. وجبهة الغلو والتقليد والجمود التغريبي اللاديني.

أما هذه الشبهات الخمس ـ المثارة حول أهلية المرأة.. ومشاركتها للرجل في العمل الاجتماعي العام ـ فهي:

١ ـ أن الإسلام يجعل ميراث الأنثى نصف ميراث الذكر ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وفي ذلك ـ كما يقول العلمانيون ـ انتقاص من أهلية المرأة، يجعلها نصف إنسان!!..

٢ ـ وأن الإسلام يجعل شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ وفي ذلك انتقاص من أهليتها، يجعل منها نصف إنسان!..

٣ ـ وأن الإسلام ـ بنص الحديث النبوي الشريف ـ يجعل النساء ناقصات عقل ودين.. وهو بذلك يقنن ويشرع انعدام أهلية المرأة، ويحول دون مساواتها بالرجال.

٤ ـ وأن الإسلام يُشرع لعزل المرأة عن المشاركة في ولايات العمل العام، وذلك

عندما يجعل ولايتها فيه وله المقدمة المفضية لعدم الفلاح (لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة[١]).

٥ ـ كما أن المفهوم الشائع ـ لدى أهل الغلو الديني واللاديني ـ عن (القوامة) التى قررها الإسلام للرجال على النساء ـ قد جعل فريقى الغلو يجتمعون على أن هذه القوامة إنما تنتقص من كمال أهلية المرأة ومن مساواة النساء للرجال.. لأنها تجعل النساء أسيرات مقهورات عند القوامين عليهن من الرجال..

تلك هي الشبهات الخمس، التى (عششت وتعشش) في عقول غلاة الإسلاميين ـ الذين جعلوا تقاليد مجتمعاتهم، الموروثة عن عصور التراجع الحضاري، دينًا يتدينون به! ـ والتى (عششت وتعشش) في العقل العلماني، حتى لقد رفض، لذلك، سبيل الإسلام لتحرير المرأة، والتمس هذا التحرير لها في النموذج الغربي اللاديني..

وهي الشبهات التى لابد من محاكمتها بالمنطق الإسلامي، لكشف زيفها، وبراءة الإسلام من عوارها وعوراتها..

الشبهة الأولى

أن الأنثى ـ في الميراث ـ نصف إنسان

صحيح وحق أن آيات الميراث، في القرآن الكريم، قد جاء فيها قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.. لكن كثيرين من الذين يثيرون الشبهات حول أهلية المرأة في الإسلام، متخذين من التمايز في الميراث سبيلًا إلى ذلك، لا يفقهون أن توريث المرأة على النصف من الرجل ليس موقفًا عامًّا ولا قاعدة مطردة في توريث الإسلام لكل الذكور وكل الإناث.. فالقرآن الكريم لم يقل: يوصيكم الله في المواريث والوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين.. وإنما قال: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ أي أن هذا التمييز ليس قاعدة مطردة في كل حالات الميراث، وإنما هو في حالات خاصة، بل ومحدودة، من بين حالات الميراث..

(١) سبق تخريجه.

بل إن الفقه الحقيقي لفلسفة الإسلام في الميراث تكشف عن أن التمايز في أنصبة الوارثين والوارثات لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة.. وإنما لهذه الفلسفة الإسلامية في التوريث حِكَم إلهية ومقاصد ربانية قد خفيت عن الذين جعلوا التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث وحالاته شبهة على كمال أهلية المرأة في الإسلام.. ذلك أن التفاوت بين أنصبة الوارثين والوارثات ـ في فلسفة الميراث الإسلامي ـ إنما تحكمه ثلاثة معايير:

أولها: درجة القرابة بين الوارث ـ ذكر أو أنثى ـ وبين المُوَرَّث ـ المتوفى ـ فكلما اقتربت الصلة زاد النصيب في الميراث.. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث، دونما اعتبار لجنس الوارثين..

وثانيها: موقع الجيل الوارث من التتابع الزمنى للأجيال.. فالأجيال التى تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها، عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التى تستدبر الحياة، وتتخفف من أعبائها، وتصبح أعباؤها ـ عادة ـ مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات.. فبنت المتوفَّىّ ترث أكثر من أمه ـ وكلتاهما أنثى.. بل وترث البنت أكثر من الأب ـ حتى لو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها.. وحتى ولو كان الأب هو مصدر الثروة التى للابن، والتى تنفرد البنت بنصفها.. وكذلك يرث الابن أكثر من الأب ـ وكلاهما من الذكور!..

وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حِكَم إلهية بالغة ومقاصد ربانية سامية تخفى على الكثيرين!.. وهي معايير لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة على الإطلاق..

ثالثها: العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به حيال الآخرين.. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتًا بين الذكر والأنثى.. لكنه تفاوت لا يفضى إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها.. بل ربما كان العكس هو الصحيح!..

ففي حالة ما إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة.. واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال ـ مثل أولاد المتوفى، ذكورًا وإناثًا ـ يكون

تفاوت العبء المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث؛ ولذلك لم يعمم القرآن الكريم هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في عموم الوارثين، وإنما حصره في هذه الحالة بالذات، فقالت الآية القرآنية: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ ولم يقل يوصيكم الله في عموم الوارثين..

والحكمة في هذا التفاوت، في هذه الحالة بالذات، هي أن الذكر هنا مكلف بإعالة أنثى ـ هي زوجه ـ مع أولادهما.. بينما الأنثى الوارثة ـ أخت الذكر ـ إعالتها، مع أولادها، فريضة على الذكر المقترن بها.. فهي ـ مع هذا النقص في ميراثها ـ بالنسبة لأخيها الذي ورث ضعف ميراثها، أكثر حظًّا وامتيازًا منه في الميراث.. فميراثها ـ مع إعفائها من الإنفاق الواجب ـ هو ذمة مالية خالصة ومدخرة، لجبر الاستضعاف الأنثوى، ولتأمين حياتها ضد المخاطر والتقلبات.. وتلك حكمة إلهية قد تخفى على الكثيرين..

وإذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية في تفاوت أنصبة الوارثين والوارثات ـ وهي التى يغفل عنها طرفا الغلو، الديني واللاديني، الذين يحسبون هذا التفاوت الجزئي شبهة تلحق بأهلية المرأة في الإسلام ـ فإن استقراء حالات ومسائل الميراث ـ كما جاءت في علم الفرائض (المواريث) ـ يكشف عن حقيقة قد تذهل الكثيرين عن أفكارهم المسبقة والمغلوطة في هذا الموضوع. فهذا الاستقراء لحالات ومسائل الميراث، يقول لنا:

١ ـ إن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل.

٢ ـ وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تمامًا.

٣ ـ وهناك حالات عشر أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل.

٤ ـ وهناك حالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال.

أي أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابلة أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل[1]..!!

(١) د. صلاح سلطان: (ميراث المرأة وقضية المساواة). ص ١٠، ٤٦ طبعة دار نهضة مصر (سلسلة في التنوير الإسلامي) ـ القاهرة ١٩٩٩م.

تلك هي ثمرات استقراء حالات ومسائل الميراث ـ في علم الفرائض (المواريث)، التى حكمتها المعايير الإسلامية التى حددتها فلسفة الإسلام في التوريث.. والتى لم تقف عند معيار الذكورة والأنوثة، كما يحسب الكثيرون الذين لا يعلمون!..

وبذلك نرى سقوط الشبهة الأولى من الشبهات الخمس المثارة حول أهلية المرأة، كما قررها الإسلام.

الشبهة الثانية

أن المرأة ـ في الشهادة ـ نصف إنسان

أما الشبهة الثانية ـ والزائفة ـ التى تثار حول موقف الإسلام من شهادة المرأة.. والتى يقول مثيروها: إن الإسلام قد جعل المرأة نصف إنسان، وذلك عندما جعل شهادتها نصف شهادة الرجل، مستدلين على ذلك بآية سورة البقرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِۢبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۖ وَلَا يَأۡبَ كَاتِۢبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِۢبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾.

ومصدر الشبهة التى حسب مثيروها أن الإسلام قد انتقص من أهلية المرأة، بجعل شهادتها على النصف من شهادة الرجل ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾ هو الخلط بين (الشهادة) وبين (الإشهاد) الذي تتحدث عنه هذه الآية الكريمة.. فالشهادة التى يعتمد عليها القضاء فى اكتشاف العدل المؤسس على البينة، واستخلاصه من ثنايا دعاوى الخصوم، لا تأخذ من الذكورة أو الأنوثة معيارًا

لصدقها أو كذبها، ومن ثم قبولها أو رفضها.. وإنما معيارها تحقق اطمئنان القاضى لصدق الشهادة، بصرف النظر عن جنس الشاهد، ذكر أكان أو أنثى، وبصرف النظر عن عدد الشهود.. فللقاضى، إذا اطمأن ضميره إلى ظهور البينة أن يعتمد شهادة رجلين، أو امرأتين، أو رجل وامرأة، أو رجل وامرأتين، أو امرأة ورجلين، أو رجل واحد، أو امرأة واحدة.. ولا أثر للذكورة أو الأنوثة في الشهادة التى يحكم القضاء بناء على ما تقدمه له البينات.

أما آية سورة البقرة، التى قالت: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾.. فإنها تتحدث عن أمر آخر غير (الشهادة) أمام القضاء.. تتحدث عن (الإشهاد) الذي يقوم به صاحب الدين، للاستيثاق من الحفاظ عليدينه، وليس عن (الشهادة) التى يعتمد عليها القاضى في حكمه بين المتنازعين.. فهي ـ الآية ـ موجهة لصاحب الحق ـ الدين، وليس إلى القاضى الحاكم في النزاع.. بل إن هذه الآية لا تتوجه إلى كل صاحب حق ـ دين ـ ولا تشترط ما اشترطت من مستويات الإشهاد وعدد الشهود في كل حالات الدين.. وإنما توجهت بالنصح والإرشاد ـ فقط النصح والإرشاد ـ إلى دائن خاص، وفي حالات خاصة من الديون، لها ملابسات خاصة نصت عليها الآية.. فهو دين إلى أجل مسمى، ولابد من كتابته.. ولابد من عدالة الكاتب ويحرم امتناع الكاتب عن الكتابة. ولابد من إملاء الذي عليه الحق.. وإن لم يستطع فليملل وليه بالعدل.. والإشهاد لابد أن يكون من رجلين من المؤمنين.. أو رجل وامرأتين من المؤمنين.. وأن يكون الشهود ممن ترضى عنهم الجماعة.. ولا يصح امتناع الشهود عن الشهادة.. وليست هذه الشروط بمطلوبة في التجارة الحاضرة.. ولا في المبايعات.

ثم إن الآية ترى في هذا المستوى من الإشهاد الوضع الأقسط والأقوم.. وذلك لا ينفى المستوى الأدنى من القسط.

ولقد فقه هذه الحقيقة، حقيقة أن هذه الآية إنما تتحدث عن (الإشهاد) في دين خاص، وليس عن (الشهادة).. وأنها نصيحة وإرشاد لصاحب الدين ذي المواصفات

والملابسات الخاصة وليست تشريعًا موجهًا إلى القاضى ـ الحاكم ـ في المنازعات، فقه ذلك العلماء المجتهدون.

ومن هؤلاء العلماء الفقهاء الذين فقهوا هذه الحقيقة، وفصلوا القول فيها شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م) وتلميذه العلامة ابن القيم (٦٩١ ـ ٧٥١هـ/ ١٢٩٢ ـ ١٣٥٠م) من القدماء ـ والأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ ـ ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م) والإمام الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ ـ ١٣٨٣هـ/ ١٨٩٣ ـ ١٩٦٣م) من المحدثين والمعاصرين ـ فقال ابن تيمية ـ فيما يرويه عنه ويؤكد عليه ابن القيم:

قال ـ عن (البينة) التى يحكم القاضى بناء عليها.. والتى وضع قاعدتها الشرعية والفقهية حديث رسول الله ﷺ: (البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه)[1].

(إن البينة، في الشرع، اسم لما يبين الحق ويظهره، وهي تارة تكون أربعة شهود، وتارة ثلاثة، بالنص في بينة المفلس، وتارة شاهدين، وشاهد واحد، وامرأة واحدة، وتكون نُكولا[2]، ويمينًا، أو خمسين يمينًا، أو أربعة أيمان، وتكون شاهد الحال. فقوله، ﷺ: (البينة على المدعى)، أي عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه، فإذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حُكم له)[3].

فكما تقوم البينة بشهادة الرجل الواحد أو أكثر. تقوم بشهادة المرأة الواحدة أو أكثر، وفق معيار البينة التى يطمئن إليها ضمير الحاكم ـ القاضى:

* ولقد فصّل ابن تيمية القول في التمييز بين طرق حفظ الحقوق، التى أرشدت إليها ونصحت بها آية الإشهاد ـ الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ـ و هي الموجهة إلى صاحب (الحق ـ الدين) وبين طرق البينة، التى يحكم الحاكم ـ القاضى ـ بناء عليها.. وأورد ابن القيم تفصيل ابن تيمية هذا تحت عنوان (الطرق التى يحفظ بها الإنسان

(١) سنن الترمزى (١٣٤١) وقال هذا حديث فى إسنادة مقال.

(٢) النكول: هو الامتناع عن اليمين.

(٣) ابن القيم (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ٣٤. تحقيق محمد جميل غازي. طبعة القاهرة ١٩٧٧م.

حقه).. فقال: (إن القرآن لم يذكر الشاهدين، والرجل والمرأتين في طرق الحكم التى يحكم بها الحاكم، وإنما ذكر النوعين من البينات في الطرق التى يحفظ بها الإنسان حقه، فقال تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ فأمرهم، سبحانه، بحفظ حقوقهم بالكتاب[١]، وأمر من عليه الحق أن يملى الكاتب، فإن لم يكن ممن يصح إملاؤه أملى عنه وليه، ثم أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين، فإن لم يجد فرجل وامرأتان، ثم نهى الشهداء المتحملين للشهادة عن التخلف عن إقامتها إذا طلبوا لذلك، ثم رخص لهم في التجارة الحاضرة ألا يكتبوها، ثم أمرهم بالإشهاد عند التبايع، ثم أمرهم إذا كانوا على سفر، ولم يجدوا كاتبًا، أن يستوثقوا بالرهان المقبوضة.

كل هذا نصيحة لهم، وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم، وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم به الحاكم (القاضى) شيء، فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين، فإن الحكم يحكم بالنكول، واليمين المردودة، ولا ذكر لهما في القرآن ـ وأيضًا، فإن الحكم يحكم بالقرعة ـ بكتاب الله وسنة رسوله الصريحة الصحيحة ـ ويحكم بالقافة[٢] ـ بالسنة الصريحة الصحيحة، التى لا معارض لها ـ ويحكم بالقسامة[٣] ـ بالسنة الصحيحة الصريحة ـ ويحكم بشاهد الحال إذا تداعا الزوجان أو الصانعان متاع البيت والدكان، ويحكم، عند من أنكر الحكم، بالشاهد واليمين، بوجود الآجر في الحائط، فيجعله للمدعى إذا كان جهت ـ وهذا كله ليس في القرآن، ولا حكم به رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه.

فإن قيل: فظاهر القرآن يدل على أن الشاهد والمرأتين بدل عن الشاهدين، وأنه

(١) أي الكتابة.

(٢) القافة: مفردها قائف ـ هو الذي يعرف الآثار ـ آثار الأقدام ـ ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه.

(٣) القسامة: الأيمان، تقسم على أهل المحلة الذين وجد المقتول فيهم.

لا يُقضى بهما إلا عند عدم الشاهدين. قيل: القرآن لا يدل على ذلك، فإن هذا أمر لأصحاب الحقوق بما يحفظون به حقوقهم، فهو سبحانه أرشدهم إلى أقوى الطرق، فإن لم يقدروا على أقواها انتقلوا إلى ما دونها.. وهو، سبحانه، لم يذكر ما يحكم به الحاكم، وإنما أرشدنا إلى ما يحفظ به الحق، وطرق الحكم أوسع من الطرق التى تحفظ بها الحقوق)[1].

وبعد إيراد ابن القيم لهذه النصوص، نقلًا عن شيخه وشيخ الإسلام ابن تيمية، علق عليها، مؤكدًا إياها، فقال:

(قلت ـ أي ابن القيم ـ: وليس في القرآن ما يقتضي أنه لا يُحْكَم إلا بشاهدين، أو شاهد وامرأتين، فإن الله سبحانه إنما أمر بذلك أصحاب الحقوق أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصاب، ولم يأمر بذلك الحكام أن يحكموا به، فضلًا عن أن يكون قد أمرهم ألا يقضوا إلا بذلك. ولهذا يحكم الحاكم بالنكول، واليمين المردودة، والمرأة الواحدة، والنساء المنفردات، لا رجل معهن، وبمعاقد القُمط[2]، ووجوه الآجر، وغير ذلك من طرق الحكم التي لم تُذكر في القرآن، فطرق الحكم شيء، وطرق حفظ الحقوق شيء آخر، وليس بينهما تلازم، فتُحفظ الحقوق بما لا يحكم به الحاكم مما يعلم صاحب الحق أنه يحفظ به حقه، ويحكم الحاكم بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه، ولا خطر على باله)[3].

فطرق الإشهاد، في آية سورة البقرة ـ التي تجعل شهادة المرأتين تعدل شهادة رجل واحد ـ هي نصيحة وإرشاد لصاحب الدَّيْن ـ ذي الطبيعة الخاصة ـ وليست التشريع الموجه إلى الحاكم ـ القاضي ـ والجامع لطرق الشهادات والبينات.. إنها خاصة بدَيْن له مواصفاته وملابساته، وليست التشريع العام في البينات التي تُظهر العدل فيحكم به القضاة.

* وبعد هذا الضبط والتمييز والتحديد، أخذ ابن تيمية يعدد حالات البينات

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ١٠٣ ـ ١٠٥، ٢١٩، ٢٣٦.
(٢) مفردها قِمْط ـ بكسر القاف وسكون الميم: ما تشد به الأخصاص ومكونات البناء ولبناته.
(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ١٩٨.

والشهـادات التي يجوز للقاضي ـ الحاكم ـ الحكم بناء عليها، فقال: (إنه يجوز للحاكم ـ القاضي ـ الحكم بشهادة الرجل الواحد إذا عرف صدقه، في غير الحدود، ولم يوجب الله على الحكام ألا يحكموا إلا بشاهدين أصلًا، وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين، أو بشاهد وامرأتين، وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك، بل قد حكم رسول اللهﷺ بالشاهد واليمين، وبالشاهد فقط، وليس ذلك مخالفًا لكتاب الله عند من فهمه، ولا بين حكم الله وحكم رسوله خلاف.. وقد قبل النبي شهادة الأعرابي وحده على رؤية هلال رمضان، وتسمية بعض الفقهاء ذلك إخبار، لاشهادة، أمر لفظى لا يقدح في الاستدلال، ولفظ الحديث يردّ قوله. وأجاز ﷺ، شهادة الشاهد الواحد في قضية السلب[١]، ولم يُطالب القاتل بشاهد آخر، ولا استحله، وهذه القصة (وروايتها في الصحيحين) ـ صريحة في ذلك.. وقد صرح الأصحاب: أنه تُقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة، وهو الذي نقله الخرقى (٣٣٤هـ، ٩٤٥م) في مختصره، فقال: وتُقْبَلُ شهادة الطبيب العدل في الموضحة[٢] إذا لم يقدر على طبيبين، وكذلك البيطار في داء الدابة..)[٣].

وكما تجوز شهادة الرجل الواحد في غير الحدود.. وكما تجوز شهادة الرجال وحدهم في الحدود، تجوز ـ عند البعض ـ شهادة النساء وحدهن في الحدود.. وعن ذلك يقول ابن تيمية، فيما نقله عنه ابن القيم:

(وقد قبل النبي ﷺ شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، وقد شهدت على فعل نفسها، ففي الصحيحين عن عقبة ابن الحارث: أنه تزوج أم يحيى بنت أبى إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ، فأعرض عنى، قال: فتنحيتُ فذكرتُ ذلك له، قال: فكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما![٤]

وقد نص أحمد على ذلك رواية بكر ابن محمد عن أبيه، قال: في المرأة تشهد على

(١) السلب ـ بفتح السين مشدودة، وفتح اللام ـ: هو متاع القتيل وعدته، يأخذه قاتله.. وفي الحديث: (من قتل قتيلًا فله سلبه).

(٢) الموضحة: هي الجراحات التى هي دون قتل النفس.

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٩٨، ١١٣، ١٢٣.

(٤) صحيح البخارى (٢٦٥٩).

ما لا يحضره الرجال من إثبات استهلال الصبي[1]، وفي الحمام يدخله النساء، فتكون بينهن جراحات.

وقال إسحاق بن منصور: قلتُ لأحمد، في شهادة الاستدلال: تجوز شهادة امرأة واحدة في الحيض والعدة والسقط والحمام، وكل ما لا يطلع عليه إلا النساء؟

فقال: تجوز شهادة امرأة إذا كانت ثقة، ويجوز القضاء بشهادة النساء منفردات في غير الحدود والقصاص عند جماعة من الخلف والسلف. وعن عطاء (٢٧ ـ ١١٤هـ ـ ٦٤٧ ـ ٧٣٢م) أنه أجاز شهادة النساء في النكاح، وعن شريح (٧٨هـ ـ ٦٩٧م) أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق. وقال بعض الناس: تجوز شهادة النساء في الحدود. وقال مهنا: قال لي أحمد بن حنبل: قال أبو حنيفة: تجوز شهادة القابلة وحدها، وإن كانت يهودية أو نصرانية)[2].

ذلك أن العبرة هنا ـ في الشهادة ـ إنما هي الخبرة والعدالة، وليست العبرة بجنس الشاهد ـ ذكرًا كان أو أنثى ـ ففي مهن مثل الطب.. والبيطرة.. والترجمة أمام القاضى.. تكون العبرة (بمعرفة أهل الخبرة)[3].

بل لقد ذكر ابن تيمية ـ في حديثه عن الإشهاد الذي تحدثت عنه آية سورة البقرة ـ أن نسيان المرأة، ومن ثم حاجتها إلى أخرى تذكرها ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ ليس طبعًا ولا جبلة في كل النساء، وليس حتمًا في كل أنواع الشهادات.. وإنما هو أمر له علاقة بالخبرة والمران، أي أنه مما يلحقه التطور والتغيير.. وحكى ذلك عنه ابن القيم فقال:

(قال شيخنا ابن تيمية، رحمه الله تعالى: قوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ إذا ضلت، وهذا إنما يكون فيما فيه الضلال في العادة، وهو النسيان وعدم الضبط.. فما كان من الشهادات

(١) استهلال الصبي: هو أن يحدث منه ما يدل على حياته ـ ساعة الولادة ـ من رفع صوت أو حركة عضو أو عين، وهو شرط التمتع بحقوق الأحياء.

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ١١٥ ـ ١١٧.

(٣) المصدر السابق. ص ١٨٨، ١٩٣.

لا يُخاف فيه الضلال في العادة لم تكن فيه على نصف الرجل..)[١].

فحتى في الإشهاد، يجوز لصاحب الدّين أن يحفظ دينه ـ وفق نصيحة وإرشاد آية سورة البقرة ـ بإشهاد رجل وامرأة، أو امرأتين، وذلك عند توافر الخبرة للمرأة في موضوع الإشهاد.. فهي ـ في هذا الإشهاد ـ ليست شهادتها دائمًا على النصف من شهادة الرجل..

ولقد كرر ابن القيم ـ وأكد ـ هذا الذي أشرنا إلى طرف منه، في غير كتابه (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية)، فقال، في كتابه (إعلام الموقعين عن رب العالمين) ـ أثناء حديثه عن (البينة)، وحديث رسول الله، ﷺ: (البينة على المدعى واليمين على من أنكر)[٢] خلال شرحه لخطاب عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى (٢١ ق هـ ـ ٤٤هـ/ ٦٠٢ـ ٦٦٥م) في قواعد القضاء وآدابه ـ قال:

(إن البينة في كلام الله ورسوله، وكلام الصحابة اسم لكل ما بين الحق.. ولم يختص لفظ البينة بالشاهدين.. وقال الله في آية الدّيْن ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ فهذا في التحمل والوثيقة التى يحفظ بها صاحب المال حقه، لا في طرق الحكم وما يحكم به الحاكم، فإن هذا شيء وهذا شيء، فذكر سبحانه ما يحفظ به الحقوق من الشهود، ولم يذكر أن الحكام لا يحكمون إلا بذلك.. فإن طرق الحكم أعم من طرق حفظ الحقوق.. وقال سبحانه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ لأن صاحب الحق هو الذي يحفظ ماله بمن يرضاه).

وعلل ابن تيمية حكمة كون شهادة المرأتين في هذه الحالة ـ تعدل شهادة الرجل الواحد، بأن المرأة ليست مما يتحمل عادة مجالس وأنواع هذه المعاملات.. لكن إذا تطورت خبراتها وممارساتها وعاداتها، كانت شهادتها ـ حتى في الإشهاد على حفظ الحقوق والديون ـ مساوية لشهادة الرجل.. فقال:

---

(١) المصدر السابق. ص ٢٢١.

(٢) سنن البيهقى (١٦٥٤٢) قال ابن عبد البر:ضعيف السند (المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/ ١٤٦): وهذا الحديث وإن كان في إسناده لين فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده انظر:التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣ / ١٩٨):

(ولا ريب أن الحكمة في التعدد هي في التحمل، فأما إذا عقلت المرأة، وحفظت وكانت ممن يوثق بدينها فإن المقصود حاصل بخبرها كما يحصل بأخبار الديانات، ولهذا تُقبل شهادتها وحدها في مواضع، ويُحكم بشهادة امرأتين ويمين الطالب في أصح القولين، وهو قول مالك (٩٣ ـ ١٧٩هـ / ٧١٢ ـ ٧٩٥م) وأحد الوجهين في مذهب أحمد..

والمقصود أن الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق البتة على شهادة ذكرين، لا في الدماء ولا في الأموال ولا في الفروج ولا في الحدود.. وسر المسألة ألا يلزم من الأمر بالتعدد في جانب التحمل وحفظ الحقوق الأمر بالتعدد في جانب الحكم والثبوت، فالخبر الصادق لا تأتى الشريعة برده أبدًا)[1].

وهذا الذي قاله ابن تيمية وابن القيم ـ في حديثهما عن آية سورة البقرة ـ هو الذي ذكره الإمام محمد عبده، عندما أرجع تميز شهادة الرجال على هذا الحق ـ الذي تحدثت عنه الآية ـ على شهادة النساء، إلى كون النساء ـ في ذلك التاريخ ـ كن بعيدات عن حضور مجالس التجارات، ومن ثم بعيدات عن تحصيل التحمل والخبرات في هذه الميادين.. وهو واقع تاريخي خاضع للتطور والتغيير، وليس طبيعة ولا جبلة في جنس النساء على مر العصور.. ولو عاش الإمام محمد عبده إلى زمننا هذا، الذي زخر ويزخر بالمتخصصات في المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال، وبـ (سيدات الأعمال) اللائي ينافسن (رجال الأعمال) لأفاض وتوسع فيما قال، ومع ذلك، فحسبه أنه قد تحدث ـ قبل قرن من الزمان ـ في تفسير لآية سورة البقرة هذه، رافضًا أن يكون نسيان المرأة جبلة فيها وعامًا في كل موضوعات الشهادات، فقال:

(تكلم المفسرون في هذا، وجعلوا سببه المزاج، فقالوا إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان، وهذا غير متحقق، والسبب الصحيح أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعارضات، فلذلك تكون ذاكرتها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التى هي شغلها، فإنها أقوى ذاكرة من

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج١ ص ٩٠ ـ ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤. طبعة بيروت ١٩٧٣م.

الرجل، يعنى أن من طبع البشر، ذكرانًا وإناثًا، أن يقوى تذكرهم للأمور التى تهمهم ويكثر اشتغالهم بها)[١].

ولقد سار الشيخ محمود شلتوت ـ الذي استوعب اجتهادات ابن تيمية وابن القيم ومحمد عبده ـ على هذا الطريق، مضيفًا إلى هذه الاجتهادات ملمحًا آخر عندما لفت النظر إلى تساوى شهادة المرأة بشهادة الرجل في (اللعان).. فكتب يقول عن شهادة المرأة، وكيف أنها دليل على كمال أهليتها، وذلك على العكس من الفكر المغلوط الذي يحسب موقف الإسلام من هذه القضية انتقاصًا من إنسانيتها.. كتب يقول:

(إن قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ ليس وارد في مقام الشهادة التى يقضى بها القاضى ويحكم، وإنما هو في مقام الإرشاد إلى طريق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ﴾ فالمقام استيثاق على الحقوق، لا مقام قضاء بها. والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما.

وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل، لا يثبت بها الحق، ولا يحكم بها القاضى، فإن أقصى ما يطلبه القضاء هو (البينة).

وقد حقق العلاقة ابن القيم أن البينة في الشرع أعم من الشهادة، وأن كل ما يتبين به الحق ويظهره، هو بينة يقضى بها القاضى ويحكم. ومن ذلك: يحكم القاضى بالقرائن القطعية، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها.

واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقلها، الذي يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثرًا له، وإنما هو لأن المرأة ـ كما قال الشيخ عبده ـ (ليس

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج٤ ص ٧٣٢. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة ١٩٩٣م.

من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التى هي شغلها، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التى تهمهم ويمارسونها، ويكثر اشتغالهم بها.

والآية جاءت على ما كان مألوفًا في شأن المرأة، ولا يزال أكثر النساء كذلك، لا يشهدن مجالس المداينات ولايشتغلن بأسواق المبيعات، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافى هذا الأصل الذي تقضى به طبيعتها في الحياة).

وإن كانت الآية ترشد إلى أكمل وجه الاستيثاق، وكان المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات، كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه.

هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التى لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها، كالولادة، والبكارة، وعيوب النساء، والقضايا الباطنية. وعلى أن منها ما تقبل فيه شهادة الرجل وحده، وهي القضايا التى تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقًا لثبوت الحق واطمئنان القاضى إليها. وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معًا.

وما لنا نذهب بعيدًا، وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل ـ سواء بسواء ـ في شهادات اللعان، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجه وليس له على ما يقول شهود ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

أربع شهادات من الرجل، يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقابلها ويبطل عملها، أربع شهادات من المرأة، يعقبها استمطار غضب الله عليها إن

كان من الصادقين. فهذه عدالة الإسلام في توزيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة، وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء..)[١].

هكذا وضحت صفحة الإسلام.. وصفحات الاجتهاد الإسلامي في قضية مساواة شهادة المرأة وشهادة الرجل، طالما امتلك الشاهد أو الشاهدة مقومات ومؤهلات وخبرة هذه الشهادة.. لأن الأهلية الإنسانية بالنسبة لكل منهما واحدة، ونابعة من وحدة الخلق، والمساواة في التكاليف، والتناصر في المشاركة بحمل الأمانة التى حملها الإنسان، أمانة استعمار وعمران هذه الحياة.

وأخيرًا ـ وليس آخرا ـ فإن ابن القيم يستدل بالآية القرآنية ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ ـ على أن المرأة كالرجل في هذه الشهادة على بلاغ الشريعة ورواية السنة النبوية.. فالمرأة كالرجل في (رواية الحديث، التى هي شهادة على رسول الله ﷺ).

وإذا كان ذلك مما أجمعت عليه الأمة، ومارسته راويات الحديث النبوى جيلًا بعد جيل، والرواية شهادة (فكيف تقبل الشهادة من المرأة على رسول الله ﷺ، ولا تقبل على واحد من الناس؟ إن المرأة العدل ـ بنص عبارة ابن القيم ـ كالرجل في الصدق والأمانة والديانة)[٢].

ذلكم هو منطق شريعة الإسلام ـ وكلها منطق ـ وهذا هو عدلها بين النساء والرجال ـ وكلها عدل ـ وكما يقول ابن القيم: (وما أثبت الله ورسوله قط حكمًا من الأحكام يُقطع ببطلان سببه حسًّا أو عقلًا، فحاشا أحكامه سبحانه من ذلك، فإنه لا أحسن حكمًا منه، سبحانه وتعالى، ولا أعدل. ولا يحكم حكمًا يقول العقل: ليته حكم بخلافه، بل أحكامه كلها مما يشهد العقل والفطرة بحسنها ووقوعها على أتم الوجوه وأحسنها، وأنه لا يصلح موضعها سواها)[٣].

هذا.. ولقد تعمدنا في إزالة هذه الشبهة أمران:

(١) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٢٣٩ ـ ٢٤١. طبعة القاهرة سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ٢٣٦، ٢٤٤.
(٣) المصدر السابق. ص ٣٢٩.

أولهما: أن ندع نصوص أئمة الاجتهاد الإسلامي هي التى تبدد غيوم هذه الشبهة، لا نصوصنا نحن.. وذلك حتى لا ندع سبيلًا لشبهات جديدة في هذا الموضوع!.

ثانيهما: أن تكون هذه النصوص للأئمة المبرزين في إطار السلف والسلفيين.. وذلك حتى نقطع الطريق على أدعياء السلفية الذين حملوا العادات الراكدة لمجتمعاتهم على دين الإسلام، فاستبدلوا هذه العادات بشريعة الإسلام!..

وحتى نقطع الطريق ـ كذلك ـ على غلاة العلمانيين والعلمانيات، الذين استبدلوا البدع الفكرية الوافدة بحقائق وحقيقة الإسلام، والذين يتحسسون بسياساتهم إذا ذكرت مصطلحات السلفية والسلفيين!..

فإنصاف المرأة، وكمال واكتمال أهليتها هو موقف الإسلام، الذي نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين.. وهو موقف كل تيارات الاجتهاد الإسلامي، على امتداد تاريخ الإسلام.

الشبهة الثالثة

أن النساء ـ في الإسلام ـ ناقصات عقل ودين

المصدر الحقيقي لهذه الشبهة هو العادات والتقاليد الموروثة، والتى تنظر إلى المرأة نظرة دونية.. وهي عادات وتقاليد جاهلية، حرر الإسلام المرأة منها.. ولكنها عادت إلى الحياة الاجتماعية، في عصور التراجع الحضاري مستندة ـ كذلك ـ إلى رصيد التمييز ضد المرأة الذي كانت عليه مجتمعات غير إسلامية، دخلت في إطار الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية، دون أن تتخلص تمامًا من هذه المواريث.. فسرعة الفتوحات الإسلامية التى اقتضتها معالجة القوى العظمى المناوئة للإسلام ـ قوى الفرس والروم ـ وما تبعها من سرعة امتداد الدولة الإسلامية، قد أدخلت في الحياة الإسلامية شعوبًا وعادات وتقاليد لم تتح هذه السرعة للتربية الإسلامية وقيمها أن تخلص تلك الشعوب من تلك العادات والتقاليد، والتى تكون ـ عادة ـ أشد رسوخًا وحاكمية من القيم الجديدة.. حتى لتغالب فيه هذه العادات الموروثة العقائد والأنساق الفكرية والمثل السامية للأديان والدعوات الجديدة والوليدة، محاولة التغلب عليها!..

ولقد حاولت هذه العادات والتقاليد ـ بعد أن ترسخت وطال عليها الأمد، في ظل عسكرة الدولة الإسلامية ـ في العهدين المملوكي والعثماني ـ أن تجد لنظرتها الدونية للمرأة (غطاء شرعيًّا) في التفسيرات المغلوطة لبعض الأحاديث النبوية، وذلك بعد عزل هذه الأحاديث عن سياقها، وتجريدها من ملابسات ورودها، وفصلها عن المنطق الإسلامي ـ منطق تحرير المرأة، كجزء من تحريره للإنسان، ذكرًا كان أو أنثى هذا الإنسان ـ فلقد جاء الإسلام ليضع عن الناس إصرهم والأغلال التى كانت عليهم، وليحيي ملكات وطاقات الإنسان ـ مطلق جنس ونوع الإنسان ـ وليشرك الإناث والذكور جميعًا في حمل الأمانة التى حملها الإنسان، وليكون بعضهم أولياء بعض في النهوض بالفرائض الاجتماعية، الشاملة لكل ألوان العمل الاجتماعي والعام..

لكن العادات والتقاليد الجاهلية في احتقار المرأة، والانتقاص من أهليتها، وعزلها عن العمل العام، وتعطيل ملكاتها وطاقاتها الفطرية ـ قد دخلت في حرب ضروس ضد القيم الإسلامية لتحرير المرأة، وسعت إلى التفسيرات الشاذة والمغلوطة لبعض الأحاديث النبوية والمأثورات الإسلامية كي تكون (غطاء شرعيًّا) لهذه العادات والتقاليد..

فبعد أن بلغ التحرير الإسلامي للمرأة إلى حيث أصبحت به وفيه:

* طليعة الإيمان بالإسلام.. والطاقة الخلاقة الداعمة للدين ورسوله ﷺ كما كان حال أم المؤمنين خديجة بنت خويلد (٦٨ ـ ٣ق هـ / ٥٦٦ ـ ٦٢٠ـ م) رضى الله عنها.. حتى لقد كان عام وفاتها عام حزن المسلمين ورسول الإسلام ودعوة الإسلام..

* وطليعة شهداء الإسلام.. كما جسدتها شهادة سمية بنت خياط (٧ق هـ ـ ٦١٥م) أم عمار بن ياسر (٥٧ق هـ ـ ٣٧هـ/ ٥٦٧ ٦٥٧م)..

* وطليعة المشاركة في العمل العام ـ السياسى منه، والشورى، والفقهي، والدعوى، والأدبي، والاجتماعي.. بل والقتالى ـ كما تجسدت في كوكبة النخبة والصفوة النسائية التى تربت في مدرسة النبوة..

بعد أن بلغ التحرير الإسلامي للمرأة هذه الآفاق.. أعادت العادات والتقاليد

المرأة ـ أو حاولت إعادتها ـ إلى أسر وأغلال منظومة من القيم الغريبة عن الروح الإسلامية.. حتى أصبحت المفاخرة والمباهاة بأعراف ترى:

* أن المرأة الكريمة لا يليق بها أن تخرج من مخدعها إلا مرتان: أولاهما: إلى مخدع الزوجية.. وثانيتهما: إلى القبر الذي تُدفن فيه!!..

* فهي عورة، لا يسترها إلا (القبر)!

ولـم أر نعمة شملت كريمًا كنعمة عـورة سُـترت بقبر!

وإذا كان الإسلام قد حفظ حياتها من الوأد المادى: القتل، فإن المجد والمكرمات ـ في تلك العادات ـ هي في موتها!

ومن غاية المجد والمكرمات بـقـاء البنين ومـوت البنات!

تهوى حياتي وأهوى موتها شفقًا والموت أكرم نزال على الحرام!

* وشوراها شؤم يجب اجتنابها.. وإذا حدثت فلمخالفتها، وللحذر من الأخذ بها!

والأكثر خطورة من هذه الأعراف والعادات والتقاليد، التى سادت حياتنا الاجتماعية إبان مرحلة التراجع الحضاري، هي التفسيرات المغلوطة لبعض المرويات الإسلامية، بحثًا عن مرجعية إسلامية وغطاء شرعي لقيم التخلف والانحطاط التى سادت عالم المرأة في ذلك التاريخ.. ولقد كان الحظ الأوفر في هذا المقام للتفسير الخاطئ الذي ساد وانتشر لحديث رسول الله ﷺ ـ الذي رواه البخاري ومسلم ـ عن نقص النساء في العقل والدين.. وهو حديث رواه الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري، رضى الله عنه فقال: خرج رسول الله ﷺ، في أضحى أو فطر ـ إلى المصلين، فمر على النساء، فقال:

ـ (يا معشر النساء، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن).

ـ قلت: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟

ـ قال: (أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل)؟

ـ قلن: بلى.

ـ قال: فذلك من نقصان عقلها. أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصم؟

ـ قلن: بلى.

ـ قال: (فذلك من نقصان دينها)[1].

ذلكم هو الحديث الذي اتخذ تفسيره المغلوط ـ ولا يزال ـ (غطاء شرعيًّا) للعادات والتقاليد التى تنتقص من أهلية المرأة.. والذي ينطلق منه نفر من غلاة الإسلاميين في (جهادهم) ضد إنصاف المرأة وتحريرها من أغلال التقاليد الراكدة وينطلق منه المتغربون وغلاة العلمانيين في دعوتهم إلى إسقاط الإسلام من حسابات تحرير المرأة، وطلب هذا التحرير في النماذج الغربية الوافدة.

الأمر الذي يستوجب إنقاذ المرأة من هذه التفسيرات المغلوطة لهذا الحديث.. بل وإنقاذ هذا الحديث الشريف من هذه التفسيرات!..

وذلك من خلال نظرات في (متن) الحديث و (مضمونه)، نكثفها في عدد من النقاط:

أولاها: أن الذاكرة الضابطة لنص هذا الحديث قد أصابها ما يطرح بعض علامات الاستفهام.. ففي رواية الحديث شك ـ من الراوى ـ حول مناسبة قوله.. هل كان ذلك في عيد الأضحى؟ أم في عيد الفطر؟.. وهو شك لا يمكن إغفاله عند وزن المرويات والمأثورات.

وثانيتها: أن الحديث يخاطب حالة خاصة من النساء، ولا يشرع شريعة دائمة ولا عامة في مطلق النساء.. فهو يتحدث عن (واقع).. والحديث عن (الواقع) القابل للتغير والتطور شيء، والتشريع (للثوابت) ـ عبادات وقيم ومعاملات ـ شيء آخر..

فعندما يقول الرسول ﷺ: (إنا أمّة أُمية، لا نكتب ولا نحسُب) ـ [2] ـ فهو يصف (واقعًا)، ولا يشرع لتأبيد الجهل بالكتابة والحساب، لأن القرآن الكريم قد بدأ بفريضة

(١) صحيح ابن خزيمة (١١٦).

(٢) صحيح البخارى (١٩١٣).

(القراءة) لكتاب الكون والكتابات بالأقلام ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾.

ولأن الرسول ﷺ، الذي وصف (واقع) الأمية الكتابية والحسابية، هو الذي غير هذا الواقع، بتحويل البدو الجهلاء الأميين إلى قراء وعلماء وفقهاء، وذلك امتثالًا لأمر ربه في القرآن الكريم، الذي علمنا أن من وظائف جعل الله سبحانه وتعالى القمر منازل أن نتعلم عدد السنين والحساب ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾. فوصف (الواقع) ـ كما نقول الآن مثلا: (نحن مجتمعات متخلفة) ـ لا يعنى شرعنا هذا (الواقع) ولا تأييده، فضلًا عن تأبيده، بأي حال من الأحوال.

وثالثتها: أن في بعض روايات هذا الحديث ـ وخاصة رواية ابن عباس، رضى الله عنهما ـ ما يقطع بأن المقصود به إنما هي حالات خاصة لنساء لهن صفات خاصة، هي التى جعلت منهن أكثر أهل النار، لا لأنهن نساء، وإنما لأنهن ـ كما تنص وتعلل هذه الرواية ـ (يكفرن العشير)[1]، ولو أحسن هذا العشير إلى إحداهن الدهر كله، ثم رأت منه هنة أو شيئًا لا يعجبها، كفرت ـ كفر نعمة ـ بكل النعم التى أنعم عليها بها، وقالت ـ بسبب النزق أو الحمق أو غلبة العاطفة التى تنسيها ما قدمه لها هذا العشير من إحسان: (ما رأيت منك خيرًا قط)[2]!

فهذا الحديث ـ إذن ـ وصف لحالة بعينها، وخاص بهذه الحالة.. وليس تشريعًا عامًّا ودائمًا لجنس النساء..

ورابعتها: أن مناسبة الحديث ترشح ألفاظه وأوصافه لأن يكون المقصود من ورائها المدح وليس الذم.. فالذين يعرفون خلق من صنعه الله على عينه، حتى جعله صاحب الخلق العظيم ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾ والذين يعرفون كيف جعل ﷺ، من من (العيد) ـ الذي قال فيه هذا الحديث ـ (فرحة) أشرك في الاستمتاع بها ـ مع الرجال ـ كل النساء، حتى الصغيرات، بل وحتى الحيض والنفساء!.. الذين يعرفون

(١) صحيح البخارى كتاب الايمان (٢٩).
(٢) صحيح البخارى كتاب الايمان (٢٩).

صاحب هذا الخلق العظيم، ويعرفون رفقه بالقوارير، ووصاياه بهن حتى وهو على فراش المرض يودع هذه الدنيا.. لايمكن أن يتصوروه ﷺ، ذلك الذي يختار يوم الزينة والفرحة ليجابه كل النساء ومطلق جنس النساء بالذم والتقريع والحكم المؤبد عليهن بنقصان الأهلية، لنقصانهن في العقل والدين!..

وإذا كانت المناسبة ـ يوم العيد والزينة والفرحة ـ لا ترشح أن يكون الذم والغم والحزن والتبكيت هو المقصود.. فإن ألفاظ الحديث تشهد على أن المقصود إنما كان المديح، الذي يستخدم وصف (الواقع) الذي تشترك في التحلى بصفاته غالبية النساء.. إن لم يكن كل النساء..

فالحديث يشير إلى غلبة العاطفة والرقة على المرأة، وهي عاطفة ورقة صارت (سلاحًا) تغلب به هذه المرأة أشد الرجال حزمًا وشدة وعقلًا.. وإذا كانت غلبة العاطفة إنما تعنى تفوقها على الحسابات العقلية المجردة والجامدة، فإننا نكون أمام عملة ذات وجهين، تمثلها المرأة.. فعند المرأة تغلب العاطفة على العقلانية ـ وذلك على عكس الرجل ـ الذي تغلب عقلانيته وحساباته العقلانية عواطفه.. وفي هذا التمايز فطرة إلهية، وحكمة بالغة، ليكون عطاء المرأة في ميادين العاطفة بلا حدود وبلا حسابات.. وليكون عطاء الرجل في مجالات العقلانية المجردة والجامدة إكمالًا لما نقص عند (الشق اللطيف والرقيق)..

فنقص العقل ـ الذي أشارت إليه كلمات الحديث النبوي الشريف ـ هو وصف لواقع تتزين به المرأة وتفخر به؛ لأنه يعنى غلبة عاطفتها على عقلانيتها المجردة.. ولذلك، كانت (مداعبة) صاحب الخلق العظيم ـ الذي آتاه ربه جوامع الكلم ـ للنساء، في يوم الفرحة والزينة، عندما قال لهن: إنهن يغلبن بسلاح العاطفة وسلطان الاستضعاف أهل الحزم والألباب من عقلاء الرجال، ويخترقن بالعواطف الرقيقة أمنع الحصون!..

ـ (ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن)[1].

فهو مدح للعاطفة الرقيقة التى تذهب بحزم ذوى العقول والألباب.. ويا بؤس

(١) سبق تخريجة.

وشقاء المرأة التى حرمت من شرف امتلاك هذا السلاح الذي فطر الله النساء على تقلده والتزين به في هذه الحياة!.. بل ـ وأيضا ـ يا بؤس أهل الحزم والعقلانية ـ من الرجال ـ الذين حرموا ـ في هذه الحياة ـ من الهزيمة أمام هذا السلاح.. سلاح العاطفة والاستضعاف!..

وإذا كان هذا هو المعنى المناسب واللائق ـ بالقائل وبالمخاطب وبالمناسبة ـ وأيضًا المحبب لكل النساء والرجال معًا ـ الذي قصدت إليه ألفاظ (نقص العقل) في الحديث النبوى الشريف.. فإذا المراد (بنقص الدين) ـ هو الآخر ـ وضعف الواقع غير المذموم ـ بل إنه الواقع المحمود والممدوح!..

فعندما سألت النسوة رسول الله ﷺ، عن المقصود من نقصهن في الدين، تحدث عن اختصاصهن (برخص) في العبادات تزيد عن (الرخص) التي يشاركهن فيها الرجال.. فالنساء يشاركن الرجال في كل (الرخص) التى رخص فيها الشارع ـ من إفطار الصائم في المرض والسفر.. إلى قصر الصلاة وجمعها في السفر.. إلى إباحة المحرمات عند الضرورات.. إلخ، ثم يزدن عن الرجال في (رخص) خاصة بالإناث ـ من مثل سقوط فرائض الصلاة والصيام عن الحيض والنفساء.. وإفطار المرضع، عند الحاجة في شهر رمضان.. إلخ.. إلخ..

وإذا كان الله، سبحانه وتعالى، يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تُؤتى عزائمه، فإن التزام النساء بهذه (الرخص) الشرعية هو الواجب المطلوب والمحمود، وفيه لهن الأجر والثواب.. ولا يمكن أن يكون بالأمر المرذول والمذموم.. ووصف واقعه ـ في هذا الحديث النبوي ـ مثله كمثل وصف الحديث لغلبة العاطفة الرقيقة الفياضة على العقلانية الجامدة، عند النساء، هو وصف لواقع محمود.. ولا يمكن أن يكون ذمًّا للنساء، ينتقص من أهلية المرأة ومساواتها للرجال، بأي حال من الأحوال.

إن العقل ملكة من الملكات التى أنعم الله بها على الإنسان، وليس هناك إنسان ـ رجلًا كان أو امرأة ـ يتساوى مع الآخر مساواة كمية ودقيقة في ملكة العقل ونعمته.. في ذلك يتفاوت الناس ويختلفون.. بل إن عقل الإنسان الواحد وضبطه ـ ذكرًا كان أو أنثى ـ يتفاوت، زيادة ونقصًا، بمرور الزمن، وبما يكتسب من المعارف

والعلوم والخبرات وليست هناك جبلة ولا طبيعة تفرق بين الرجال والنساء في هذا الموضوع.

وإذا كان العقل ـ في الإسلام ـ هو مناط التكليف، فإن المساواة بين النساء والرجال في التكليف والحساب والجزاء شاهدة على أن التفسيرات المغلوطة لهذا الحديث النبوي الشريف، هي تفسيرات ناقضة لمنطق الإسلام في المساواة بين النساء والرجال في التكليف.. ولو كان لهذه التفسيرات المغلوطة نصيب من الصحة لنقصت تكاليف الإسلام للنساء عن تكليفاته للرجال، ولكانت تكاليفهن في الصلاة والصيام والحج والعمرة والزكاة وغيرها على النصف من تكاليف الرجال!

ولكنها (الرخص)، التى يُؤجر عليها الملتزمون بها والملتزمات، كما يُؤجرون جميعًا عندما ينهضون بعزائم التكاليف.. إن النقص المذموم ـ في أي أمر من الأمور ـ هو الذي يمكن إزالته وجبره وتغييره، وإذا تغير وانجبر كان محمودًا.. ولو كانت (الرخص) التى شرعت للنساء ـ بسقوط الصلاة والصيام للحائض والنفساء مثلًا ـ نقصًا مذمومًا، لكان صيامهن وصلاتهن وهن حيض ونفساء أمرًا مقبولًا ومحمودًا ومأجورًا.. لكن الحال ليس كذلك، بل إنه على العكس من ذلك.

وأخيرًا، فهل يعقل عاقل.. وهل يجوز في أي منطق، أن يعهد الإسلام، وتعهد الفطرة الإلهية، بأهم الصناعات الإنسانية والاجتماعية، صناعة الإنسان، ورعاية الأسرة، وصياغة مستقبل الأمة، إلى ناقصات العقل والدين، بهذا المعنى السلبي، الذي ظلم به غلاة الإسلاميين وغلاة العلمانيين الإسلام، ورسوله الكريم الذي حرر المرأة تحريره للرجل، عندما بعثه الله بالحياة والإحياء لمطلق الإنسان ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ فوضع بهذا الإحياء، عن الناس ـ كل الناس ـ ما كانوا قد حملوا من الآصار والأغلال ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾.

إنها تفسيرات مغلوطة، وساقطة، حاول بها أسرى العادات والتقاليد إضفاء

الشرعية الدينية على هذه العادات والتقاليد التى لا علاقة لها بالإسلام.. والتى يبرأ منها هذا الحديث النبوى الشريف..

وإذا كان لنا ـ في ختام إزالة هذه الشبهة ـ أن نزكى المنطق الإسلامي الذي صوبنا به معنى الحديث النبوى الشريف، وخاصة بالنسبة للذين لايطمئنون إلى المنطق، إلا إذا دعمته وزكته (النصوص)، فإننا نذكر بكلمات إمام السلفية ابن القيم، التى تقول: (إن المرأة العدل كالرجل في الصدق والأمانة والديانة)[1].

وبكلمات الإمام محمد عبده التى تقول: (إن حقوق الرجل والمرأة متبادلة، وإنهما أكفاء.. وهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلاً منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويُسر به، ويكره ما لا يلائمه وينفر منه)[2].

وبكلمات الشيخ محمود شلتوت، التى تقول:

(لقد قرر الإسلام الفطرة التى خلقت عليها المرأة.. فطرة الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم.. فهي ذات مسئولية مستقلة عن مسئولية أخيها الرجل، مسئولة عن نفسها، وعن عبادتها، وعن بيتها، وعن جماعتها.. وهي لا تقل في مطلق المسئولية عن مسئولية الرجل، وإن منزلتها في المثوبة والعقوبة عند الله معقودة بما يكون منها من طاعة أو مخالفة، وطاعة الرجل لا تنفعها وهي طالحة منحرفة، ومعصيته لا تضرها، وهي صالحة مستقيمة ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ ﴾.

وليقف المتأمل عند هذا التعبير الإلهي ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾، ليعرف كيف سما القرآن بالمرأة حتى جعلها بعضًا من الرجل، وكيف حد من طغيان الرجل فجعله بعضًا من المرأة، وليس في الإمكان ما يؤدى به معنى المساواة أوضح ولا أسهل من

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٢٣٦.

(٢) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج٤ ص ٦٠٦. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة ١٩٩٣م.

هذه الكلمة التى تفيض بها طبيعة الرجل والمرأة، والتى تتجلى في حياتهما المشتركة، دون تفاضل وسلطان ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ﴾.

وإذا كانت المرأة مسئولة، مسئولية خاصة فيما يختص بعبادتها ونفسها، فهي في نظر الإسلام أيضًا مسئولة مسئولية عامة فيما يختص بالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والإرشاد إلى الفضائل، والتحذير من الرذائل. و قد صرح القرآن بمسئوليتها في ذلك الجانب، وقرن بينها وبين أخيها الرجل في تلك المسئولية كما قرن بينها وبينه في مسئولية الانحراف عن واجب الإيمان والإخلاص لله وللمسلمين ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ هِيَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾.

فليس من الإسلام أن تُلقى المرأة حظها من تلك المسئولية ـ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهي أكبر مسئولية في نظر الإسلام ـ على الرجل وحده، بحجة أنه أقدر منها عليها، أو أنها ذات طابع لا يسمح لها أن تقوم بهذا الواجب، فللرجل دائرته، وللمرأة دائرتها، والحياة لا تستقيم إلا بتكاتف النوعين فيما ينهض بأمتهما، فإن تخاذلا أو تخاذل أحدهما انحرفت الحياة الجادة عن سبيلها المستقيم..

والإسلام ـ فوق ذلك ـ لم يقف بالمرأة عند حد اشتراكها مع الرجل في المسئوليات ـ جميعها خاصها وعامها ـ بل رفع من شأنها، وقرر ـ لقاء تحملها هذه المسئوليات ـ احترام رأيها فيما تبدو وجاهته، شأنه في رأى الرجل تمامًا سواء بسواء. وإذا كان الإسلام جاء باختيار آراء بعض الرجال، فقد جاء أيضًا باختيار رأي بعض النساء..

وفي سورة المجادلة احترم الإسلام رأى المرأة وجعلها مجادلة ومحاورة للرسول، وجمعها وإياه في خطاب واحد ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ۚ﴾ وقرر رأيها، وجعله

تشريعًا عامًّا خالدًا.. فكانت سورة المجادلة أثرًا من آثار الفكر النسائي، وصفحة إلهية خالدة تلمح فيها على مر الدهور صورة احترام الإسلام لرأى المرأة، فالإسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة، ينعم الرجل بشم رائحتها، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي، وللرأى قيمته ووزنه.

وليس هناك فارق ديني بين المرأة والرجل في التكليف وأهليته، سوى أن التكليف يلحقها قبل أن يلحق الرجل، وذلك لوصولها ـ بطبيعتها ـ إلى مناط التكاليف، وهو البلوغ، قبل أن يصل إليه الرجل[1]!

هكذا تضافرت الحجج المنطقية مع نصوص الاجتهاد الإسلامي على إزالة شبهة الانتقاص من أهلية المرأة، بدعوى أن النساء ناقصات عقل ودين..

وهكذا وضحت المعاني والمقاصد الحقة لحديث رسول الله ﷺ، الذي اتخذت منه التفسيرات المغلوطة (غطاء شرعيًا) للعادات والتقاليد الراكدة، تلك التى حملها البعض ـ من غلاة الإسلاميين ـ على الإسلام، زورًا وبهتانًا.. والتى حسبها غلاة العلمانيين دينًا إلهيًّا، فدعوا ـ لذلك ـ إلى تحرير المرأة من هذا الإسلام!

لقد صدق الله العظيم: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾.

إننا نلح منذ سنوات طوال ـ وقبلنا ومعنا الكثيرون من علماء الإسلام ومفكريه ـ على أن هذا الدين الحنيف إنما يمثل ثورة كبرى لتحرير المرأة. لكن الخلاف بيننا وبين الغرب والمتغربين هو حول (نموذج) هذا التحرر.. فهم يريدون المرأة (ندًّا مساويًا للرجل).. ونحن ـ مع الإسلام ـ نريد لها (مساواة الشقين المتكاملين، لا الندين المتماثلين).. وذلك، لتتحرر المرأة، مع بقائها أنثى، ومع بقاء الرجل رجلًا، كي يثمر هذا التمايز الفطرى بقاء وتجدد القبول والرغبة والجاذبية والسعادة بينهما ـ سعادة النوع الإنساني.

(١) (الإسلام عقيدة وشريعة) ص ٢٢٣ ـ ٢٢ / ٨. طبعة القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ونلح على أن هذا (التشابه.. والتمايز) بين النساء والرجال، هو الذي أشار إليه القرآن الكريم عندما قرن المساواة بالتمايز، فقالت آياته المحكمات: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾، ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ﴾ نلح على ذلك المنهاج في التحرير الإسلامي للمرأة.. ولقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يشهد شاهد من أهلها على صدق هذا المنهاج الإسلامي، فتنشر صحيفة (الأهرام) تقريرًا علميًّا عن نتائج دراسة علمية استغرقت أبحاثها عشرين عامًا، وقام بها فريق من علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا بها تكشف عن مصداقية حقائق هذا المنهاج القرآني مع تشابه الرجال والنساء في اثنين وثلاثين صفة.. وتميز المرأة عن الرجل في اثنين وثلاثين صفة.. وتميز الرجل عن المرأة، ـ كذلك ـ في اثنين وثلاثين صفة، فهناك التشابه ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾.. وهناك التمايز الفطرى ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ﴾ فهما يتشابهان في نصف الصفات، ويتمايزان في نصفها الآخر..

فالنموذج الأمثل لتحررهما معًا هو (مساواة الشقين المتكاملين، لا الندين المتماثلين) ولذلك، آثرت أن أقدم للقارئ خلاصة هذه الدراسة العلمية، كما نشرتها (الأهرام) ـ تحت عنوان (اختلاف صفات الرجل عن المرأة لمصلحة كليهما) ـ ونصها:

(في دراسة قام بها علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى عشرين عامًا، تم حصر عدد الصفات الموجودة في كل من الرجل والمرأة، ووجد أن هناك ٣٢ صفة مشتركة في كل منهما، وأن ٣٢ صفة أخرى موجودة في الرجل، و٣٢ صفة أخرى موجودة عند المرأة، بدرجات مختلفة في الشدة، ومن هنا جاءت الفروق بين صفات الرجولة والأنوثة.

وتوصل العلماء من خلال هذه التجارب إلى أن وجود نصف عدد الصفات مشتركة في كل من الرجل والمرأة يعمل على وجود الأسس المشتركة بينهما، لتسهيل التفاهم والتعامل مع بعضهما البعض..

أما وجود عدد آخر من الصفات متساويًا بينهما ومختلفًا عند كل منهما في الدرجة

والشهرة فمعناه تحقيق التكامل بينهما. كما توصلوا إلى أنه كي يعيش كل من الرجل والمرأة في انسجام وتناغم تام، لابد أن يكون لدى كل منهما الصفات السيكولوجية المختلفة، فمثلًا الرجل العصبي الحاد المزاج لا يمكنه أن يتعايش مع امرأة عصبية حادة المزاج، والرجل البخيل عليه ألا يتزوج امرأة بخيلة، والرجل المنطوى، الذي لا يحب الناس، لا يحوز أن يتزوج من امرأة منطوية ولا تحب الناس. وهكذا.

وكان من نتائج هذه الدراسات الوصول إلى نتيجة مهمة، ألا وهي أن كل إنسان يحب ألا يعيش مع إنسان متماثل معه في الصفات، أي صورة طبق الأصل من صفاته الشخصية، ومن هنا جاءت الصفات المميزة للرجولة متمثلة في: قوة العضلات وخشونتها، والشهامة، والقوة في الحق، والشجاعة في موضع الشجاعة، والنخوة، والاهتمام بمساندة المرأة وحمايتها والدفاع عنها وجلب السعادة لها. كما تتضمن أيضًا صفات الحب والعطاء، والحنان والكرم، والصدق في المشاعر وفي القول، وحسن التصرف.. الخ.

أما عن صفات الأنوثة، فهي تتميز بالدفء والنعومة، والحساسية، والحنان، والتضحية، والعطاء، وحب الخير، والتفاني في خدمة أولادها، والحكمة، والحرص على تماسك الأسرة وترابطها، وحب المديح، والذكاء، وحسن التصرف، وغير ذلك من الصفات..

ولذلك فمن المهم أن يكون لدى كل من الرجل والمرأة دراية كافية بطبيعة الرجل وطبيعة المرأة، وبذلك يسهل على كل منهما التعامل مع الطرف الآخر في ضوء خصائص كل منهما.

فعندما يعرف الرجل أن المرأة مخلوق مشحون بالمشاعر والأحاسيس والعواطف، فإنه يستطيع أن يتعامل معها على هذا الأساس. وبالمثل، إذا عرفت المرأة طبيعة الرجل، فإن هذا سيساعدها أيضًا على التعامل معه...)[1].

تلك هي شهادة الدراسة العلمية، التى قام بها فريق من علماء النفس ـ في الولايات المتحدة الأمريكية ـ والتى استغرق البحث فيها عشرين عامًا، والتى تصدق على

(١) (الأهرام) في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠١م. ص ٢.

صدق المنهاج القرآني في علاقة النساء بالرجال: الاشتراك والتماثل في العديد من الصفات ـ والتمايز في العديد من الصفات، لتكون بينهما (المساواة) و(التمايز) في ذات الوقت.

ومرة أخرى ـ لا أخيرة ـ صدق الله ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾.

الشبهة الرابعة

أن المرأة ـ في الإسلام ـ محرومة من الولايات

إن (الولاية) بكسر الواو وفتحها ـ هي (النصرة).. وكل من ولي أمر الآخر فهو وليه[1] ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

﴿إِنَّ وَلِىِّىَ ٱللَّهُ﴾.

﴿وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾.

﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾.

وإذا كانت (النصرة) هي معنى الولاية فلا مجال للخلاف على أن للمرأة نصرة وسلطانًا، أي ولاية، في كثير من ميادين الحياة..

فالمسلمون مجمعون على أن الإسلام قد سبق كل الشرائع الوضعية والحضارات الإنسانية عندما أعطى للمرأة ذمة مالية خاصة، وولاية وسلطانا على أموالها، ملكًا وتنمية واستثمارًا وإنفاقًا، مثلها في ذلك مثل الرجل سواء بسواء.. والولاية المالية والاقتصادية من أفضل الولايات والسلطات في المجتمعات الإنسانية، على مر تاريخ تلك المجتمعات.. وفي استثمار الأموال ولاية وسلطان يتجاوز الإطار الخاص إلى النطاق العام..

(١) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (المفردات في غريب القرآن) طبعة دار التحرير ـ القاهرة ـ ١٩٩١م.

والمسلمون مجمعون على أن للمرأة ولاية على نفسها، تؤسس لها حرية وسلطانًا في شئون زواجها، عندما يتقدم إليها الراغبون في الاقتران بها، وسلطانها في هذا يعلو سلطان وليها الخاص، والولى العام لأمر أمة الإسلام..

والمسلمون مجمعون على أن للمرأة ولاية ورعاية وسلطانًا في بيت زوجها، وفي تربية أبنائهما.. وهي ولاية نص على تميزها بها وفيها حديث رسول الله ﷺ، الذيلفصل أنواع وميادين الولايات: (كلكلم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)[1].

لكن قطاعًا من الفقهاء قد وقف بالولايات المباحة والمفتوحة ميادينها أمام المرأة عند (الولايات الخاصة)، واختاروا حجب المرأة عن (الولايات العامة)، التى تلى فيها أمر غيرها من الناس، خارج الأسرة وشئونها..

ونحن نعتقد أن ما سبق وقدمناه ـ في القسم الأول من هذه الدراسة ـ من وقائع وتطبيقات وممارسات مجتمع النبوة والخلافة الراشدة لمشاركات النساء في العمل العام ـ بدءًا من الشورى في الأمور العامة.. والمشاركة في تأسيس الدولة الإسلامية الأولى.. وحتى ولاية الحسبة والأسواق والتجارات، التى ولاها عمر بن الخطاب، بt، للشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس (٢٠هـ ـ ٦٤١م).. وانتهاء بالقتال في ميادين الوغي.. وأيضًا ما أوردناه من الآيات القرآنية الدالة على أن الموالاة والتناصر بين الرجال والنساء في العمل العام ـ سائر ميادين العمل العام ـ وهي التى تناولها القرآن الكريم تحت فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

نعتقد أن ما سبق وأوردناه حول هذه القضية ـ قضية ولاية المرأة ومشاركتها مع

(١) سبق تخريجه.

الرجل في ولايات العمل العام ـ كاف وواف في الرد على الذين يمارون في ولاية المرأة للعمل العام..

أما الإضافة التى نقدمها في هذا القسم من هذه الدراسة ـ قسم إزالة الشبهات ـ فهي خاصة بمناقشة الفهم المغلوط للحديث النبوى الشريف: (ما أفلح قوم يلى أمرهم امرأة)[١].. إذ هو الحديث الذي يستظل بظله كل الذين يحرمون مشاركة المرأة في الولايات العامة والعمل العام..

ولقد وردت لهذا الحديث روايات متعددة، منها: (لن يفلح قوم تملكهم امرأة)[٢].. و(لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)[٣].. و(لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة)[٤].

وإذا كانت صحة الحديث ـ من حيث (الرواية) ـ هي حقيقة لا شبهة فيها.. فإن إغفال مناسبة ورود هذا الحديث يجعل (الدراية) بمعناه الحقيقي مخالفة للاستدلال به على تحريم ولاية المرأة للعمل العام.

ذلك أن ملابسات قول الرسول ﷺ، لهذا الحديث تقول: إن نفرًا قد قدموا من بلاد فارس إلى المدينة المنورة، فسألهم رسول الله ﷺ:

ـ (من يلى أمر فارس)؟

ـ قال أحدهم: امرأة.

ـ فقال ﷺ: (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)[٥].

فملابسات ورود الحديث تجعله نبوءة سياسية بزوال ملك فارس ـ وهي نبوءة نبوية قد تحققت بعد ذلك بسنوات ـ أكثر منه تشريعًا عامًا يحرم ولاية المرأة للعمل السياسي العام..

ثم إن هذه الملابسات تجعل معنى هذا الحديث خاصًّا (بالولاية العامة)،

(١) سبق تخريجه.
(٢) صحيح ابن حبان كتاب السير ([١٠/ ٣٧٥]).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) مسند أحمد (٢٠٦٦٨).
(٥) مسند أحمد (٢٠٨٣٨).

أي رئاسة الدولة وقيادة الأمة.. فالمقام كان مقام الحديث عن امرأة تولت عرش الكسروية الفارسية، التى كانت تمثل إحدى القوتين الأعظم في النظام العالمي لذلك التاريخ.. ولا خلاف بين جمهور الفقهاء ـ باستثناء طائفة من الخوارج ـ على اشتراط (الذكورة) فيمن يلي (الإمامة العظمى) والخلافة العامة لدار الإسلام وأمة الإسلام.. أما ما عدا هذا المنصب ـ بما في ذلك ولايات الأقاليم والأقطار والدول القومية والقطرية والوطنية ـ فإنها لا تدخل في ولاية الإمامة العظمى لدار الإسلام وأمته.. لأنها ولايات خاصة وجزئية، يفرض واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر المشاركة في حمل أماناتها على الرجال والنساء دون تفريق..

فالشبهة إنما جاءت من خلط مثل هذه الولايات ـ الجزئية والخاصة ـ بالإمامة العظمى والولاية العامة ـ دار الإسلام وأمته ـ وهي الولاية التى اشترط جمهور الفقهاء (الذكورة) فيمن يليها.. ولا حديث للفقه المعاصر عن ولاية المرأة لهذه الإمامة العظمى، لأن هذه الولاية قد غابت عن متناول الرجال، فضلًا عن النساء، منذ سقوط الخلافة العثمانية (١٣٤٢هـ ـ ١٩٢٤م) وحتى الآن!

وأمر آخر لابد من الإشارة إليه، ونحن نزيل هذه الشبهة عن ولاية المرأة للعمل العام، وهو تغير مفهوم الولاية العامة في عصرنا الحديث، وذلك بانتقاله من (سلطان الفرد) إلى (سلطان المؤسسة) التى يشترك فيها جمع من ذوى السلطان والاختصاص..

لقد تحوّل (القضاء) من قضاء القاضى الفرد إلى قضاء مؤسسى، يشترك في الحكم فيه عدد من القضاة. فإذا شاركت المرأة في (هيئة المحكمة) فليس بوارد الحديث عن ولاية المرأة للقضاء، بالمعنى الذي كان واردًا في فقه القدماء، لأن الولاية هنا ـ الآن ـ لمؤسسة وجمع، وليست لفرد من الأفراد، رجلًا كان أو امرأة.. بل لقد أصبحت مؤسسة التشريع والتقنين مشاركة في ولاية القضاء، بتشريعها القوانين التى ينفذها القضاة.. فلم يعد قاضى اليوم ذلك الذي يجتهد في استنباط الحكم واستخلاص القانون، وإنما أصبح (المنفذ) للقانون الذي صاغته ونفذته مؤسسة، تمثل الاجتهاد الجماعي والمؤسسي ـ لا الفردي ـ في صياغة القانون..

وكذلك الحال مع تحول التشريع والتقنين من اجتهاد الفرد إلى اجتهاد مؤسسات الصياغة والتشريع والتقنين.. فإذا شاركت المرأة في هذه المؤسسات، فليس بوارد الحديث عن ولاية المرأة لسلطة التشريع بالمعنى التاريخي والقديم لولاية التشريع..

وتحولت سلطات صنع (القرارات التنفيذية) ـ في النظم الشورية والديمقراطية ـ عن سلطة الفرد إلى سلطان المؤسسات المشاركة في الإعداد لصناعة القرار.. فإذا شاركت المرأة في هذه المؤسسات فليس بوارد الحديث عن ولاية المرأة لهذه السلطات والولايات، بالمعنى الذي كان في ذهن الفقهاء الذين عرضوا لهذه القضية في ظل (فردية) الولايات، وقبل تعقد النظم الحديثة والمعاصرة، وتميزها بالمؤسسة والمؤسسات..

لقد تحدث القرآن الكريم عن ملكة سبأ ـ وهي امرأة ـ فأثنى عليها وعلى ولايتها للولاية العامة، لأنها كانت تحكم بالمؤسسة الشورية ـ لا بالولاية الفردية ـ ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾.. وذم القرآن الكريم فرعون مصر ـ وهو رجل ـ لأنه قد انفرد بسلطان الولاية العامة وسلطة صنع القرار ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾.. فلم تكن العبرة بالذكورة أو الأنوثة في الولاية العامة ـ حتى الولاية العامة ـ وإنما كانت العبرة بكون هذه الولاية (مؤسسة شورية)؟ أم سلطانا فرديًّا مطلقًا؟..

أما ولاية المرأة للقضاء.. والتى يثيرها البعض كشبهة على عدم اكتمال أهلية المرأة في الرؤية الإسلامية.. فإن إزالة هذه الشبهة يمكن أن تتحقق بالتنبيه على عدد من النقاط:

أولها: أن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء هو (فكر إسلامي) و (اجتهادات فقهية) أثمرت (أحكامًا فقهية).. وليس (دينًا) وضعه الله، سبحانه وتعالى، وأوحى به إلى رسوله، عليه الصلاة والسلام، فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية، لأن القضية لم تكن مطروحة

على الحياة الاجتماعية والواقع العملي لمجتمع صدر الإسلام، فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلًا، ومن ثم فإنها من مواطن ومسائل الاجتهاد..

ثم إن هذه القضية هي من (مسائل المعاملات)، وليست من (شعائر العبادات).. وإذا كانت (العبادات توقيفية)، تلتمس من النص، وتقف عند الوارد فيه، فإن (المعاملات) تحكمها المقاصد الشرعية، وتحقيق المصالح الشرعية المعتبرة.. والموازنة بين المصالح والمفاسد فيها.. ويكفي في (المعاملات) أن لا تخالف ما ورد في النص، لا أن يكون قد ورد فيها نص..

ومعلوم أن (الأحكام الفقهية)، التى هي اجتهادات الفقهاء، مثلها كمثل الفتاوى، تتغير بتغير الزمان والمكان والمصالح الشرعية المعتبرة.

فتولى المرأة للقضاء قضية فقهية، لم ولن يُغلق فيها باب الاجتهاد الفقهى الإسلامي..

وثانيها: أن اجتهادات الفقهاء القدماء حول تولى المرأة لمنصب القضاء هي اجتهادات متعددة ومختلفة باختلاف وتعدد مذاهبهم واجتهاداتهم في هذه المسألة، ولقد امتد زمن اختلافهم فيها جيلًا بعد جيل.. ومن ثم فليس هناك (إجماع فقهي) في هذه المسألة حتى يكون هناك إلزام للخلف بإجماع السلف ـ وذلك فضلًا عن أن إلزام الخلف بإجماع السلف هو أمر ليس محل إجماع، ناهيكم عن أن قضية إمكانية تحقق الإجماع ـ أي اجتماع سائر فقهاء عصر ما على مسألة من مسائل فقه الفروع ـ كهذه المسألة ـ هو مما لا يتصور حدوثه ـ حتى لقد أنكر كثير من الفقهاء إمكانية حدوث الإجماع في مثل هذه الفروع أصلًا.. ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ / ٧٨٠ـ ٨٥٥م) الذي قال: (من ادعى الإجماع فقد كذب!)..

فباب الاجتهاد الجديد والمعاصر والمستقبلى في هذه المسألة ـ وغيرها من فقه الفروع ـ مفتوح.. لأنها ليست من المعلوم من الدين بالضرورة، أي المسائل التى لم ولن تختلف فيها مذاهب الأمة ولا الفطر السليمة لعلماء وعقلاء الإسلام..

وثالثها: أن جريان (العادة)، في العصور الإسلامية السابقة، على عدم ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعنى (تحريم) الدين لولايتها هذا المنصب، فدعوة المرأة للقتال،

وانخراطها في معاركه هو مما لم تجر به (العادة) في العصور الإسلامية السابقة، ولم يعن ذلك (تحريم) اشتراك المرأة في الحرب والجهاد القتالي عند الحاجة والاستطاعة وتعين فريضة الجهاد القتالي على كل مسلم ومسلمة.. فهى قد مارست هذا القتال وشاركت في معاركه على عصر النبوة والخلافة الراشدة.. من غزوة أحد (٣هـ ـ ٦٢٥م) إلى موقعة اليمامة (١٢ هـ ـ ٦٣٣ م) ضد ردة مسيلمة الكذاب.. فـ(العادة) مرتبطة (بالحاجات) المتغيرة بتغير المصالح والظروف والملابسات، وليست هي مصدر الحلال والحرام.

ورابعها: أن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولى المرأة لمنصب القضاء، في غيبة النصوص الدينية ـ القرآنية والنبوية ـ التى تتناول هذه القضية، كانت اختلاف هؤلاء الفقهاء في الحكم الذي (قاسوا) عليه توليها للقضاء.. فالذين (قاسوا) القضاء على (الإمامة العظمى) التى هي الخلافة العامة على أمة الإسلام ودار السلام ـ مثل فقهاء المذهب الشافعي ـ قد منعوا توليها القضاء، لاتفاق جمهور الفقهاء ـ باستثناء بعض الخوارج ـ على جعل (الذكورة) شرطًا من شروط الخليفة والإمام، فاشترطوا هذا الشرط ـ (الذكورة) ـ في القاضى، قياسًا على الخلافة والإمامة العظمى..

ويظل هذا (القياس) قياسًا على (حكم فقهى) ـ ليس عليه إجماع ـ وليس (قياسًا) على نص قطعى الدلالة والثبوت..

والذين أجازوا توليها القضاء، فيما عدا قضاء (القصاص والحدود) ـ مثل أبى حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠هـ/ ٦٩٩ ـ ٧٦٧م) وفقهاء مذهبه ـ قالوا بذلك (لقياسهم) القضاء على (الشهادة)، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه، أي فيما عدا (القصاص والحدود).

فالقياس هنا ـ أيضًا ـ عل (حكم فقهي) وليس على نص قطعى الدلالة والثبوت.. وهذا الحكم الفقهى المقيس عليه ـ وهو شهادة المرأة في القصاص والحدود.. أي في الدماء ـ ليس موضع إجماع.. فلقد سبق وذكرنا ـ في رد شبهة أن شهادة المرأة هي على النصف من شهادة الرجل ـ إجازة بعض الفقهاء لشهادتها في الدماء، وخاصة إذا كانت شهادتها فيها هي مصدر البينة الحافظة لحدود الله وحقوق الأولياء..

أما الفقهاء الذين أجازوا قضاء المرأة في كل القضايا ـ مثل الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ/ ٧٣٩ ـ ٩٣٣م) فقد حكموا بذلك (لقياسهم) القضاء على (الفتيا).. فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولى المرأة منصب الإفتاء الديني ـ أي التبليغ عن رسول الله ﷺ ـ وهو من أخطر المناصب الدينية ـ وفي توليها للإفتاء سنة عملية مارستها نساء كثيرات على عهد النبوة ـ من أمهات المؤمنين وغيرهن ـ فقاس هؤلاء الفقهاء قضاء المرأة على فتياها، وحكموا بجواز توليها كل أنواع القضاء، لممارستها الإفتاء في مختلف الأحكام..

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهرى والثابت في شروط القاضى إنما يحكمه الهدف والقصد من القضاء، وهو: ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضيين.. وبعبارة أبي الوليد بن رشد ـ الحفيد ـ (٥٢٠ ـ ٥٩٥هـ/ ١١٢٦ـ ١١٩٨م): فإن (من رأى حكم المرأة نافذًا في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل ما يأتى منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى)[١].

وخامسها: أن (الذكورة) لم تكن الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء.. فهم ـ مثلًا ـ اختلفوا في شرط (الاجتهاد)، فأوجب الشافعي (١٥٠ـ ٢٠٤هـ/ ٧٦٧ ـ ٨٢٠م) وبعض المالكية أن يكون القاضى مجتهدًا.. على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط، بل وأجاز قضاء (العامي)، أي الأمى في القراءة والكتابة ـ وهو غير الجاهل ـ ووافقه بعض فقهاء المالكية قياسًا على أمية النبي ﷺ..[٢].

واختلفوا ـ كذلك ـ في شرط كون القاضى (عاملًا)، وليس مجرد (عالم) بأصول الشرع الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.. فاشترطه الشافعي، وتجاوز عنه غيره من الفقهاء[٣].

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ج٢ ص ٤٩٤. طبعة القاهرة ١٩٧٤م. والماوردي (أدب القاضى) ج١ ص ٦٢٥ ـ ٦٢٨ طبعة بغداد ١٩٧٠م. و(الأحكام السلطانية) ص ٦٥. طبعة القاهرة ١٩٧٣م.
(٢) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ج٢ ص ٤٩٣، ٤٩٤.
(٣) (أدب القاضى) ج١ ص ٦٤٣.

كما اشترط أبو حنيفة، دون سواه، أن يكون القاضى عربيًّا من قريش[١].

فشرط (الذكورة) في القاضى، هو واحد من الشروط التى اختلف فيها الفقهاء، حيث اشترطه البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر، وليس فيه إجماع. كما أنه ليس فيه نصوص دينية تمنع أو تقيد اجتهادات المجتهدين.

وسادسها: أن ولاية القضاء قد أصابها هي الأخرى ما أصاب الولايات السياسية والتشريعية والتنفيذية من تطور انتقل بها من (الولاية الفردية) إلى ولاية (المؤسسة)، فلم تعد (ولاية رجل) أو (ولاية امرأة)، وإنما أصبح (الرجل) جزءًا من المؤسسة والمجموع، وأصبحت (المرأة) جزءًا من المؤسسة والمجموع. ومن ثم أصبحت القضية في (كيف جديد) يحتاج إلى (تكييف جديد)، يقدمه الاجتهاد الجديد لهذا الطور المؤسسى الجديد الذي انتقلت إليه كل هذه الولايات.. ومنها ولاية المرأة للقضاء..

الشبهة الخامسة

أن الرجال ـ في الإسلام ـ قوامون على النساء

في المدينة المنورة نزلت آيات (القوامة) ـ قوامة الرجال على النساء ـ وفي ظل المفهوم الصحيح لهذه القوامة تحررت المرأة المسلمة من تقاليد الجاهلية الأولى، وشاركت الرجال في العمل العام ـ مختلف ميادين العمل العام ـ على النحو الذي أشرنا إلى نماذجه في القسم الأول من هذه الدراسة ـ فكان مفهوم القوامة حاجزًا طوال عصر ذلك التحرير ولم يكن عائقًا بين المرأة وبين هذا التحرير..

ولحكمة إلهية قرن القرآن الكريم ـ في آيات القوامة ـ بين مساواة النساء للرجال وبين درجة القوامة التى للرجال على النساء، بل وقدم هذه المساواة في تلك الدرجة، عاطفًا الثانية على الأولى بـ(واو) العطف، دلالة على المعية والاقتران.. أي أن المساواة والقوامة صنوان مقترنان، يرتبط كل منهما بالآخر، وليسا نقيضين، حتى يتوهم واهم أن القوامة نقيض ينتقص من المساواة..

(١) (أدب القاضى) ج١ ص ٦٤٣.

لحكمة إلهية جاء ذلك في القرآن الكريم، عندما قال الله سبحانه وتعالى ـ في سياق الحديث عن شئون الأسرة وأحكامها: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وفي سورة النساء جاء البيان لهذه الدرجة التى للرجال على النساء ـ في سياق الحديث عن شئون الأسرة، وتوزيع العمل والأنصبة بين طرفى الميثاق الغليظ الذي قامت به الأسرة ـ الرجل والمرأة ـ فإذا بآية القوامة تأتى تالية للآيات التى تتحدث عن توزيع الأنصبة والحظوظ والحقوق بين النساء وبين الرجال، دونما غبن لطرف، أو تمييز يخل بمبدأ المساواة، وإنما وفق الجهد والكسب الذي يحصل به كل طرف ما يستحق من ثمرات.. ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا ﴿٣٣﴾ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾.

ولقد فقه حبر الأمة، عبد الله بن عباس (٣ق هـ ـ ٦٨هـ / ٦١٩ ـ ٦٨٧م) الذي دعا له الرسول ﷺ ربه أن يفقهه في الدين ـ فهم الحكمة الإلهية في اقتران المساواة بالقوامة، فقال ـ في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ تلك العبارة الإنسانية، والحكمة الجامعة: (إننى لأتزين لامرأتى، كما تتزين لي، لهذه الآية)[1].

وفهم المسلمون ـ قبل عصر التراجع الحضاري، الذي أعاد بعضًا من التقاليد الجاهلية الراكدة إلى حياة المرأة المسلمة مرة أخرى ـ أن درجة القوامة هي رعاية ربان الأسرة ـ الرجل ـ لسفينتها، وأن هذه الرعاية هي مسئولية وعطاء.. وليست ديكتاتورية ولا استبدادًا ينقص أو ينتقص من المساواة التى قرنها القرآن الكريم بهذه القوامة، بل وقدمها عليها..

(١) السنن الكبرى للبيهقى ((١٤٨٤٥ مصنف ابن ابى شيبة (٢٧٤).

ولم يكن هذا الفهم الإسلامي لهذه القوامة مجرد تفسيرات أو استنتاجات، وإنما كان فقهًا محكومًا بمنطق القواعد القرآنية الحاكمة لمجتمع الأسرة، وعلاقة الزوج بزوجه.. فكل شئون الأسرة نذار، وكل قراراتها تتخذ بالشورى، أي بمشاركة كل اعضاء الأسرة في صنع واتخاذ هذه القرارات، لأن هؤلاء الأعضاء مؤمنون بالإسلام، والشورى صفة أصيلة من صفات المؤمنين والمؤمنات ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾.

فالشورى واحدة من الصفات المميزة للمؤمنين والمؤمنات، في كل ميادين التدبير وصناعة القرار.. والأسرة هي الميدان التأسيسي والأول في هذه الميادين.. تجب هذه الشورى، ويلزم هذا التشاور في مجتمع الأسرة ـ لتتأسس التدابير والقرارات على الرضى، الذي لا سبيل إليه إلا بالمشاركة الشورية في صنع القرارات.. يستوى في ذلك الصغير والخطير من هذه التدابير والقرارات.. حتى لقد شاءت الحكمة الإلهية أن ينص القرآن الكريم على تأسيس قرار الرضاعة للأطفال ـ أي سقاية المستقبل وصناعة الغد ـ على الرضى الذى تثمره الشورى.. ففي سياق الآيات التى تتحدث عن حدود الله في شئون الأسرة.. تلك الحدود المؤسسة على منظومة القيم.. والمعروف.. والإحسان.. ونفى الجُناح والحرج.. وعدم المضارة والظلم والعدوان.. والدعوة إلى ضبط شئون الأسرة بقيم التزكية والطهر، لا (بترسانة) القوانين الصماء!.. في هذا السياق ينص القرآن على أن تكون الشورى هي آلية الأسرة في صنع كل القرارات ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

هكذا فهم المسلمون معنى القوامة.. فهي مسئولية وتكاليف للرجل، مصاحبة لمساواة النساء بالرجال.. وبعبارة الإمام محمد عبده (إنها تفرض على المرأة شيئًا وعلى الرجل أشياء).

وكانت السنة النبوية ـ في عصر البعثة ـ البيان النبوى للبلاغ القرآني في هذا الموضوع.. فالمعصوم ﷺ، الذي حمّله ربه الحمل الثقيل ـ في الدين.. والدولة.. والأمة.. والمجتمع.. ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ هو الذي كان في خدمة أهله ـ أزواجه ـ وكانت شوراهن معه وله صفة من صفات بيت النبوة، في الخاص والعام من الأمور والتدابير.. ويكفى أن هذه السنة العملية قد تجسدت تحريرًا للمرأة، شاركت فيه الرجال بكل ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية.. وحتى القتال.. كما كان ﷺ، دائم التأكيد على التوصية بالنساء خيرًا.. فحريتهن حديثة العهد، وهن قريبات من عبودية التقاليد الجاهلية، واستضعافهن يحتاج إلى دوام التوصية بهن والرعاية لهن.. وعنه ﷺ، تروى أقرب زوجاته إليه ـ عائشة رضى الله عنها ـ (إنما النساء شقائق الرجال) ـ رواه أبو داود والترمذي والدارمي والإمام أحمد ـ[1].

وعندما سئلت:

ـ ما كان رسول الله ﷺ، يعمل في بيته؟

ـ قالت: (كان بشرًا من البشر، يفلى ثوبه، ويحلب شاته، ويخدم نفسه)[2].

يفعل ذلك، وهو القوام على الأمة كلها، في الدين والدولة والدنيا جميعًا..

وفي خطبته ﷺ، بحجة الوداع (١٠هـ ـ٦٣٢م) ـ وهي التى كانت إعلانًا عالميًّا خالدًا للحقوق والواجبات، الدينية والمدنية ـ كما صاغها الإسلام ـ أفرد ﷺ، للوصية بالنساء فقرات خاصة، أكد فيها على التضامن والتناصر بين النساء والرجال في المساواة والحقوق والواجبات، فقال:

(ألا واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنهن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئًا غير

(١) سنن أبى داوود (٢٣٦) قال الشوكانى: رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه ثم ذكر أقوال الجرح والتعديل فيه ثم قال وقد تفرد به المذكور عند من ذكره المصنف من المخرجين له ولم نجده عن غيره وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معلول بعلتين الأولى العمري المذكور والثانية التفرد وعدم المتابعة فقصر عن درجة الحسن والصحة تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي (١ / ١١٢):

(٢) صحيح ابن حبان (٥٦٧٥) مسند أحمد (٢٦٨٣٥).

ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة. ألا إن لكم على نسائكم حقًّا ولنسائكم عليكم حقًّا.. فاتقوا الله في النساء، واستوصوا بهن خيرًا، ألا هل بلغت! اللهم فاشهد)[1].

هكذا فهمت القوامة في عهد التنزيل.. فكانت قيادة للرجل في الأسرة، اقتضتها مؤهلاته ومسئولياته في البذل والعطاء.. وهي قيادة محكومة بالمساواة والتناصر والتكافل بين الزوج وزوجه في الحقوق والواجبات ـ ومحكومة بالشورى التى يسهم بها الجميع ويشاركون في تدبير شئون الأسرة.. هذه الأسرة التى قامت على (الميثاق الغليظ) ميثاق الفطرة ـ والتى تأسست على المودة والرحمة، حتى غدت المرأة فيها السكن والسكينة لزوجها، أفضى بعضهم إلى بعض، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن، فهي بعض الرجل، والرجل بعض منها ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٧].. ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾.

وإذا كانت القوامة ضرورة من ضرورات النظام والتنظيم في أية وحدة من وحدات التنظيم الاجتماعي، لأن وجود القائد الذي يحسم الاختلاف والخلاف، هو مما لا يقوم النظام والانتظام إلا به.. فلقد ربط القرآن هذه الدرجة في الريادة والقيادة بالمؤهلات والعطاء، وليس بمجرد (الجنس) فجاء التعبير: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ وليس كل رجل قوام على كل امرأة.. لأن إمكانات القوامة معهودة في الجملة والغالب لدى الرجال، فإذا تخلفت هذه الإمكانات عند واحد من الرجال، كان الباب مفتوحًا أمام الزوجة ـ إذ امتلكت من هذه المقومات أكثر مما لديه ـ لتدبير دفة الاجتماع الأسرى ـ على نحو ما هو حادث في بعض الحالات!..

هكذا كانت القوامة ـ في الفكر والتطبيق ـ في عصر صدر الإسلام.. لكن الذي حدث بعد القرون الأولى، وبعد الفتوحات التى أدخلت إلى المجتمع الإسلامي شعوبًا لم يهذب الإسلام عاداتها الجاهلية، في النظر إلى المرأة والعلاقة بها، مما

(١) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) ص ٢٨٣. جمعها وحققها: د. محمد حميد الله. طبعة القاهرة ١٩٥٦م.

أصاب النموذج الإسلامي بتراجعات وتشوهات أشاعت تلك العادات والتقاليد الجاهلية في المجتمعات الإسلامية من جديد.

ويكفى أن نعرف أن كلمة (عوان) التى وصف الرسول ﷺ بها النساء في خطبة حجة الوداع، والتى تعنى ـ في (لسان العرب) (النصف والوسط)[1] ـ أي الخيار ـ وتعنى ذات المعنى في موسوعات مصطلحات الفنون[2].. قد أصبحت تعنى ـ في عصر التراجع الحضاري ـ أن المرأة أسيرة لدى الرجال، وأن النساء أسرى عند الرجال.. وأن القوامة هي لون من (القهر) لأولئك النساء الأسيرات!!.. حتى وجدنا إمامًا عظيمًا مثل ابن القيم، يعبر عن واقع عصره ـ العصر المملوكي ـ فيقول هذا الكلام الغريب والعجيب:

(إن السيد قاهر لمملوكه، حاكم عليه، مالك له. والزوج قاهر لزوجته، حاكم عليها، وهي تحت سلطانه وحكمه شبه الأسير)[3]!!

وهو فهم لمعنى القوامة، وعلاقة الزوج بزوجته، يمثل انقلابًا جذريًّا على إنجازات الإسلام في علاقة الأزواج بالزوجات!.. انقلاب العادات والتقاليد الجاهلية التي ارتدت تغالب قيم الإسلام في تحرير المرأة ومساواة النساء للرجال.

ووجدنا كذلك ـ في عصور التقليد والجمود الفقهي ـ تعريف بعض (الفقهاء) لعقد النكاح، فإذا به: (عقد تمليك بضع الزوجة)!!.. وهو انقلاب على المعاني القرآنية السامية لمصطلحات (الميثاق الغليظ) و(المودة.. والرحمة.. والسكن والسكينة.. وإفضاء كل طرف إلى الطرف الآخر، حتى أصبح كل منهما لباسًا له).

هكذا حدث الانقلاب، في عصور التراجع الحضاري لمسيرة أمة الإسلام.

ولذلك؛ كان من مقتضيات البعث الحضاري، الحديث والمعاصر، لنموذج الإسلام في تحرير المرأة وإنصافها، كبديل للنموذج الغربي، الذي اقتحم عالم

(١) ابن منظور (لسان العرب) طبعة دار المعارف. القاهرة.

(٢) انظر: الراغب الأصفهاني (المفردات في غريب القرآن) طبعة دار التحرير. القاهرة ١٩٩١. وأبو البقاء الكفوى (الكليات) ق ٢ ص ٢٨٧. تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصرى. طبعة دمشق ١٩٨٢م.

(٣) إعلام الموقعين ج٢ ص١٠٦، طبعة بيروت ١٩٧٣م.

الإسلام في ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية لبلادنا ـ والذي شقيت وتشقى به المرأة السوية في الغرب ذاته ـ كان من مقتضيات ذلك إعادة المفاهيم الإسلامية الصحيحة لمعنى قوامة الرجال على النساء.. وهي المهمة التي نهضت بها الاجتهادات الإسلامية الحديثة والمعاصرة لأعلام علماء مدرسة الإحياء والتجديد.

فالإمام محمد عبده، قد وقف أمام آيات القوامة ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾ ـ فإذا به يقول:

(هذه كلمة جليلة جدًّا، جمعت، على إيجازها، ما لا يؤدى بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمرًا واحدًا عبر عنه بقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾ وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهن ومعاملاتهن في أهليهن، وما يجرى عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعاداتهم..

فهذه الجملة تعطى الرجل ميزانًا يزن به معاملته لزوجه في جميع الشئون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن عباس: إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لي، لهذه الآية.

وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد: أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما كفئان، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها، وإن لم يكن مثله في شخصه، فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلاً منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به، ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذه عبدًا يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التى لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه..

هذه الدرجة التى رُفع النساء إليها، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده..

لقد خاطب الله تعالى النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة، في العبادات

والمعاملات، كما خاطب الرجال، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة، وبايع النبي ﷺ المؤمنات كما بايع المؤمنين، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم، وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أنهن مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة..

وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئًا وعلى الرجال أشياء، ذلك أن هذه الدرجة درجة الرياسة والقيام على المصالح، المفسرة بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

إن الحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولابد لكل اجتماع من رئيس، لأن المجتمعين لابد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور، ولا تقوم مصلحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يُرجع إلى رأيه في الخلاف، لئلا يعمل كل ضد الآخر فتنفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله، ومن ثم كان هو المُطالب شرعًا بحماية المرأة والنفقة عليها، وكانت هي مطالبة بطاعته في المعروف.

إن المراد بالقيام (القوامة) ـ هنا هو الرياسة التى يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره، وليس معناه أن يكون المرءوس مقهورًا مسلوب الإرادة لا يعمل عملًا إلا ما يوجهه إليه رئيسه..

إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن..

أما الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنما يلدن عبيدًا لغيرهم[1]!!..

وإذا كانت عصور التراجع الحضاري ـ كما سبق وأشرنا ـ قد استبدلت بالمعاني

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج٤ ص ٦٠٦ـ ٦١١ـ و ج٥ ص ٢٠١، ٢٠٣. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة ١٩٩٣م.

السامية لعقد الزواج ـ المودة والرحمة والسكن.. والميثاق الغليظ ـ ذلك المعنى الغريب ـ عقد تمليك بُضع الزوجة وعقد أسر وقهر!.. فلقد أعاد الاجتهاد الإسلامي الحديث والمعاصر الاعتبار إلى المعانى القرآنية السامية.. وكتب الشيخ محمود شلتوت (١٣١٠ ـ ١٣٨٣هـ / ١٨٩٣ ـ ١٩٦٣م) في تفسير للقرآن الكريم ـ تحت عنوان (الزواج ميثاق غليظ) يقول:

(لقد أفرغت سورة النساء على عقد الزواج صبغة كريمة أخرجته عن أن يكون عقد تمليك كعقد البيع والإجارة) أو نوعًا من الاسترقاق والأسر.. أفرغت عليه صبغة (الميثاق الغليظ).

ولهذا التعبير قيمته في الإيحاء بموجبات الحفظ والرحمة والمودة. وبذلك كان الزواج عهدًا شريفًا وميثاقًا غليظًا ترتبط به القلوب، وتختلط به المصالح، ويندمج كل من الطرفين في صاحبه، فيتحد شعورهما، وتلتقى رغباتهما وآمالهما في علاقة دونها علاقة الصداقة والقرابة، وعلاقة الأبوة والبنوة ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ يتفكرون فيدركون أن سعادة الحياة الزوجية إنما تُبنى على هذه العناصر الثلاثة: السكن، المودة، والرحمة..

وإذا تنبهنا إلى أن كلمة ميثاق لم ترد في القرآن الكريم إلا تعبيرًا عما بين الله وعباده من موجبات التوحيد، والتزام الأحكام، وعما بين الدولة والدولة من الشئون العامة والخطيرة، علمنا مقدار المكانة التى سما القرآن بعقد الزواج إليها. وإذا تنبهنا مرة أخرى إلى أن وصف الميثاق (بالغليظ) لم يرد في موضع من مواضعه إلا في عقد الزواج وفيما أخذه الله على أنبيائه من مواثيق ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾. تضاعف لدينا سمو هذه المكانة التى رفع القرآن إليها هذه الرابطة السامية).

ثم تحدث الشيخ شلتوت عن المفهوم الإسلامي الصحيح (للقوامة)، فقال: (وبينت السورة الدرجة التى جعلها الله للرجال على النساء، بعد أن سوى بينهما في الحقوق والواجبات، وأنها لا تعدو درجة الإشراف والرعاية بحكم القدرة الطبيعية التى يمتاز بها الرجل على المرأة، وبحكم الكد والعمل في تحصيل المال الذي ينفقه

في سبيل القيام بحقوق الزوجة والأسرة، وليست هذه درجة الاستعباد والتسخير، كما يصورها المخادعون المغرضون..)[1].

تلك هي شبهة الفهم الخاطئ والمغلوط لقوامة الرجال على النساء.. والتى لا تعدو أن تكون الانعكاس لواقع بعض العادات الجاهلية التى ارتدت، في عصور التراجع الحضاري لأمتنا الإسلامية، فغالبت التحرير الإسلامي للمرأة، حتى انتقلت بالقوامة من الرعاية والريادة، المؤسسة على إمكانات المسئولية والبذل والعطاء، إلى قهر السيد للمسود والحر للعبد والمالك للمملوك!..

ولأن هذا الفهم غريب ومغلوط، فإن السبيل إلى نفيه وإزالة غباره وآثاره هو سبيل البديل الإسلامي، الذي فقهه الصحابة رضوان الله عليهم، للقوامة.. والذي بعثه ـ من جديد ـ الاجتهاد الإسلامي الحديث والمعاصر، ذلك الذي ضربنا عليه الأمثال من فكر وإبداع الشيخ محمد عبده والشيخ محمود شلتوت..

بل إننا نضيف، للذين يرون في القوامة استبدادًا بالمرأة وقهرًا لها ـ سواء منهم غلاة الإسلاميين، الذي ينظرون للمرأة نظرة دونية، ويعطلون ملكاتها وطاقاتها بالتقاليد ـ أو غلاة العلمانيين، الذين حسبوا ويحسبون أن هذا الفهم المغلوط هو صحيح الإسلام وحقيقته، فيطلبون تحرير المرأة بالنموذج الغربي.. بل وتحريرها من الإسلام!.. نقول لهؤلاء جميعًا:

إن هذه الرعاية، التى هي القوامة، لم يجعلها الإسلام حكرًا للرجل بإطلاق.. ولم يحرم منها المرأة بإطلاق.. وإنما جعل للمرأة رعاية ـ أي (قوامة) ـ في الميادين التى هي فيها أبرع وبها أخبر من الرجال.. ويشهد على هذه الحقيقة نص حديث رسول الله ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع عليهم، وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهى مسئولة عنهم.. ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته[2].

فهذه الرعاية ـ القوامة ـ هي في حقيقتها (تقسيم للعمل) تحدد الخبرةُ والكفاءةُ

(١) تفسير القرآن الكريم ص ١٧٢ ـ ١٧٤. طبعة القاهرة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
(٢) سبق تخريجه.

ميادين الاختصاص فيه (فالكل راع ومسئول ـ وليس فقط الرجال هم الرعاة والمسئولون ـ وكل صاحب أو صاحبة خبرة وكفاءة هو راع وقوام أو راعية وقوامة على ميدان من الميادين وتخصص من التخصصات.. وإن تميزت رعاية الرجال وقوامتهم في الأسر والبيوت والعائلات وفقًا للخبرة والإمكانات التى يتميزون بها في ميادين الكد والحماية.. فإن لرعاية المرأة تميزًا في إدارة مملكة الأسرة وفي تربية الأبناء والبنات.. حتى لنلمح ذلك في حديث الرسول ﷺ الذي سبق إيراده ـ عندما جعل الرجل راعيًا ومسئولًا على (أهل بيته) بينما جعل المرأة راعية ومسئولة عن (بيت بعلها وولده)!..

فهي ـ (القوامة) ـ توزيع للعمل، تحدد الخبرة والكفاءة ميادينه.. وليست قهرًا ولا قسرًا ولا تملكًا ولا عبودية، بحال من الأحوال.

هكذا وضحت قضية القوامة.. وسقطت المعاني الزائفة والمغلوطة لآخر الشبهات التى يتعلق بها الغلاة غلاة الإسلاميين.. وغلاة العلمانيين.

وأخيرًا

فسواء نظرنا إلى قضية المرأة وإنصافها وتحريرها، في إطار النظرة العامة التى نظر الإسلام بها إلى المرأة ـ نظرة الإنصاف والمساواة للرجل في الخلق من نفس واحدة.. وفي الإنسانية.. وفي التكريم لكل بنى آدم.. وفي حمل الأمانة التى عرضت على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها، وحملها الإنسان ـ ذكرًا أو أنثى.. وفي الأهلية للتكاليف.. وفي الحساب.. وفي الجزاء.. مع الحفاظ على فطرة تميز الأنوثة عن الذكورة، تميز التكامل لا الأنداد والأضداد..

سواء نظرنا إلى هذه القضية في إطارها النظري هذا.. أم نظرنا إليها من خلال تطبيقات مجتمع النبوة، الذي مارست فيه المرأة فقه هذا التحرير الإسلامي لملكاتها وطاقاتها ـ على النحو الذي شاركت فيه الرجال بإقامة الدين.. وبناء الدولة.. والمجتمع.. والحضارة.. أم نظرنا إلى هذه القضية من خلال الفكر الفقهى الإسلامي، الذي اختلف أئمته حول بعض القضايا الفرعية ـ التى اتخذت في عصر التراجع الحضاري، ومن قبل تيارات الجمود والتقليد منطلقات لشبهات ضد أهلية

المرأة وإنصافها ـ فنفذنا إلى فقه النصوص التى تصورها البعض شبهات وعقبات على طريق تحرير المرأة وإنصافها..فإننا سنجد الآفاق واسعة وفسيحة وممتدة أمام إنهاض المرأة بالإسلام.. وليس بتجاوز الإسلام، كما يريد المتغربون من غلاة العلمانيين.

وإذا كان الاجتهاد الإسلامي ـ القديم منه والحديث ـ هو الذي انطلقت منه هذه الدراسة، لتقرير مشاركة المرأة في العمل العام، سائر ما تطيق وتحسن من ميادين العمل العام.. والذي انطلقت منه للرد على ما أثير ويثار من شبهات حو ل أهلية المرأة لهذه المشاركة في العمل العام.. فإن هذا الاجتهاد الإسلامي إنما يستند إلى النصوص القرآنية التى أشركت المرأة والرجل في القيام بفرائض التكاليف الاجتماعية لهذا العمل العام.. وإلى تطبيقات عصر النبوة ـ أي السنة العملية ـ لهذه النصوص القرآنية.. وإلى الآفاق المفتوحة دائمًا وأبدًا أمام المرأة، لتقتحم المزيد والمزيد من ميادين المشاركة التي تطيقها وتحسنها كالأنثى، وفق السنة النبوية التي فتحت لها هذه الآفاق، عندما بايعت النساء رسول الله ﷺ، بيعتهن الخاصة بهن، فلم ينب عنهن فيها الرجال، وفتح الرسول ﷺ أمامهن هذه الآفاق، وطريق التطور والتقدم نحوها، قائلا لهن: (فيما استطعتن وأطقتن)[1].

وإذا كانت بعض المجتمعات والبيئات الإسلامية، تسود وتتحكم فيها عادات وتقاليد وأعراف تحجب المرأة عن المشاركة فيما هي أهل له وقادرة عليه من ميادين العمل العام.. فإن المنهاج الإسلامي يدعو إلى تطوير هذه العادات والتقاليد والأعراف نحو النموذج الإسلامي لتحرير المرأة وإنصافها، في تدرج لا يقفز على الواقع ولا يتجاهله ـ فتجاهل الواقع والقفز على عاداته بتجاهل تقاليده وأعرافه، هو جهل لا يليق بالمصلحين.. كما يدعو هذا المنهاج الإسلامي إلى رفض ـ بل وإدانة ـ إلباس هذه العادات والتقاليد والأعراف لبوسًا إسلاميًّا، يجملها، ومن ثم يكرسها، بالزور والبهتان..

وكذلك الحال مع البيئات والمجتمعات الإسلامية التى اقتحمها النموذج الغربي

(١) صحيح ابن حبان (٤٥٥٣) وصححه.

(لتحرير) المرأة، ذلك الذي أرادها (ندًّا) للرجل، وتجاهل تميز (الأنوثة) عن (الذكورة) في تقسيم العمل الاجتماعي بين النساء والرجال، كما تجاهل منظومة القيم الإسلامية وضوابط الشريعة في الزي والسلوك والأخلاق، على النحو الذي أهان المرأة واستباح حرماتها، وأهدر ـ مع حقوقها كأنثى ـ حقوق الله، سبحانه وتعالى.

إن هذا النموذج الغربي في (تحرير) المرأة، لابد من إدانته، وطى صفحات فكره وممارساته في واقعنا الإسلامي ـ بالنقد الموضوعي، وبتقديم البديل الإسلامي.. لا بالمصادرة التعسفية.. ولابد، كذلك، من تطوير هذا الواقع الاجتماعي في اتجاه التقبل للنموذج الإسلامي والالتزام به.. ذلك النموذج الذي كشفت هذه الدراسة عن معالمه في مشاركة المرأة بالعمل العام.. وردت عنه الشبهات التى أثارها ويثيرها غلاة الإسلاميين والعلمانيين على حد سواء..

إن المرأة المسلمة خاصة، والمرأة الشرقية عامة، بل ومطلق المرأة، مدعو إلى استلهام نموذج المرأة التى حررها الإسلام.. وذلك عندما:

* جعل من خديجة بنت خويلد (٦٨ ـ ٣ق هـ/ ٥٦٦ ـ ٦٢٠م) طليعة الذي سبقوا إلى الإيمان بالإسلام، ونصروا دعوته، وآزروا رسوله ﷺ حتى لقد مثلت وحدها التجسيد لأمة الإسلام إلى أن ائتم بها من فتح الله صدره لهذا الدين من السابقين الأولين..

* كما جعل هذا النموذج التحريري من سمية بنت خياط (٧ق هـ ـ ٦١٥م) زوج ياسر، وأم عمار ـ طليعة شهداء الإسلام وأمته، الأحياء عند ربهم يرزقون..

* كما جعل من عائشة ـ أم المؤمنين ـ (٩ق هـ ـ ٥٨ هـ/ ٦١٣ ـ ٦٧٨م) رضى الله عنهما، راوية السنة النبوية.. والفقيهة والمفتية في الدين.. والمشيرة على رسول الله ﷺ، وعلى الأمة.. والمشاركة في الشأن العام، سياسة واجتماعًا، سلمًا وحربًا..

* كما جعل من نسيبة بنت كعب الأنصارية ـ أم عمارة ـ (١٣ هـ ـ ٦٣٤م) المشارة في تأسيس الدولة.. وفي بيعة الرضوان ـ بيعة القتال ـ تحت الشجرة، عام الحديبية (٦هـ ـ ٦٢٨م) والتى نهضت في ساحات المعارك القتالية بما قصر عنه كثير من الرجال!..

* كما جعل من أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (٣٠هـ ـ ٦٥٠م) خطيبة النساء، التى تهز أعواد المنابر.. ووافدة النساء إلى رسول الله، للمطالبة بحقوق من خلفها من نساء المؤمنين.

* كما جعل من أسماء بنت أبى بكر الصديق (٢٧ ق هـ ـ ٧٣هـ/ ٥٩٧ ـ ٦٩٢م) الأنثى التى تشارك في صناعة الأحداث الكبرى والمحورية في تاريخ الدعوة والدولة الإسلامية.. والتى ترعى منزل زوجها الزبير بن العوام (٢٨ق هـ ـ ٣٦هـ/ ٥٩٦ ـ ٦٥٦م).. وفرس جهاده.. وتزرع حقله.. وتقاتل معه في الغزوات.. وتحافظ على مشاعره وغيرته الشديدة!.. وتتزين بالحشمة التى لا تكشف ولا تشف ولا تصف.. وتربى ولدها عبد الله بن الزبير (١ ـ ٧٣هـ / ٦٢٢ ـ ٦٩٢م) على بطولة الفداء والاستشهاد.. وتسهم معه، بالشورى، في أحداث ثورته الكبرى.. وتتصدى لطغيان الحجاج ابن يوسف الثقفى (٤٠ ـ ٩٥هـ / ٦٦٠ ـ ٧١٤م) على النحو الذي غدا مضرب الأمثال في تاريخ الأبطال والبطولات!..

إلى آخر نماذج النخبة والصفوة التى تربت في مدرسة النبوة، والتى زاد عددهن عن ألف امرأة، أطلق التحرير الإسلامي طاقاتهن وملكاتهن في أقل من ربع قرن، هو عمر البعثة النبوية.. وعشر سنوات هي عمر دولة الرسولﷺ، في المدينة المنورة..

فللإسلام نموذجه المتميز في تحرير المرأة.. ولهذا النموذج طلائعه في تاريخ هذا التحرير..

وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء الأمة، فإن المرأة هي الراعية وصانعة المستقبل، بصياغة وصناعة الإنسان، وتربية وإعداد عدة الغد وتنمية أعظم رأس مال في الوجود!..

ومع عظم وعظمة هذه المهمة.. فإن آفاق عمل المرأة لا تقف عند نطاق الأسرة.. فلقد فتح التحرير الإسلامي أمام عملها آفاق الاشتراك في العمل الاجتماعي العام ـ مُوكلة.. ووكيلة.. ناخبة.. ومنتخبة ـ لتشارك في شورى صناعة القرارات التى تُرشد مسيرة الأسرة والأمة.. نهوضًا ـ مع الرجل ـ بأداء فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى فرضها الله، سبحانه وتعالى، على الجميع.. والتى تندرج تحتها وتتفرع

منها سائر ميادين العمل العام.. على أن يخضع ذلك كله لتوفر الأهلية والقدرة ـ وهو شرط عام فيمن ينهض بأي تكليف شرعي، رجلًا كان أم امرأة ـ وألا يخل هذا الاشتراك في العمل العام بحق وواجب المرأة لأسرتها، ومملكتها الأولى، وإطار قوامتها الأساسية، أو بضابط من الضوابط الشرعية التى جاء بها الإسلام..

٢٨ ـ النموذج الإسلامي لتحرير المرأة

موقع مجلة حراء ٥ مارس، ٢٠١٧

في قضية المرأة وتحريرها لن يختلف أغلب العقلاء على أن المرأة قد حُمّلت تاريخيا وحتى عصرنا الراهن وفي كل الحضارات من المظالم والقيود أكثر مما حُمّل الرجال. ومن ثم فإن أغلب العقلاء لن يختلفوا على أن للمرأة (قضية)، وأن تحريرها ـ وإن ارتبط بتحرير الرجل ـ إلا أنه يحتاج إلى كثير من التميّز وكثير من الاختصاص وكثير من الاهتمام. لكن الأمر الذي يثير الكثير من الاختلاف ـ بل والخلاف ـ على النطاق العالمي، هو (النموذج الأمثل) الذي يحقق التحرير الحقيقي للنساء فهناك النموذج الغربي المتطرّف، نموذج الحركات الأنثوية الغربية التي تريد تَمرْكز الأنثى حول ذاتها في عالم خال من الرجال، تثور فيه الأنثى ضد الرجل وضد الفطرة السوية التي فطر الله الناس عليها، وضد كل القيم والديانات، وهو نموذج بلغ في تطرفه وشذوذه حد الجنون. وهناك نموذج الجمود والتقليد الذي حمل ويحمل التقاليد الراكدة على الدين، فيُثْبتها ويكرسها ويقدسها حتى لكأن تحرير المرأة في هذا النموذج هو تحريرها من كل دعوات ودعاوى التحرير.

النموذج الوسطي في تحرير المرأة

وهناك النموذج الوسطي المتوازن المعبر عن حقيقة التحرير الإسلامي للمرأة. وهو الذي ينطلق من نصوص ومنطق وفقه القرآن الكريم في تحرير المرأة وإنصافها والمساواة بين النساء والرجال الذين سوّى الله سبحانه وتعالى بينهم عندما خلقهم جميعًا من نفس واحدة، وساوى بينهم جميعًا في حمل أمانة استعمار وعمران هذه

الأرض عندما استخلفهم جميعًا في حمل هذه الأمانة. كما ساوى بينهم في الكرامة عندما كرّم كل بني آدم، وفي الأهلية والتكاليف والحساب والجزاء.. مع الحفاظ على فطرة التمايز بين الأنوثة والذكورة لتتم نعمة السعادة الإنسانية بشوق كل طرف إلى الطرف الآخر المتميز عنه ـ ولو كان ندًّا مماثلًا لما كان (آخر) ولما كان مرغوبًا تهفو إليه القلوب ـ ولتكون هذه المساواة في الخلق وحمل الأمانة والكرامة والأهلية والتكاليف والحساب والجزاء والاشتراك متضامنين في أداء فرائض العمل الاجتماعي العام... لتكون هذه المساواة هي مساواة تكامل الشقين المتمايزين، لا مساواة الندّين المتماثلين والمتنافرين.

وينطلق هذا النموذج الوسطي من نصوص ومنطق وفقه القرآن الكريم الذي جعل الرجل بعضًا من المرأة والمرأة بعضًا من الرجل ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ﴾. فكل طرف هو لباس للطرف الثاني ﴿هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّ﴾. وقد أفضى بعضهم إلى بعض ﴿وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ وَأَخَذۡنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا﴾. وقامت روابط هذا الميثاق الغليظ ـ ميثاق الفطرة ـ الجامع لهم جميعًا على بنود عقد وعهد المودة والرحمة والسكن والسكينة ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةً﴾ كما ينطلق هذا النموذج الوسطي ـ في تحرير المرأة وإنصافها ـ مع بقائها أنثى، تسعد عندما تكون سوية وتفخر وتباهي بأنوثتها، وتنفر وتهرب وتخجل من (الاسترجال)؛ كما يسعد الرجل السوي ويفخر ويباهي برجولته، وينفر من (التخنث) و(الأنوثة)... ينطلق أيضًا من التطبيقات النبوية لنصوص ومنطق وفقه القرآن الكريم. تلك التطبيقات التي حررت المرأة المسلمة، وأنقذتها من (الوأد) المادي والمعنوي، وجعلتها طاقة فاعلة في بناء الأسرة والدولة والأمة والحضارة، ومشارِكة في سائر ميادين إقامة الدين والدنيا منذ اللحظات الأولى لإشراق شمس الإسلام. كما ينطلق هذا النموذج الوسطي أيضًا من الاجتهاد الإسلامي الحديث والمعاصر الذي أولى المرأة ما تستحق وما يجب لها من العناية كطرَف أصيل في المشروع النهضوي المنشود الذي استهدفه تيّار الإحياء والاجتهاد والتجديد، مستندًا إلى القرآن الكريم وإلى تطبيقات التحرير الإسلامي للمرأة، في مواجهة تصورات ونماذج الغلو الإسلامي والغلو العلماني جميعًا.

والنموذج الوسطي الذي يمثل وسطية الإسلام في تحرير المرأة وإنصافها يباهي الدنيا بنماذج الريادات النسائية اللاتي حررهن الإسلامُ منذ عصر النبوة وحتى العصر الذي نعيش فيه.. ويدعو هذا النموذج إلى اتخاذ هذه النماذج الريادية أسوة وقدوة ومثلا.

ريادات نسائية في فجر الإسلام

• فخديجة بنت خويلد رضي الله عنها نموذج من نماذج الثمرات الطيبة لهذا التحرير الإسلامي للمرأة.. به كانت أسبق من كل الرجال إلى الإيمان بالدعوة الإسلامية الجديدة والوليدة.. وبه كانت الداعمة ـ بالعقل والحكمة والمال وأيضًا بالعواطف المعطاءة ـ لرسول الإسلام، ودعوته وأمته.. حتى كان عام وفاتها (عام الحزن) والحداد للجماعة المؤمنة كلها.

• وأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما كانت نموذجًا من نماذج ثمرات هذا التحرير.. تحمل أمانة سر خطة الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة؛ وهي من أخطر التحولات في تاريخ الدعوة والدولة والأمة؛ وتشارك في تنفيذ هذا الحدث الأعظم؛ وتشد أزر زوجها البطل الزبير بن العوام فتهيئ له بيته؛ وتزرع له حقله؛ وترعى فرس جهاده وقتاله؛ وتقاتل معه في بعض الغزوات؛ وتربي ولده عبد الله بن الزبير على البطولة والفداء والاستشهاد؛ وتعارض وتجابه الطغاة، من أمثال الحجاج بن يوسف الثقفي.. ومع كل ذلك تظل أسماء هذه هي الأنثى التي تتزيا بالحشمة الإسلامية والشرقية، فلا تلبس ما يكشف أو يشف، وتحافظ على مشاعر الغيرة المفرطة عند زوجها

• والشّفاء بنت عبد الله القرشية العدوية رضي الله عنها كانت ثمرة من ثمرات هذا النموذج الإسلامي لتحرير النساء. سبقت إلى الإسلام؛ وبايعت على الدخول فيه وفي أمته ودولته؛ وتميزت بالعقل والرأي والحكمة؛ واشتغلت بتعليم القراءة والكتابة حتى كانت معلمة لحفصة أم المؤمنين؛ وروت أحاديث رسول الله ﷺ.. وكانت تحاوره، وأحيانًا تلومه فيعتذر إليها ﷺ؛ وبلغت ـ في المشاركة في السلطة والدولة ـ أن ولاها عمر بن الخطاب (ولاية الحسبة) أي (وزارة) التجارات والأسواق،

وأوزانها ومعاملاتها.. تراقب وتحاسب، وتفصل بين التجّار وأهل السوق، من الرجال والنساء.

• وأم هانئ فاختة بنت أبي طالب رضي الله عنها كانت من ثمرات هذا النموذج في تحرير النساء.. أسلمت عام الفتح (٨هـ)؛ ومع أن زوجها قد فرّ بشركه إلى نجران يوم الفتح، فلقد أجارت ـ أي أعطت الأمان ـ لرجلين من قومه كانا مطلوبين للقصاص الإسلامي؛ ووقفت ـ لذلك ـ في وجه أخيها على بن أبي طالب الذي هم بتنفيذ القصاص فيهما فصارعته حماية لمن أجارت حتى لم يستطع منها فكاكًا؛ واستجاب رسول الله ﷺ لعهدها ولإجارتها قائلًا: (قد أجرنا من أجرتِ، وأمّنّا من أَمّنتِ يا أم هانئ....!) فأطلقت أخاها فداعبه رسول الله ﷺ قائلًا: (يا على غلبتك امرأة!..)[1] ولقد بلغ هذا التحرير الإسلامي بأم هانئ الذروة أن خطبها رسول الله ﷺ لنفسه زوجًا وأما للمؤمنين بعد أن فرق الإسلام بينها وبين زوجها المشرك الذي فرّ بشركه إلى نجران، فاعتذرت عن خطبة الرسول ـ بأدب جم وحكمة بالغة ـ وقالت: يا رسول الله لأنت أحب إلى من سمعي وبصري، وحقُّ الزوج عظيم، فأخشى إن أقبلتُ على زوجي أن أُضيّع بعض شأني وولدي، وإن أقبلتُ على ولدي أن أضيع حق الزوج. فقبل المصطفى ﷺ اعتذارها واحترم رغبتها في التفرغ لأولادها.. صنع ذلك وهو القائد المنتصر في لحظات الفتح الأكبر والانتصار الأعظم التي يستبيح في مثلها الفاتحون كل الحدود والسدود. غالب الرسول المنتصر عواطفه الإنسانية، واحترم حرية أم هانئ، وأثنى عليها وعلى ما تمثل من منظومة للقيم.

• وعائشة بنت أبي بكر الصديق ـ زوج النبي ﷺ وأم المؤمنين ـ رضي الله عنهما، ثمرة من ثمرات هذا التحرير الإسلامي للنساء؛ كانت الزوجة الرقيقة الحبيبة؛ وراوية الأحاديث وحافظة السنة؛ والفقيهة التي تراجع القرّاء والرواة والفقهاء والمجتهدين؛ والمشيرة في الشؤون العامة؛ والمتذوقة للفنون التي تعرضها فرقة فنية ـ من الأحباش ـ في مسجد النبوة؛ والممارسة لرياضة الجري مع زوجها ﷺ أثناء السفر إلى الغزو والجهاد.

(١) التذكرة الحمدونية محمد بن الحسن بن حمدون (١١٨١) بهذا اللفظ وله روايات وألفاظ أخرى كثيرة فى البخارى ومسلم وغيرهما.

• وحفصة بنت عمر بن الخطاب ـ زوج الرسول وأم المؤمنين ـ رضي الله عنهما، كانت من ثمرات هذا التحرير الإسلامي للمرأة؛ سبقت إلى الإسلام بمكة وهاجرت بدينها إلى المدينة المنورة؛ وكانت شاعرة وخطيبة فصيحة وراوية للحديث. وائتمنتها الأمة على حفظ القرآن عندما جمع المسلمون صحائفه على عهد أبي بكر الصديق فحفظته حتى أسلمته إلى الخليفة عثمان بن عفان، فنُسخت منه المصاحف التي وُزّعت على الأمصار؛ وشاركت بالرأي في تدبير شورى الأمة بعد استشهاد أبيها الفاروق؛ ورثَتْه نثرًا وشعرًا وخطبت في الناس بمناقب أبي بكر وعمر؛ وتحدثت عن سنة الإسلام في الاختيار الشوري للخلفاء والبيعة التعاقدية بين الأمة وبينهم.

• ونسيبة بنت كعب الأنصارية ـ أم عمارة ـ رضي الله عنها، كانت ثمرة ناضجة متألقة من ثمرات هذا التحرير شاركت في بيعة العقبة الجمعية التأسيسية للدولة الإسلامية الأولى، فمارست في ظلال الإسلام وتحريره للمرأة قمة الولاية السياسية قبل أربعة عشر قرنًا؛ وشاركت في بيعة الرضوان ـ تحت الشجرة ـ عام الحديبية (٦هـ) (على الحرب والقتال) عندما شاع أن قريشًا قتلت مندوب المسلمين إليهم، عثمان بن عفان. وكانت أم عمارة ممن أوفى بما عاهد عليه الله.. ففي يوم أحد كانت ضمن أقل من عشرة هم الذين صمدوا لجيش الشرك فحموا رسول الله ﷺ من القتل.. ويومئذ رآها الرسول وقد كسرت سنه وسالت دماؤه، وهي مشمرة قد ربطت ثوبها على وسطها تقاتل دونه وتتصدى لابن قميئة الذي اندفع نحو الرسول ﷺ قائلًا: أين محمد؟ لا نجوتُ إن نجا...! رآها الرسول وهي تتلقى في كتفها الطعنة التي أراد ابن قميئة توجيهها إلى الرسول.. وكانت أمها معها تعصب لها جراحها. وكان معها كذلك في هذه الملحمة ابنها الذي نزف فعصبت نزيفه ثم استنهضته للقتال. وعندما جُرحت جرحها الغائر في كتفها نادى الرسول على ابنها: (أمك، أمك! اعصب جرحها، بارك الله عليكم من أهل بيت).

ثم نادى على أحد الفارين كي يعطيها ترسه لتترس به.. وقال لها في إعجاب: (من يطيق ما تطيقين يا أم عمارة؟!.. لمقام نسيبة بنت كعب يوم أحد خير من فلان وفلان.. ما ألتفت يمينًا ولا شمالًا إلا وأنا أراها تقاتل دوني). أما هي، التي غادرت أرض المعركة يومئذ وفي جسدها ثلاثة عشر جرحًا فلقد قالت لرسول الله ﷺ: ادع

الله أن نرافقك في الجنة... فقال ﷺ: (اللهم اجعلهم رفقائي في الجنة)، فقالت: ما أبالي بعد ذلك ما أصابني في الدنيا[1].

• وأسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية رضي الله عنها كانت هي الأخرى واحدة من الكواكب اللاتي حررهن الإسلام فأضأن في سماء تحرير المرأة المسلمة. شاركت مع أم عمارة في عقد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى ببيعة العقبة؛ وشهدت يوم الفتح الأعظم (فتح مكة)، وقاتلت يوم اليرموك في فتوحات الشام، وقتلت تسعة من الروم بعمود خيمتها؛ وكانت من ذوات الرأي والعقل والحكمة والدين، خطيبة فصيحة تهز أعواد المنابر إذا خطبت، وتقوم على تنظيم النساء المؤمنات، وتتزعم المطالبة بما لهن من حقوق، حتى لقد سميت في كتب السنة والسيرة بـ(وافدة النساء)، أي رسولة وزعيمة النساء في المطالبة بحقوقهن لأنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ وهو في المسجد متحدثة باسم نساء المسلمين، فقالت: (أنا وافدة من خلفي من النساء يقلن بقولي وهنّ على مثل رأيي. إن الله قد بعثك للرجال والنساء ولقد غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يومًا من نفسك، تعلمنا فيه)[2]. فوعدهن رسول الله ﷺ يومًا، لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن.. وروت عن رسول الله ﷺ أكثر من ثمانين حديثًا

تلك مجرد إشارات لأمثلة من النماذج التي جسّدت نوعية التحرير الذي أنجزه الإسلام للمرأة منذ فجر البعثة النبوية وإشراق شمس حضارة الإسلام. وإذا كانت هذه النماذج شاهدةً شهادةَ صدقٍ على نوعية التحرير ونموذجه، فإن الآفاق الواسعة التي بلغتها موجات هذا التحرير تشهد على عموم النعمة التي تمثلت فيه.

نسبة أعلام النساء في حضارة الإسلام

يوم انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى كان تعداد الأمة التي دخلت الدين الجديد وانخرطت في رعية الدولة الوليدة ١٢٤,٠٠٠ من المسلمين والمسلمات. وعندما رصد علماء التراجم والطبقات أسماء الأعلام والصفوة والنخبة التي تربّت في مدرسة النبوة وتميز عطاؤها في مختلف ميادين العطاء، رصدوا أسماء نحو ثمانية

(١) طبقات ابن سعد (١٠٥٨٩).
(٢) سبق تخريجه.

آلاف من صفوة الصفوة، فكان من بينهم أكثر من ألف من النساء. أي إن التحرير الإسلامي للمرأة قد دفع إلى مراكز الريادة والقيادة أكثر من واحدة من بين كل ثمانية من الصفوة والنخبة إبان التحرير الإسلامي في أقل من ربع قرن من الزمان، وهي أعلى نسبة للريادات النسائية في أي ثورة من ثورات التحرير أو نهضة من النهضات.

وإذا كانت رياح الجاهلية قد أعادت بعض التقاليد والعادات التي سبقت وسادت مجتمعات ما قبل الإسلام، فإن هذه التقاليد الراكدة لم تستطع غلبة إنجازات التحرير الإسلامي للمرأة رغم مغالبتها لهذه الإنجازات، فظلّت روح هذا التحرير وثمراته ملحوظة حتى في عصور التراجع الحضاري الذي أصاب عالم الإسلام. فظلت حياتنا الاجتماعية الإسلامية زاخرة بنماذج النساء المُحدّثات والفقيهات والشاعرات والأديبات اللائي بلغ شأوهن في العلم الحد الذي تتلمذ عليهن وأخذ (الإجازة) العلمية منهن عدد من كبار أئمة الفقهاء والحفاظ والمحدّثين والمجددين. وعندما رصد عالِم التاريخ والتراجم والطبقات (عمر رضا كحّالة) أعلامَ النساء اللائي تفوّقن وبرزن وتقدمن صفوف الصفوة في تاريخنا الحضاري، إذا به يترجم لثلاثة آلاف من أعلام النساء في المحيط العربي وحده، وهو محيط لا يمثّل إلا خُمس أمة الإسلام.

صحيح أن نسبة الصفوة وأعلام النساء في تاريخنا الحضاري كان يجب أن تكون أضعاف أضعاف هذا العدد، وذلك قياسًا على حجم وتعداد صفوة وأعلام النساء في عهد النبوّة. لكن يظل هذا التعداد شهادة صدق للنموذج الإسلامي في تحرير النساء، ووِسامًا على صدر حضارة الإسلام تباهي به كلّ الحضارات. فلقد استعصى هذا النموذج على الهزيمة أمام العادات والتقاليد الراكدة التي عادت فسادت في حقبة تراجعه الحضاري، فظل فاعلًا على امتداد تاريخ الإسلام، ثم عاد لتتألق معالمه المتميزة في اجتهادات مدرسة الإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر.

رسالة الإسلام رسالة إحيائية

إن الحضارة الإسلامية التي جسّدت الإحياء الإسلامي في مختلف ميادين الإبداع الحضاري، لأن الإسلام هو الإحياء في مختلف هذه الميادين ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾ إن هذه الحضارة الإسلامية

قد أفرزت أعلام العلماء ـ في مختلف ميادين العلم بما في ذلك الفلك والطبيعة والجبر والحساب والهندسة والرياضيات والطب والصيدلة...إلخ.ـ قبل أن يمر قرن من الزمان على إشراق شمس الإسلام، ناهيك عن العلوم الشرعية والإنسانية والاجتماعية والآداب والفنون. بينما الحضارة الغربية في أوروبا قد ظلّت ستة عشر قرنًا قبل أن تشهد عالِمًا واحدًا في الفلك.

وإذا كان الإيمان الإسلامي، وفقه الدعوة الإسلامية، وشورى هذه الدعوة قد بدأت جميعها بامرأة وهي خديجة بنت خويلد رضي الله عنها.. وإذا كانت علوم الإسلام قد عرفت الريادات من النساء منذ فجر الدعوة وعلى امتداد تاريخها الطويل.. فإن الحضارة الغربية لم تعرف عالمة في النصرانية ولاهوتها. أما هذا الذي سمّوه في النهضة الأوروبية تحرير المرأة فلقد جاء هو الآخر ـ كتحرير العلماء ـ على أنقاض سلطان الدين والكنيسة واللاهوت. ولذلك جاء رد فعل لاديني يحرر المرأة من الدين بدلًا من أن يحررها بالدين.

لذلك كانت رسالة العقل المسلم هي حماية المجتمع المسلم من الوقوع في مستنقع التقليد، تقليد الآخر الغربي. وسواء أكان التقليد للنموذج الغربي المغالي في مناقضة الفطرة والقيم، أم كان تقليدًا للعادات والتقاليد الاجتماعية البائدة، فإنه مرذول. وفي النموذج الإسلامي الوسطي لتحرير المرأة بالإسلام النموذج المثالي الذي يحرر المرأة مع الحفاظ على فطرة التمايز بين الأنوثة والذكورة، تلك التي فطر الله الناس عليها، من الذكور والإناث جميعًا. فهو تحرير تَسعد به المرأة بدلًا من أن تشقى بالنموذج الغربي للتحرير، أو تظل حبيسة العادات والتقاليد الراكدة التي يحملها البعض زورًا وبهتانًا على حقيقة الإسلام..

٢٩ـ تحرير المرأة.. وماذا يعني في الإسلام؟

مجلة الدوحة العدد رقم (١) يناير ١٩٨١

في الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعو إلى إعادة النظر في التجربة التي دخلتها بلادنا في هذا المضمار..

فليس مِن شك في أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى أبعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتادوا الدعوة إلى تحريرها منذ نحو قرن من الزمان.. فالحجاب الشرعي الذي دعا إليه قاسم أمين في كتابه «تحرير المرأة»، والذي يُحررها من ملازمة المنزل، ويحكم زِيَّها بإطار الإسلام، فلا تكشف إلا الوجه والكفين.. هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت في تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذي لم تميز فيه بين «الحرية» وبين «التحلل» من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التي لا خلاف على نفعها وعائدها الإيجابي في بناء المجتمع وتأسيسه على الطُّهر والعفاف!

وعمل المرأة الذي دعا إليه رواد تحريرها؛ ليصون عفتها، ولِتُسهم به في تنمية المجتمع مع الرجل، ولتملأ به حياتها كي لا يقتل الفراغ آدميتها.. هذا العمل قد جار في أحيان كثيرة على تماسك الأسرة وتربية الأجيال الجديدة، وتحول في كثير من الأحيان إلى تزجية فراغ خارج المنزل، في دواوين ومكاتب لا عمل فيها، الأمر الذي أفقد المنزل رُبَّانه والأسرة راعيتها، دونما عائد في العمل الاجتماعي، أو مردود في تنمية المجتمعات اقتصاديًّا!

ولقد أثارت هذه السلبيات ردود فعل حادَّة معادية لدعوة تحرير المرأة من الأساس؛ فظهرت دعوات المبالغة والمغالاة في الحجاب، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعاية شئونه والتفرغ لتربية الأولاد، وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى من القوة والتجاوز للحدود!

فذهاب المرأة إلى أبعد من حدود الحرية والتحرير إلى حيث التحلل من الالتزام بالشرائع والأعراف والمواريث النافعة والبناءة ـ يُثير اليوم دعوات إلى إلغاء المسيرة برُمَّتها والإنجاز من الأساس!

وإذا كان الإفراط مذمومًا فإن التفريط هو الآخر مذموم، وأمام تجاوزات شرائح من قطاع المرأة العربية والمسلمة غير مستساغ الذهاب في ردود الفعل إلى حيث نلغي مسيرة المرأة على درب تحررها من قيود العصور الوسطى برمتها.. وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة باسم الإسلام، وإنما

المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى الإسلام في هذه القضية، بطرح السؤال: ماذا يعني الإسلام بالنسبة لتحرر المرأة وتحريرها؟

إن الإسلام الذي جاء فحرر الإنسان عمومًا ـ رجلًا كان أو امرأة ـ قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية عناية خاصة، ذلك لأن قيودها ومواريثها الخاصة قد دعته إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحريات، فلم تعد مجرد متاع للرجل وأداة للهوه واستمتاعه.

وإنما ارتقى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التي تربطها بالرجل.. فعلاقة المودة والبر بين الأم وولدها يعلو سلطانها على سلطان الاتفاق في المعتقد الديني، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٨]، ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٥].

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي: المودة والرحمة، بل إنها هي «السَّكن» الذي يسكن إليه في هذه الحياة: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وفي الحقوق والواجبات تستوى المرأة بالرجل في نظر الإسلام: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨].. حتى ليقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في تفسيره لهذه الآية: «إنها كلمة جليلة جدًّا جمعت على إيجازها ما لا يُؤدى بالتفصيل إلا في سِفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمرًا واحدًا عبَّر عنه بقوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهم، وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعاداتهم. فهذه الجملة ـ (الآية) ـ تُعطي الرجل ميزانًا يزن به معاملته لزوجه في جميع الشئون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن

عباس رضي الله تعالى عنهما: «إنني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي؛ لهذه الآية»[١]، وليس المراد بالمِثل المِثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما أكفاء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل..

أمَّا الدرجة التي أعطاها الإسلام للرجل على المرأة يقول قرآنه الكريم في آية المساواة هذه: «وللرجال عليهن درجة»، فإنها تقف عند إعطاء العنصر الأكثر خبرة ووعيًا وإمكانية وتمكنًا حقَّ الفصل في المشكلات التي تأهل أكثر من سواه للقول الفصل فيها، وذلك ضمانًا للتنسيق في الأسرة، بإيجاد الرُّبَّان الذي سوف يقود سفينتها وسط العواصف والأنواء، «فالقوامة هي الرياسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره.. ذلك أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بين الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمراد بمنزلة البدن! أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنهم إنما يلدون عبيدًا لغيرهم!».

صحيح أن الإسلام يُقرر للأنثى ـ في حالات معينة ـ نصف ما للذَّكر من نصيب في الميراث، ولكن هذا التمييز المالي لا يعكس انتقاصًا من حرية الأنثى وحقوقها، بل لا نغالي إذا قلنا: إنه ـ هنا ـ يزيدها تكريمًا وامتيازًا وتحريرًا، فهو قد قرَّرَ لها الشخصية المالية المستقلة، فسبق بذلك حضارات الدنيا بأسرها من عشرة قرون، ثم تبنى عرف العصر الذي ظهر فيه، فألزم الرجل وحده بالتبعات المالية اللازمة للأسرة ذكورًا وإناثًا.. فكأن ما زاد في نصيبه من الميراث إنما حق لينفق منه على الأنثى التي ألزمه الشرع بكل نفقاتها؛ ضرورية أو كمالية كانت تلك النفقات.. أما نصيبها هي فإنه قد تقرر لها دون إلزام عليها بالاتفاق منه في شركة الزوجية.

ثم إن هذه الزيادة للرجل عن المرأة في الميراث ليست موقفًا عامًّا، ففي حالات كثيرة يزيد نصيب المرأة الوارثة ـ مثل الابنة ـ عن الرجل ـ مثل الأب ـ يشاركها في الميراث.

(١) سبق تخريجه.

وعلى كلٍّ، فإن الإسلام لم ينظر ـ كموقف عام وثابت ـ إلى التمييز بين الناس في الأمور المالية كمعيار للتمييز بينهم في القدر والقيمة ودرجة الحرية.. فالرسول عليه الصلاة والسلام وأبو بكر الصديق رضي الله عنه كانا يلتزمان بمبدأ التسوية بين الناس في «العطاء»، باعتباره «معاشًا»، لا علاقة له بالأقدار والمراكز والفضل والمفاضلات، ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمَيز بين الناس في «العطاء» عندما توفرت الأموال وكثرت بعد الفتوحات، ثم عاد على بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى نظام التسوية.. وعلى عهد الرسول ﷺ كانت «الحاجة» تحكم في أحيان كثيرة مقادير الأنصبة في توزيع الغنائم، دون أن يكون للتمييز والتمايز المالي أية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالصحابة الذين تفرض لهم السهام في هذه الأموال، ولقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوازن يوم حنين، ولم يُعط الأنصار إلا رجلين فقيرين منهم، بل لقد أعطى «المؤلفة قلوبهم» من هذه الأموال ما لم يُعطه لأحد من الذين سبقوا إلى الإسلام، وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته.. فالتمييز المالي للرجال ـ أحيانًا ـ في الميراث أمر من أمور «المعاش»، لا ينهض دليلًا على انتقاص ما قرَّر الإسلام للمرأة من حرية، وما شرع لها من مساواة بالرجل.

وصحيح ـ أيضًا ـ أن القرآن الكريم يُقرر في إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد، ولكن المتأمل والمتدبر لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التي كانت تمر بها المرأة يومئذ، وهي مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقدة بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة، فجاء القرآن الكريم مراعاة لتخلفها وضعف ذاكرتها في هذا الميدان؛ ليقرر أن شهادتها في الدَّيْن، الذي يحتاج إثباته إلى دليل كتابي لا تساوي شهادة الرجل، فليس في الأمر انتقاص من قدرها وحريتها، وإنما فيه موقف واقعي يلائم بين الحق وبين الإمكانيات، فهو رجل في باب ربط الحقوق بالإمكانيات المترتبة على نظام التخصص، وهي علة وقصد يفتحان باب التطور والتنمية للحق بتطور الإمكانيات ونموها..

ثم.. هل يستوي الرجال في الذاكرة والتذكر وفي الإمكانيات والقدرات؟ إنهم لا يتساوون، ومِن ثَمَّ تتفاوت حقوقهم دون أن يعني هذا التفاوت انتقاصًا من مساواتهم في الحرية التي قررها لهم الإسلام.

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة في ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الإشهاد، ويتأكد هذا الذي نقول إذا نحن تدبرنا آية القرآن الكريم التي تتحدث عن هذه القضية فتقول: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَاۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فليس في الأمر تمييز طبيعي ودائم، ولا تمييز مطلق، بحكم الجنس والنوع، ينقص من قدر المرأة وما قَرر لها الإسلام من حرية ومسئولية وحقوق.

ويشهد لذلك ويؤكده ما كتبه الإمام محمد عبده في تفسيره لهذه الآية، فقال: «لقد تكلم المفسرون في هذا التمييز بين شهادة المرأة وشهادة الرجل في الدَّيْن، وجعلوا سببه المزاج، فقالوا: إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان، وهذا غير متحقق. والسبب الصحيح: أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات، فلذلك تكون ذاكرتها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية، التي هي شغلها؛ فإنها أقوى ذاكرة من الرجل، يعني: أن من طبع البشر ـ ذكرانًا وإناثًا ـ أن يقوى تذكرهم للأمور التي تُهمهم ويَكثر اشتغالهم بها، ولا ينافي ذلك اشتغال بعض نساء الأجانب في هذا العصر بالأعمال المالية، فإنه قليل لا يُعول عليه، والأحكام العامة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها».

فإذا اشتغلت المرأة بالمعاملات المالية، وكثرت ممارساتها لها، وقويت ذاكرتها على وعي قضايا هذه المعاملات ـ تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها؛ إعمالًا للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع عِللها، وتغيرها بتغير الأسباب والمقتضيات والظروف والملابسات.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذه هي المعايير التي يجب الاحتكام إليها

عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التي حققتها المرأة على درب تحررها، يستوي ما كان إيجابيًّا منها، وما هو داخل في إطار السلبيات.

فالتسوية بين الرجل والمرأة هو جوهر موقف الإسلام؛ لأنهما ـ وفق عبارة الإمام محمد عبده ـ: «متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل».. وما قوامة الرجل على المرأة إلا رياسة تقتضيها سُنَّة الكون والفطرة التي فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاورة في مجتمع الأسرة، فالتنسيق، ثم يكون للسفينة ربَّان تؤهله خبراته وتجاربه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق ـ هنا ـ نابعة ومرتبطة بالإمكانيات والواجبات.. وتجاوز الحدود التي رسمها الإسلام لصلاح الفرد والأسرة والأمة ضار ومَنهي عنه؛ ليستوي في ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء!

٣٠ـ منع زواج المسلمة.. هل يفهم الجاهلون؟

موقع الإسلام اليوم الأثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٣ الموافق ١٦ إبريل ٢٠١٢

بعض الناس لا يفهمون ـ أو لا يريدون أن يفهموا ـ الحكمة في منع الإسلام زواجَ المسلمة من غير المسلم، مع إباحته زواجَ المسلم من الكتابية.. حتى لقد وصل الأمر ببعض هؤلاء الجاهلين والمتجاهلين إلى الافتراء على الشريعة الإسلامية، فوصفها أحدهم بالعنصرية، وقال آخر: إنها جدار الفصل العنصري!

والحقيقة أن العلة في هذا التشريع الإسلامي هي اعتراف المسلم ـ بحكم عقيدته ـ باليهودية والنصرانية، ومن ثَم احترامه لعقيدة زوجته الكتابية، ولرموز دينها، الأمر الذي يضمن نفي الحرج عنها في بيت زوجها المسلم، بل وتمكينها من الوفاء بكل فرائض عقيدتها.. الأمر الذي لا نظير له عند غير المسلمين إزاء الإسلام.

إن المسلم يقرأ في القرآن الكريم: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ

ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ كما يدعو الإسلام أهل التوراة والإنجيل إلى الحكم بما فيهما ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾، أي أنه يوجِب على الزوج المسلم أن يمكِّنَ زوجته الكتابية في بيته المسلم ـ من إقامة دينها (اليهودي أو المسيحي)، بل وأن ينفق على تمكينها من ذلك.. وفى هذا نص رسول الله ـ ﷺ ـ في عهده لنصارى نجران (ولكل النصارى)، على أنه (إذا صارت النصرانية عند المسلم (زوجة)، فعليه أن يرضى بنصرانيّتها، ويتبع هواها في الاقتداء برؤسائها، والأخذ بمعالم دينها، ولا يمنعها ذلك، فمَن خالف ذلك وأكرهها على شيء من أمر دينها فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسوله، وهو عند الله من الكاذبين.

وانطلاقًا من هذا التشريع القرآني والنبوي، ذهب بعض الفقهاء إلى النهي عن أن يعرض الزوج المسلم الإسلام على زوجته الكتابية، مخافةَ أن يقترن العرض بالتأثير!.

وانطلاقًا من هذه الشريعة ـ التي بلغت في العدل والسماحة هذا الأفق غير المسبوق وغير الملحوق! ـ قال الصحابي حاطب بن أبي بَلتعة (٣٥ ق.هـ. ـ ٣٠هـ./ ٥٨٦ ـ ٦٥٠م) للمقوقس عظيم القبط سنة ٥٧/ ٦٢٨م، عندما حمل إليه رسالة رسول الله ـ ﷺ: (.. ونحن لا ننهاك عن دين المسيح، وإنما نأمرك به).

وهذا الموقف الذي أوجبه الإسلام على الزوج المسلم إزاء عقيدة زوجته الكتابية، هو موقف لا نظير له ولا شبيه عند غير المسلم إزاء المسلمة، فهو لا يعترف بالإسلام دينًا سماويًّا ولا برسول الله نبيًّا ورسولًا، ولا بالقرآن وحيًا إلهيًّا.. ومن ثم فإنه غير مطالَب دينيًّا باحترام عقيدة المسلمة، ومراعاة مشاعرها الدينية، وتمكينها من أداء شعائرها، وإقامة العلاقات الروحية مع مرجعيتها الدينية، الأمر الذي يشكل مخاوف حقيقية على عقيدتها وحريتها الدينية، وإيذاءً لمشاعرها إذا هي اقترنت بمَن لا يعترف بدينها، ولا يعظم رموز هذا الدين، ويشهد على هذه الحقيقة أيضًا ما يصدر في المجتمعات والدوائر غير المسلمة من ازدراء لرموز الإسلام، بينما لا يحدث في الدوائر الإسلامية إلا الاحترام لرموز الديانات الأخرى.. فهل يفهم ذلك الجاهلون والمتجاهلون؟!

٣١ـ قضية المرأة بين العقل والجنون!

حولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة) ـ مصر، ع ٤١ تاريخ: ٢٠١٣ الصفحات ٦٩٩ ـ ٧٠٤

مرة أخرى يثور الجدل في بلادنا حول الموقف من وثيقة من وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة.. فعن الجلسة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة ـ المنعقدة في ٤ـ١٥ مارس ٢٠١٣م ـ صدرت الوثيقة المتعلقة باستخدام العنف ضد المرأة.. تلك الوثيقة التي أيدها المجلس القومي للمرأة.. وعارضتها جهات كثيرة، تتبنى المرجعية الإسلامية في النظر إلى قضية المرأة ـ ومنها الأزهر الشريف.. ولأن المنهج العلمي في دراسة القضايا الخلافية، يحتم الرجوع إلى المصادر الأصلية والرسمية، وليس إلى السماع والعنعنات، فإن النظر في نص الوثيقة الختامية المتفق عليها ـ والتي أرسلها المجلس القومي للمرأة إلى أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ـ سيكون السبيل إلى إبداء الرأي الموضوعي في منظومة القيم التي جاءت بهذه الوثيقة، ومن ثم عرضها على الفطرة الإنسانية، التي تجمع مختلف الفرقاء في بلادنا.

وأكثر ما يثير الجدل في هذه الوثيقة أنها:

(تحث الدول) ـ باسم المنظمة الدولية ـ في المادة الرابعة عشرة، على استبعاد الأعراف والتقاليد، بل والدين، كي تكون هذه الوثيقة هي المرجعية الوحيدة، وليست الأعراف ولا التقاليد ولا الدين.. فتطلب هذه المادة ـ بالحرف: (أن تمتنع الدول عن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية لكي تتجنب الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بما جاء في هذه الوثيقة).

ومعنى هذا: إلزام الحضارات الإنسانية والقوميات والثقافات باتخاذ هذه الوثيقة مرجعية بديلة لخصوصياتها الدينية، ولما في ثقافاتها الوطنية والقومية من عادات وأعراف وتقاليد.

ويتكرر الحديث ـ في هذه الوثيقة ـ عن (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية)ـ الذي صدر عن مؤتمر القاهرة في سبتمبر ١٩٩٤م، باعتباره المرجعية التي تفسر وتؤكد منظومة القيم الواردة بهذه الوثيقة.

ولقد تحدثت هذه الوثيقة ـ في المادة الثانية والعشرين ـ عن (ضرورة احترام وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، والوفاء بها، وفقًا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية).

ولأن مصطلحات (الصحة الجنسية والإنجابية) غامضة لدى جمهور الناس ـ مع أنها أكثر المصطلحات تكرارًا في هذه الوثائق ـ فإن الرجوع إلى (برنامج عمل مؤتمر السكان) ـ في الفصل السابع ـ يقول لنا: إن المراد هو إباحة النشاط الجنسي المسئول ـ وليس الشرعي وذلك بالنسبة لكل الناشطين جنسيا ـ من الأزواج.. والأفراد.. من الفتيان والفتيات.. من المراهقين والمراهقات.. من جميع الأعمار، بحيث تصبح الممارسات الجنسية بالنسبة لكل الناشطين جنسيًا حقًا طبيعيًا مثل الحق في الغذاء.. وبنص ما جاء في هذا الفصل السابع عن هذه (الصحة الجنسية والإنجابية):

(فإنها حالة الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة، المنطوية على أن يكون الأفراد، (لاحظ تعبير الأفراد.. وليس الأزواج) ـ من جميع الأعمار، أزواجًا وأفرادًا، فتيانًا وفتيات، مراهقين ومراهقات، قادرين على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، هي كالغذاء، حق للجميع، ينبغي أن تسعى جميع الدول لتوفيره في أسرع وقت ممكن، في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥م).

أي أن جميع الدول مطالبة ـ من الأمم المتحدة ـ بتحقيق هذه الإباحية الجنسية، كحق للجميع، رجالًا ونساء، أزواجًا وأفرادًا، فتيانًا وفتيات، مراهقين ومراهقات، من جميع العمار، بشرط أن تكون هذه الممارسات الجنسية مأمونة ـ بصرف النظر عن شرعيتها ومشروعيتها، أي بشرط (ألا تؤدي للإصابة بالإيدز..)!

بل لقد تجاوزت وثيقة (برنامج عمل مؤتمر السكان) هذا المستوى من (الإباحة الجنسية) إلى الحد الذي دعت فيه ـ في الباب السابع ذاته ـ إلى (التدريب والترويج والتعزيز) لهذا (السلوك الجنسي المأمون والمسئول)!.. بل ووصلت هذه الوثيقة الأخيرة إلى الحديث عن ضرورة (الدعم المؤسسي للبنات المتزوجات بالفعل، والحوامل بالفعل.. والمراهقات الحوامل، والأمهات الشابات)!!.. هكذا، بنات

في الوقت نفسه متزوجات وبنات هن في الوقت ذاته حوامل!.. لهن حقوق الدعم المؤسسي في النشاط الجنسي، والحمل، وتنظيم النسل، والإجهاض الآمن..!!

وبعد هذه الإباحية الجنسية ـ للجميع ـ من جميع الأعمار ـ دعت هذه الوثيقة ـ الأخيرة ـ إلى ما دعا إليه برنامج عمل مؤتمر السكان.. دعت إلى تحريم وتجريم الزواج المبكر والحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة، بل والقضاء على هذا الزواج المبكر!

أي إن هذه الوثائق قد دعت إلى تحريم وتجريم الزواج المبكر، بعد تشريعها للنشاط الجنسي المبكر ـ للجميع، من كل الأعمار ـ أي أن الزنا المبكر قد غدا البديل للزواج المبكر.. بل وللزواج بشكل عام..!!

وكارثة أخرى من كوارث هذه المنظومة القيمية الغربية والغريبة ـ بل والشاذة ـ تمثلت في أن هذه الوثيقة الأخيرة، بدلًا من أن تدعو إلى تكامل المرأة مع الرجل، رأيناها تتحدث عن حق المرأة في أن تتحكم ـ، (أي والله تتحكم) ـ وأن تبت بحرية ومسئولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية والإنجابية.. فجسدها ملكها وحدها، تتحكم في نشاطه الجنسي المأمون.. وفي الحمل.. وفي الإجهاض الآمن.. دون مراعاة لأي أعراف أو عادات أو ديانات أو عائلات.. فمصطلح (التحكم) ـ في هذه الوثيقة ـ قد غدا البديل لمصطلحات الإنصاف والتحرير والتكامل والمساواة..!

ولأن هذه الوثيقة الجديدة ـ مثلها كمثل (برنامج عمل مؤتمر السكان) ـ قد دعت إلى أن تكون هذه المرجعية الغربية بديلًا للديانات والأعراف التي آمنت بها وتعارفت عليها الثقافات والحضارات.. فلقد طالبت بدمج المرأة في المجتمع دمجًا كاملًا، وبدمج الرجل في المنزل.. فطالبت (بتشجيع المشاركة المتساوية.. فيما يتعلق بتربية الأطفال والأبوة والأمومة والعمل المنزلي.. والعمل على تغيير السلوكيات التي تدعم تقسيم العمالة على أساس الجنس).. فالتمايز الفطري بين الأنوثة والذكورة، والتكامل الفطري بين عمل الرجل وعمل المرأة، هو ـ بنظر هذه الوثيقة ـ تمييز ـ بل وعنف ـ ضد المرأة..!

ولأن هذه الوثيقة قد دعت إلى أن (تتحكم المرأة) في كل شئونها ـ حتى الجنسية والإنجابية ـ وتحدثت عنها كفرد ـ وليس كجزء من أسرة ـ كما دعت إلى طي صفحات الأديان والأعراف.. فلقد طالبت بإعطاء المرأة الحق المطلق في (حرية التنقل).. ومنها حرية السفر وترك الأسرة دون وفاق أو استئذان..!

وحتى تلزم الأمم المتحدة جميع الدول، بصرف النظر عن ثقافاتها ودياناتها وعاداتها وأعرافها، بهذه (القيم الغربية.. والغريبة) سعت ـ من خلال هذه الوثيقة ـ إلى مطالبة الدول التي سبق وتحفظت على بعض المواد في الاتفاقيات السابقة ـ ومنها اتفاقية (السيداو) سنة ١٩٧٩م ـ وأغلبها دول إسلامية ـ ومعها الفاتيكان ـ سعت إلى مطالبة هذه الدول بالتنازل عن تحفظاتها، لكي تصبح هذه الوثائق الغربية، بقيمها الغريبة والشاذة المرجعية الوحيدة المتحكمة في السلوك البشري.. فدعت إلى (الحد من أي تحفظات على اتفاقية (السيداو).. وإلى عدم إبداء أي تحفظات لا تتفق مع الهدف والغرض من هذه الاتفاقية، ومراجعة تحفظات هذه الدول بشكل منتظم بغية سحب هذه التحفظات، وذلك لتنفيذ هذه الاتفاقيات بالكامل) على البشرية جمعاء.

وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة لم تقدم أحدًا من تجار الحروب، الذين أبادوا البشر والشجر والحجر، وقتلوا وشردوا عشرات الملايين في فيتنام، وفلسطين، والعراق، وأفغانستان، والبوسنة والهرسك.. لم تقدم أحدًا من هؤلاء إلى محكمة الجنايات الدولية.. فلقد طالبت ـ في المادة الخامسة من هذه الوثيقة الجديدة ـ (بتقديم الرجل الذي يعاشر زوجته دون رضاها إلى محكمة الجنايات الدولية، معتبرة هذا العمل (جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، تماثل جرائم الإبادة الجماعية أو التعذيب)!!

هكذا تحدثت وثيقة الأمم المتحدة ـ الأخيرة ـ عن المرأة.. وعن ما اعتبرته عنفًا ضد المرأة.. فأعادت الإنتاج وتأكيد منظومة القيم الغربية والغريبة ـ بل والشاذة ـ داعية إلى التزامها.. بل وإلزام كل الدول بها، كبديل غربي للديانات التي يؤمن بها المؤمنون.. وللعادات والتقاليد والأعراف التي تمايزت بها الأمم والثقافات والحضارات..

ورحم الله الشاعر الذي قال:

إن الليالي من الزمان حبالى مثقلات يلدن كل عجيب

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

٣٢ـ هل ظلم الإسلام الأنثى؟

موقع الإسلام اليوم الأحد ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٣ الموافق ١١ مارس ٢٠١٢

يشيع في أوساط الغربيين والمغتربين ادعاء أن الإسلام قد ظلم الأنثى في الميراث، وأنه جعل للذكر مثل حظ الأنثيين بإطلاق وتعميم. ولو فقه هؤلاء وهؤلاء أسرار التشريع الإسلامي في الميراث لعلموا أن الأنوثة والذكورة ليست هي المعيار في التفاوت بين أنصبة الوارثين.. وإنما المعايير الحاكمة لذلك هي:

١ـ درجة القرابة بين الوارث والمتوفى، فكلما كان الوارث أقرب كان ميراثه أكبر، والعكس صحيح، دونما اعتبار لجنس الوارثين.

٢ـ موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال، فالأجيال التي تستقبل الحياة وتستعد لتحمل أعبائها عادة يكون نصيبها من الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدبر الحياة وتتخفف من أعبائها، بل وتصبح أعباؤها عادة وشرعا مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة في الوارثين والوارثات، فبنت المتوفى ترث أكثر من أمه ـ وكلتاهما أنثى ـ وترث البنت أكثر من الأب، وكذلك يرث الابن أكثر من الأب، وكلاهما من الذكور. وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حِكم إلهية بالغة، ومقاصد سامية تخفى على الكثيرين ـ وهي معايير لا علاقة لها بالذكورة ولا بالأنوثة على الإطلاق.

٣ـ العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به إزاء الآخرين.. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتا ـ ظاهريا ـ بين الذكر والأنثى.. لكنه تفاوت لا يفضي إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها، بل ربما كان العكس هو الصحيح!

ففي حالة ما إذا اتفق الوارثون في درجة القرابة، وفي موقع الجيل الوارث ـ مثل أولاد المتوفييكون تفاوت العبء المالي هو السبب في تفاوت الميراث بين الأخ وأخته، ولذلك قالت الآية: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ ﴾، ولم تقل يوصيكم الله في مطلق الوارثين.. ذلك لأن الذكر هنا سيؤسس أسرة وينفق عليها.. بينما الأنثى سيعولها ذكر، وسيكون ميراثها ادخارا لجبر الاستضعاف الأنثوي، وللتأمين ضد المخاطر والتقلبات.. ولأن هذه هي فلسفة الإسلام في الميراث جاءت تطبيقها الواقعية امتيازا وتميزا للإناث على الذكور، على عكس ما يظن الجاهلون والمتجاهلون، فالاستقراء لحالات الميراث يقول لنا:

أـ إن هناك أربع حالات فقط ترث فيها الأنثى نصف ميراث الذكر.

ب ـ وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها الأنثى مثل الذكر تماما.

ج ـ وهناك حالات عشر ـ أو تزيد ـ ترث فيها الأنثى ولا يرث نظيرها من الذكور.

أي أن هناك أكثر من ثلاثين حالة ترث فيها الأنثى مثل الذكر، أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث الذكر، في مقابل أربع حالات للذكر فيها مثل حظ الأنثيين!

تلك هي الحقائق الكبرى لفلسفة الإسلام في الميراث.

٣٣ـ تعقيب على الإيضاح

الهلال العدد رقم (٨) ١ أغسطس ١٩٨٣

في «الدارة» عدد ربيع الثاني سنة ١٤٠٣هـ، يناير سنة ١٩٨٣م ـ طالعت للأخ الأستاذ محمد كمال جمعة ملاحظات تحت عنوان: «تصحيح وإيضاح»؛ تضمنت حديثًا أخويًّا حول دراسة لي عن دعوة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ـ ١٢٠٦هـ، ١٧٠٣ـ ١٧٩٢م)، نشرتها بمجلة «الهلال»ـ إبريل سنة ١٩٨٢م ـ تحت عنوان «دعوات التجديد السلفية»، وأيضًا حول الفصل الذي كتبته عن الوهابية في

كتابي «تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة»، طبعة كتاب الهلال ـ القاهرة ـ أغسطس سنة ١٩٨٢م.

وللحقيقة.. فلقد ترددت كثيرًا في كتابة هذا التعقيب على هذه الملاحظات.. والسبب هو موقف التزمته حتى الآن ـ أن أترك ما يثور ـ وما يثار ـ حول ما أكتب للباحثين والقراء، الذين يطلعون على ما أكتب وعلى ما يثور ويثار حول ما تتضمن كتاباتي من اجتهادات وآراء. لقد أثارت مؤلفاتي وتحقيقاتي ـ التي اقتربت أعدادها من الستين ـ الكثير من ردود الفعل؛ بين معارضة وتأييد.. ولقد التزمت طوال حياتي الفكرية أن أدع العمل ـ بعد الفراغ منه ـ إلى أصحابه من الباحثين والقراء؛ لأفرغ لعمل جديد، وعزفت دائمًا عن المشاركة في الجدل حول ما أثارت ـ وتثير ـ أعمالي الفكرية من ردود أفعال.. دون غضب من النقد، بل ولا حتى التحامل الظالم؛ يقينًا مني بأن الانخراط في الحياة الفكرية لا بد وأن تلازمه ألوان متعددة ومتناقضة من ردود الأفعال. التزمت هذا الموقف، رغم اعتراض العديد من الزملاء والأصدقاء والقُرَّاء. لكنني ترددت حيال ملاحظات الأخ الكريم الأستاذ محمد كمال جمعة، ثم اخترت التعقيب عليها لأسباب؛ منها:

١ـ أن هذه الملاحظات قد اتسمت بالموضوعية، حتى لقد تعفف صاحبها من اختيار كلمة «الرد» في العنوان، واختار كلمتي «تصحيح وإيضاح»، ورغم حساسية الموضوع ـ فلقد تحلى أسلوبه بأدب الإسلام في الحوار.

٢ـ تعلق موضوع البحث بدعوة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب.. الأمر الذي يجعل له حساسية خاصة، ولا أقول: مفرطة ـ لدى إخوة كرام في السعودية وشبه الجزيرة العربية، الأمر الذي يستوجب إيضاح المواقف ـ بإبراز الحقائق ـ حتى لا تكون هناك ظلال من الحساسية في أمور وقضايا غدت أشبه ما تكون بـ«المقدسات».

٣ـ ما أشار إليه تصدير الملاحظات، من أنها قد كتبت في إطار مؤسسة «دارة الملك عبد العزيز»، وبإيعاز من معالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ، وزير التعليم العالي، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة.. فهي ـ إذن ـ ليست مجرد ملاحظات تعبر عن وجهة نظر كاتبها، وإنما هي موقف فكري لمؤسسة فكرية.

لهذه الأسباب استخرت الله تعالى، وآثرت أن أكتب هذا «التعقيب» على ذلك «التصحيح والإيضاح».. وهو «تعقيب»، أو جزء في عدد من النقاط التي تعرض لملاحظات الأخ الأستاذ محمد كمال جمعة، بترتيب ورودها في مقاله:

فأولًا: يرى الأستاذ جمعة أن الواجب كان يقضي بأن أبرز أن الشيخ ابن عبد الوهاب قد فتح باب الاجتهاد؛ مع تسليمه بأنه كان اجتهادًا مقيدًا.

ولو رجع الأستاذ جمعة إلى (ص ٢٧) من كتابي «تيارات اليقظة» لوجدني قد قدمت الشيخ ابن عبد الوهاب كأكثر من مجتهد.. لقد تحدثت عنه «كمجدد» للإسلام، وقلت: «لقد أراد ابن عبد الوهاب أن يجدد الإسلام، والتوحيد: هو جوهر عقائده ومحورها؛ فركز الجهد الفكري كله على تنقية عقيدة التوحيد الإسلامية مما شابها...».

ومعلوم أن المجدد لا يمكن إلا أن يكون مجتهدًا، وليس كل مجتهد مجددًا؛ فالشيخ ابن عبد الوهاب ـ عليه رحمة الله ـ أكثر من مجتهد.. إنه مجدد في إطار المجتمع والعصر الذي ظهر فيه.

وثانيًا: لا يوافق الأستاذ جمعة على قولي: «إن فكر الدعوة الوهابية كان فقيرًا في حقل الفلسفة».

وفي حدود علمي إن هذه التهمة ـ إن جاز التعبير ـ هي إحدى مفاخر الفكر السلفي عمومًا.. ففيم النقاش إذًا؟! وأليست الفلسفة ـ بل والكلام ـ مما يرفضه السلفيون؟!

وثالثًا: ينفي الأستاذ جمعة أن تكون الدعوة الوهابية قد اتخذت من التمدن موقفًا غير ودي.

ولي على هذه القضية الخلافية ـ الجوهرية ـ ملاحظات:

أ ـ فليس «التطبيق السعودي الحالي.. الذي لا يحول دون الإفادة من ثمرات العلم الحديث وتطبيقاته».. ليس هذا التطبيق الحالي ـ الذي يستدل به الأستاذ جمعة على انحياز الوهابية للتمدن والعلم، ليس هذا هو موضع الحديث وموضوعه.

ثم من قال: إن مظاهر «التحديث» التي تنحو نحوها مجتمعاتنا العربية والإسلامية

اليوم هي «التمدن» الذي نتحدث عنه؟! نحن نتحدث عن «التمدن الإسلامي» بينما يتحدث الأستاذ جمعة عن «تحديث» هو ـ في رأينا ـ أدخل في إطار «التغريب».

ب ـ كما أن استخدام الدولة السعودية الأولى البنادق التي تضرب بالفتيلة ليس دليلًا على الموقف الإيجابي والودي من التمدن الذي نعنيه، والذي عناه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ـ ١٣٢٣هـ، ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م) في نقده للوهابية.. فما نعنيه بالتمدن هو التمدن الإسلامي ـ المتفاعل ـ من موقع التميز والاستقلال ـ مع تيارات التمدن الأخرى في الحضارات الأخرى، وهذا التمدن ـ في تراثنا ـ يرتكز على العلوم العقلية أساسًا، أي: لا يقف عند حدود علوم الوحي والشرع. وهذه العلوم العقلية لم تنظر لها الحركة السلفية ـ تاريخيًّا ـ نظرة الود أو التشجيع.. وفي ظروف الدعوة الوهابية المبكرة لم تكن القضية مطروحة أصلًا لطبيعة البيئة ومحدودية الاحتياجات.. فلا لوم على دعاة الوهابية الأوائل في هذا المقام، وما أشرنا إليه هو عدم ملاءمة هذا الموقف لبيئات أخرى تختلف عن نجد في طبيعة التكوين ودرجة التطور ونوعية الاهتمامات والاحتياجات.

ج ـ ثم إنني لا أعتقد أن نقد الإمام محمد عبده لموقف الوهابية من التمدن وعلومه ـ كان أثرًا من آثار التشويه المتعمد لأسباب سياسية ـ كما قال الأستاذ جمعة ـ فالشيخ محمد عبده سلفي، ولم يكن متعاطفًا في يوم من الأيام مع خصوم الوهابية السياسيين..

د ـ ثم هل حقًّا كان «التطرف في فهم الدين» ـ الذي أثمر رفض التمدن ـ هو موقف بعض زعماء الإخوان فقط، كما يرى الأستاذ جمعة، أم كان ذلك سمة ظلت في بعض مراحل الدعوة؟!

في اعتقادي أن علينا أن نفكر كثيرًا وطويلًا في الرأي القائل: إن الموقف غير الودي من التمدن الإسلامي وعلومه الذي اتخذته دعوات التجديد السلفية ـ يتحمل نصيبًا غير قليل من المسئولية في انحراف النخب الحاكمة في بلاد العرب والمسلمين نحو التحديث الغربي.. ففي غيبة هذا البديل الإسلامي الناهض المتمدن ـ ألقى الغرب شباكه؛ فاصطاد حكامنا وقادهم إلى طريق التغريب، بزعم أنه كان الخيار الوحيد!

ودعوتنا إلى التفكير في هذا الرأي تبغي إلى ما هو أبعد من نقد الذات وتقويم التاريخ.. فما أحوجنا اليوم إلى العظة والاعتبار، إذا نحن شئنا لأوطاننا تمدنًا إسلاميًّا حقيقيًّا، لا مجرد تحديث غربي يشغل مكان تمدننا الإسلامي المتميز، بل ويصيب بالتآكل القيم والعقائد المستندة إلى علوم الوحي والشرع أيضًا.

ورابعًا: أن نقدي للخلط الشديد بين ما هو دنيا وما هو دين، ليس ـ كما حسب الأستاذ جمعة ـ: «نظرة علمانية، تفصل بين الدين والدنيا».. وبالمناسبة، فلقد فندت العلمانية، وكشفت عن طبيعتها الأوربية التي جعلتها ـ وتجعلها ـ غريبة عن فكر الإسلام ومجتمعاته؛ فندتها في أكثر من عمل فكري، وأكثر من كتاب ـ منها على سبيل المثال: «الإسلام وفلسفة الحكم»، طبعة بيروت، الثانية، سنة ١٩٧٩م، و«الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية»، طبعة القاهرة، سنة ١٤٠٢هـ، سنة ١٩٨٢م.

وما أراه ـ في هذه القضية ـ هو التمييز، وليس الفصل ـ بين ما هو دنيا وما هو دين.. وهو تمييز استقر العمل عليه في السنة النبوية الشريفة منذ كان الصحابة رضوان الله عليهم ـ يسألون الرسول عليه الصلاة والسلام في المواقف الكثيرة: يا رسول الله، أهو الوحي أم الرأي والمشورة؟ ومنذ أن قال الرسول، ﷺ، لصحابته ـ فيما رواه الأئمة؛ مسلم، وابن ماجه، وأحمد: «ما كان من أمر دينكم فإليَّ، وما كان من أمر دنياكم فشأنكم به.. أنتم أعلم به، أنتم أعلم بأمور دنياكم».

ومنذ أن ميز علماء السنة وفقهاؤها بين السنة التشريعية والسنة غير التشريعية.

إنه التمييز بين الدين الذي هو وضع إلهي ثابت، لا يخضع للتطور مع الزمان أو المكان، والذي اكتمل بتمام الوحي، ولا يجوز في أصوله اجتهاد ولا رأي.. وبين شئون الدنيا التي هي متغيرات، دعانا الإسلام إلى الاجتهاد فيها ـ في ضوء كليات ونصوص الوحي والسنة قطعية الدلالة والثبوت، وعلى النحو الذي يحقق مصلحة مجموع الأمة، ويرفع عنها الضرر والحرج.

وهذا التمييز هو الذي يدعو المسلم إلى أن يكون سلفيًّا في الدين، يرفض البدع والإضافات والمستحدثات.. على حين يدعوه إلى أن يكون مبدعًا ومجددًا ومضيفًا في شئون التمدن الدنيوي وعمارة الكون في إطار روح الشريعة وكليات الدين..

فهي ـ كما ترى ـ ليست علمانية، بل هي الوسطية الإسلامية التي ترفض كلًّا من الكهانة والعلمانية على حد سواء!

وخامسًا: في طبيعة الاتفاق بين الشيخ ابن عبد الوهاب وبين أمير العيينة؛ عثمان بن حمد بن معمر ـ فإن من يرجع إلى كتابي «تيارات اليقظة» (ص ٢٩، ٣٠) سيجد العبارة: «إن ابن عبد الوهاب قد دعا الأمير إلى أن يسخر سلطته وسلطانه لنشر دعوة التوحيد، وتجديد عقائد الإسلام، ومنَّاه بأنه إن فعل ذلك ونصر (لا إله إلا الله) ـ فإن الله تعالى سيملكه نجدًا وأعرابها».

فالأمر في نطاق التمني على الله ـ هو مشروع ـ وليس في إطار التعهد من الشيخ بما لا يملك الوفاء به، كما قد يفهم من ظاهر العبارة الموجزة في مقال «الهلال».. ونص عبارة الشيخ ابن عبد الوهاب: «إني لأرجو إن أنت قمت بنصرة (لا إله إلا الله) أن يُظهرك الله تعالى، وتملك نجدًا وأعرابها».. والتمني والرجاء مصطلحان متحدان ـ هنا ـ في الدلالة والمضمون.

ثم ألا يأتي في هذا الإطار ـ أيضًا ـ قول الشيخ ابن عبد الوهاب للأمير محمد بن سعود؛ أمير الدرعية سنة ١١٥٨هـ ـ في معرض اتفاقهما على التعاون لنصرة الدعوة ـ قوله للأمير: «وأنا أبشرك بالعز والتمكين»، وهذا كلمة (لا إله إلا الله) من تمسك بها وعمل بها ونصرها ملك بها البلاد والعباد»!

وسادسها: وفيما يتعلق بعرض الدعوة الوهابية من قبل شيخها على أهل مكة والمدينة وزُوَّارهما..

فإذا لم يكن هناك خلاف على أن الشيخ قد أقام بمكة المكرمة والمدينة المنورة بعض الوقت، «وصرح في هذين المكانين الكريمين ببعض أفكار دعوته؛ بخاصة رفضه للبدع الشركية».. كما يقول الأستاذ جمعة ـ ففيم الخطأ التاريخي؟!

ثم من قال: إن عبارة «عرض دعوته» غير مناسبة؛ بحجة أن هذه الصيغة في القول تنطبق على رسول الله الكريم وحده؟!

لقد دعا الرسول، ﷺ، إلى الإسلام ونحن ندعو إليه؛ مقتدين به. وبشر بالتوحيد ونحن نبشر به متأسين. وكتب الرسائل داعيًا إلى التوحيد وكذلك يصنع دعاة التوحيد

اليوم، كما صنعوا بالأمس، وكما سيصنعون غدًا، ولم يقل أحد: إن في العربية صيغًا يحرم استخدامها في غير مقام السيرة النبوية.. فقط تختلف المعاني والمضامين باختلاف الأحوال والمقامات والمناسبات.

وسابعًا: لماذا الرفض لقولنا: إن الشيخ ابن عبد الوهاب كان يقود الجهاد بنفسه؟

قد لا تكون هذه القيادة قتالًا في طليعة جيش ابن مسعود.. لكن ألم يتقدم الشيخ جيش عثمان بن معمر حاملًا الفأس؛ فهدم قبة قبر زيد بن الخطاب (١٢هـ، ٦٢٢م)، عندما تحرج الجيش من هدمها، وقال عثمان بن معمر: «نحن لا نتعرض لها»؟! كما جاء في كتاب «الدعوة الوهابية» للأستاذ عبد الكريم الخطيب (ص ٦٥)، طبعة دار الشروق، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ، سنة ١٩٧٤م نقلًا عن «عنوان المجد في تاريخ نجد» (ج ١ ص ٩، ١٠).

وثامنًا: إن وصف الأستاذ جمعة وجود الإمام تركي بن عبد الله ثم ابنه فيصل بن تركي في الجبل والرياض بأنه «الدولة السعودية الثانية».. فيه كثير من التجوز في استخدام مصطلح «الدولة»، بالمضمون المتعارف عليه في الأدب السياسي الحديث.

وتاسعًا: فيما يتعلق بموقف الشيخ ابن عبد الوهاب من شرط «قرشية» الإمام، ودلالة ذلك على موقف الدعوة من «الخلافة» العثمانية.

فالذي أفهمه أن السلفية ـ منذ عهد إمامها أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ، ٧٨٠ ـ ٨٥٥م) ـ تشترط أن يكون الإمام «قرشيًّا في الصميم»[١].. والذي أفهمه أن تنازل السلفية عن هذا الشرط أو غيره من شروطها للإمام خاص «بالضرورة؛ كإمامة التغلب» مثلًا.

فالقول بأن أحد أتباع الشيخ ابن عبد الوهاب ـ كما ذكر الأستاذ جمعة ـ قد قال: إن القرشي أولى بالإمامة ـ إذا وضع في سياق الفكر السلفي المشهور في هذه القضية ـ ينصرف إلى حالات الضرورة؛ كإمامة التغلب.

(١) انظر أبو يعلى الفرَّاء: «الأحكام السلطانية» (ص٤)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٣٨م، و«كتاب الإمامة» (ص٢٤٠، ٢٤١) طبعة بيروت، سنة ١٩٦٦م ـ ضمن مجموعة عنوانها «نصوص الفكر السياسي الإسلامي ـ الإمامة عند السنة».

ونحن إذا قلنا: إن الوهابية قد اعتبرت العثمانيين ولاة تغلب، أو أنها اعتبرت العرب القرشيين أولى من العثمانيين بالخلافة، ففي ذلك ـ ولا شك ـ انحياز ـ أو على الأقل ميل ـ لعروبة الدولة والخلافة، لا يرضى عنه العثمانيون!

وعاشرًا: أما القول بأن سبب تخلي عثمان بن معمر عن نصرة دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب هو سعي سليمان بن محمد، رئيس بني خالد والإحساء.. وليس ما حدث لأعراب الإمارة من هزة نفسية، بعد هدم قبة قبر زيد بن الخطاب.

فلقد استندنا في التعليل لهذا الحدث إلى عبارة كتاب «الدعوة الوهابية» التي تقول (ص ٦٥): «ولقد كان لهذه الأحداث تأثير كبير في إمارة العيينة، حيث هدد كثير من جهالها بخلع طاعة أميرها عثمان بن معمر.. وانتهى الأمر بأن تخلى الأمير عثمان عن نصرة صاحب الدعوة، وطلب إليه أن ينجو بنفسه قبل الفتك به».

وهذه العبارة لم يحدث أن عقب عليها ـ بالرفض أو التوضيح ـ سماحة الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ حفيد الإمام صاحب الدعوة ـ وهو الذي عقب على ما رآه خطأ أو غير دقيق من فقرات هذا الكتاب وعباراته.

وحادي عشر: أما عن تأثير الدعوة الوهابية خارج شبه الجزيرة العربية.. فإن أمره لم يخف عليَّ ـ اللهم إلا إذا كانت هناك مراجع لدى الإخوة في «دارة الملك عبد العزيز» يسعدني الاطلاع عليها والتزود بمعارفها، وأكون شاكرًا لهم هذا الفضل.

لقد قرأت ما كتبه صاحب «حاضر العالم الإسلامي»[1] عن تأثير الوهابية في (بنجاب) بشبه القارة الهندية، وتأثيرها الجزئي في السنوسية، وهو ما أشرت إليه في دراستي عن السنوسية.

لكن.. تبقى الحقيقة التي وصلت إليها قائمة، وهي: اختصاص هذه الدعوة السلفية التجديدية العظيمة بالبيئة البسيطة التي نشأت فيها، أو بما ماثلها من البيئات.. والأمثلة المضروبة من الأستاذ جمعة في «التصحيح والإيضاح» تدعم ما وصلت إليه.

وأخيرًا.. تبقى الحقيقة ضالة المؤمن، عليه أن يسعى إليها، وأنى وجدها فهو أحق بها، وأولى باتباعها.

(١) المجلد الأول (ج١ ص٢٦٣)، طبعة بيروت، سنة ١٩٧١م.

وتبقى الرغبة الصادقة في التزود بالمزيد من الحقائق عن الدعوة الوهابية من المراجع التي توفرت «دارة الملك عبد العزيز» على إصدارها، مما لم يتوفر لنا ونحن نكتب دراستنا عنها.

وحسبنا أننا قد سطرنا كلمات حق في إنصاف الدعوة الوهابية، عندما أكدنا وأبرزنا تجديدها لعقيدة التوحيد الخالص، التي هي لُبُّ عقائد الإسلام وجماع فكريته، وإسهامها بذلك الإنجاز العملاق في إعادة روح التميز والاستقلال إلى البناء الحضاري لأمتنا على جبهة العقائد والشعائر الدينية، وألقينا الضوء على ريادتها في هذا الميدان، وقيامها بدور الطليعة في حركة اليقظة التي بدأت بها أمتنا عصرها الحديث..

وحسبنا أن الأخ الكريم الأستاذ محمد كمال جمعة قد اعتبر نقاط خلافه معنا «اجتهادات لا تشين الدعوة، أو تسيء إلى أئمتها ومَن ناصروها».

وفقنا الله جميعًا إلى الصواب، وهدانا إلى سبيله المستقيم.